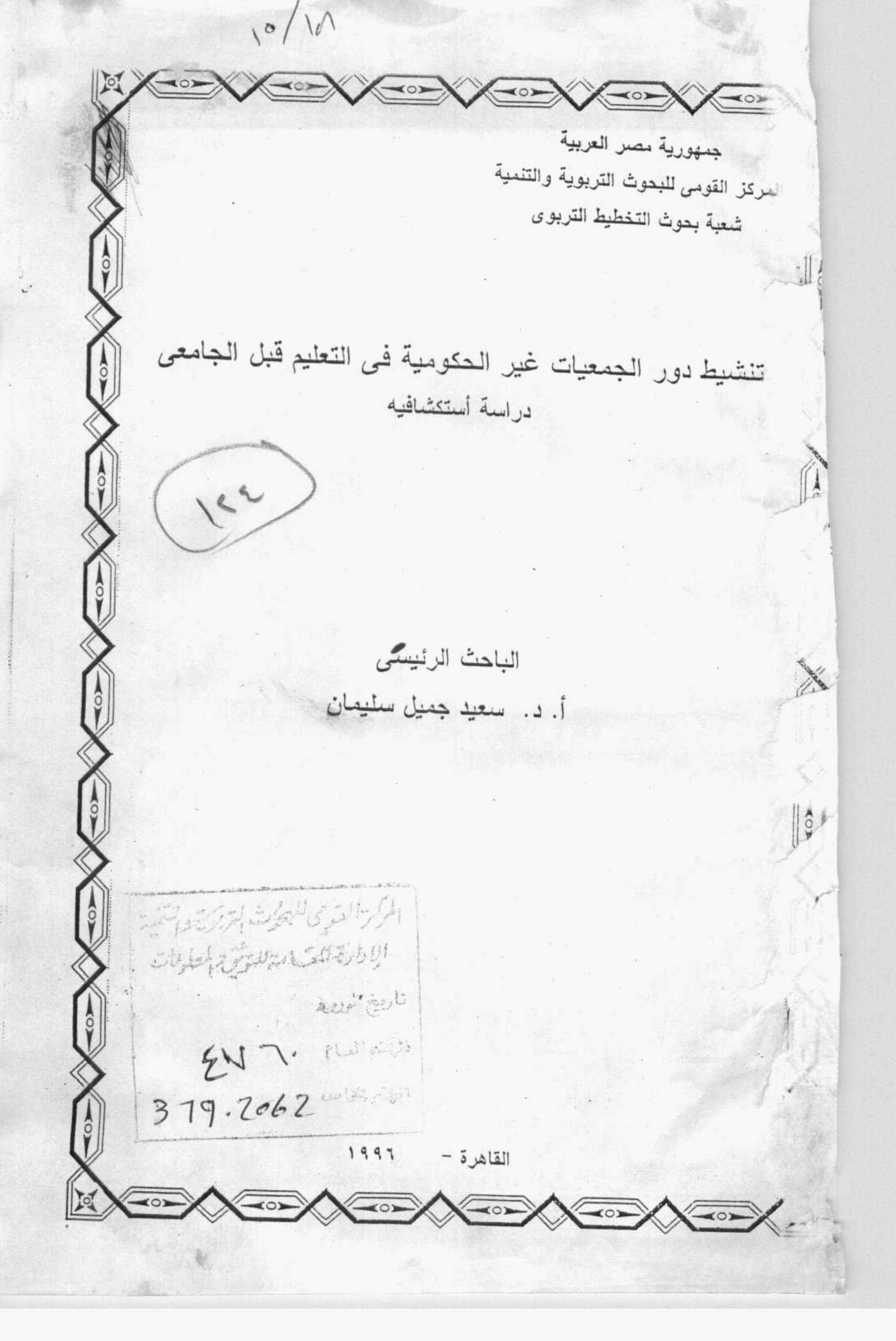




جمهورية مصر العربية
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث التخطيط التربوى

# تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى

## دراسة أستكشافيه



الباحث الرئيسى
أ. د. سعيد جميل سليمان



القاهرة - ١٩٩٦

" بسم الله الرحمن الرحيم "

=======

## تقديم

=========

في ضوء الظروف الحالية التي يجتازها مجتمعنا المصرى والتى لفتت الانتباه الى التعليم المصرى وحتمية تطويره ، والمضامين الكامنة فى اعلان السيد رئيس الجمهورية أن يكون التعليم هو المشروع القومى لمصر خلال عقد التسعينيات يكفل انطلاقتها الى آفاق القرن الحادى والعشرين ، ومايفرضه هذا الاعلان من تبعات بالنسبة لتوفير تعليم ذى نوعية جيدة من جهة ، ويحقق من الجهة الأخرى مانص عليه الدستور الدائم بالنسبة لفرص التعليم بعامة ، وتوسيع قاعدتها على وجه الخصوص أصبح من الضرورى أن يكون للجمعيات غير الحكومية دورا فاعلا فى التعليم تساند به الجهود الحكومية سواء من ناحية التمويل أو من النواحى الفنية والتنظيمية المختلفة .

وقد كانت هذه الأمور جميعا ماثلة فى الذهن عندما أعددت الخطة المبدئية لهذا البحث فى أغسطس ١٩٩٥ ، وتمت مناقشتها فى شعبة بحوث التخطيط التربوى فى فترة رئاستى لهذه الشعبة ثم كانت موافقة السيد مدير المركز على أن تكون هذه الدراسة الاستطلاعية ضمن خطة بحوث المركز للعام البحثى ٩٥/١٩٩٦ .

واذا كان الهدف النهائى الذى سعت اليه الدراسة يكمن فى التوصل الى الأساليب الأكثر فعالية لتنشيط الجهود التعليمية ، فان المتاح لهذه الدراسة سواء من ناحية توقيت الانجاز ، أو من ناحية فريق المشاركين الرئيسيين والمعاونين لايسمح بالوصول الى الهدف دفعة واحدة بغير أن يكون ذلك على حساب عمق المعالجة . ومن ثم فان الدراسة الحالية تمثل الجانب " الاستكشافى" أو " المبدئى " من دراسة " تنشيط دور الجهود غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى " والذى يركز كخطوة أولى على استجلاء واقع تلك الجهود فى كافة المراحل التعليمية بدءا من مرحلة التعليم قبل المدرسى ، ووصولا الى مرحلة التعليم الثانوى العام مرورا بالتعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والاعدادية فضلا عن تناول جهود الجمعيات غير الحكومية فى التعليم غير النظامى وبخاصة فى مجال محو الأمية .

وقد تم اسناد المراحل التعليمية المختلفة للباحثين المشاركين من شعبة بحوث التخطيط التربوى ٠ ورغم ما خضعت له الدراسة من مناقشات وتعديلات لتحقيق التنسيق ، وأحكام الربط بين المحاور الا أن كل فصل ظل المسئولية الكاملة لكل باحث شارك بالنسبه لكتابه الفصل ، ومتابعه تنفيذ المراجعة والتصويبات اللغوية فى مرحلة الطبع ٠

وفى هذا الصدد أود أن أقدم عميق الشكر لكل من تعاونوا معى فى انجاز هذه الدراسة حتى خرجت بثوبها الحالى وكلى أمل أن تستمر الشعبة فى الاضطلاع ببحوثها الرصينة لخدمة قضايا تطوير التعليم، وأن تشهد الأعوام القادمة بأذن الله الفرصة لاستكمال باقى الجوانب ذات الصلة بتنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم ٠

والله الموفق الى سواء السبيل ،،،

الباحث الرئيسى

أ٠د٠ سعيد جميل سليمان

القاهرة : يونيو ١٩٩٤

## فريق الدراسة والمهام التى اضطلع بها كل منهم

اضطلع بهذه الدراسة فريق متكامل من باحثى ومعاونى شعبة بحوث التخطيط التربوى برئاسة ا٠د٠ سعيد جميل سليمان وفق مايلى :ـ

١ـ قام ا٠د سعيد جميل سليمان الباحث الرئيسى باعداد خطة الدراسة المبدئية والتفصيلية، وتوزيع المهام على السادة المشاركين ، كما تابع خطوات الانجاز ومراجعة الفصول ٠

وقد قام بكتابة الفصل الثانى من البحث فضلا عن الاشراف والمشاركة فى الفصلين الأول والثامن ٠

٢ـ قام ا٠د محمود الناقة بمراجعة الدراسة بكافة فصولها ، وابداء الملاحظات التفصيلية بشأنها ٠

٣ـ قام كل من :

- ا٠د رسمى عبد الملك رستم
- ا٠د يوسف منصور جرجس

مستشارا الدراسة بتقديم المشورة العلمية خلال فترة اعداد الدراسة ٠

٤ـ قام الباحثون المشاركون فى الدراسة بما يلى :

- قام ا٠م٠د فؤاد احمد حلمى بكتابة الفصل الخامس بعنوان : " واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى مرحلة التعليم الأساسى ومقترحات تنشيطها " كما شارك كذلك فى اعداد الفصلين الأول والثامن ٠
- قام د٠ نبيل عبد الخالق متولى بكتابة الفصل الثالث بعنوان " جهود الجمعيات غير الحكومية فى مصر فى مجال التعليم ـ لمحة تاريخية "، كما قام بكتابة الفصل السادس بعنوان " واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى مرحلة التعليم الثانوى ومقترحات تنشيطها" كما شارك كذلك فى اعداد الفصلين الأول والثامن ٠
- قامت د٠ نادية محمد عبد المنعم بكتابة الفصل الرابع بعنوان " واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى مرحلة ماقبل المدرسة ومقترحات تنشيطها " كما شارك فى اعداد الفصلين الأول والثامن ٠

ـ قام د. فتحى مصطفى رزق بكتابة الفصل السابع بعنوان " واقع الجهود التعليمية غير الحكومية فى مجال محو الأمية ومقترحات تنشيطها " .

كما شارك فى اعداد الفصلين الأول والثامن .

ـ شارك فى الدراسة الميدانية كل من :

. ا./ عبد الخالق فؤاد

ا./ فوزى رزق شحاته

ا./ خالد قدرى ابراهيم

. ا/ منال رشاد

. ا/ محمد فتحى قاسم

ا/ منى احمد صادق

ا/ حنان فؤاد بحر

ا/ ايمان زغلول راغب

وقد قام بالكتابة على الآلة الكاتبة كل من :

١ـ السيدة/ بثينه ابراهيم عبدربه

٢ـ السيدة/ سهير السيد الطوخى

٣ـ السيدة/ نجوى كمال السيد

# الفصـــــل الأول

## المقدمـة وخطـة الدراسـة*

مقدمـة :
======

يسير التعليم فى جمهورية مصر العربية حاليا على أساس استراتيجية تطوير التعليم التى تم وضعها فى مطلع عقد التسعينيات .

وقد تواقتت هذه الاستراتيجية مع صحوة عامة شملت العديد من مجالات الحياة فى المجتمع المصرى ، وكان أبرز ملامح هذه الصحوة مالقيه التعليم ، واصلاحه ، وتطويره من أولوية على قائمة الاهتمامات القومية العامة ، ليس بالنسبة للقيادة السياسية فحسب ، بل والقيادات التنفيذية ، والتشريعية كذلك .

ويمكن أن يستدل على تلك الأولوية بما أورده تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى (١٩٩٢) من أن التعليم قد أضحى بالنسبة لمصر " قضية حياة أو موت " . (١)

ولم يكن بالمستغرب وسط هذا المناخ غير المسبوق الاهتمام بالتعليم ، والتقدير العميق لما يمكن أن يؤديه اصلاح التعليم وتطويره من آثار على حاضر مصر ومستقبلها أن يصدر السيد رئيس الجمهورية (١٩٩٢) اعلانا باعتبار التعليم المشروع القومى لمصر خلال التسعينيات ، يكفل الانطلاق بها الى القرن الحادى والعشرين . (٢)

ولم يكن اعلان التعليم مشروعا قوميا لمصر حدثا عاديا ، بل نقطه تحول غير مسبوقة كانت لها اصداؤها الواسعة على الصعيد المحلى وخاصة بين المثقفين ، فجاء الاعلان مؤذنا بعقد مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى (١٩٩٣) وماتلاه من مؤتمرات وندوات واجتماعات ، وسرعان ما انتقلت ردود الفعل الى المسئولين على اختلاف مواقعهم ، ثم الى رجل الشارع الذى بدأ يتزايد ادراكه لخطورة التعليم بالنسبة لمستقبل الأمة بأسرها . وقد امتدت اصداء النظر الى التعليم كمشروع قومى لمصر الى المحافل الدولية ونالت التقدير الكافى من منظمة اليونسكو التى دعت الدول الأخرى الى أن تحذو حذو مصر فى هذا الشأن . (٣)

---

* شارك فى اعداد الفصل كل من :-
ا.م.د فؤاد احمد حلمى - د. نبيل عبد الخالق متولى - د. نادية عبد المنعم - د. فتحى رزق باشراف الباحث الرئيسى ا.د سعيد جميل سليمان .

وقد تم اقرار الاستراتيجية الحالية لتطوير التعليم لتجمع المبادىء والأفكار والأسس، والمسار العام الذى يتم فى اطاره هذا التطوير . وقد شكلت نصوص الدستور (١٩٧٢) ، والقوانين التعليمية المتعلقة بالتعليم قبل الجامعى الأساسى التشريعى الذى رسم ملامح هذه الاستراتيجية كما تبدت فى وثيقة " مبارك والتعليم : نظرة الى المستقبل " (١٩٩٢) ، وفى تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى بعنوان " نحو سياسة تعليمية متطورة " (١٩٩٢) .

وتضمنت الخطوط العريضة للاستراتيجية عددا من المبادىء من أهمها :ـ

اتخاذ التعليم قضية أمن قومى لمصر ، وعدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، والتعليم قضية " أمه " وليس قضية خيرية أو انسانية ما يلزم أن يحصل على الاستثمار اللازم ، وأن التعليم استثمار للقوى البشرية التى هى أغلى أنواع الاستثمارات . (٤)

ويعنى التزام الاستراتيجية المبادىء العريضة ، وتأكيد الحرص على تطبيقها أن أعباء ضخمة قد أصبحت ماثلة اذ يقتضى التطبيق الجيد لهذه المبادىء توفير الاحتياجات المطلوبة لمجالات عديدة نكتفى بذكر المطلوب بالنسبة لثلاث مجالات منها فقط :ـ

١ـ توفير العدد الكافى من المبانى المدرسية لتتواكب مع طموحات المشروع القومى للتعليم، ويصل عدد المبانى المدرسية على مدى السنوات الثمانى من ١٩٩٢ـ٢٠٠٠ ( ١٧,٠٠٠ مدرسة ) جديدة تصل تكلفتها الى اكثر من ٢٧ مليار جنيه ، وفى مجال تنفيذ بناء هذه المدارس نصت احدى الوثائق أنه " يتم ـ ولأول مره ـ فى مصر ، وعلى المستوى العالمى ، أن تبنى مدرسة كل خمس ساعات ". (٥)

٢ـ خفض الكثافة الحالية للفصول المدرسية فى مختلف مراحل التعليم لتصل الى المعدل العالمى وهو ٢٥ـ٣٠ تلميذا بالفصل . وقد قدرت تكلفة هذا الاجراء وحده بأكثر من ١١ مليار جنيه . (٦)

٣ـ تحسين الأوضاع المادية للمعلمين ، وعلاج الرسوب الوظيفى الذى عانى منه المعلمون سنوات طويلة مع اقرار الحوافز ، وقد وصلت تكلفة هذا البند الى ١٥٠ مليون جنيه . (٧)

ويبرز فى هذا الصدد تساؤل يطرح نفسه عن مدى قدرة الحكومة على تمويل الانفاق المطلوب لهذه الخطة الطموحة. وتأتى الاجابة على الفور فى وثيقة " مبارك والتعليم " التى أشرنا اليها ، وعلى لسان السيد الدكتور وزير التعليم :

" ان الحكومة وحدها ، ومهما رصدت من مبالغ ضخمة لاصلاح التعليم لايمكنها أن تفى بمتطلبات العملية،والاصلاحات المنشودة ، والأمر يحتاج - اكثر من أى وقت مضى - الى تكاتف كل الجهود الوطنية والمخلصة،والى مساهمة القادرين من أبناء مصر الشرفاء فى تمويل التعليم ".(٨)

ويقتضى الأمر أن نشير الى جسامة التراكمات التعليمية التى يتطلب الأمر علاجها على مدى السنوات القادمة ومن أمثلتها مايلى :-

- عدم القدرة على تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الالزام ، والذى تصل نسبته بحسب احصاء السيد الدكتور وزير التعليم ٨٠٪ ( ان لم تقل ) وبخاصة فى الريف .(٩)
- النقص الصارخ فى عدد المبانى،فيصل عدد المدارس عام ١٩٩٣ الى نحو ٢٥٠٠٠ مدرسة " اكثر من نصفها لايصلح بكل المقاييس لتوفير الخدمة التعليمية الناجحة ".(١٠)
- ارتفاع معدلات التسرب وبخاصة بين تلاميذ التعليم الابتدائى ، وقد قدرت الاحصاءات ان عدد هؤلاء المتسربين يصل الى ١٥٠٠٠٠ طفل سنويا .(١١)

وقد قدر السيد الاستاذ الدكتور وزير التعليم ان أكثر من ٤٠٪ من أطفال مصر لم يلتحقوا أصلا بالمدرسة ،ومتسربون منها .(١٢)

## مشكلة الدراسة :

فى ضوء ما أوردناه،يتطلب الأمر توفير اعتمادات كبيرة لاقبل للحكومة وحدها بتوفيرها لازالة التراكمات السلبية فى التعليم من جهة ، ولتنفيذ الاستراتيجية الطموحة لتطوير التعليم من الجهة الأخرى . وفى هذا الاطار يصبح تنشيط الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية أمرا ضروريا .

وهنا لابد أن نذكر أمرين :-

أ) أن تاريخ التعليم فى مصر مفعم بالنماذج المضيئة لجهود الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم، ونشير فى هذا الصدد الى أن انشاء الجامعة المصرية ١٩٠٨ لم يكن فى بدايته سوى ثمرة جهود أهلية غير حكومية . كما وأن العديد من المدارس قد تم انشاؤها خلال فترة الاحتلال البريطانى لمصر وبالتحديد خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين واقيمت بجهود جمعيات غير حكومية كان من أبرزها جمعية المساعى المشكورة ، وتتابع انشاء العديد من المدارس فى مختلف محافظات مصر الى الدرجة التى بات معها التنظيم أمرا ضروريا مما أدى الى اصدار القانون رقم

(٤٠) لسنة ١٩٣٤ لكى تتمكن الدولة من أن تمسك بزمام الأمور بالنسبة لكافة الشئون المتعلقة بالتعليم الحر • وفى السنوات الأخيرة ضربت " جمعية التنمية والطفولة " مثلا ناصعا بالتكفل ببناء خمس وثلاثين مدرسة حديثة مكتملة الأجهزة والوسائل بلغت تكلفة الواحدة منها نحو مليون ونصف مليون جنيه • كما قامت جمعية رجال الأعمال بانشاء ثلاثين مدرسة جديدة فى محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية فى النصف الأول من عقد التسعينيات • (١٣)

ب) من الصعب أن نتوقع تنشيط الدور التعليمى الذى تقوم به الجمعيات غير الحكومية بشكل غير مخطط وفق الأصول العلمية ، اذ يقتضى الأمر أن يتم التنشيط المطلوب استنادا الى أسس علمية سليمة ، وخطوات متعاقبة • ولعل الخطوة الأولى فى هذا الصدد يمكن أن تتركز حول مسح واقع الجهود التعليمية لتلك الجمعيات ، والوقوف على عوامل " تميز " أنشطة البعض منها وأسباب " تدنى " أنشطة البعض الآخر ، وهو ماتتجه الدراسة الحالية الى تحقيقه ليصبح منطلقا لخطط مستقبلية لهذه الجمعيات تستهدف مشاركة الدولة فى تحقيق استراتيجيتها التعليمية •

## أهداف الدراسة :

من خلال ماطرحناه فى ثنايا عرض المشكلة ، تستهدف الدراسة الحالية بفصولها السبعة استكشاف الطريق امام تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى المراحل المختلفة للتعليم قبل الجامعى لمزيد من التدعيم للمسيرة التعليمية فى اطار التعليم كمشروع قومى •

والهدف النهائى يكمن فى التوصل الى الأساليب الأكثر فعالية لتنشيط الجهود التعليمية غير الحكومية ، فان المتاح لهذه الدراسة سواء من الناحية الزمنية ، أو من ناحية عدد الفريق المشارك فى اجرائها ،لايسمح بالوصول الى الهدف دفعة واحدة بغير أن يكون ذلك على حساب عمق المعالجة • ومن ثم فان الدراسة الحالية تمثل الجانب الاستكشافى أو الجانب " المبدئى " من دراسة "تنشيط الجهود غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى " والذى يركز ،كخطوة أولى ،على استجلاء واقع تلك الجهود فى كافة المراحل التعليمية بدءا من مرحلة التعليم قبل المدرسى ووصولا الى مرحلة التعليم الثانوى ، مرورا بالتعليم الأساسى بحلقتيه ، فضلا عن تناول التعليم غير النظامى والمتمثل فى جهود

الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية • ويبقى بعد ذلك تناول " أساليب التنشيط " فى ضوء ماتوصلت اليه دراستنا الاستكشافية الحالية ليصبح محور عمل فريق البحث لاستكماله فى أعوام قادمة باذن الله •

الاسئلة التى تحاول الدراسة الاجابة عليها :

١- ما الدواعى التى تفرض تنشيط الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم فى اطار كون التعليم المشروع القومى لمصر حتى عام ٢٠٠٠ ؟
٢- ما موقع التعليم بشكل عام فى نشاط الجمعيات غير الحكومية بالنسبة للفترة الممتدة منذ الربع الأول من هذا القرن وحتى الآن ؟
٣- ما أبرز نواحى " التميز " فى أنشطة الجمعيات غير الحكومية فى الوقت الحالى بالنسبة لكل مرحلة من المراحل التعليمية التى تشملها الدراسة ؟
٤- ما أبرز نواحى " التدنى " فى أنشطة الجمعيات غير الحكومية فى الوقت الحالى بالنسبة لكل مرحلة من المراحل التعليمية التى تشملها الدراسة ؟
٥- ما المعوقات التى تعوق انتشار الجمعيات غير الحكومية المعنية بالتعليم ؟
٦- ما المقترحات التى يمكن رفعها الى متخذى القرار كاطار مبدئى لتنشيط جهود الجمعيات غير الحكومية فى كل مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعى ؟

تحديد المصطلحات :

• الجمعيات غير الحكومية :

يقصد " بالجمعيات غير الحكومية " أو " الأهلية " فى الدراسة الحالية تلك الجمعيات التى تنشأ أساسا من خلال مبادرات فردية لفرد ، أو لمجموعة من الأفراد للقيام بجهود غالبا ماتكون تطوعية فى مجال أو أكثر من المجالات التى يرى هؤلاء الأفراد ضرورة مساندة " الجهود الحكومية " بشأنها •

ومن المصطلحات الشائعة " التنظيمات غير الحكومية " ( N.G.O )

ويمكن أن تضم هذه " الجمعيات " وغيرها انماطا من المشاركة التطوعية المتنوعة ، ويتحدد مجال عمل " التنظيمات " أو " الجمعيات " غير الحكومية على أساس الدوافع المحركة لأفرادها في الاضطلاع بما يقومون به من جهد ، ورؤيتهم للمجالات التى تتطلب مشاركتهم . وتأتى جهود الجمعيات غير الحكومية تجسيدا وتعبيرا عن نوعين من الدوافع المحركة لأعضاء تلك الجمعيات أشارت اليهما احدى الدراسات التى أصدرها مكتب التربية الدولى بجنيف (١٩٩٠) :

أولهما : التعبير عن قناعات دينية أو اخلاقية ، أو الرغبة فى تعميق التلاحم والتضامن بين الأفراد، او الاسهام فى تحقيق العدالة الاجتماعية .

وثانيهما : اشباع الرضاء سواء الاخلاقى أو النفسى لدى أفراد الجمعية ، والذى قد يأتى فى مرتبة متقدمة من حيث الأهمية عن تحقيق الاثابة المادية ، وهو ماعبرت عنه تلك الدراسة بأداء عمل للخدمة العامة ، أو فى نظير جزء أقل مما يتم دفعة عادة لقاء هذا العمل .

وهكذا فان المفهوم الذى تأخذ به الدراسة الحالية للجمعيات غير الحكومية (الأهلية) يحتضن أنماطا عديدة من تلك التنظيمات المشهرة أى التى تتم فيها الجهود بمعرفة الحكومة ، ومباركتها لما تضعه من أهداف ، والشرط الأساسى لادراج تلك الجمعيات غير الحكومية فى الدراسة أن يكون التعليم - وبخاصة قبل الجامعى - أحد مجالات نشاطها .

• التعليم قبل الجامعى :

يشمل التعليم قبل الجامعى مراحل التعليم المختلفة التى تتم فى فترة سابقة على التحاق الافراد بالتعليم العالى أو الجامعى . واذا كانت التسمية تطلق أساسا على التعليم الأساسى بحلقتيه ( الابتدائى والاعدادى ) ، والتعليم الثانوى الذى يلتحق به الأفراد الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة بالحلقة الثانية ( الشهادة الاعدادية ) الا أن منظور الدراسة الحالية للتعليم قبل الجامعى يشمل اضافة الى ماسبق مايلى :

- التعليم قبل المدرسى وهو الذى يلتحق به الأطفال قبل الالتحاق بالتعليم الابتدائى . ويتم غالبا فى دور الحضانة ورياض الأطفال ، وقد أولى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى (١٩٩٣) اهتماما كبيرا بهذا التعليم وأوصى بالعمل على تعميمه نظرا لما تتركه تلك الخبرات المبكرة من آثار بعيدة المدى على حياة الطفل فى كافة المراحل اللاحقة .

• محـو الأميـة :

ويقصد به الفصول والمراكز التى تنشئها تلك الجمعيات للأفراد الذين لم يلتحقوا بالتعليـم أو فاتهم قطاره ، أو الذين تسربوا منه قبل أن يكتسبوا المهارات الأساسية وبخاصة فى القـراءة والكتابة والحساب • ويعنى حصول هؤلاء الأفراد على " مصدقة محو الأمية " وصولهم الى مستـوى نهاية الصف الخامس الابتدائى •

وهكذا يشمل " التعليم قبل الجامعى " بالنسبة للدراسة الحالية مايلى :

١ـ التعليـم قبل المدرسى •

٢ـ التعليم الأساسـى •

٣ـ التعليم الثانوى العام •

٤ـ محـو الأميـة •

حـدود الدراسـة :

تقتصر هذه الدراسة على :

١ـ جهود الجمعيات غير الحكومية " فى مجال التعليم " • ويستبعد بذلك من مجال الدراسـة جهود هذه الجمعيات فى المجالات الاجتماعية الأخرى كالثقافة والرعاية الاجتماعية •• الخ •

٢ـ جهود الجمعيات غير الحكومية " فى مراحل التعليم قبل الجامعى " ، وهى بالتحديد :

أ) مرحلة ماقبل المدرسة ( الحضانة ورياض الأطفال ) •

ب) مرحلة التعليم الأساسى بحلقتيه ( الابتدائى والاعدادى ) •

حـ) مرحلة التعليم الثانوى العام •

د) محـو الأميـة •

وقد استبعد من مجال الدراسة التعليم الفنى والحرفى ، وكذا الأنماط المختلفة لتعليم الكبار فيما عدا محو الأمية •

٣ـ واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية " فى الوقت الحالى " وعدم الرجوع الى فتـرات زمنية سابقة الا مايقتضيه القاء الضوء على الجهود الحالية ، وفى اشارات مقتضبـة •

٤- " الجمعيات المشهرة " والتى تخضع لاشراف وزارة الشئون الاجتماعية أو غيرها من الأجهزة أو الوزارات .

٥- الجمعيات غير الحكومية بمحافظات القاهرة والجيزة .

## منهج الدراسة :

تسير هذه الدراسة الاستطلاعية المبدئية وفق المنهج الوصفى التحليلى من حيث أنها تستند فى رصدها لواقع الأنشطة التعليمية التى تضطلع بها الجمعيات غير الحكومية على تحليل المتاح من الوثائق والتقارير والكتب وغير ذلك من مراجع تتناول جهود تلك الجمعيات فى الوقت الحاضر .

ومن ناحية أخرى، فالدراسة ميدانية لاتكتفى برصد الواقع من خلال الكتابات القائمة بل تتطلب الوقوف على مايجرى فى الميدان ذاته من خلال تطبيق عدد من الأدوات التى تم تصميمها لأغراض الدراسة .

## الدراسة الميدانية :

بعد أن انتهى المشاركون فى الدراسة من وضع الخطة المبدئية للدراسة تم تصميم استمارتين مبدئيتين قام باحثو شعبة بحوث التخطيط التربوى بالمركز بتطبيقهما فى الميدان :

الأولى : استمارة التعرف المبدئى على الجمعيات التى يمكن اختيارها للبحث . (١٤)

ويتم تعبئة الاستمارة من خلال المقابلة الشخصية مع أحد المسئولين ممن بامكانهم اصدار أحكام تقييمية على أنشطة الجمعيات غير الحكومية . واستهدفت الاستمارة التعرف بصفة مبدئية على أبرز الجمعيات " المتميزة " بالنسبة لنشاطها التعليمى فى النطاق الجغرافى لعمل المسئول الذى تتم معه المقابلة .

الثانية : استمارة يقوم الباحث بملئها خلال الزيارة الميدانية لعدد من الجمعيات " المتميزة "، و " المتعثرة " بحسب ما استقاه من المسئولين الذين تم تطبيق الاستمارة الأولى عليهم . (١٥)

وقد اشتملت الأداة أربعة عشر مؤشرا عاما يستهدى بها الباحث خلال الزيارة :-

١ـ ألوان النشاط التعليمى التى تقدمها الجمعية ٠

٢ـ مدى تقاضى الجمعية لرسوم مالية من الدارسين نظير ماتقدمه لهم ٠

٣ـ قبول الدارسين ، ومدى وجود شروط محددة لقبول الدارسين ٠

٤ـ المعلمين من حيث نسبة المؤهلين منهم وغير المؤهلين ـ ومدى توفير دورات تدريبية لهـــم، وتوجيههم فنيــا ٠

٥ـ معدلات النجاح بين الدارسين فى العام الماضى ٠

٦ـ مدى توفير رعاية للدارسين المتميزين والدارسين بطيئ التعلم من عدمه ٠

٧ـ مدى انتظام الدارسين فى الحضور ٠

٨ـ تخريج بعض الدارسين المتفوقين على مستوى الادارة التعليمية من عدمه ٠

٩ـ مدى مناسبة المبنى للعملية التعليمية من حيث :

ـ توافر المرافق : ٠ المياه الجاريــة ٠
- ٠ الصرف الصحـــى ٠
- ٠ الكهربـــــــاء ٠
- ٠ الأفنية والملاعب ٠
- ٠ الأماكن المخصصة للأنشطة ٠
- ٠ حجرات الدراسة الملائمة ٠

ـ توافر التجهيزات :
- ٠ الأثــاث المناســب ٠
- ٠ معامــل العلــــوم ٠
- ٠ وسائل الايضـــــاح ٠
- ٠ الحاسب الآلى ٠٠ الخ ٠

١٠ـ مدى تقديم وجبة غذائية مجانية للدارسين من عدمه ٠

١١ـ مدى تقديم رعاية طبية كافية للدارسين من عدمه ٠

١٢ـ مدى توافر أخصائى اجتماعى لرعاية الدارسين من عدمه ٠

١٣ـ مدى اشراك أسر الدارسين فى ادارة الشئون التعليمية من عدمه ٠

١٤- مدى توافر تنسيق بين الجمعية ومؤسسات المجتمع المحلى من عدمه .

وقد تمت مناقشة هاتين الاستمارتين وتنقيحهما فى اجتماعات موسعة شملت الباحثين بشعبة بحوث التخطيط .

وقد تم تقسيم البحث الى أربعة محاور رئيسية يختص كل محور منها باحدى المراحل التعليمية التالية :

١- التعليم قبل المدرسى .
٢- التعليم الأساسى بحلقتيه .
٣- التعليم الثانوى العام .
٤- محو الأمية .

وقد اضطلع الباحثون الرئيسيون بالمحاور الأربعة،واختص كل منهم باحدى هذه المراحل، مع اتاحة الفرصة لكل منهم بتصميم الأدوات المكملة التى يقتضيها انجاز المحور الذى يتناوله . كما اتيح له كتابة فصل مستقل يعرض فيه كافة الأدوات ، وطريقة اجراء الدراسة ، والعينة ونتائج الدراسة الميدانية وصولا الى المقترحات الخاصة بالمرحلة التعليمية التى يركز عليها ، والتى نفترض تمايزها من مرحلة تعليمية لأخرى بحسب الواقع " المرصود " والتطور المستقبلى " المأمول " .

أما بالنسبة لاختيار العينة ، فقد تم اختيار الجمعيات الداخلة فى الدراسة بطريقة عشوائية من المجتمع الأصلى للدراسة وهى الجمعيات التى يدخل التعليم بين أنشطتها المعلنه وذلك فى نطاق محافظات القاهرة والجيزة .

## الدراسات السابقة :

فى محاولة لرصد الجهود العلمية السابقة التى تناولت تنشيط الجهود غير الحكومية فى التعليم بوجه عام،والتعليم قبل الجامعى بوجه خاص،فقد قام الباحثون بمسح للدراسات السابقة للوقوف على الجهود العلمية التى تمت فى هذا المجال ، وماتوصلت اليه هذه الجهود من نتائج وما اعترضها من صعوبات وما أوصت به من مقترحات للتطوير والتحديث ، وقد تبين ندرة الدراسات والبحوث التى تناولت الجهود غير الحكومية فى مجالات التعلم . وهو أمر لافت للاهتمام خاصة وأن السنوات

الخمس الأخيرة قد شهدت تصاعدا فى حجم ونوعية الدراسات والبحوث التى تتناول المجتمع المدنى ٠

فالجهود غير الحكومية تقع فى دائرة المجتمع المدنى ، ويفسر البعض أسباب تلك الندرة الى عاملين(١٦) أولهما : محدودية ادراك هذه التنظيمات كمؤسسات لها دور هام فى اطار المجتمع المدنى، وثانيهما صعوبة توفير البيانات والمعلومات الأساسية عن الجهود غير الحكومية ( الجمعيات الأهلية ) ٠ أما مجال تشتت البحوث والدراسات فهو يعكس عدم وضوح هذا المجال البحثى وتوزيع الاهتمام به بين باحثى العلوم الاجتماعية بشكل غير متوارث فالاهتمام التقليدى بالجمعيات ارتبط بميدان الخدمة الاجتماعية من منظور العمل مع الجماعة والتطوع ، ثم تأتى بعد ذلك اسهامات فردية فى الاقتصاد أو السياسة أو التعليم ، مما لايسمح بالقول بأن هناك تراكما علميا قد تحقق ٠

وفى حدود قدرة الباحثين وما أمكن التوصل اليه من دراسات أو أبحاث سوف نعرض لهذه الدراسات وفق التصنيف التالى :

أولا : الدراسات التى تناولت الجهود غير الحكومية فى التعليم فى مجالات التعليم ( رياض الأطفال — التعليم الأساسى — التعليم الثانوى — محو الأمية وتعليم الكبار )٠

ثانيا : الدراسات التى تناولت الجهود غير الحكومية بشكل عام ٠

**أولا : دراسات وثيقة الصلة بكل محور من المحاور الأربعة :**

أ ) دراسات ذات صلة برياض الأطفال :

١— دراسة : احمد كمال عاشور ، ١٩٨٨، يهدف البحث الى القاء الضوء على بعض القضايا والاتجاهات الحديثة فى مجال التربية قبل المدرسة فى الدول المتقدمة وذلك لاتاحة عدد من البدائل لواضعى السياسات التربوية ومخططى التعليم للاسترشاد بها عند اتخاذ قراراتهم ، مع وضع الاختلاف بأهمية التربية فى مرحلة ماقبل المدرسة فى مؤسسات متخصصة شأنها فى ذلك شأن المراحل التعليمية اللاحقة ٠ ويشير الباحث الى أن وعى القائمين على السياسة التربوية بالجوانب المتشابكة والمتداخلة لهذه المرحلة الهامة والحساسة من مراحل نمو الفرد، ومالها من أثر مساعد أو معرقل على فرص نحوه اللاحق سيؤدى الى زيادة الاهتمام بهذه المرحلة خاصة ، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها :—

- أن الأهداف التربوية لهذه المرحلة تختلف من مجتمع لآخر حسب القيم السائدة فيه.
- تداخل أهداف هذه المرحلة مع المراحل التعليمية الأخرى .
- أهمية وعى مربية الأطفال بالأهداف العامة التربوية للتربية قبل المدرسية باعتبار هذه الأهداف مثل عليا .
- تنوع برامج التربية قبل المدرسية حسب ماتسفر عنه نتائج أبحاث علم نفس النمو والتعلم وحسب الاتجاه الذى تأخذ به البرامج ومعظم البرامج تأخذ باتجاه واحد من الاتجاهين الرئيسيين .
- اتجاه النمو الطبيعى للطفل .
- اتجاه الكفاءة الثقافية .
- اهمية اعداد المربية قبل الخدمة واثناءها اعدادا متخصصا .
- يعد التقويم عنصرا هاما بالنسبة لبرامج التربية قبل المدرسية .

ويختلف هذا البحث عن البحث الحالى من حيث المشكلة اذ يدور البحث فى تلك الدراسة حول الاتجاهات الحديثة فى التربية قبل المدرسية على حين يتناول البحث الحالى تنشيط دور الجمعيات التطوعية فى مجال التعليم قبل المدرسى الا أن الدراسة السابقة أفادت الباحثة .

٣- دراسة رقية محمد عبد الله ١٩٩٠ (١٧) :

اهتمت الدراسة بتقويم دور الحضانة فى محافظة القليوبية ، دراسة حالة بهدف معرفة الكفاية الداخلية لهذه الدور والبالغ عددها ١٤٣ دارا موزعة على ريف المحافظة وحضرها ،ورصد الامكانات البشرية وعدد الأطفال المستفيدين من هذه الدور ، وقد تم ابراز ذلك من خلال التطبيق الميدانى لأدوات الدراسة . وقد توصل البحث الى النتائج التالية منها :
- افتقار دور الحضانة بمحافظة القليوبية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية الى الامكانات البشرية.
- تقتصر وظيفة دار الحضانة على مجرد الايواء للأطفال .
- الافتقار الى وجود المشرفة المتخصصة على مستوى دور الحضانة بمحافظة القليوبية .
- تعانى دور الحضانة فى محافظة القليوبية من مشكلات متعددى مما يحول دون تحقيقها للأهداف الاجتماعية والتربوية والموضوعة لها .

- نقص مستلزمات الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعيــة ٠
- عدم استيفاء المبانى للمواصفات العامة لدور الحضانة كذلك عدم وجود حدائق بتلك الدور ٠
- افتقار المبانى للاعداد والتجهيز المناسب بالأدوات والأثاثات الملائمة لطبيعة الطفل ومراحــل نمــوه وعدم تخصيص حجرات للعب الأطفال ٠
- تجهيزات المرافق الصحية لاتتناسب مع حجم الطفل الصغير حيث أنها عالية الارتفاع بالاضافــــة قلـــة عددهـــا بالنسبة للأطفال ٠

وقدتوصلت الباحثةلعدة مقترحات لتطوير تلك الدور ولتطوير اعداد المشرفات ليسهل على المشرفــة التفاعل مع الأطفال وصقل خبراتها بالتدريبات الدورية ٠

يشترك هذا البحث مع البحث الحالى من حيث واقع هذه الدور حيث تخضع لاشـــراف وزارة الشئون الاجتماعية٠وقد استفاد البحث الحالى من هذا البحث برغم اختلاف الأهداف والأماكن اذ يقــوم البحث السابق بدراسة تقويمية لدور الحضانة بمحافظة القليوبية الا أنه أظهر أوجه القصور بدور الحضانة التابعة لوزارة الشئون الاجتماعيــة ٠

٣– دراسة مجلس الشورى : (١٨)

تهدف الدراســة الى التعرف على واقع الخدمة التعليمية والصحية التى تقدم للطفل المصــرى بمراحل التعليم المختلفة بدء من مرحلة الحضانة ورياض الأطفال ومرحلة التعليم الأساسى ســواء التى تتم فى المؤسسات الرسمية أو الخاصة أو فى الجمعيات الأهلية حيث تمثلت هذه الخدمــة فى رعاية الأطفال قبل سن السادسة فى دور الحضانة ورياض الأطفال وهى ليست الزامية ٠

- رعاية الأطفال بمرحلة التعليم الأساســى ٠
- رعاية الأطفال المعوقين عن طريق مؤسسات ومعاهد متخصصة بالنسبة لمرحلة ماقبل المدرســة الابتدائية هدف البحث الى طرح السؤال التالى :–

هل تؤدى دور الحضانة ورياض الأطفال دورها على الوجه الاكمل ؟ ولقد جاء الجواب بالســب للاسباب الآتيــة :

• النقص فى الكوادر الفنية المدربة حيث أن خريجات شعبة الحضانة يعين مدرسات بالمرحلــة الابتدائيــة ٠

• النظر الى دور الحضانة على أنها مجرد مكان لايواء الطفل لحين عودة الأم .
• القصور الكبير فى معلومات المعلمات الى جانب السلبية فى تعليم الأطفال .
• القصور الكمى والكيفى فى مؤسسات دور الحضانة .
• القصور فى وضع أهداف تربوية محدده تلتزم بها جميع دور الحضانة .
• عدم توافر الملاعب والأجهزة والوسائل التعليمية .
• توصـل البحث الى النتائج التاليـة :

× ضرورة تنسيق العمل بمرحلة ماقبل المدرسة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الشئـون الاجتماعية وحبذا أن يعاد النظر فى التشريعات الحالية بقصد التوحيد أو التنسيق .
× انشاء الملاعب بالمواصفات المحددة مع توافر قاعات تتناسب مع عدد الأطفال الموجودين .
× لما كان للعب الأطفال أثرها البالغ لافى الترويح عنهم وتنميتهم جسميا فحسب لكن لتنميتهم الفعلية والوجدانية لذلك أصبح من الضرورى أن تعتنى الدولة بلعب الأطفال ودعمها ماديا.
× ضرورة اشراف وزارة التربية والتعليم على العملية التربوية وعلى أعضاء هيئات التدريس فـى رياض الأطفال فيما بين سن الرابعة والسادسة لتعدد الهيئات التى تشرف عليها مما يجعـل الأهداف تختلف باختلاف التبعية .

استخدم هذا البحث المنهج الوصفى التحليلى ، وقد أفادت الباحثة من هذه الدراسة فـى التعرف على المعوقات الموجودة فى مجال الخدمة التعليمية التى تقدم للطفل المصرى كذلك واقـع دور الحضانة ورياض الأطفـال .

ثانيا: دراسات متصلة بالتعليم الأساسى :

- دراسة ايمان عبده حافظ عبد الصمد ، ١٩٨٨.(١٩)

تناولت الدراسة المؤسسات المحلية ودورها فى المشاركة لتوفير متطلبات التعليم الأساسـى فى ضوء فلسفته واقتصرت الدراسة الميدانية على محافظة الغربية .

وقد تعرضت الدراسة فى سياقها لدور المشاركة الشعبية ( الجهود غير الحكومية ) فـى التعليم والتنمية وضرورتها لمواجهة الاحتياجات المجتمعية المتزايدة من التعليم ومتطلباته، كمـا عرضت الدراسة لبعض النماذج العالمية للمشاركة فى مجال التعليم وعرضت لدور المشاركة الشعبيـة

فى التعليم المصرى ٠

وتتلخص المشكلة فى أن التعليم الأساسى يحتاج كثيرا من المتطلبات المادية والبشرية والتى تدور حول الخطة الدراسية والأنشطة التعليمية ، والأبنية المدرسية ، والتجهيزات ، والورش ، وتدريب معلمى المواد المهنية ، وارتباط التعليم الأساسى بالبيئة المحلية ، وهذه المتطلبات نظرا لضخامتها وأهميتها تستدعى اهتمام المؤسسات المحلية مع الدولة للوفاء بهذه المتطلبات نظرا لأن أى دولة مهما بلغت من الثروة والغنى لاتستطيع بمفردها الوفاء بكل هذه المتطلبات ٠

وقد استهدفت الدراسة مايلى :–

(١) التعرف على أهم متطلبات التعليم الأساسى لمحافظة الغربية ٠

(٢) تحليل الجهود الحالية ومدى كفايتها لمواجهة هذه المتطلبات ٠

(٣) التوصل لأنسب الصيغ التى يمكن أن تساهم بها المؤسسات المحلية للوفاء ببعض متطلبات التعليم الأساسى ٠

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها :–

– أن تعمل الحكومة على تشجيع الجهود الذاتية لبناء المدارس بشتى الطرق والوسائل ٠

– ازالة المعوقات التى تعترض اسهام المواطنين عن طريق الجهود الذاتية للاسهام فى تكلفة التعليم الأساسى ٠

– تشجيع القطاع الخاص افرادا وجماعات على الاسهام بنصيب أوفر فى الحركة التعليمية تحت اشراف الوزارة ، وفى اطار خطتها وذلك عن طريق التوصية والدعم المادى والعينى عند التأسيس ،وتوفير التيسيرات اللازمة على مستوى التشريع وتطوير الاجراءات الروتينية لهذا الغرض ٠

ثالثا : دراسات متصلة بمحو الأمية وتعليم الكبار :

– دراسة فتحية عبد الجواد أحمد ، ١٩٨٥ :(٢٠)

اهتمت الدراسة بالجهود التربوية لبعض الجمعيات النسائية المصرية وتناولت الدراسة الاجابة على السؤال الرئيسى لها والمتمثل فى " الى أى مدى تسهم بعض الجمعيات النسائية الأهلية فى مصر فى الوفاء ببعض أو كل احتياجات المرأة الأمية " ٠ واستهدفت الدراسة التعرف على احتياجات المرأة الأمية ، والوقوف على الجهود التربوية للجمعيات للوفاء بهذه الاحتياجات ٠

وقد تناولت الدراسة مجموعة من الجمعيات العاملة فى مجال تنمية المرأة منها : جمعية هدى شعراوى ، وجمعية الخدمات الاجتماعية ، وجمعية النهضة النسائية .

وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل مختلفة أدت الى تخلف تعليم الاناث فى المجتمع المصرى بعضها يعود الى النظام التعليمى ذاته وقصوره فى توفير الخدمة لمستحقيها وبالشكل المناسب لهم، والبعض الآخر يتصل بطبيعة المجتمع ونظرته الى تعليم الفتاة ومتطلبات اعدادها للحياة المستقبلية باختلاف مناشطها ومستوياتها وقد اتبع المنهج الوصفى وأدواته فى المعالجة العلمية لمشكلة الدراسة .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من المقترحات والنتائج تم فى ضوئها وضع تصور مستقبلى لدور الجمعيات النسائية فى مجال تثقيف المرأة .

- دراسة ضياء الدين زاهر ١٩٨٧ :(٢١)

تعنى هذه الدراسة بالبحث عن اجابة للسؤالين الرئيسيين التاليين :-

كيف السبيل نحو تصميم نموذج للتنسيق الاستراتيجى بين الجهود الرسمية الشعبية فى مجال محو الأمية ؟ وما ملامح هذا النموذج ومامحدداته ؟

وتستند الدراسة الى الفرضية المزدوجة التالية :

أ - أن النموذج المقترح فيها يمكنه أن يحقق تنسيقا استراتيجيا بين الجهود الرسمية والشعبية فى مجال محو الأمية وذلك فى نطاق الحدود التى تصل فيها .

ب - أن النموذج المقترح يمكنه أن يحدد مواقع الاختلاف والصعوبات التى تعترض التنسيق بين الجهود الرسمية والشعبية فى مجال محو الأمية وأن يتنبأ بحدوثها .

وقد استخدمت الدراسة مدخل النظم System Analysis لامكاناته التحليلية والتركيبية ، ولما يقدمه من منحى شامل ومتعمق ومتسع يأخذ المشكلة موضوع الدراسة فى سياقها الزمنى الممتد من الماضى فالحاضر والمستقبل ، ويلتفت للعناصر الرئيسية فى منظوماته بقدر متكافىء، ويحلل هذا كله فى اطار التبادل المستمر مع المجتمع بمتغيراته المتعددة ، كما يقدم لصانعى القرارات بدائل وخبرات ممكنه للمشكلة موضوع الدراسة .

وتنقسم الدراسة الى ثلاثة أقسام . اختص القسم الأول باستيضاح الخلفية التاريخية للمشاركة،

والعون الذاتى ، وقدم القسم الثانى تصورا محددا لمفهوم المشاركة صيغ فى شكل منظومة متكاملــــة، وتكفل القسم الثالث بتأسيس النموذج المقترح وبيان قسماته وحدوده ٠

وأوضحت الدراسة أن النموذج المقترح يسعى الى تقديم تصور دينامى لكيفية التنسيق بين كافــة الجهود الرسمية والشعبية فى مجال محو الأمية مبرزا أهمية ربطها فى سياق تخطيطى شامل ٠ وفــى هذا الصدد يحاول النموذج المقترح ٠

تحقيق الهدف المزدوج التالى :

أ ـ تركيز الانتباه على أهم القوى والعوامل الأساسية المؤثرة فى عملية التنسيق الاستراتيجــى للجهود المبذولة فى محو الأمية من خلال تصور تفصيلى منظم لمواقع هذه القوى والعوامــل ومصادرها وتأثيراتها المحددة ٠

ب ـ تعميق فهمنا لكيفية تفاعل المتغيرات المجتمعية الأساسية والمساندة مع كافة مكونات التنسيق، وبيان أهم مخرجاتها وكيفية التحكم فيها وتحرياتها تنظيميا وزمنيا ٠

وحددت الدراسة فى نهايتها المحاور الرئيسية التى يستند عليها هذا النموذج المقترح وهى :ـ

أ ـ المتغيرات البيئة والمجتمعية ٠

ب ـ المتغيرات الداخلية للنموذج وآلياته ٠

حـ ـ قيود النموذج ٠

وقدمت الدراسة توضيحا موجزا لكل محور من المحاور السابقــة ٠

٣ـ دراسة سعيد سليمان وكمال نجيب ١٩٩٤ : (٢٢)

ان القضية المحورية التى تدور الدراسة حولها دور المنظمات الحكومية فى تدعيم استراتيجيــة تعليم الكبار فى البلاد العربية ٠

وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل النظرى الفلسفى فى عرض قضية موضوع الاهتمــام من خلال عدة محاور متكاملة :

ـ تناول المحور الأول مدخل نظرى ثم التعرض فيه لطبيعة الطموحات التنموية المشروعة للعالــم العربى فى الوقت الراهن والنابعة من طبيعة العصر الحالى ومايموج به من ثورات وتحــولات

ومايرتبط بها من تداعيات ، ودور تعليم الكبار فى اطار التدابير التربوية اللازمة لتحقيق تلك الطموحات باعتبار تعليم الكبار يمثل تاريخية وضرورة مستقبلية للمجتمع المصرى ٠

— فى حين تناول المحور الثانى من هذه الدراسة المشاركة الجماهيرية فى تعليم الكبار فى المجتمع العربى من خلال المنظمات غير الحكومية التى يمكن أن تنظم هذه الجماهير وتوجه جهودها وتستثمر طاقاتها فى هذا المجال ٠ ومن ثم فقد تناول هذا المحور من الدراسة مفهوم المنظمات غير الحكومية وخصائصها وتطورها وأنواعها فى العالم العربى ٠

— أما المحور الثالث فقد تناول دور هذه المنظمات فى تدعيم استراتيجية تعليم الكبار فى العالم العربى ٠

— وقد تعرض المحور الرابع لطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية ، والمعوقات التى يمكن أن تحد من فعالية هذه المنظمات ، وأساليب تفعيل مشاركتها فى عمليات التنمية بصفة عامة وفى مجال تعليم الكبار بصفة خاصة ٠

وأسفرت الدراسة من خلال العناصر التى تضمنها كل محور من المحاور الأربعة السابقة عن ابراز العديد من المعوقات التى تواجه المنظمات غير الحكومية يمكن أن نشير اليها فى النقاط التالية:

أ — الوضع الديمقراطى وعلاقة الدولة بالجمعيات الأهلية ٠

ب — الديمقراطية الداخلية للجمعيات ٠

حـ — الافتقار الى المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمشاركة الشعبية ٠

د — غياب الشروط الثقافية والسياسية ٠

وتمثل هذه المعوقات الاربعة كما أشارت الدراسة أهم القيود التى تقف أمام المشاركة الشعبية فى عملية التنمية الاجتماعية والثقافية ٠

وقدمت الدراسة فى النهاية بعض التوصيات التى رأت أنها تساعد فى تفعيل دور المنظمات غير الحكومية فى مجال تعليم الكبار وذلك من خلال عدة محاور يمكن للجمعيات المساهمة بنشاطها من خلالها ٠ ويمكن الاشارة اليها باختصار وفق مايلى :—

١— مجال التأثير فى السياسات العامة ٠

٢— مجال تخطيط أنشطة الضغط والدعوة ٠

٣— مجال زيادة التأثير من خلال النمو التنظيمى ٠

ثانيا : دراسات تناولت الجهود غير الحكومية فى التعليم بصفة عامة :

١ـ دراسة عنتر لطفى محمد ، ١٩٧٩ : (٢٣)

تناولت الدراسة الجهود الأهلية فى التعليم المصرى من سنة ١٨٨٢ـ١٩٢٣ وقد استهدفت هذه الدراسة القاء الضوء على القوى السياسية وأثرها على السياسة التعليمية والتعرف على دور الجهود الأهلية فى ارساء قواعد النهضة التعليمية بنشر التعليم كوسيلة للحصول على الاستقلال ، كما قصد الباحث الوقوف على مدى فاعلية التعليم فى تحقيق التماسك الاجتماعى والقومى ٠

وقد أوضحت الدراسة أن التعليم قد تأثر فى عهد الاحتلال البريطانى بكثير من العوامل السياسية والاجتماعية ورغم ذلك لم يستطع الاحتلال القضاء على الشعور القومى والايمان بأهمية التعليم وضرورته ، مما دفع الأفراد والهيئات الى التسابق لانشاء المدارس الأهلية لمواجهة النقص والتغيير الذى قصده الاحتلال ، وقد كانت هذه الفترة بداية نمو الحركة الوطنية لانشاء ونشر المدارس الأهلية فى أنحاء البلاد ونظير مصروفات ضئيلة ٠

وتشير نتائج هذه الدراسة الى أن الجهود غير الحكومية قد تفاعلت بشكل عال مع مشكلات المجتمع المصرى فى هذه الفترة واستجابت لمطالبة وحركته الوطنية ٠وان مساندة القوى الفاعلة فى المجتمع لحركة نشر التعليم الأهلى كانت من العوامل الهامة والمؤثرة فيها اضافة الى التفاف المجتمع حول القضايا الوطنية ومعرفته أن التعليم مطلبا هاما لتحقيق استقلاله واسترداد حريته ٠

٢ـ دراسة نوال قنديل حجاج ، ١٩٨٥ : (٢٤)

تناولت الدراسة دور الجمعيات الأهلية فى تعليم المرأة فى ج٠م٠ع وقد اهتمت الدراسة بالبناء التنظيمى لتلك الجمعيات وعرضت لمراحل نشأتها وتطورها ، والهياكل التنظيمية لها ،ووظائفها وتمويلها ٠

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها :ـ

أ ـ ارتباط الجمعيات الوثيقة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى ٠

ب ـ أن الجمعيات الأهلية بدأت منذ نشأتها بفتح مدارس للبنين والبنات واهتمت بعض هذه الجمعيات بتعليم الفئات الأكثر احتياجا ٠

٣- دراسة امينه محمد على الابيض ، ١٩٩٠ : (٢٥)

تناولت هذه الدراسة تحليل لجهود الجمعيات الأهلية فى مجال تربية الشباب وتدور مشكلة الدراسة حول : " الى أى حد تمكنت الجمعيات الأهلية للشباب من سد نواحى النقص والقصور فى وظيفة المدرسة " .

وقد استهدفت الدراسة مايلى :-

- دراسة لبعض الجمعيات الأهلية التى تقدم خدمات تربوية وثقافية للشباب مع دراسة امكانية فتح قنوات اتصال بين هذه الجمعيات الأهلية وبين المؤسسات المدرسية الرسمية .
- القاء الضوء على أهمية المشاركة الأهلية فى رفع كفاءة العملية التعليمية والتربوية .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها :-

- ان الاعانات الحكومية للجمعيات لاتكفى وهى غير ملائمة للجهود التى تبذل وأن المفروض أن تزيد بزيادة الأسعار حتى تكون مناسبة وخاصة وأن الجزء الأكبر من مؤسساتنا التى كان من الممكن أن تساهم فى تمويل الجمعيات من مؤسسات القطاع العام .

٤- دراسة أحمد شوقى ، ضياء زاهر ، ١٩٩٢ :

قدمت هذه الدراسة من خلال ورقة عمل عن دور المشاركة الشعبية فى اصلاح التعليم فى مصر ، وقد عالجت الورقة قضية أزمة التعليم فى مصر من وجهة نظر نقدية مستنيرة وذلك لتقنية المشاركة الشعبية وفتح أوعية للدعم الجماهيرى للجهود الحكومية وليس من باب سياسات أو استراتيجيات ، وتشير الورقة الى أن نظامنا التعليمى الذى يضم حوالى ٢٥٪ من المصريين ويستهلك اكثر من ٦٪ من ميزانية الدولة تعليم يعانى من تدهور جودته ومدى انتاجيته وتعاظم تكاليفه وقد طرحت الورقة تساؤلات توضح حجم الأزمة منها :

- الى أى مدى تعد نظمنا التعليمية والتربوية أطفالنا للعيش فى القرن الحادى والعشرين .
- هل تعليمنا قادر على الارتباط عضويا بواقعنا الاجتماعى والاقتصادى . وقد تم معالجة قضية الورقة فى ضوء ( التمويل - الأبنية - الادارة - المعلم ) .

وتوضح الورقة أن تمويل التعليم يتطلب احداث ( نقله جذريه ) فى تمويل التعليم، على أن يكون للمشاركة الشعبية دور أساسى فيه .

اما فيما يخص ادارة التعليم فتبين الورقة ان ادارة التعليم المصرى ، بكل مستوياتهـــــا الوسطى والتنفيذية تعانى من العديد من المشكلات التى تعوق حركتها وحركة التعليم معها، وهـــذا يتطلب تطوير النظم الادارية فى ضوء الاحتياجات المستقبلية على أن يتم توفير دعم سياسى وشعبـــى لجهود القيادة التعليمية وتشير الورقة الى أن المشاركة فى التعليم تصبح لازمة لتحقيق ديمقراطيــــة التعليم ، وهى ايضا وسيلة لتوفير كافة الموارد والطاقات اللازمة لزيادة فعالية النظام التعليمى ٠

٥- دراسة جمال الدهشان ١٩٩٤ :(٢٦)

تعرضت الدراسة للمشاركة الشعبية فى التعليم وقد حاول الباحث الاجابة على التساؤلات الآتية ( المشاركة الشعبية ٠٠ لماذا ٠٠ فى ماذا ٠٠ وكيف )٠

وفى محاولة الباحث للاجابة على هذه التساؤلات ، قام بتحليل الدراسات والبحوث التـــى تناولت المشاركة الشعبية بصفة عامة والمشاركة فى التعليم بصفة خاصة للتعرف على ماتضمنته مــن آراء وأفكار حول مفهوم وفلسفة المشاركة الشعبية ومبرراتها والشروط الضرورية لنجاحها ، وتوسيع نطاقهـــا وزيادة فعاليتها ٠

وقد تبين للباحث أن هناك ضرورة للمشاركة الشعبية فى التعليم ، وأن هذه المشاركـــة تتجاوز حدود المساهمة فى التمويل أو التنفيذ لتشمل كل مايتعلق بالعملية التعليمية ، وهذا يتطلب أن تتوافر تيسيرات المشاركة ومشجعاتها وظروفها وعواملها المؤيدة ، وقد بين الباحث أن هناك شروطـا لابد من توافرها لتفعيل دور المشاركة الشعبية وهـى :-

- توفير مناخ عام من الديمقراطية والحرية فى كافة المجالات والمجتمع ٠
- توعية أفراد المجتمع بأهمية التعليم وضرورته المستقبلية ٠
- تطوير التشريعات القائمة بما يشجع حركة المشاركة ٠
- التنسيق بين الجهود الحكومية وغير الحكوميـــة ٠
- الاهتمام بالتربية فى مجال التطوع فى مجالات التعليم المختلفة ٠

ثالثا : دراسات تناولت الجهود غير الحكومية على اطلاقها :

١— دراسة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ١٩٨٣ :[(٢٧)]

تحدد هذه الدراسة الاطار العام الذى يسير عليه العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر بما يتلاءم مع السياسة العامة للدولة مستهدفة تحقيق أهداف واضحة طبقا لمفاهيم واضحة تتمشى مع التغييرات الاجتماعية .

وتهدف هذه الدراسة الى وضع ضوابط السياسة العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر .

وتناولت الدراسة الموضوعات التالية كأطر للسياسة العامة للعمل الاجتماعى الأهلى فى مصر وهى :—

١— التشريع فى مجال العمل الاجتماعى الأهلى .

٢— التمويل فى مجال العمل الاجتماعى الأهلى .

٣— ميادين ومجالات العمل الاجتماعى الأهلى .

٤— التنظيم والتنسيق فى مجال العمل الاجتماعى الأهلى .

وتوصلت الدراسة فى ختام عرضها للنقاط السابقة الى أن العمل الاجتماعى الأهلى يتطلب تحرك من كافة الأفراد والمنظمات الحكومية والأهلية ، وتنسيق كافة الجهود والامكانيات الشعبية والحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتكامل مع المجالس والوحدات المحلية على كافة المستويات بما يضمن دقة تنفيذ السياسة العامة للعمل الاجتماعى الأهلى .

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات هل من أبرزها مايلى :

١— وضع نظام سليم لفتح قنوات الاتصال بين عناصر العمل الاجتماعى الأهلى وأجهزة الحكم المحلى فى مستواها ومجال تخصصها .

٢— العمل على أن تصدر موازنة تمويل أنشطة العمل الاجتماعى الأهلى مواكبة لموازنة الوحدات المحلية بما يدعم الربط والتكامل بين التمويل الحكومى والجهود الذاتية الأهلية للوفاء بمتطلبات تمويل خطط التنمية الاجتماعية المحلية .

٣— الجمعيات والمؤسسات الخاصة سواء بدعم التمويل الحكومى أو تنشيط الجهود الذاتية لتوفير الامكانيات اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية المحلية .

٤ـ دراسة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ١٩٩٣ : (٢٨)

أدركت وزارة الشئون الاجتماعية مزايا المشاركة الشعبية فى ادارة المشروعات بالقرب من المحتاجين للخدمة حتى تكون أكثر تلبية لاحتياجاتهم ومراعاة لمتطلباتهم ، وللتعرف على مدى نجاح هذه السياسات فقد يعتبر هذا البحث التعرف على المزايا التى تحققت نتيجة لتنفيذ هذه المشروعات عن طريق الجمعيات الأهلية ، والتعرف على ايجابيات وسلبيات القرارات التنظيمية والصعوبات التى تواجه عملية التنفيذ ، وأخيرا الوصول الى النتائج والتوصيات التى تكفل تحقيق أهداف نظام الاسناد على أكمل وجه .

ولقد أسفر البحث عن العديد من النتائج لعل من أبرزها مايلى :

١ـ تبين من البحث نقص اجراء دراسات جدوى للمشروعات والدراسات القبلية بصفة عامة .
٢ـ تبين من البحث أن بعض المبالغ المدرجة لشراء التجهيزات لم تنفق بالكامل أو تم الشراء بعد مرور فترة زمنية طويلة من بداية اسناد المشروع للجمعية . الأمر الذى أدى الى زيادة المصروفات نظرا للزيادة التى تحدث فى ارتفاع الأسعار فترة بعد أخرى مما يفقد المبالغ المخصصة للمشروعات المتمدة للجمعيات قيمتها الفعلية وقت منحها للجمعيات .
٣ـ تبين من البحث عدم شغل بعض الوظائف المقررة للمشروع الأمر الذى يؤثر على أداء المشروع وكفاءة خدماته .

وقدم البحث العديد من التوصيات التى اتسمت بالصنيعة الاجرائية للتلافى نواحى القصور والسلبيات التى أسفر عنها البحث .

٢ـ دراسة سامى عصر ١٩٨٩ : (٢٩)

تهتم الدراسة الحالية بقضايا التطوع ونظام العمل بالجمعيات وقد تناولت الدراسة المشاركة الشعبية كقيمة محورية فى برامج المجتمع المحلى وهى عنصر هام فى احداث التنمية وتعد من ركائز التنمية لاحداث التقدم الاجتماعى . كما تناولت الورقة خصائص وأهداف ودوافع المشاركة ، وعرضت لقضايا التطوع وماهية وأهميته ودعائم نجاحه ، وأفردت الدراسة جزء لتوضيح طبيعة العلاقة بين الجمعية وغيرها من الجمعيات والهيئات الشرعية من قبل السلطات المختصة ووجود لوائح تنظم العمل ، اضافة الى وجود المتطوعين أو مجموعة من المؤسسين يدعون العمل ، والدراسة فى مجملها تحاول توصيف وتحديد القضايا الملحة والمؤثرة فى تنظيم الجمعيات وادارتها .

٣— دراسة أمانى قنديل ، سارة بن نفيس ، ١٩٩٥ : (٣٠)

تهتم هذه الدراسة بالجمعيات الأهلية فى مصر ، فقد تناولت ملامح الجمعيات الأهليـة فى العالم العربى ، وقد قصد من ذلك ابراز الحالة المصرية ضمن منظومة الجمعيات على المستـوى الاقليمى العربى ، وفى هذا المجال تناولت الدراسة للمصادر الدينية والأخلاقية والفلسفية المحفـزة للقطاع الأهلى والمكانة القانونية للجمعيات الأهلية والقضايا المثارة حولها ·

وعرضت الدراسة لحجم منظمات القطاع الثالث والمنظمات التى يضمها ، كما أوضحت الدراسـة القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلى ومصادر تمويله ·

وقد استهدفت الدراسة فى هذا الجزء ابراز ملامح نشاط الجمعيات الأهلية والتى تعكـس استمرارا أو انقطاع من منظور الثقافة والتنشئة السياسية ·

وتؤكد الدراسة على أن هناك من المؤشرات مايجعلنا نقول ان المرحلة الحالية التى تمـر بها الجمعيات ، قد تكون مرحلة انتقالية تؤثر بالايجاب على دور هذه التنظيمات · فمن ناحيـة هناك ضغوط من جانب قوى اجتماعية وسياسية تطالب الدولة باعادة صياغة العلاقة بينها وبيـن الجمعيات وقد يكون ذلك خطوه نحو تحرير القطاع الأهلى · ومن ناحية أخرى هناك نماذج ايجابية لعشرات الجمعيات التى أدركت قيمة دورها فى التنوير ·

وتناولت الدراسة فى سياقها لعلاقة الدولة المصرية بالجمعيات الأهلية من خلال التشريعـات المختلفـة ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها :—

- ان أبرز عوامل الاستمرار فى الخبرة التاريخية للجمعيات الأهلية من مصر الدور الذى لعبه الديـن فى تشكيل ملامح وأهداف مواكبة هذه التنظيمات ، اضافة الى الدور السياسى لقطاع الجمعيـات الأهلية ، اضافة الى دور الجمعيات فى ادارة الأزمات الاقتصادية ، كما أن تأثير العامل الخارجى كان واضحا على ملامح الاستمرار ·
- وتشـير الدراسة الى أن أهم ملامح الاستمرار كانت تتصل بطبيعة العلاقة بين الجمعيـات والدولـة ·
- وأشارت النتائج الى أن هناك ملامح الانقطاع. وتبرز أولى ملامح الانقطاع فى الدور التنويرى الثقافى للجمعيات وانقطاع طبيعة النخبة التى تقود هذه التنظيمات ، اما آخر ملامح الانقطاع فهـو

الدور القائد لها فى النهضة ويقابلها اليوم طرح مفهوم التنمية وقد أشارت الدراسة الى أن الجهـود الأهلية مازالت ميدانا بحثيا يحتاج الى الجهد الكبير ٠

تعليـق على الدراسـات السابقـة :

أولا : الدراسات التى تناولت الجهود غير الحكومية فى التعليم :

تتفق هذه الدراسات السابقة فى مجملها على أهمية المشاركة الشعبية فى التعليم وتشير بقـوة الى الدور الفعالى لهذه الجهود فى نشر التعليم وتوفيره فى عهد الاحتلال ٠

كما تشير الدراسات الى الدور الذى نهضت به هذه الجهود لتقديم خدمات تعليمية متميـزة ولها طابعها الخاص وأن هذه الجهود لم ترتبط بحدود مكانية، بل انتشرت فى كافة انحاء البلاد٠

كما أن هذه الجهود كانت تعمل على توفير التعليم للفئات الأكثر فقرا وذات الاحتياج العالى ٠ كما أن هذه الجهود كانت تسهم فى تلبية الاحتياجات المجتمعية من التعليم، وانما اهتمت بتوفيـر تعليم يناسب احتياجات القرويات ٠ ويلبى مطالبهن ، كما أشارت الدراسة الى أن حجم اسهـام الجهود غير الحكومية مازال محدودا وان الجهد التعليمى على المستوى القومى بحاجة الى تنشيط دور الجهود الحكومية وخاصة فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى يحاول المجتمع المصرى من خلالها تحسين أحوال وتطويرها ، كما أبرزت الدراسات أن غياب الوعى بالتعليم وضرورتـه المستقبلية يعتبر من العوامل المؤثرة على حركة الجهود غير الحكومية ٠

اضافة الى طبيعة التركيبة الادارية لنظام التعليم ورسوخ بعض القيم الادارية التى تعوق حركة انفتاح المؤسسة التعليمية على مجتمعها والتحامها بها كى يستفيد من القدرة غير المحدوده للجهـود غير الحكومية مما يتطلب البحث عن صيغ جديدة للادارة التعليمية تربطها ببيئتها ومجتمعها وتضـع أمام أعضاء المجتمع ماتتطلبه برامجها من موارد وامكانات ومجالات المشاركة المطلوب اسهام الجهود غيـر الحكومية فيها ٠

ثانيا : الدراسات السابقة التى تناولت الجهود غير الحكومية على اطلاقها :

تشير الدراسات فى هذا المجال الى الارتباط الوثيق لحركة الجهود غير الحكومية بالمتغيـرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن العمل فى هذا المجال يتطلب : تبنى سياسات اجتماعيـة

واضحة تدعم الجهد التطوعى وتعيد الثقة الى هذا المجال وتفسح له دورا أوضح فى برامج التنمية ، كما تشير الدراسات الى أن هذه الجهود قد تكون معرضة للانكماش اذا ما استمرت العوامل الحاكمة المسطرة بذات الايقاع على هذا المجال ٠

كما يتطلب الأمر تقويم النظم والتشريعات المنظمة والحاكمة للعمل فى الجمعيات وعلاقتها بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى ٠

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات فى الوقوف على العوامل والقوى المؤثرة على حركة الجهود الأهلية وعلى الجوانب المؤثرة على نشاطها التعليمى ٠

كما وقف الباحث على العناصر العاطلة فى تنظيمات الجمعيات والتى يمكن من خلالها تنشيط دور الجهود غير الحكومية فى التعليم الأساسى ٠

## خطــة الدراســة :

من المبادىء التى روعيت عند وضع خطة الدراسة أن مراحل التعليم قبل الجامعى تتفــاوت بالنسبة لمتطلباتها ، كما تختلف استجابة الجهود غير الحكومية بالنسبة لها مما يجعل من الصعـب معالجة التعليم قبل الجامعى كوحدة اذ أن من شأنه أن يغفل مراعاة التفاوتات المشار اليها • وقد روعى هذا الأمر فى تقسيم فصول الدراسة •

ومن جهة أخرى فلم يكن ممكنا التغافل عن نشاط محو الأمية وهو السمة البارزة فى نشــاط العديد من الجمعيات غير الحكومية فضلا عن صلته العضوية بالتعليم النظامى ، كما أن برامج محــو الأمية تعد الدارسين للوصول الى مستوى نهاية الصف الخامس ومتابعة دراستهم فى المراحل التعليمية الأعلى اذ رغبوا ذلك •

واستنادا الى الاسئلة التى تتجــه الدراسة الى الاجابة عليها والتى سبق ايرادها فى جزء سابق من الفصــل .

تحددت خطة الدراسة بثمانية فصول كالآتى :ــ

الفصل الأول : المقدمــة وخطة الدراسة ( الفصل الحالى )

الفصل الثانى : تنشيط دور الجهود غير الحكومية كضرورة فى اطار التعليم كمشروع قومى • ويجيـــب هذا الفصل على التساؤل الأول •

الفصل الثالث : جهود الجمعيات غير الحكومية فى مصر فى مجال التعليم : لمحة تاريخيــة •

الفصل الرابع : تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل المدرسى •
ويجيب هذا الفصل على التساؤلات ٣ــ٦ فيما يتعلق بمرحلة الحضانة ورياض الأطفال مقدما المقترحات التى تم التوصل اليها بالنسبة لهذه المرحلة •

الفصل الخامس: تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم الأساسى •
ويجيب هذا الفصل على التساؤلات ٣ــ٦ فيما يتعلق بمرحلة التعليم الأساســـى مقدما المقترحات التى تم التوصل اليها بالنسبة لهذه المرحلة •

الفصل السادس: تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم الثانوى •
ويجيب هذا الفصل على التساؤلات ٣ـ٦ فيما يتعلق بمرحلة التعليم الثانوى العام مقدما المقترحات التى تم التوصل اليها بالنسبة لهذه المرحلة •

الفصل السابع : تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأميـــة ٠

ويجيب هذا الفصل على التساؤلات ٣ــ٦ فيما يتعلق ببرامج محو الأمية مقدمـــا المقترحات التى تم التوصل اليها بالنسبة لهذا المجال ٠

الفصل الثامن : أهم النتائج التى توصلت اليها الدراســة البحثية ، وتوصياتها ٠٠

## هوامـــــش الفصـــــــــل


(١) جمهورية مصر العربية ، مجلس الشورى ، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع " نحو سياسيـة تعليمية متطورة " · القاهرة : ١٩٩٢ ، ص٧

(٢) خطاب السيد رئيس محمد حسنى مبارك أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى فـــى ١٩٩١/١١/١٤ ·

(٣) وزارة التعليم ، مشروع مبارك القومى : انجازات التعليم فى ٤ أعوام ، القاهـــــرة ، وزارة التعليم ، ١٩٩٥ ·

(٤) وزارة التعليم ، مشروع مبارك القومى : انجازات التعليم فى ٣ أعوام ، القاهـــــرة، وزارة التعليم ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٣ـ٢٦ ·

(٥) المرجع السابق ، ص ٥ ·

(٦) المرجع السابق ، ص ١٣ ·

(٧) المرجع السابق ، ص ١٤·

(٨) وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم ـ نظرة الى المستقبل ، ص ٣٥·

(٩) المرجع السابق ، ص ٣٦ ·

(١٠) المركز القومى للبحوث التربوية ـ تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٢ـ ١٩٩٤ ، القاهرة : ١٩٩٤ ، ص١١٩ ·

(١١) الحملة القومية لمحو الأمية ، ١٩٩٠ ·

(١٢) بيان السيد الدكتور الوزير امام مجلس الشورى ، مارس ١٩٩٢ ·

(١٣) مبارك والتعليم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥ـ٣٦

(١٤) صورة الاستثمار بالملحق فى نهاية الدراســـة ·

(١٥) صورة الاستمارة بالملحق فى نهاية الدراسة ·

(١٦) أحمد كمال عاشور ، بعض القضايا والاتجاهات فى التربية قبل المدرسية قطر، مركز البحـــوث التربوية ـ جامعة قطر ، ١٩٨٨ ·

(١٧) رقية محمد عبد الله ، دراسة تقويمية لدور الحضانة فى محافظة القليوبية، ماجستير غير منشورة، كلية التربية ببنها ـ جامعة الزقازيق ، ١٩٩٠ ·

(١٨) مجلس الشورى ، الطفل فى المجتمع المصرى ، الواقع والمتطلبات لجنة الخدمات ، التقرير رقم (١٤) ،

(١٩) ايمان عبده حافظ عبد الصمد ، المؤسسات المحلية ودورها فى المشاركة لتوفير متطلبات التعلم الأساسى فى ضوء فلسفته ، ودراسة ميدانية على محافظة الغربية ، ماجستير ، كلية التربية، جامعة طنطا ، ١٩٨٨ .

(٢٠) فتحية عبد الجواد احمد ، الجهود التربوية لبعض الجمعيات الاهلية لتعليم المرأة ، فى جمهورية مصر العربية ، ماجستير ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .

(٢١) ضياء الدين زاهر، نموذج للتنسيق الاستراتيجى بين الجهود الرسمية والشعبية ، دراسة مقدمة للحلقة الدراسية حول تأصيل مفهوم العون الذاتى فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار، الامارات العربية المتحدة ( ٧-١٠ نوفمبر ١٩٨٧ ) منشور فى مجلة التربية المستمرة العدد ١٣ ، السنة الثامنة ، ديسمبر ١٩٨٧ .

(٢٢) سعيد سليمان وكمال نجيب ، دور المنظمات غير الحكومية فى تدعيم استراتيجية تعليم الكبار فى الوطن العربى ، دراسة مقدمة الى مؤتمر الاسكندرية السادس وتعليم الكبار وتحديات العصر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، كلية التربية ، جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية من ٢٦-٢٩ نوفمبر ١٩٩٤ .

(٢٣) عنتر لطفى محمد ، الجهود الأهلية فى التعليم المصرى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٢٣ ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ .

(٢٤) نوال قنديل حجاج ، دراسة لدور الجمعيات الأهلية لتعليم المرأة فى جمهورية مصر العربية، ماجستير ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .

(٢٥) امينة محمد على الأبيض ، دراسة تحليلية لجهود الجمعيات الأهلية فى تربية الشباب، ماجستير ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ .

(٢٦) جمال الدهشان ، المشاركة الشعبية فى التعليم ، المؤتمر السنوى ، ادارة التعليم فى الوطن العربى فى عالم متغير ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٢-٢٤ يناير ، ١٩٩٤ .

(٢٧) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، سياسة العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر، القاهرة ، ١٩٨٣ .

(٢٨) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، تقويم أسلوب اسناد مشروعات خطة وزارة الشئون الاجتماعية للهيئات الأهلية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

(٢٩) سامى عصر ، قضايا التطوع ونظام العمل بالجمعيات ، دراسة مقدمة الى مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، من ٣١ اكتوبر حتى ٢ نوفمبر ، ١٩٨٩ .

(٣٠) امانى قنديل ، سارة بن نقيس . الجمعيات الأهلية فى مصر ، القاهرة ، الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥.

# الفصـــل الثانـــى

## تنشيط الجهود التعليمية غير الحكوميـة كضــــرورة في اطار التعليم كمشروع قومــــــى

========

اعداد الباحث الرئيسى

ا٠د٠ سعيد جميـل سليمـــان

## الفصل الثانى

## تنشيط الجهود التعليمية غير الحكومية كضرورة فى أطار التعليم كمشروع قومى ×

---

### مقدمة:

يستهدف الفصل ابراز الجهود غير الحكومية كضرورة لتحقيق اعلان التعليم مشروعا قوميا لمصر خلال عقد التسعينات . وقد اقتضت المعالجة الرجوع الى الجهود السابقة لتطوير التعليم فى مصر استنادا الى الوثائق الرسمية المتاحة ، والخلوص منها الى الأوضاع التعليمية التى أملت صدور الأعلان المشار اليه . واذا كان الاعلان يمثل الأطار العام الذى يحكم مسيرة التعليم عبر السنوات التعليمية ، فقد تطلب الأمر استجلاء المضامين والمعانى التى تكمن وراء الأعلان . كما وأن النظرة المستقبلية للتبعات المترتبة على هذا الاعلان قد اقتضت تحليل أبرز العوامل ذات الصلة بزيادة اعباء التضافر المستقبلى بين الجهود الحكومية وغير الحكومية كالزيادة السكانية وتداعياتها ، وتحقيق ديمقراطية التعليم ومتطلباتها .وقد أفسحت النقاط السابقة الطريق لتناول أهم المجالات التى يمكن أن تتحرك فيها الجهود التعليمة غير الحكومية ، وكيف تودى دورا أكثر فعالية فى المستقبل .

ويرسى الفصل الحالى الأساس للفصول التاليه من الدراسة؛فاستكشاف الدور المرتقب من الجهود غير الحكومية فى ضوء التبعات المترتبة على اعلان التعليم مشروعا قوميا يثير تساؤلا عن الواقع الحالى لجهود الجمعيات غير الحكومية بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة ، ومؤشرات "تميز " أو "تدنى" الأنشطة التعليمية التى تضطلع بها ، والمعوقات التى تقف امام ازدهار نشاطها ، ومقترحات التنشيط .

### الجهود الحكومية فى التعليم وكفايتها على مدى العقدين الماضيين :

عند تتبع وثائق السياسة التعليمية فى مصر منذ نهاية عقد السبعينات تبرز بين سطورها الدعوة الى مشاركة الجمعيات غير الحكومية ، وحفز المبادرات الفردية ، والجهود الذاتية لتطوير التعليم . وكان توقيت انطلاق هذه الدعوة فى أعقاب الحروب التى خاضتها مصر فى ١٩٤٨ و ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ،١٩٧٣ ، وما أحدثتة من انهاك للاقتصاد المصرى الاشارة غير المباشرة الى أن الجهود الحكومية لاصلاح التعليم وتطويرة باتت غير قادرة بمفردها على مواجهة الاعباء المادية والفنية المتزايدة التى يتطلبها تطوير التعليم .

ولم يكن هذا الأمر خافيا على "ورقة تطوير وتحديث التعليم فى مصر " (سبتمبر ١٩٧٩ ) والتى أوصت بتشجيع المبادرات الشعبية ، والجهود الذاتية فى التعليم بمستوياتة المختلفة.(١) وتكررت نفس الدعوة فى وثائق السياسة التعليمية التى تلتها بدءا من " السياسة التعليمية فى مصر "(١٩٨٥ ) وحتى وثيقة " مبارك والتعليم : نظرة الى المستقبل." (١٩٩٢) مرورا "باستراتيجية تطوير التعليم فى مصر " (١٩٨٧) (٢).

وينبغى الاشارة الى أن الدعوة الى مشاركة الجهود غير الحكومية فى التعليم ، وتصاعد نبرتها على مدى الوثائق المشار اليها لم يكن فى كافة الاحوال تعبيرا عن قصور الدولة عن توفير ماهو ضرورى، والذى عبرت عنه احدى الدراسات بوقوف الدولة مكفوفة الأيدى أمام مطالب التوسع الكمى أو التحسن الكيفى للتعليم إذ قد تداخلت معه عوامل أخرى مثل زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم لدى الافراد نتيجة ارتفاع التوقعات التعليمية لديهم ، وزيادة احساسهم بقيمة التعليم بالنسبة لحياتهم ، ودوره فى ترتيب اوضاع اجتماعية وماديه أفضل لأبنائهم ، بالاضافة الى عامل مثل تزايد كلفه التعليم بسبب عوامل التضخم المحلى والعالمى ، فضلا عما تتطلبه عوامل مثل تجويد وتحديث الأجهزة والمعامل من نفقات ،والحاجة الى مزيد من الاعتمادات للتعيينات الجديدة من المعلمين ، وللارتفاع بمستوياتهم المادية .

وقد انعكست الدعوة لمشاركة الجهود غير الحكومية على التشريعات التعليمية التى صدرت إبان الفترة المذكورة (٤) .

لكن واقع الوضع التعليمى يثبت أمرين يشكلان معا الصورة العامة :
الأول : التزايد المطرد فى الانفاق على التعليم :

تزايد الانفاق الحكومى على التعليم باطراد وبخاصة فى السنوات المنقضية من عقد التسعينات ، فعند مقارنه الاستثمارات المخصصة للتعليم فى الخطتين الخمسيتين الاخيرتين (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١)و (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) نجد أن قيمة الاستثمارات المنفذة بالفعل فى الخطة السابقة بلغت ٢.٦ مليار جنية ، ثم طفرت فى الخطة الحالية الى ٨.٨ مليار جنية أى بنسبة ٣٣٢٪ من قيمة اعتمادات الخطة السابقة (٥) كما وأن استثمارات وزارة التربية والتعليم (الباب الثالث) عام ٩٣ / ١٩٩٤ مثلا قد تعدت ٤.٣ مرة الاستثمارات لعام ٩٠ /١٩٩١ وهى زيادة طفرية بكل المقاييس كما يتضح من الجدول التالى :-

| السنه المالية | الاستثمارات بالالف جنية | ٪ بالنسبه للعام السابق | ٪ بالنسبه لعام ١٩٩١/٩٠ |
|---|---|---|---|
| ١٩٩١/٩٠ | ١٧٤٤٥١ | ٥ر١١٩٪ | ٪ ١٠٠ |
| ١٩٩٢/٩١ | ٢٤٥٤٤٣ | ٧ر١٤٠ ٪ | ٧ر١٤٠ ٪ |
| ١٩٩٣/٩٢ | ٥٦٦١٨٦ | ٧ر٢٣٠ ٪ | ٦ر٣٢٤ ٪ |
| ١٩٩٤/٩٣ | ٧٥٢٦٣٣ | ٩ر ١٣٣ ٪ | ٤ر٤٣١ ٪ |

وقد زات نسبة موازنة التعليم بكافه مشتملاتة فى الموازنة العامة للدولة زيادة محسوسة على مدى سنوات العقد الاخير ، فاذا قارننا اجمالي الموازنات المخصصة للتعليم لعام ٩٢/١٩٩٣ بمثيلتها لعام ٩٠/١٩٩١ على سبيل المثال،نلحظ زيادة كبيرة تعبر عنها ارقام الجدول التالى :

جدول نصيب موازنات التعليم من الموازنة العامة للدولة
لعامى ٩٠ / ١٩٩١ - ٩٢/ ١٩٩٣ (٧)

| البيان | ٩٠/١٩٩١ | ٩٢/١٩٩٣ | التغير | ٪التغير |
|---|---|---|---|---|
| وزارة التربية والتعليم | ٢٢٤.٧٥٦٨١. | ٣٥٢٣٩٨١٤٣٤ | ١٢٨٣٢٢٤٦٢٤ | ٢٧ر٥٧ |
| وزارة التعليم العالى | ٩٥٩٩١١.. | ١٧٧٣١٢٨.. | ٨١٣٢١٧.. | ٧٢ر٨٤ |
| الجامعات | ١٢.٩١٤٥٣.. | ١٨.٥٩٢٨٣.. | ٥٩٦٧٨٣... | ٣٦ر٤٩ |
| إجمالى موازنات التعليم | ٣٥٤٥٨٩٣٢١. | ٥٥.٧٢٢٢٥٣٤ | ١٩٦١٣٢٩٣٢٤ | ٣١ر٥٥ |
| جملة الموازنة العامة للدولة | ٣٧٩١٨... ... | ٥٧٨٨٦...... | ١٩٩٦٨...... | ٦٦ر٥٢ |

وقد أنعكست الزيادة المخصصة فى ميزانيات التعليم على الانفاق على كافة المجالات التعليمية • وتدرج وثائق وزارة التعليم أحصائيات تؤكد هذا الامر،وتكفى الاشارة الى أنه بالنسبة لمجال واحد فقط وهو التوسع فى إنشاء المبانى المدرسية بمختلف فئاتها (جديدة - احلال - استكمال - توسع بما يلائم الزيادات فى اعداد التلاميذ فى الشريحة العمرية المستهدفة وتشمل :

- فتح ٦.٧٤٠ فصل دراسى جديد ،وبناء ٥٨.٤ مدرسة بتكلفة بناء تبلغ ١٤٨١ مليون جنية .
- استكمال بناء ١٢٥٠ مدرسة بتكلفة ٢٥ر١٥٦ مليون جنية .
- بناء١٤٥٥٠ حجرة إضافية بالمدارس بتكلفة ٥ر١٤٥ مليون جنية .
- بناء ٣٠٠٠ حجرة دراسة بتكلفة ٦٠ مليون جنية .
- توفير تجهيزات تعليمية فى ١٣١٠٠٠ فصل بتكلفة ٧ر٩١ مليون جنية .
- تجهيز ٤٠٠٠ مدرسة بتكلفة مقدارها ٤ مليون جنية .

وبرغم الزيادات الطفرية التي حدثت فى الميزانيات المخصصة للتعليم والانفاق عليه والتي يمكن آتخاذها مؤشرا علي الرغبة الجادة من جانب الحكومة لتطوير التعليم بانسبة لتوسيعة، وتحقيق نقلة نوعية فيه الا أن اعتماد التوقعات الاجتماعية الحالية، وتركيزها علي الدعم الحكومي - كما يشير تقرير "التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية " في اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع (١٩٩٣) - قد افرغ بعض السلبيات، مما دفع التقرير الي التوصية بفتح مجالات أخري الي جانب الدعم الحكومي من خلال ماأسماه التقرير "تعبئة الدعم الجماهيري " (٩) اما المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا فقد خلص في تقرير دورتة العشرين (١٩٩٢-١٩٩٣) الي السلبيات التي يتعين علي الاستراتيجية التعليمية علاجها ، ووصل الي نتيجة مشابهة لما سبق مؤداها "القصور في توفير الموارد المالية ، والامكانات البشرية اللازمة للوفاء باحتياجات التطوير الحقيقي"(١٠) .

الثاني : ان زيادة الانفاق الحكومي علي التعليم لم يستتبعة تحسن ملموس في"الكم" او "الكيف التعليمي ويمكن ان يستدل علي ذلك بشكل عام من استمرار بعض صور القصور التعليمي ، ومع تقدير الباحث بأن زيادة الانفاق الحكومي لاينبغي توقع نتائجها بين يوم وليلة ، وانما آثارها علي المدي البعيد ، وبرغم تحفظ الباحث علي الرأي بأن زيادة الامكانات المادية المتاحة للتعليم (من خلال الجمعيات غير الحكومة مثلا )يؤدي تلقائيا الي تحسن في كم التعليم او نوعة ، بسبب صعوبة فصل آتاه العوامل الداخلية فيه نظرا لتشابكها مما يجعل مثل هذا التصور تبسيطا مخلا ، الا أن استمرار الكثير من العيوب التعليمية - والتي سنشير اليها فى وضع لاحق من هذا الفصل تثير شبهة عدم كفاية الاعتمادات المالية مما قد يعطي مؤشرا للدعوة الي مزيد من تضافر الجهود بين الدور " الحكومي " "وغير حكومي" .

فبرغم الزيادات المطردة في الميزانيات المخصصة للتعليم والتي اشرنا اليها سابقا فان وثيقة "مبارك والتعليم : نظرة الي المستقبل " (١٩٩٢) لم تجد بدا من ان تعلن، وفي غمرة اعلان التعليم كمشروع قومي لمصر عن دعوة صريحة للاهالي للمشاركة في تمويل بعض المشروعات مستندة الي أن الحكومة لاتستطيع مهما كانت المبالغ التي ترصدها لاصلاح التعليم من أن تفي وحدها بمتطلبات الاصلاحات المنشودة وبخاصة في مجال توفير المباني المدرسية ، ومن ثم فان يحتاج اكثر من اي وقت مضي الي تكاليف كل الجهود الوطنية والي مساهمة القادرين في تمويل التعليم (١١) .

كما اكد "تقرير تطور التعليم في جمهورية مصر العربية ٩٠-١٩٩٢"في معرض تناولة للصعوبات الرئيسية التي ظهرت امام تطوير التعليم في الفترة التي شملها التقرير "عدم القدرة علي تحقيق التمويل الكافي وبخاصة بالنسبة لسد الحاجة الضرورية للابنية المدرسية اللازمة للتوسع والنمو والاحلال ، وتخفيض كثافة الفصول ، والغاء نظام الفترات المدرسية "(١٢) .

وفي ضوء " ازمة التعليم " كما أسماها السيد رئيس الجمهورية (١٩٩٢) ، والتي يري أن محصلتها النهائية ضعيفة ومتواضعة " رغم انها تنهك موارد الدولة وامكانات الاسرة (١٣) تتضح الحاجة الي نظرة جديدة للتعليم وهي التي تجسدت في إعلان التعليم ليكون " المشروع القومى لمصر حتى بداية القرن القادم " وبسبب مالهذا المشروع من آثار مرتقبة علي مسيرة التنمية القومية فاننا نلقي عليه الضوء من زاوية المعاني التي يتضمنها بالنسبة للتعليم المعاني المتضمنة في اعلان التعيم مشروعا قوميا .

يحمل اعلان التعليم مشروعا قوميا لمصر في طياتة معنيين رئيسيين لهما انعكاساتها المتعددة علي المسيرة المستقبلية للتعليم :

**اولا** اصلاح التعليم المصري وتطويرة قد اصبح في بؤرة اهتمام القيادات السياسية والتنفيذية ، والذي يمثل في حد ذاتة ركيزة أساسية يستند اليها نجاح المشروع ، فاصلاح التعليم قد اضحي يستحق في قناعة رئيس الجمهورية - ان يحتل " اولوية فائقة فى قائمة في قائمة الاهتمامات العامة " (١٤) وليس مجرد واحد من الاهتمامات العامة كما درجنا عليه في الماضي، مؤكدا ماسبق ان اعلنة في خطابة امام مجلس الشعب والشوري( نوفمبر ١٩٩١ )"أن مصر تحرص تماما علي وضع التعليم والثقافة في طليعة أولوياتها وهمومها .
كما انها تسعى الي تطوير التعليم فى شتى المراحل باعتبار ان التعليم ركيزة التقدم ، وهو الشرط الأساسى الذى لاغنى عنه لملاحقة كل تطور ، وهو العنصر الذى يحكم قدرتنا

ولم تمضي علي هذا التأكد سنوات ثلاث حتي أعاد السيد رئيس الجمهورية التأكد في ١٩٩٤ باننا في مصر " قد أعطينا كل الاهتمام للنهوض بالتعليم في شتي انحاء البلاد ، واعتبرنا هذا النهوض قضية قومية كبرى تستحق أولوية مطلقة ،لان النهوض بالتعليم هو نقطة البداية الصحيحة في اي اصلاح يستهدف اقامة مجتمع قادر علي مواجهة تحدياته "(١٦)

ويلاحظ في المبررات التي اوردها السيد رئيس الجمهورية تكرار الاشارة الي " ملاحقة العصر والاستجابة لتحدياتة " كهدف أساسي ينبغي ان يسعي اليه التطوير التعليمي في المستقبل ، ومن ثم يعتبر احد المضامين الهامة التي يقتضي الامر استجلاءها عندتناول أبعاد التعليم كمشروع قومي وسنتناولة بالتحليل في مكان لاحق من الفصل .

وقد انتقل الاهتمام الواضح الذي أبداه السيد الرئيس بقضية تطوير التعليم الي المسئولين علي فمختلف الاصعدة الشعبية والتنفيذية ، فتولت لجنة الخدمات بمجلس الشوري" (١٩٩٢ ) مناقشة السياسة التعليمية الجديدة ، وقدمت تقريرها بعنوان " نحو سياسة تعليمية متطورة " وبرز في التقرير رأى المجلس أ " قضية التعليم بالنسبة لنا ، وفي هذه المرحلة البالغة الدقة ، قضية حياة او موت ... قضية ان نكون او لانكون .. قضية الامن القومي ، والسلام الاجتماعي ، والتطور الحضارى " .(١٧)

ويمثل اعتبار بمجلس الشوري لتطوير التعليم انه " قضية حياة أو موت " الاقتناع الاكيد من جانب نواب الشعب ، وصفوة مثقفية وخبرائه بالقيمة الكبيرة المرتجاة من التعليم ، وحتمية الاسراع في تطويره واصلاحة ، فى ضوء دلالته العميقة بالنسبة لحاضر مصر ومستقبلها .

ومن جانبهم ، اطلق مسئولو التعليم نفس الصيحة ، وفي وقت متزامن تقريبا مع تقرير مجلس الشورى ، وأضافوا بعدا جديدا فى النظر الى التعليم ينقلة من مجرد قضية "خدمات " توفرها الدولة لسعادة ابنائها ورفاهيتهم ، الى اعتباره قضية "أمن قومى" وتشرح وثائق وزارة التعليم مغزى هذه النقلة بان كافة مقومات الامن القومى قد أصبحت مرهونة بتطوير التعليم ، "فلا ديمقراطية ولا سلام اجتماى دون تعليم جيد ، كما ان التقدم الاقتصادى يتأثر بنوعية التعليم وجودتة ، ولا تفوق عسكرى دون قاعدة تعليمية وعملية متينة .

ويعنى هذا الاهتمام غير المسبوق من جانب القيادات السياسية والتشريعية والتنفيذية بالتعليم ، وضرورة الاسراع باصلاحة وتطويرة فى تزامن مع الاعلان باتخاذ التعليم مشروعا ق،ميا لمصر ان المناخ مهيىء حاليا لتحقيق طفرة غير مسبوقة . كما تحمل " قومية المشروع " فى طياتها دعوة واضحة لتتضافر كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية لبلوغ النتائج المستهدفة والتى ينتظر ان تؤثر على مستقبل الوطن ورفاهية ابنائة جميعا .

ثانيا:التطوير التعليمى المرتقب يجب ان يكون موجها للاستجابة لتحديات العصر ونفض التخلف عن التعليم بمعنى ضرورة ان تنسجم مخرجات التعليم فى مصر مع متطلبات العصر الذى نعيشة حتى لا نتخلف عن ركب التقدم ، وهو مافشل فيه التعليم المصرى حتى مطلع التسعينات ، ودفع السيد رئيس الجمهورية الى وصفة " بالعجز الفادح عن مواجهة متطلبات عصر جديد " (١٩)فضلا عن ضرورة نفض غبار التخلف التعليمى الحالى بكافة صوره واشكاله وفى هذا الصدد هناك أربعة أمور يتعين أن يأخذها التعليم فى اعتباره :

١- التفجر المعرفى فى عصر " ثورة المعلومات "

حيث لايسطيع اى مجتمع أن يعيش بمعزل عن التغيرات العالمية من حولة ، اذ يتعين عليه التفاعل معها سواء فى التأثر بها ، أو التأثير فيها ، وتتمثل محصلة التفاعل اخذا وعطاء فى التغيرات على الساحتين العالمية والمحلية والتى تؤثر انعكاستها على افراد المجتمع ، ومؤسساته ، واجهزتة ، فتشكات الاتصال والمعلومات قد "عدت أساس خضارة المعلومات " التى نعيشها اليوم ، ولهذه الحضارة مطالبها بالنسبه للافراد القادرين على التكيف بها . ويقع على عاتق نظم التعليم تلبية متطلبات هذه الحضارة من خلال ما تفرضة من بنيان جديد للمعرفة يقوم على التشارك ، والتأثير المتبادل بين جوانب المعرفة ، وسرعة تداول المعلومات وانعكاسات هذه جميعا على قضايا الانتاج .

٢ - الثورة التكنولوجية : التى تبدت آثارها منذ منتصف هذا القرن وما صاحبها من تقدم كبير فى النواحى التقنية انعكس على تنوع وتعقد الاجهزة والمعدات التكنولوجية . واصبح من الضرورى لمواجهة الثورة التكنولوجية ان يعد النظام التعليمى الافراد للتجارب مع مقتضيات هذه الثوره ليس فى مجال التدريب والاعداد فحسب ، بل وفى مجال غرس الاتجاهات المواتية لانسياب التكنولوجيا ، واستيعابها ، وتأهيلها فى نفوس الناشئه ، وحفز مالديهم من خلق وابتكار .(٢٠)

٣- التنمية الاقتصادية القومية فى خضم التنافس العالمى والذى يتطلب من النظام التعليمى اعداد نوعية من الافراد المؤهلين من حيث قدراتهم وإستعداداتهم واتجاهاتهم لتحقيق قاعد متينة للبناء الاقتصادى ، وفى فترة زمنية قصيرة، مثلما تحقق فيس حاله "النمور الأسيوية الخمسة " ، فاحتدام التنافس الاقتصادى بين الدول التى " تملك التكنولوجيا " وتلك التى " تتسوقها " قد أسهم فى خلق فجوة اقتصادية بين الشمال والجنوب ينتظر ا يزيد منها تطبيق اتفاقية التجارة الدولية (الجات) . وغلق هذا الوضع تحديات اقتصادية عميقة امام مصر وغيرها من دول العالم الثالث التى اتجهت الى تحرير القيود امام الابتكار ، والمبادرات الفردية من خلال " الخصخصة " . واذا كان التعاون الاقتصادى بين الدول ذات الاقتصاد المتطلع للنماء ، وتلك ذات الاقتصاد المزدهر يشكل احد المخارج من أزمتها الاقتصادية من خلال ما تتلقاة الاولى (النامية ) من الثانية ( المتقدمة ) على هيئة منح ، او قروض ، أو تسهيلات ، الا أن هذة " المعونات " أيا كانت صورتها لا تصلح للاعتماد عليها على المدى الطويل .

ويفرض هذا الامر مسئولية كبيرة على عاتق التعليم فى دول العالم الثالث من خلال الادوار المتجددة التى يتعين أن تعد لها الافراد تحسبا للانسان دون وعى وراء التبعية الاقتصادية ، وما قد يستتبعها من تبعية أخرى ثقافية حذرت منها احدى وثائق وزارة التعليم بالنظر الى ما قد يترتب على هذه التبعية من تباعد بين الأنسان المصرى وبين الذاتية القومية الثقافية ، فضلا عن آثارها الاقتصادية والسياسية .(٢١)

٤ - نفض غبار التخلف التعليمى بكافة صورة واشكالة : فقد اتضحت فى مصر على مدى العقود الماضية العديد من جوانب القصور التعليمى سواء من ناحية "الكم " أو "الكيف"، والتى انبثق غالبيتها من قصور الامكانات المادية بمقدور الحكومة توجهها للتوسع فى التعليم وتحسين اجودتة فى أن معا ، والتى الح اليها السيد رئيس الجمهورية بالاشارة الى"غلبة على الكيف " (٢٢)مع عزوف الجمعيات والهيئات غيز الحكومية عن تقديم العون الكافى .

أ- عدم القدرة على تحقيق الاستيعاب الكامل للاطفال فى سن الالزام :
"التخلف التعليمى"المشار اليها مايلى:

تنص المادة (١٨)من الدستور الدائم من أن "التعليم حق تكفلة الدولة ، وهى الزامى فى الرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخريومن هذا المنطلق وجهت الدولة جهودا كبيرة لتحقيق الاستيعاب الكامل للاطفال فى سن الالزام ، ووفرت زيادة كبيرة فى الاعتمادات المالية لتحقيق هذا الهدف كما سبقت الاشارة . وقد زاد عدد التلاميذ المقيدين بالمرحلة الابتدائية ١٩٩١/٩٠ وحتى عام ١٩٩٥/٩٤ زيادة كبيرة يمكن تبينها من الجدول التالى :ومن أهم مظاهر

| السنة | جملة المقيدين بالتعليم الابتدائى |
|---|---|
| ١٩٩٠ / ١٩٩١ | ٤٧٢ ر٤٠٢ ر ٦ |
| ١٩٩١ / ١٩٩٢ | ٨٢٥ ر٥٤١ ر ٦ |
| ١٩٩٢ / ١٩٩٣ | ١٢٨ ر ٧٩١ ر ٦ |
| ١٩٩٣ / ١٩٩٤ | ٥٤٩ ر٠٤٩ ر ٧ |
| ١٩٩٤ / ١٩٩٥ | ٠٣٨ ر ٣١٣ر ٧ |

وكما تشير أرقام الجدول فقد بلغ معدل الزيادة فى اعداد التلاميذ المقيدين بالتعليم الابتدائى ١٠.١ ٪ فى الفترة من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ ، كما زاد عدد المدارس الابتدائية ليلاحق الزيادة فى اعداد المقيدين من ١٥٠٨٢ مدرسة عام ١٩٩٠ الى ١٥٨٦١ مدرسة عام ١٩٩٣ بزيادة وصلت الى ٧٧٩ مدرسة .

لكن هذه الجهود الكبيرة لم تفلح فى تحقيق الاستيعابالكامل فنسبة المقبولين الى جملة الملزمين لم تصل الا الى ٦ر٨٧ ٪ عام ٩٠ / ١٩٩١ ، ١ر٩١ ٪ في عام ٩١ / ١٩٩٢ بحسب الاحصاءات (٢٤) وقد رأى السيد الدكتور وزير التعليم فى بيانه امام لجنه الخدمات بمجلس الشورى (١٩٩٢ ) أن النسبة تدور حول ٨٠٪ وفى معرض تحليل مظاهر القصور الحالية ، تناولت بيانات مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى( ١٨- ٢٠ فبراير ١٩٩٣ ) التأكيد بان أكثر من ٢٠٠ر٠٠٠ طفل فى سن الازام لايزالون خارج المدرسة ، ولم سلتحقوا باولى مراحل التعليم .(٢٦) ويمثل هذا الأمر مشكلة كبيرة نظرا لتأثيرها المحتمل على زيادة عدد الأميين الكبار بعد سنوات قليلة .فقد وصل عدد المدارس فى مختلف مراحل التعليم قبل الجامعى الى نحو ٢٥ر٠٠٠ مدرسة عام ١٩٩٣ " اكثر من نصفها لايصلح بكل المقاييس لتوفير الخدمة التعليمية الناجحة (٢٧) وقد شهدت السنوات القليلة الماضية جهودا مكثفة لملاشاة هذا الخللسواء بزيادة الاعتمادات المخصصة للابنية المدرسية كما سبقت الاشارة أو بمشاركة رجال الاعمال فى التبرع السخى من أجل مبانى المدارس كما حدث فى اعقاب زلزال عام ١٩٩٢ . ولايزال الامر يتطلب المزيد من العون المادى غير الحكومى. وقد أوصى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى(١٩٩٣)الذى سبقت الاشارة اليه ، بالنظر فى هذا الأمر ، واقترح المؤتمر لذلك تشجيع انشاء جمعيات تعاونية يتوافر لها التمويل من خلال التعاون بين الافراد فى القرية او الحى . والحى . ويتمامل ذلك مع التمويل الحكومى والخاص، كما اقترح تشجيع القطاع الخاص ورجال لاعمال على الاسهام فى تمويل التعليم (٢٨).

٣- عدم القدرة على توفير العدد الكافي من المباني المدرسية

ويرتبط العجز فى عدد المبانى المدرسية بالعديد بالمشكلات بعضها له ارتباطة المباشر ، وغالبيتها يرتبط ارتباطا غير مباشر . وتبرز فى هذا الصدد مشكلتان رئيستان تتمثل الأولى فى تشغيل المبنى المدرسى لاكثر من فترة ، وتتمثل الثانية فى ارتفاع كثافة الفصول من التلاميذ .

فبالنسبة للمشكلة الأولى قد يقتضى الأمر استمرار الجهود المكثفة التى تبذلها وزارة التعليم ، وزيادة الاعتمادات المخصصة للمبانى المدرسية الى جانب خطتها الحالية لبناء ١٥٠٠ مدرسة سنويا والتى يمكن ان تسد جانبا كبيرا من العجز الحالى ولكنها لا تفى الحاجة الى بناء المزيد مع استمرار الطلب على التعليم سواء نتيجة معدلات الزيادة السكانية ، او الحاجة الى تطبيق نظام اليوم الكامل ، او خفض كثافة الفصول الى الحد المعقول . ويكفى للدلالة على جسام المطلوب ان نشير الى انه فى التعليم الاعدادى – على سبيل المثال لايتعدى عدد المدارس الطبقة لنظام اليوم الكامل عام ٩١/٩٢ ٢٠٦٣ مدرسة من اجمالى ٥٣٠٠بنسبة ٣٩٪اما فيعام ٩٢/١٩٩٣ فكان عددها ٢١٨٥ من اجمالى ٥٥٧٩ مدرسة ولم تتخط نفس النسبة السابقة .(٢٩)

اما بالنسبة للمشكلة الثانية فترتفع كثافة الفصول من التلاميذ ، ويكفى ان نشير الى أن متوسط كثافة الفصول بالتعليم الاعدادى تزيد على ٤٠ طالب فى الفصل . وقد كان هذا المتوسط ٤٣ عام ٨٩/ ٩٠ ، ٩٠/١٩٩١ وتؤدى الكثافة المرتفعة الى بروز مشكلات عديدة تتعلق بحفظ النظام داخل الفصل المدرسى ،وقلة فرصة التلاميذ فى المناقشة ، وضعف تفاعل المعلم مع التلاميذ ، وهبوط كفاءة العملية التعليمية . ومن ابرز ما تؤدى اليه هده المشكلات مايتعلق بتسرب التلاميذ ، وبالرسوب (٣١) وتقدر الدراسات الحديثة ان عدد الاطفال الذين يتسربون من التعليم الابتدائى سنويا يصل الى ١٥٠ر٠٠٠ طفل وفى معرض تدليلة علي فداحة مشكلتى الاستيعاب والتسرب اشار السيد الدكتور وزير التعليم امام لجنة الخدمات بمجلس الشورى (١٩٩٢) ان اكثر من ٤٠ ٪ من الأط اما لم يلتحقوا اصلا بالمدرسة ، واما متسربون منها (٣٣) ويتداعى على هذا الخلل ضعف مردود الجهود المبذولة من الجهات المعنية بمحو الامية وتعليم الكبار طالما استمر رصيد الاميين فى ازدياد عاما بعد آخر وتبرز النقاط التى اوردنلها مدى الحاجة الى تكاتف الجهود مهما كان نوعها او حجمها او مصدرها لتحقيق النقلة المطلوبة فى التعليم ، وملاشاة كافة جوانب القصور فيه .

**الثانـي:** ويتعلق بزيادة عدد الافراد الذين يتفهمون الاعباء المطلوبة ، والتضامن بأزاء توفيرها أذا أتيحت لهـم الفرصة من خلال الجمعيات أو الهيئات غير الحكومية للمشاركة فى قضايا التعليم • ويستند هـــذا الرأى الى ماتخلقه المشاركة من لدى الافراد ، ويقصد بها " قدرة الفرد علـــى أن يضع نفسه فى موقع الاخرين " (٣٥)

فيشعر الفرد بالفعل بمدى جسامة المسئولية التعليمية ، وخطورة أثارها على تقدم المجتمع ،ورفاهية أفراده • ويمكن التقليل من لعزوف عن المشاركةفى مشكلات التعليم سواء فيمايتعلق بالاسهـــام "المادى" فى تمويل الانفاق عليه ، أو الاسهام " المعنوى" المتمثل فى تبنى مايثيره من قضايـــا ، أذا أستطعنا تشجيع الجمعيات والهيئات الاهلية على مناقشة البرامج التعليمية المطروحة ، وبلورة الاراء لشأنها على أن يتم الاستماع الى هذه الاراء وأعطائها ماتستمعه من أهتمام•

**الثالث:** ويتعلق بالرقابة والضبط كعوامل ضرورية لتحقيق الاصلاح التعليمى وتجدر الاشارة الى أن المتابعـــة والتوجيه التى يضطلع بهما مسئولو وزراة التعليم قد تحقق أثارا أيجابية على جودة العملية التعليميـــة ، لكن فعالية الرقابة والمتابعة سوف تتزايد أضعافا مضاعفة لو أمكن أستثمار الجهود غير الحكومية للمشاركة فى هذا الامر• وجدير بالذكر أن هذا الاتجاه يمثل أحد مراحل الاصلاح التعليمى فى أنجلترا خلال حقبة التسعينات • (٣٦)

**الرابع:** ويتعلق بالدور الذى يمكن تضطلع به الجمعيات والهيئات غير الحكومية فى أزالة المعوقات التابعـــة من التقاليد التى تعوق تطوير التعليم • ومن الامثلة على ذلك أن برامج محو الامية " فى مصر علـــى سبيل المثال ، لم تحقق حتى الان سوى نجاح متواضع بالمقارنة بالآمال المعقودة عليها • ولايرجـع هذا الفشل بالدرجة الاولى الى عيوب فى الاداء التعليمى ذاته، بقدر مايرجع الى عيب فى نفوس الدراسين أنفسهم الذين يعزفزن عن أقتناص الفرص المتاحة أمامهم للانخراط فى الدراسة بمراكز محو الامية (٣٧) ، فأذا أمكن أستثمار الميزة المتاحة للجمعيات والهيئات غير الحكومية بسبب الروح التطوعية التى تتســـم بها جهودها ، وقدرتها على التغلغل فى صفوف الجماهير ، فأن مشاركتها فى زعزعة التقاليد والاتجاهات التى رسخت فى النفوس يمكن أن تضيف عامل قوة لبرامج التعليم كمشروع قومى•

**ثانيا : التحديات المستقبلية ، والاستجابة المنشودة من الجمعيات غير الحكومية لمواجهتها :**

يبرز من بين التحديات التى يمكن أن يواجهها تحقيق أعلان التعليم كمشروع قومى يخدمان لايمكـــن أغفالهما بالنسبة لمستقبل المجنمع المصرى يتعلق أحدهما بالقضية السكانية ، ويتعلق الثانى بقضيـــة تحقيق الديمقراطية وفعالج كل واحد منهما•

مشاركة الجهود غير الحكومية كضرورة لمستقبل التعليـــم:

================================

يشير تقرير التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية (١٩٩٣) الى أن أعلان التعليم كمشروع قومى لمصر حتى نهاية عقد التسعينات ، وماتداعى عليه من تأكيدات الرئيس ، وأعتراف مجلس الوزراء ، ومجلس الشعب ، ومجلس الشورى بـــدور التعليم فى قيادة مستقبل التقدم فى مصر لايعنى الاكتفاء بجرعة وقيته من الاصلاح التعليمى ، بل يعنى ــ كما نــــص التقرير ــ " التواصل والاستمارية بجهود الاصلاح فى مصر "٣٤٠) ويعنى التواصل والاستمرابة "المشار اليهـــــــا تحظى الاثار التى يمكن أن تنجم عن التحديات التى نتحسب وقوفها فى وجه تنفيذ أستراتيجيات الاصلاح التعليمى فـــى المستقبل . وفى هذا الصدد تبرز نقطتان فى تناولنا لضرورة مشاركة الجهود غير الحكومية :

**الاولى :** وتتمثل فى أستجلاء مبررات الاخذ " بالمشاركة " كمبدأ . وقد تنطبق هذه المبررات على العديد من المجتمعات الى جانب أنطباقها على المجتمع المصـــرى.

**الثانية:** وتنطبق بالضرورة على ظروف المجتمع المصرى بماتحمله من خصوصية ، فتعنى بأبراز التحديات التى يواجهها هذا المجتمع ، وتداعياتها الممكنة على مستقبل التعليم المصرى ، والتى تودى بنا الى تناول المجالات المفتوحة أمام الجهود التعليمى غير الحكومى فى مصر . وتتناول كلا بشىء من التفصيل

**أولا : مبررات الاخذ بالمشاركة كمبدأ**

هناك أربعة مبررات تقف وراء مبدأ مشاركة الجهود التعليمية غير الحكومية مع الجهود الحكومية:

**الاول** ويتعلق بزيادة أعداد المشاركين فى تطوير التعليم ، وتوسيع الدائرة الملتفة حول برامج أصلاحه ، فالمشـــــروع القومى للتعليم فى مصر يتطلب ،على سبيل المثال ، أستقطاب أكبر عدد من الافراد المهتمين والمعنيين. ولقد كان أحد أسباب الكبوة فى تحقيق الاهداف الطموحة للعديد من برامج الاصلاح التعليمى فى مصر منـــــذ عقد الخمسينات يتمثل فى صغر دائرة المهتمين بتلك البرامج ، فكانت غالبيتها تتركز فى "قشرة خارجية" مـــن كبار المسئولين والمخططين والخبراء المختصين . ورغم جودة هذه البرامج وحسن تخطيطها وأعدادها فقـــد فرغت من مضمونها عند التنفيذ الفعلى لانها لم تستطع أن تتحظى القشرة الخار جيــة الى " الباب" المتمثـل فى جماهير الشعبفى مجملها ، مما أدى الى فتور الحماس لتلك البرامج يوما بعد آخرحتى خبت جذوتها دون أن تحقق الاهداف المرجوة منها . وعليه فأذا كان المشروع القومى للتعليم أن ينجح هذه المرة ، فيتعين عليـــه أن يسعى لنقل أبعاد القضايا التى يتبناها الى وجدان أكبر عدد من أبناء الشعب.

١ ) المشكلة السكانية وتداعياتها :

ان استقراء معدلات الزيادة السكانية فى مصر على مدى العقود الستة الماضية لاينبئ بانحسار سريع فى فى المستقبل المرئى اذ ظل هذا المعدل فى ارتفاع مطرد لم تتخلله سوى فترة هبوط طفيفة ، فقد كان معدل الزيادة السكانية ١٤ر١٪ فى تعداد ١٩٣٧ ارتفع الى ٧٨ر١٪ فى تعداد ١٩٤٧ وقفز فى تعداد ١٩٦٠ الى ٣٨ر٢٪ ثم واصل النمو الى ٥٤ر٢٪ فى تعداد ١٩٦٦٠ [٣٨] لكن هذا العدل سجل هبوطا طفيفا الى ٣١ر٢٪ فى عام ١٩٧٦ ثم لم يلبث ان عاود ارتفاعالى ٦ر٢٪ للفترة من ٨٠ـ١٩٨٨٠

وينتظر ان يكون لاستمرار المعدل المرتفع للزيادة السكانية تاثيره السلبى على تحقيق الاستيعاب الكامل للاطفال فى سن التعليم الاساسى ومايستتبعه من اثار ، ففى دراسة قدمت " للندوة العلمية للتعداد العام للسكان والاسكان "(١٩٨٦) حول "اثر الزيادة السكانية السريعة على التعليم فى مصر خلال الفترة من ٧٠/١٩٦١حتى عام ٢٠٠١" وضح ان تحقيق الاستيعاب الكامل للاطفال ، والذى يعتمد على نجاح الجهود المبذولة لخفض معدلات الخصوبة سوف لايتحقق حتى نهاية القرن الحالى ، ممايعنى ان نسبة من الاطفال ستظل خارج المدرسة محرومة من فرصة التعليم الاساسى ، لتضاف اليها اعداد الاطفال الذين يتسربون سنويا من التعليم ، مما يتحتم معه مضاعفة الجهود لتوفير الفرص التعليمية ٠ [٤٠]

ومن جهة اخرى فأن " التركيب "العمودى" للسكان فى مصر له تاثيراته الحالية والمتوقفة على توفير الفرص التعليمية بالنظر الى مايمثله ذلك من تزايد فى الطلب عليها ٠ والمجتمع السكانى فى مصر مجتمع شاب يمثل صغار السن فيه (ذوى الاعمار اقل من خمسة عشر عاما ) نسبة تصل الى ٣٩٪ من اجمالى السكان ٠ [٤١]

وهناك ملاحظتان بالنسبة لمعدل صغار السن بين السكان فى مصر:

الاولى : وترتبط بتحديات المرحلة القادمة حيث لايتوقع ان يهبط هذا المعدل فى المستقبل المرئى، وان كانت الاحصاءات تشير الى احتمال هبوط طفيف بنهاية الخطة الخمسية الثانية (٩٦/١٩٩٧) [٤٢] ليصل هذا المعدل الى ٩ر٣٧٪٠

الثانية : ان هذا المعدل المرتفع يصنع مصر امام تحدى كبير يزيد عماتواجهه العديد من البلاد الاخرى كمايتضح من الجدول التالى:

معدلات التركيب العمرى لعدد من البلاد لعام ١٩٨٥

| الدولـــــة | التركيـــب العمـــرى | | |
|---|---|---|---|
| | اقل من ١٥ سنة | ١٥ ـ ٦٤ | ٦٥ فاكثـــر |
| مصــــر | ٣٩ | ٥٧ | ٤ |
| اليابـــان | ٢٢ | ٦٨ | ١٠ |
| الولايات المتحدة | ٢٢ | ٦٦ | ١٢ |
| السويـــد | ١٨ | ٧٠ | ١٢ |
| الاتحاد السوفيتى | ٢٥ | ٦٥ | ١٠ |
| الامم المتقدمة | ٢٣ | ٦٥ | ١٢ |
| الامم النامية | ٣٩ | ٥٧ | ٤ |
| العالم كله | ٣٥ | ٥٩ | ٦ |

ويمكن ان يكون للمشكلة السكانية فى مصر تداعياتها المستقبلية بالنظر الى صعوبة توفير الفرص التعليمية التى تقابل الطلب المتزايد على التعليم استنادا الى ان هناك حدودا للميزانيات الممكن توفيرها لاستيعـــاب الاطفال فى سن التعليم الاساسى ٠ وعندما تزيد اعداد الاطفال عن تلكالحدود يتعين الاخذ باحد ثلاثـــة بدائل : اما خفض معدلات الاستيعاب ، او زيادة كثافة الفصول من التلاميذ ، او تعدد الفترات فى اليـوم المدرسى الواحد٠ ولهذه البدائل جميعا تاثتراتها السلبية على المسار التعليمى ، ولاتتمشىمع مقتضيات تحقيـــق التعليم كمشروع قومى ٠ وهكذا يصبح من الضرورى اللجوء الى بديل رابع يتمثل فى حفز الجهود التعليميـــة غير الحكومية لتتضافر مع الجهود الحكومية فى هذا الشان٠

ويمكن التدليل على ماتمثله المشكلة السكانية من تحدى اذا تأملنا فى احتمالات المستقبل المرئـــــى (حتى عام ٢٠٠٠) حيث ينتظر أن يمثل تزايد عدد السكان فى مصر فى سن ٦ سنوات تحديا حقيقيـــا لزيادة الفرص التعليميةوالذى يتمثل فى ارقام الجدول التالى:

تقديـــرات اعداد السـكان سن ٦ سنوات فى مصر خلال عقد التعينيات

| السنـــــة | عدد السكان سن ٦ سنـوات |
|---|---|
| ١٩٩٠ | ١٫٣٩٨٫٥٣١ |
| ١٩٩١ | ١٫٤٣٣٫٤٩٤ |
| ١٩٩٢ | ١٫٤٦٩٫٣٣١ |
| ١٩٩٣ | ١٫٥٠٦٫٠٦٤ |
| ١٩٩٤ | ١٫٥٤٣٫٧١٦ |
| ١٩٩٥ | ١٫٥٨٢٫٣٠٩ |
| ١٩٩٦ | ١٫٦٢١٫٨٦٧ |
| ١٩٩٧ | ١٫٦٦٢٫٤١٣ |
| ١٩٩٨ | ١٫٧٠٣٫٨٧٤ |
| ١٩٩٩ | ١٫٧٤٦٫٥٧٣ |
| ٢٠٠٠ | ١٫٧٩٠٫٢٣٧ |

وتتضح ضرورة مشاكرة الجهود التعليمية غير الحكومية فى تحمل نصيبها الى جانـــــب الجهود غير الحكومية عند التامل فى تراكمات الجامعة السنوية من الفصول للاطفال فـى مصرخلال عقد التسـعينيات ، ومايمكن ان يمثله ذلك من ميزانيات مالية ليس فقـط بالنسبة للمبانى والانشاءات بل والاكثر من هذا بالنسبة لتوفير وتحديث الاجهزة والمعدات ، وتحسين مرتبات المعلمين والعاملين ٠٠ الخ كما يتضح من ارقام الجــدولالتالى:

(٤٥)

تراكمات الحاجة السنوية من الفصول للاطفال فى مصر ١٩٩٠- ٢٠٠٠ ٠

| السنـــــة | الحاجة من الفصـــول |
|---|---|
| ١٩٩٠ | ٩٧٥ |
| ١٩٩١ | ١٩٧٤ |
| ١٩٩٢ | ٢٩٩٧ |
| ١٩٩٣ | ٤٠٤٧ |
| ١٩٩٤ | ٥١٢٣ |
| ١٩٩٥ | ٦٢٢٥ |
| ١٩٩٦ | ٦٣٨١ |
| ١٩٩٧ | ٦٥٤٠ |
| ١٩٩٨ | ٦٧٠٤ |
| ١٩٩٩ | ٦٨٧٢ |
| ٢٠٠٠ | ٧٠٣٤ |
| اجمالى الحاجات المتراكمة | ٥٤٨٨٢ |

**ب)- تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافوء الفـــرص:**

فى مدخل كفالته للديمقراطية فى مصر تضمن الدستور الدائم (١٩٧١) مبداين اساسيـــــن: تكافوء الفرص ، والمساواة امام القانون ، وتنبثق عنها العديد من النصوص التى تحكم شكل التعليم ، فقد نصت المادة الثامنة من الدستور على ان الحكومة تكفل تكافوء الفرص لجميـــع

المواطنين ، ونصت المادة الاربعين ان كافة المواطنين سواء امام القانون ، فهم متساوون فى مسيولياتهم وواجباتهم دون تميز قائم على الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة. ويرتبط هذان المبدان بتحقيق " ديمقراطية التعليم" التى تمثل احد المتطلبات العامة لحاضر المجتمع المصرى، ومستقبله ،° كما تشكل ركبا اساسيا من اركان تنفيذ الاعلان الخاص بالتعليم كمشروع قومى لمصر يقود انطلاقتها الى افاق القرن الحا دى والعشرين.

وهناك ثلاثة اسس تتحقق بها ديمقراطية التعليم فى مصر:

الاول : الزامية التعليم فى المرحلة الاولى كحق تكلفة الدولة ( مادة ١٨ ).

الثانى: مجانية التعليم فى مراحله المختلفة فى موءسسات الدولة . ( مادة ٢٠ )

الثالث: تكافوء الفرص التعليمية لجميع المواطنين . ( مادة ٨ )

وتتشابك هذه الاسس الثلاثة معا بدرجة يصعب فيها التمييز بين الواحد والاخر ، فترتبط مجانية التعليم بمبدا الالزام ، ويرتبط الالزام بمبدا تكافوء الفرص التعليمية امام جميع الافراد .... وهكذا .. لكن تسهيل المعالجة بفرض تناول هذه الاسس على نحو يبدو منفصلا واظهار المعانى التى تكمن وراء كل اساس منها بالنسبة للمسيرة التعليمية فى المستقبل.

وبالنسبة لمبدا الالزام من جانب الدولة للافراد للالتحاق بالتعليم فى مرحلته الاولى فهناك عدد من الملاحظات يتعين اخذها فى الاعتبار :

١ـ انه فى الوقت الذى اتاح فيه الدستور للدولة الزام الافراد بالالتحاق بالتعليم فى مرحلته الاولى ، فانه قرر التعليم كحق للافراد على الدولة لامندوحة عن الوفاء به ، ولاسبيل للدراسة للتقاعس عن تحقيقه مهما كانت الاسباب :

٢ـ انه اذا كان لدستور قد نص ( ١٨ ) على مسئولية الدولة عن التعليم باشرافها عليه لتحيق العدالة ، فانه لم ينف تضافر كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية ، فالتعليم فى نصوص الدستور يتم دعمه ماليا من الحكومة (مادة ٢٠) عنه احدوزراء التخطيط السابقين بما اسماه "اشتراك المال العام اساسا والمال الخاص استكمالا من اجل توفير التعليم الاساسى للجميع " ( ٤٧ ) واكده من كذلك تقرير الدورة العشرين للمجلس القومى للتعليم والبحث

واكده من كذلك تقرير الدورة العشرين للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى " التكنولوجيا (٩٢_١٩٩٣) بالنص على ضرورة مشاركة الجهود الشعبية الطوعية المنظمة فى تحمل جانب من عبء التمويل المطلوب للتعليم ٠ (٤٧)

لكن هذا الدعم وليس مسئولية الحكومة وحدها ، فتحقيق روح الديمقراطية يقتضى توفيـــــر المناخ للجميع فى المشاركة بكافة صورهاواشكالها ، وهو ليس تفضلا من الجمعيات غير الحكومية بل واجب يتعبن عليها الالتزام به والذى عبر ٠

٣_ ان تحقيق الاستيعاب الكامل للاطفال فى سن الالزام والذى لم يتحقق حتى اليوم ، ويتمثل فى وجود اكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ طفل فى سن التعليم خارج اسوار المدراس _ كمـــــا شبقت الاشارة٠ يمثل تحديا حقيقيا تحسبا من تزايد هذا العدد على مدى السنوات المقبلة مايقتضى معه ان يكون للجهود غير الحكومية دور واضح وموءثر فى هذا الامر٠ استنادا الـــى قومية المشروع التعليمى" بمعنى مسئولية كافة ابناء مصر وهيئاتها عن تحقيقه لصالحهم وصالح ابنائهم جميعا٠

وفيما يتعلق بالمجانية كمبدا دستورى فيحتدم الجدل حولها بين المجندين لاستمرارهـــــــا ، وبين المنادين بالغائها بعد ان وشك المبدا ان يفقد مضمونه نتيجة ضعف كفاءة العملية التعليمية ، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وغيرها من نتائج٠ وليس من السهلحـــــــل " المعادلة الصعبة " بين مجانية التعليم كحق كفله الدستور للافراد ، وبين توفير الامكانات المادية الكافية التى يتطلبها لتنفيذ ، وهى تفوق قدره الميزانيات المرصودة والمتزايدة فـــــــى ظل الواقع الحالى ، والمستقبل المرئى فى وقت توءكد فيه الاستراتيجية التعليمية على عــــدم تحميل الاسرة المصرية اعباء اضافية فى هذه المرحلة ٠ (٤٨)

مجانية التعليم واحتمالات المستقبل

شهدت الساحة التربوية مناقشات عديدة لحل " المعادلة الصعبة " التى اشرنا اليها ، وبرزت العديد من المداخل المقترحة تفاوتت بين الابقاء على المجانية و" والغائها" "وترشيدها" وهناك ثمة اجماع على ان الحق الدستورى لايصح ان يتخذ ستارا للتغاضى عن اهدار المال

العام الذى تمسى حاجة المشروعات التنموية اليه ، ومن ثم يتفق الجميع على نظرة جديدة للمجانية بوضعها الحالى ٠

ومن جهة أخرى فهناك المنادين بالغاء المجانية ، وأن تتاح الفرص التعليمية لكل قادر عليهـا مـن ناحيـة الأستعلامات والامكانـات الفعلية ، والأمكانات المادية أيضا ، ويبدو هذا الرأى متأثرا بالمداخل ،الحديثة فـى الأقتصـاد فـى ظـل الأتجـاه الى الخصخصـة لكـن لابـد مـن الأعتراف بأن هذا الرأى يحمل الكثير من الشطط ، ومن ثم فلايمكن قبوله فـى ظـل المشـروع "القومـى" للتعليـم أسـتنادا الى وجهـات النظـر الاتية:

١- أن الغاء المجانية يجافى النص الدستورى القائم ، ممايقتضى معه تعديل مواد الدستور ، وهو أمر يبـدو غـير وارد فـى الوقـت الحـالى فضلا عن مخافاته للقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ فى مادته الثانية والتى تنص على أن التعليم قبل الجامعى حق لجميع المواطنين ٠

٢ – أن الغاء مجانية الغاء باتا قد يستتبعه المساس بمكاسب الفئات الكادحة ، والتى وجدت فى التعليم المجانى أملا فى تحسين أوضاعها الأجتماعية والمادية ، ومن ثم فقد يوأدى الألغاء الى المساس الأجتماعى الذى تتطلبه الظروف الحالية للمجتمع والحفاظ على

٣ – أن الغاء المجانية يمكن أن يترتب عليه زيادة فى معدلات التسرب،وعزوف الأباء ، وبخاصـة ذوى المسـتوى المعيشـى التدنـى ، عـن أرسال أبنائهم لتلقى التعليم ٠ وهو الأمر الذى رأى تقرير التعليم للجميـع فـى جمهوريـة مصـر العربيـة ( ١٩٩٣ ) أنـه قـد يمنـع الأسر من أستخدام مواردهم المحدودة فى دعم التكاليف التى يتطلبها التعليم ٠ ( ٤٩ )

وبناء عليه فقد يكون البديا الأكثر موائمة لظروف المجتمع المصرى الحالية والمرتقبة هو الابقاء مع وضـع بعـض الضوابـط لتنظيمهـا ، والـذى يطلق عليه " ترشيد مجانية التعليم" ويستند الترشيد على مجموعة من "الافكار" طرحتها وثيقة مبـارك والتعليـم" بالنسـبة للتعليـم قبـل الجـامعى فيمايلى (٥٠):

١) توفير المجانية بصورة كاملة فى مرحلة التعليم الأساسى بأعتباره الدعامة الأساسية للآمن القومى ، والتى لاينبغى تركها رهنا بقدرة الافراد وضعهم الأجتماعى ٠

٢) توفير المجانية فى المرحلة فى المرحلة الثانوية للطالب الذى يأخذ فرصـة التعليـم مـأخذ الجـد ولاتكـون مدعـاة لسـلبيته وتهاونـه أو أهماله ، وبمعنى أخر أن الدولة لايمكن أن ترعى الفاشلين ممن تتعدد مرات رسوبهم ٠

وبالنسبة لمبدأ تكافؤ الفرص فقد سبقت الاشارة الى مانصت عليه المادة الثامنة مـن الدسـتور بالنسـبة لكفالـة الدولـة لتكـافؤ الفـرص بالنسـبة للمواطنين جميعا ، ويتداعى التكافل على كافة المجالات ومن أبرزها مجال التعليم من حيث كونه من أهم ماترتبه الدولة٠

ويقتضى تكافؤ الفرص التعليمية فى المقام الأول أن تكفل الدولة بالنسبة لابناء المجتمع جميعا فرص الألتحاق بالتعليم أعمـالا لمبـدأ الديمقراطيـة لن تكون لها قائمة ولن يستقيم عودها أذا قصرت ع، تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (٥١) وتتطلب أتاحة فرص الألتحاق أمام الجميـع ، وفى مختلف مراحل التعليم قبل الجامعى أعتمادات مالية كبيرة قد تقصر عنها أمكانات الحكومة وحدها ٠ ويصبح مـن الضـرورى مشـاركة الجمعيات والهيئات غير الحكومية بكافة الصور الممكنة فى ضوا الامكانات المتاحة لكل جمعية٠

ولايقف جوهر تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية عند مجرد قبول جميع ذوى الاستعداد الراغبين فى الألتحاق ، فهنـاك مضـامين عديـدة الى جـانب القبول من أهمها مايلى:

١ أن تكافؤ الفرص يتضمن الى جانب قبول التلميذ فى المؤسسة التعليمية بسـبب قدراتـه وأستعداداته ، أن يكـون النظـام التعليمـى قادرا على الأحتفاظ بهذا التلميذ دون تسرب اورسوب حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسـى علـى الأقـل وهكـذا لاتكفـى أتاحـة الفرصة وحدها، وأنما يتعين أن يصاحبها توفير الأعداد الكافية مـن المعلمـين المدربـين ، والمبـانى المدرسـية الملآئمـة ، والتجهـيزات المعملية الحديثة ،٠٠٠٠ الخ لكى يتحقق للتكافؤ جوهرة الأساسى ٠

٢ ٠ أن يراعى التعليم ، للطلاب من قدرات متنوعة ، وأستعدادات متباينة وميول متفاوتة بأن يوفر درجة من التنوع والشـمول تحقـق نمو كل طالب الى أقصى ماتسمح به قدراته وأستعداداته وميوله٠

٣ أن يتيح التعليم الأهتمام بالتربية الخاصة من خلال رعاية المعاقين بحسب مالديهم من أعاقة ، مع توجيـه عنايـة خاصـة للموهوبـين والمتفوقين ٥٣ ) ٠

٤ ٠ أتاحة فرص التعليم غير النظامى وبخاصى برامج محو الأمية وتعليم الكبار لمـن فـاتهم قطـار التعليـم والمتسـربين وبخاصـةفى المنـاطق الريفية والمحرومة والنائية مع توجيه عناية خاصة للآناث لملاناة أو تقريب الفروق بينهم وبين الذكور٠

وهكذا فقد تناول الفصل الخامس جانبان رئيسان:

**الأول:** أستجلاء المضامين التى تكمن وراء الاعلان التعليم مشروعا قوميا لمصر حتى مطلع القرن الحادى والعشرين ٠

<u>والثانى</u> ابراز مدى الضرورة التى يمثلها تضافر الجهود غير الحكومية مع الحكومية بالنسبة للتعليم المصرى بالنسبة للواقع الحالى والمستقبل المرئى فلى ضوء التحديات المماثلة ٠؛

وبهذا يرسى الفصل الاساسى لتناول واقع جهود الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم بالنسبةلكل مرحلة من مراحله ، و مقترحات تنشيطها ، وهو ماخصصت له فصول الدراسة من الرابع الى السابع ٠ ولكن قبل تناول وجهود تلك الجمعيات فى واقعها الحالى فلابد من لمحة تاريخية نتناول من خلالها جذور تلك الجمعيات فى تاريخ التعليم المصرى الحديث كمدخل طبيعى يوصلنا الى حاضر تلك الجهود ٠ ويتناول الفصل التالى من الدراسة ( الفصل الثالث تلك اللمحة التاريخية )٠ ٠

هوامش الفصل الثانى :

١- وزارة التربية والتعليم ، ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر
القاهرة : سبتمبر ١٩٧٩ . ص٦٤

٢- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم ، نظرة الى المستقبل .
القاهرة : ١٩٩٢

- وزارة التربية والتعليم ، السياسة التعليمية فى مصر
القاهرة : يوليو ١٩٨٥

- احمد فتحى سرور ، استراتيجية تطوير التعليم فى مصر
القاهرة : مطابع الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية ، ١٩٨٧

٣- فوزية عثمان ومى شهاب ( محرران ) ، اتجاهات السياسة التعليمية فى الثمانينيات :
دراسة تحليليه مقارنه للتعليم العام فى مصر .
القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٢ . ص٩

٤- قانون التعليم رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن التعليم قبل الجامعى - ماده (١١)
- قرار وزارى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥بشأن الجهود الذاتية فى مجال التعليم.
- قرار جمهورى رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن انشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية .

٥- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تطوير تعليم فى جمهورية مصر العربية ٩٢-١٩٩٤
القاهرة : ١٩٩٤. ص٢٧

٦- المرجع السابق - نفس الصفحة .

٧- وزارة التعليم ، التعليم فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤.
القاهرة : ١٩٩٤. ص١١٩

٨- تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ٩٢- ١٩٩٤ . مرجع سابق ص١٢

٩- جمهورية مصرالعربية ، تقرير التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية
تقرير وفد مصر فى اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع

( باريس ٣ـ ٤ يونيو ١٩٩٣ ) ٠ صـ٤٧

١٠ـ رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، تقريرالمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ـ الدورة العشرون ٩٢ـ ١٩٩٣ صـ٢٥

١١ـ مبارك والتعليم : نظرة الى المستقبل ، مرجع سابق صـ٣٧

١٢ـ المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تطوير التعليم فى جمهورية مصر العربية ٩٠ـ ١٩٩٢٠

القاهرة : ١٩٩٢ ٠ صـ١٧٨

١٣ـ خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك امام مجلسى الشعب والشورى فى ١٤/١١/١٩٩١ـ فى الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، موتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٨ـ ٢٠ فبراير ١٩٩٣ ـ الجزء الاول ـ التقرير النهائى واوراق العمل

القاهرة: ١٩٩٣ ٠ صـ٣

١٤ـ خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك امام مجلس الشعب والشورى فى ١٥/١١/١٩٩٢ فى : موتمر تطوير التعليم الابتدائى ، المرجع السابق صـ ٣ـ٤

١٥ـ مبارك والتعليم ٠٠٠٠٠ مرجع سابق صـ٧

١٦ـ وزارة التعليم ، مشروع مبارك القومى : انجازات التعليم فى ٣ اعوام ٠

القاهرة : اكتوبر ١٩٩٤٠ صـ١٩

١٧ـ جمهورية مصر العربية ، مجلس الشورى ، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع " نمو سياسة تعليمية متطورة " ٠ القاهرة : ١٩٩٢ صـ٧

١٨ـ التعليم فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤ ، مرجع سابق صـ١١

١٩ـ من خطاب الرئيس امام مجلسى الشعب والشورى فى ١٤/١١/١٩٩٠

مرجع سابق ٠

٢٠- على على حبيش ، استيعاب التكنولوجيا ومحتويات العصر

القاهرة : اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٩٢ ص٣١ -٣٤

٢١- وزارة التربية والتعليم ، اللجنة الاستشارية لتطوير التعليم قبل الجامعى - اهداف التربية والتعليم فى مصر : رؤية مستقبلية تقرير مبدئى .

القاهرة : ١٩٨٧ . ص٥

٢٢- من خطاب الرئيس امام مجلسى الشعب والشورى فى ٩١/١١/١٤، مرجع سابق.

٢٣- جمهورية مصر العربية ، تقرير التعليم للجميع ...... ، مرجع سابق ، ص٨

٢٤- تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ٩٢ - ١٩٩٤ . مرجع سابق ص١٢١

٢٥- بيان السيد الدكتور وزير التعليم امام مجلسى الشورى ، مرجع سابق .

انظر ايضا : مبارك والتعليم ، مرجع سابق ص٣٦

٢٦- الكلمة الافتتاحية لموتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ، الجزء الاول ، مرجع سابق . ص٦

٢٧- تطور التعليه فى مصر فى جمهورية مصر العربية ٩٢- ١٩٩٤ - مرجع سابق ص١١٩

٢٨- موتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ، الجزء الاول ، مرجع سابق ، ص٨٦

٢٩- تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ٩٢ - ١٩٩٤ - مرجع سابق ص١١٩

٣٠- المرجع السابق ، ص٣٨

٣١- تقريرالتعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية - تقرير وفد مصر .....

مرجع سابق ، ص٧٦

٣٢- وزارة التربية والتعليم ، الحملة القومية لمحو الامية ، القاهرة ، ١٩٩٠.

٣٣- بيان السيد وزير التعليم امام مجلس الشورى ،مارس ١٩٩٢.
مرجع سابق .

٣٤- تقرير التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية - تقرير موفد مصر - مرجع سابق ص٥

35- D. Lerner , The Passing of Tnaditional Cociety :
Madernizing the Middle East .
New York, Free Press, 1958. p. 50 .

36- Choice and Diversity - A New Framework for Develo-
pment . London : 1992 .

٣٧- عبد الفتاح جلال ، عوامل الاحجام فى محو الامية والبلاد العربية : دراسة ميدانية
سرس الليان : المركز الدولى الدولى للتعليم الوظيفى الكبار فى العالم العربى ،١٩٧٧. ص٢٨٤

38- A.R. Omran , " The Population of Egypt : Past and Pre-
sent " in A.R. Omran ( ed.) Egypt : Population Proble-
ms & Prospects. Carolina, Carolina Population Center ,
1973, p. 13.

٣٩- الجهازالمركزى للتعبئة العامة والاحصاء - نشرة احصائية .

٤٠- بثينة محمود الديب ، " اثر الزيادة السكانية السريعة على التعليم فى مصر خلال الفترة من ١٩٦١/٦٠ وحتى عام ٢٠٠١" - دراسة مقدمه الى الندوة العلمية للتعداد العام للسكان ٧- ١٩٨٦/٥/٨ . ص٣٠- ٣٢

٤١- عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، الطبعة الخامسة .

القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٨٢ ص٣٨٨

٤٢- بثينة محمود الديب ، مرجع سابق ص٣٠- ٣٢

٤٣- عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ملحق (٤) ص٣٨٨

٤٤- المنظمة العربية للتربية " الثقافة والعلوم ، الخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائى ومحو الامية فى الوطن العربى .

تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩٠ ، جدول رقم (٥٢)ص١٧٢

٤٥- المرجع السابق .

٤٦- اسماعيل صبرى عبد الله ، تمويل التعليم العالى

القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٥ ص١٤

٤٧- تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا - الدورة العشرين مرجع سابق ص٣٧

٤٨- وزارة التعليم : مشروع مبارك القومى : انجازات التعليم فى ٣٠ اعوام

القاهرة : اكتوبر ١٩٩٤ ، ص٢٤

٤٩- تقرير التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية - تقرير وفد مصر ....

مرجع سابق ، ص١٨

٥٠— مبارك والتعليم : نظرة الى المستقبل ، مرجع سابق ص٣٢— ٣٨

انظر ايضا : تقرير المجلسى القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا — الدورة العشرين

مرجع سابق ، ص٣٧ — ٣٨

٥١ — السيد عبد العزيز الهواش " السياسة التعليمية وتكافؤ الفرص : دراسة مقارنه بين مصر واليابان " • دراسة قدمت امام المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية — جامعة المنصورة •

( ٧—٩ يوليو ١٩٩٢ ) المجلد الاول •

القاهرة : رابطة التربية الحديثة ، وكلية التربية جامعة المنصورة ، ص٤٣٥

٥٢— يرجى الرجوع الى تقرير تطوير التعليم بانجلترا وويلز (١٩٩٢ ) بعنوان :

Choice and Diversity : a New Framework for Developm-ent , op. cit.

٥٣— المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، تقرير الدورة العشرين مرجع سابق ص٣٨

— انظر ايضا : محمد يوسف الدين فهمى " التعليم الاساس ومفهوم ديمقراطية التعليم " ورقة قدمت الى ندوة التعليم الاساسى فى مصر واقعة ومستقبلية ( مايو ١٩٩٣ )•

القاهرة : منظمة الامم المتحدة للاطفال ( يونيسيف ) ١٩٩٣ ، ص٥

# الفصل الثالث

## جهود الجمعيات غير الحكومية فى مصر فى مجال التعليم

## لمحه تاريخية *

---

* اعداد / د. نبيل عبد الخالق متولى
باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوى

الفصـــل الثالـــث

## جهـود الجمعيـات غير الحكوميـة فى مصـر فى مجـال التعليـم لمحـة تاريخيـة*

بدأت الجهـود غـير الحكوميـة فى مجـال التعليـم فى مصـر ، منـذ فـترات طويلـة، سـبقت معرفتها للتعليـم الحديث فى عهـد محمد علـى وتمثلـت تلك الجهـود فى فتـح الكتاتيـب الأهليـة، والأزهـر الشريـف، والذى ظـل لقـرون عديـدة يحمـل منـارة العلـم والتعليـم، وان كان يهتـم بالدرجـة الأولى بالتعليـم الدينـى، حـتى أدخلـت على علومـه العلـوم والمعـارف العلميـة والدنيويـة .

ولقـد ارتبـط التعليـم فى أحـيان كثيـرة بالجهـود الأهليـة حتى فـى أكـثر الدول تقدمـا ، فعلـى سبيـل المثـال نجـد أن الدولـة فى بريطانيـا ، لم تتدخـل فى شـئون التعليـم الى درجـة الهيمنـة، حـيث تركـت مسألـة تعليـم أبنـاء القادريـن لآبائهـم، أما الطبقـات الفقـيرة فقد تـرك أمـر تعليمهـم للجمعيـات الخيريـة سـواء الدينيـة أو المدنيـة، وكان أمـر التعليـم الأولـى فى بريطانيـا خـلال القـرن الثامـن عشـر بيـد الجمعيـات الدينيـة الخاصـة والخـيريـة، التى كانـت تعتمـد على مايقـدم لها مـن تبرعـات وهـبات، ولقـد اسـتمر دور تلك الجمعيـات أيضـا خـلال القـرن التاسـع عشـر (١).

ويشـير تاريـخ العمـل الاجتماعـى فى مصـر ، الى أن الجهـود سـواء من جانـب الأفـراد أو من جانب المؤسسـات الأهليـة الخاصـة، كان لها أثـر بارز ورائـد فى مجـال التنميـة الاجتماعيـة، حـيث "ساهـم العمـل الأهلـى الطوعـى مساهمـة فعالـة فى خدمـة المجتمـع، وتنميـة الأفـراد، وحقـق الكـثير لمصـر، وبرهـن فى جميـع الأحـوال والظـروف أن شعبنـا دائمـا متماسـك بالقيـم وتسـودة المحبـة والتعاون وروح العطـاء". (٢)

ولقـد كان للعمـل الاجتماعـى الأهلـى فى مصـر جـذوره التاريخيـة، حيـث تعـود نشـأة أول جمعية أهليـة الى عـام (١٨٢١م)، حـين تأسسـت الجمعيـة اليونانيـة بالاسكندريـة، لتضـم أكـبر الجاليـات الأجنبيـة التى عاشـت فى مصـر فى ذلك الوقـت، وفـى خـلال العشـور التى تلـت، توالـى انشـاء الجمعيات التى اتخـذت الطابـع الثقافـى شعـارا لها، مثـل جمعيـة "معهـد مصـر للبحـث فى تاريـخ الحضـارة

---

* اعـداد/ د. نبيـل عـبد الخالـق متولـى - باحـث بشعبـة بحـوث التخطيـط التربـوى

المصريــة" (١٨٥٩م)، و"جمعيــة المعــارف" (١٨٦٨م)، ومن بينهــا كذلــك الجمعيــات التــى أهتمــت بالنواحــى الدينيــة، مثــل "الجمعيــة الخــيريــة الاسلاميــة" (١٨٧٨م)، "وجمعيــة المساعــى الخيريــة القبطيــة" (١٨٨١م)، "وجمعيــة التوفيــق القبطيــة" (١٨٩١م). (٣)

ومن الملاحــظ على تاريــخ الجمعيــات الأهليــة فى مصــر فى القــرن التاســع عشــر، أن الجمعيــة اليونانيــة بالاسكــندريــة كانت المشهــد الأول على مســرح انشــاء الجمعيــات الأهليــة، فقد ارتبــط تأسيسها فى المقــام الأول بمصالــح وروابــط جاليــات أجنبيــة كان لها من التأثيــر والقــوة على مســرح العمــل الاجتماعى والسياسى والاقتصــادى فى مصــر بمكــان بحيــث قــام لها شكــل تنظيمــى ورسمــى واضــح المعالــم.

ومن الملاحــظ أيضــا على نشــأة الجمعيــات الأهليــة فى مصــر خلال القــرن الماضــى، أن معظمهــا ظهــر فى النصــف الثانــى منــه، على حــين ارتبطــت أهــداف تأسيسهــا، امــا بنواحــى علمية وثقافيــة أو بأمــور دينيــة وروحــية، "فجمعيــة معهــد مصــر"، و"الجمعيــة الجغرافيــة"، و"جمعيــة المعــارف" كانــت فى واقــع الأمــر استجابــة طبيعيــة للنهضــة الثقافيــة والعلمــية التى شهــدتها البــلاد نتيجــة دخول التعليــم الحديــث، ونتيجــة لحركــة البعثــات التعليميــة للخــارج ولاســيما الى فرنســا فى ذلك الوقــت.

ومن الملاحــظ أيضــا على تلك الفــترة، أن انشــاء الجمعــيات ذات الطابــع الدينــى قد تأخــذ بعــض الشــىء عن الجمعــيات ذات الطابــع الاجتماعــى والثقافــى، وقد يرجــع الســبب فى ذلك، الى الشعــور بــأن هنــاك مؤسســات موجــوده بالفعــل تــؤدى دورهــا الدينــى كالمساجــد والجوامــع، (ومايزال حــتى الآن) بل ان هــذا الدور يمتــد الى النواحــى الاجتماعيــة والاقتصــادية والسياســية، فالمساجــد والجوامــع ليســت مجرد اماكــن للصــلاه والعبــادة فقــط، "فهــى تلعــب أدوار أساســية فى حيــاة المسلمــين، اذ توفــر الفرصــة لالتقــاء الجماعــة، ومــن خلالهــا توزع الصدقــات والزكــاة على فقــراء المسلمــين، وفيهــا أيضــا تناقــش فى بعض الأحــيان أمــور الســياســة والحكــم". (٤)

ومن الملاحــظ أيضــا، أن الجمعيــات الأهليــة ذات الطابــع الدينــى التى ظهــرت خلال تلــك الفترة، انهــا لم تشهــد صراعا بيــن التنظيمــات التطوعــية الدينيــة الاسلامــية والقبطــية، بــل على العكــس تمامــا فقــد شهــدت تلك الفــترة تعاونــا واضحــا فيما بينهــا فى مواجهــة خطــر واحــد يتهــدد الجميــع، وهو زحف الارساليــات التبشــيرية الأجنبيــة، وزيــادة المــد الأجنبــى فى الشــئون الداخليــة المصريــة، والتى أعقبهــا الاحــتلال البريطانــى لمصــر (١٨٨٢م). بــل ظهــر الحرص جليــا من جانــب الطرفيــن (الجمعــيات الدينيــة الاسلامــية والمسيحــية) على التأكــيد على عنصــر الوحــدة الوطنيــة فعلــى ســبيل المثــال فقــد

كان من المؤسسين لجمعية المساعى الخيرية القبطية (١٨٨١م) الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد النجار، والسيد عبد الله النديم، بالاضافة الى كبار القيادات القبطية آنذاك. (٥)

ولقد شهدت البلاد قبل الاحتلال البريطانى (١٨٨٢م) وبعده نشاطا ملحوظا من جانب الجمعيات غير الحكومية (الأهلية) كان الهدف منه التصدى للنفوذ الأجنبى، ولاسيما البريطانى الأمر الذى أدى الى اصطدام السلطة مع هذه الجمعيات، وتم اغلاق بعضها مثل جمعية "محفل التقدم"، وجمعية "محبى التقدم". ولقد ساهمت الأحداث السياسية التى شهدتها البلاد فى أعقاب الاحتلال البريطانى فى زيادة دور الجمعيات الأهلية فى صياغة تاريخ هذه الامة من خلال جذب نفر غير قليل من أبناء هذا الوطن من مستويات عمرية ووظيفية متنوعة، فنجد منهم الشباب، ورجال الدين، وكبار الأدباء والمثقفين، وكبار الشخصيات العامة، وقد شملت مجالات اهتمامهم قضايا لها أهميتها، كان لابد من التصدى لها فى تلك الآونة مثل قضية العلاقة بين القديم والحديث (التقليدية والحداثة) أو ما يسميه البعض بالاصالة والمعاصرة، وقضية الهوية الوطنية وقضية الوحدة الوطنية.

ثم جاء دستور سنة ١٩٢٣ الذى اعترف بحق المصريين فى تشكيل الجمعيات الخاصة. وتميزت الفترة التى أعقبت صدور الدستور بالاطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها فى الاطار التشريعى الصحيح الى حد بعيد، وفى ظل تطور هذه الجمعيات أصبح من الممكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها ظهرت على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد خلال تلك الفترة على النحو التالى :ـ (٦)

**ـ النوع الأول :ـ** جمعيات ذات طابع عسكرى تعمل على خدمة حزب أو مذهب سياسى معين، وقد تقرر حظر هذه الجمعيات ووقف العمل بها بمقتضى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٣٨ لما استشعرته الدولة من خطرها على الوحدة الوطنية.

**ـ النوع الثانى :ـ** جمعيات مدنية تتمتع بالحقوق التى يتمتع بها أى شخص اعتبارى، ولها أن تعمل فى كافة الأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية دون أن يكون من بين أنشطتها تحقيق ربح مادى.

**ـ النوع الثالث :ـ** جمعيات خيرية يخصص مالها لمدد غير معينة لأعمال الخير والنفع العام، ومن أمثلة تلك الجمعيات الملاجئ ومؤسسات رعاية الأحداث.

ولقد شهدت الفترة من ١٩٢٣ الى ١٩٥٢ اهتماما متزايدا من جانب الجهود غير الحكومية (الأهلية) بأمور التعليم، وزيادة المد الأهلي نحو قضاياه، كما تزايد عدد هذه الجمعيات الأمر الذى حدى بالدولة الى اصدار القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٤م لتتمكن من فرض سيطرتها على التعليم الحر الذى تقوم به تلك الجمعيات، وتتضمن تنظيم شئونه واخضاعه لاشراف الدولة، وبمقتضى هذا التشريع حددت الشروط الخاصة بفتح المدارس وتعيين المعلمين والموظفين ومطابقة مناهج المدارس التابعة للجمعيات لمناهج وزارة المعارف العمومية • (٧)

وفى المقابل قامت الدولة بانشاء "المجلس الأعلى للتعليم الحر"، الذى صار فيما بعد ادارة مختصة بذلك بوزارة المعارف العمومية فى عام ١٩٤٦، والتى صارت تعرف الآن باسم الادارة العامة للتعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم، والتى تتبعها ادارات أخرى لها بالمديريات التعليمية بالمحافظات، كما يتبعها أقسام بالادارات التعليمية بكل مديريه تعليمية، وهى المسئولة عن اعطاء تراخيص انشاء المدارس الخاصة، سواء كانت تابعة لأفراد، أو لجمعيات أهلية، كما أعطيت لهذه الادارة وفروعها بالمحافظات مسئولية الاشراف الفنى على هذه النوعية من المدارس فى كافة مراحل التعليم قبل الجامعى من أول مرحلة ماقبل المدرسة، وحتى مرحلة التعليم الثانوى بنوعية العام والفنى •

مما سبق يتضح أن الفترة من ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢ كانتمن الفترات الهامة فى تاريخ نشاط الجمعيات الأهلية، حيث تحققت من خلالها بعض الايجابيات الهامة، فكان البعض منها اضافة للعمل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، ومن البعض الآخر العملية التعليمية بشكل ملموس وهكذا فمن ايجابيات النشاط الأهلى خلال تلك الفترة مايلى :—

— استمرار قيام الجمعيات غير الحكومية (الأهلية) فى أداء دورها كأداة من أدوات التنشئة، ونقل الثقافة السياسية، وهو الدور الذى تبلور فى مراحل سابقة، الا أنه اتسم بالازدهار خلال فترة الاستقلال الذاتى (٢٣ — ١٩٥٢) • (٨)

— زيادة أعداد الجمعيات الأهلية خلال تلك الفترة، وقد كان ذلك راجعا الى عاملين هامين يتعلق أولهما باقرار دستور سنة ١٩٢٣ لحق المصريين فى تشكيل الجمعيات الأهلية، ويتعلق الثانى بالمناخ الثقافى والسياسى السائد فى البلاد خلال تلك الفترة والذى شجع على تكوين العديد من الجمعيات التى اتخذ بعضها الشكل الاجتماعى، والبعض الثانى الشكل الثقافى، والبعض

الثالث الشكل الدينى، والبعض الآخر الشكل القومى ٠

- زيادة نمو الجمعيات ذات الطابع الدينى، ولاسيما الجمعيات الاسلامية، والجمعيات القبطية، وزيادة الوزن النسبى لها ، ويرجع السبب فى ذلك الى طبيعة المجتمع المصرى المتدين وحبه للفضيلة، ولاتزال مثل هذه الأنواع من الجمعيات تستقطب أعدادا لابأس بها من أفراد المجتمع حتى وقتنا الحاضر ٠

أما الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى الآن (١٩٩٦) ، فيمكن أن نميز فيها فترتين مختلفتين لكل منها ملامح مميزة للعمل الأهلى فى المجال التعليمى، وذلك على النحو التالى :-

- **الفترة الأولى :** من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٦، حيث شهدت مصر خلالها نتيجة ثورة ٢٣ يوليو عددا من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كالغاء الملكية، واعلان الجمهورية ثم تلاها الغاء التعددية الحزبية، وحل الأحزاب السياسية [٩] وقد صدر خلال تلك الفترة القرار الجمهورى رقم (٣٨٤) لسنة الذى نص على الغاء المواد من رقم (٥٤) الى رقم (٨٠) التى يتضمنها القانون المدنى بشأن الجمعيات الأهلية٠ ويعتبر هذا القرار بداية تحول العلاقة بين كل من الدولة والجمعيات الأهلية والمجتمع، فقد كان بمثابة الحلقة الأولى من سلسلة الحلقات التى تأكدت من خلالها سيطرة الدولة على كافة الجمعيات الأهلية، وفرض الرقابة والسيطرة عليها ،الأمر الذى كان له انعكاسه، وولد تراجعا ملحوظا فى دور الجهود الأهلية فى مجالات العمل الاجتماعى المختلفة، ومن بينها المجال التعليمى ٠

وقد شهدت مرحلة الستينات انحسارا كبيرا فى عدد الجمعيات غير الحكومية (الأهلية) ، فقد بلغ اجمالى عددها سنة (٣١٩٨) جمعية، ثم زاد هذا الرقم الى (٤٠٠٠) جمعية وذلك قبيل صدور القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ المنظم لعمل الجمعيات الأهلية حتى الآن ٠ [١٠]

- **الفترة الثانية :** (من سنة ١٩٧٧ وحتى الآن ) فقد بدأت مع عودة التعددية الحزبية بموجب صدور قانون الاحزاب السياسية فى يونيو من عام ١٩٧٧، [١١] وتوجه الدولة بالاهتمام نحو القطاع الخاص، وسياسة الانفتاح الاقتصادى التى أحدثت رواجا اقتصاديا فى البلاد خاصة فى المراحل الأولى من تلك الفترة، كما شهدت الآونة الأخيرة انتهاج الدولة لسياسة الخصخصة الاقتصادية ٠

وعلى الرغم من هذا العدد الهائل من المستجدات والمتغيرات التى شهدتها البلاد على الساحة السياسية والاقتصادية، والتى تركت آثارها بالقطع على الساحة الاجتماعية، فان كل ذلك لم يشفع لدى المسئولين الى القيام بسلسلة من التغيرات والتعديلات للتشريعات المنظمة لعمل الجمعيات

الأهليــة، لاسـيما القانــون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ السابق الاشـارة اليه، والذى عكـس توجهـات مرحلــة التوجـه الاشتراكـى، وسـيطرة الدولـة على آليـات النظـام السياسـى والاقتصـادى، فكـيف يفـترض منــــه بعـد ذلك أن يتحكـم فى منظومتـه المفترض فيهـا المرونـة والتكـيف مع المتغـيرات والمستجـدات الحادثــة فى المجتمـع، خاصـة وأن مثـل هذه الجمعـيات ينصـب جل اهتماماتهـا على المجتمـع، والى المجتمـع، وكان من المتعـين تغيير هذا القانـون، أو على الأقـل تعديلـه، بما يعطـى لهـذه الجمعـيات الدفـع الـلازم والقـوة المطلوبـة، وبالحركـة الانسيابيـة لتحقيـق أهدافهـا فى تنمـية المجتمـع وتطويـره، بما يتـواءم مـع المتغـيرات والمستجـدات الحادثـة فى بنيـة المجتمـع •

ويمكـن أن نستخلـص مما سـبق مجموعـة من الملاحظـات العامـة حـول نشـأة الجمعيـات غيــــر الحكومـية (الأهليـة) فى مصـر :ـ

**ـ الملاحظـة الأولـى :ـ** أن فكـرة انشـاء الجمعيـات الأهليـة أو الخاصـة، لم تكـن مصريـة خالصة، بل هـى فكـرة واردة من الخـارج، حتى أن أول جمعـية أهليـة أنشـئت فى مصـر كانت لجاليـة أجنبيــــة وهـى الجاليـة اليونانية بالاسكندريـة (١٨٢١) كما سـبق ان اشرنـا، فقد أرتبـط تأسـس هذه الجمعيـة فى المقـام الأول برعايـة مصالـح وروابـط الجاليـة اليونانيـة، ثم انتقلـت عـدوى الجمعيـات الأهليـة الـى المصرييـن بعـد ذلك •

**ـ الملاحظـة الثانيـة :ـ** أن ظهـور الجمعـيات الأهليـة فى مصـر أرتبـط بالنواحـى التثقيفيـــة والعلمـية، ومن الأمثلـة على ذلك "جمعية معهـد مصـر" و "البجمعـية الجغرافيـة"، و "جمعـية المعارف"، ويمكـن اعتبـار نشـاط هـذه الجمعـيات انعكاسـا طبيعيـا للنهضـة الثقـافية والعلمـية التى شهدتها مصـر فـى القـرن التاسـع عشـر والمتمثلـة فى انشـاء التعليـم الحديـث، واذدهـار حركـة البعثـات التعليميـة الـى الخـارج •

**ـ الملاحظـة الثالثـة :ـ** أن ظهـور الجمعـيات الدينيـة سـواء الاسلامـية أو المسيحـية، قد تأخـر من الناحـية الزمنية بعض الشـىء، نتيجـة الشعـور السائـد بأن هنـاك مؤسسـات موجـودة بالفعـل علـى الساحـة تـؤدى دورهـا الدينـى كالمساجـد والكنائـس •

وفضــلا عما سـبق فقـد كانت هنـاك ملاحظـات عامـة أخـرى منهـا : عـدم اصطـدام الجمعـيات الدينيـة بعضهـا بالبعـض الآخـر، بل على العكـس، فقـد شهـد تاريـخ النشـاط الأهلـى الدينـى تعاونـا واضحـا بيـن التنظيمـات الدينيـة الاسلامـية والقبطـية، خاصـة فى فـترات الشـدة من تاريـخ هـــذا الوطـن، ففـى فـترة الاحتلال البريطانـى، كان يجمعهمـا قاسـم مشـترك هو مواجهـة المحتـل وسياستـه الاستفزازيـة، بـل وصلـت درجـات التعـاون والتفاهـم بينهمـا الى درجـة ملحوظـة من خـلال وجـــود

بعض رموز الدعوة الاسلامية، كالشيخ محمد عبده، والشيخ محمد النجار، والسيد عبد الله النديم وغيرهم على قائمة المؤسسين لجمعية المساعى الخيرية القبطية سنة ١٨٨١ (١٢).

وهكذا نال التعليم قسطا لابأس به من جهود الجمعيات الأهلية، بجانب جهودها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. فقد شهد تاريخ العمل الأهلى جهودا لايمكن انكارها فى نشر التعليم بكافة أنواعه ومراحله وفى تمويله مما يشجع على أن نورد بعضا من نماذجها.

**نماذج لجهود بعض الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم بشكل عام**

تأسست بعض الجمعيات غير الحكومية (الأهلية) وخاصة الخيرية منها، بغرض انشاء المدارس ونشر التعليم، وطالما أن الدراسة الحالية تركز فى الفصول التالية على "التميز" فى مجال النشاط التعليمى للجمعيات غير الحكومية، فقد يكون مناسبا استعراض بعض النماذج الناجحة فى مجال دور الجهود غير الحكومية فى التعليم تلك التى برزت فى السياق التاريخى، وذلك للاستفادة من تجربتها ونحن بصدد تنشيط هذا الدور الآن.

**١ - الجمعية الخيرية الاسلامية :-**

أنشئت هذه الجمعية بمدينة الاسكندرية فى عام ١٨٧٨م، وكان وراء تأسيسها الكاتب والشاعر المعروف عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية، وكان من بين أهدافها "التعاون على فتح مدارس للبنين والبنات لجميع أبناء الشعب بالمجان للفقراء، وتقديم المعونات المالية لهم، وبمصروفات للقادرين، وعقد ندوات ثقافية أسبوعية للتباحث فى أمور الدين والدنيا، وبعث الغيرة الوطنية فى قلوب المصريين". (١٣)

ويتضح من أهداف مثل هذه الجمعية وغيرها مما ظهرت على الساحة المصرية آنذاك، أنها امتدت الى مجالات كانت مطلوبة وضرورية للمجتمع فى ذلك الوقت، خاصة فى نضالة ضد المحتل، هذا بالاضافة الى أدوارها التعليمية، كما لم يقتصر نشاط هذه الجمعية على نوع معين من أنواع التعليم، أو على مرحلة تعليمية بعينها، بل كان يتبعها مدارس للبنين والبنات للتعليم الابتدائى، وقسم للتعليم الثانوى، كما أمتد نشاطها الى العديد من مراكز الوجهين البحرى والقبلى حيث أنشئت مدرسة ابتدائية فى كل من الاسكندرية، والقاهرة، وطنطا، وأسيوط، وبنى مزار، وبور سعيد، ودسوق، والمحلة الكبرى. وقد بلغت نسبة المجانية التى تقدمها هذه المدارس نحو

(٤٠٪) من جملة المقبولين بها ، ومن أعلام هذه الجمعية الزعيم الوطنى سعد زغلول . والشيخ محمد عبده، وقاسم أمين . (١٤)

## ٢ - جمعية الشبان المسلمين :-

أنشئت هذه الجمعية بمدينة الاسكندرية كذلك بعد عام واحد من انشاء الجمعية السابقة حيث طالبت ضمن ماطالبت به فى أهدافها "انشاء بنك وطنى، وسط تزايد النفوذ الأجنبى فى مصر" . (١٥) كما أمتد نشاط هذه الجمعية الى الاهتمام بالتعليم فى جميع مراحله، وعملت على انشاء المدارس فى كل مكان بالاقليم المصرى . وأهتمت بالتعليم الابتدائى، وأخذت تدعو الى نشره، كما أنشأ مؤسسو هذه الجمعية مدرسة ثانوية فى كل مركز من المراكز الكبرى فى انحاء البلاد . (١٦)

كما ساهمت جهود بعض الجمعيات الأهلية الاسلامية الأخرى فى نشر التعليم وتمويله، ومن هذه الجمعيات جمعية "العروة الوثقى" التى أنشأت مدارس ابتدائية، وأخرى فنية لاعداد الحرفيين . ومكاتب لاعداد تلاميذ مدرسة محمد على الصناعية، وجمعية "شمس مكارم الاخلاق" بالزقازيق . وجمعية "التعاون الاسلامى" بأسيوط، وجمعية "المقاصد الخيرية" وغيرها ، وقد ساهمت هذه الجمعيات بشكل أو بآخر فى نشر التعليم وتطويره خلال مراحل تاريخية متلاحقة . (١٧)

## ٣ - نماذج من جهود الجمعيات القبطية فى التعليم :-

ساهمت الجمعيات الأهلية القبطية بشكل أو آخر فى نشر التعليم وتمويله شأنها شأن الجمعيات الأهلية الاسلامية، ويعتبر الأنباكيرلس أول من أنشأ مدارس للأقباط فى مصر ، حين أنشأ مدرسة كبيرة فى الدرب الواسع بحارة النصارى، وأتاح لأبناء مصر من الأقباط والمسلمين والاسرائيليين أن يلتحقوا بها ، وكان هدفه الأول من بناء هذه المدرسة هو تربية أبناء الفقراء ونشر التعليم بينهم بالمجان ، بغض النظر عن دينهم أو طائفتهم . (١٨) وقد تلا ذلك تطور فى عدد الجمعيات القبطية المعنية بالتعليم وأنشطته، ونكتفى فى هذا الفصل بذكر نموذج لجهود الجمعيات الكاثوليكية فى هذا المجال .

### - جهود الجمعيات الكاثوليكية فى مجال التعليم :

بدأت أولى خطوات النشاط الكاثولويكى فى مجال التعليم فى مصر خلال العقد الخامس من القرن الماضى، وبالتحديد عام (١٨٤١) بانشاء مجموعة من المدارس التابعة لوفود الجمعيات

لدينية التابعة فى معظمها للفاتيكان . ولقد أهتمت هذه المدارس منذ نشأتها اهتماما خاصا بمجال التعليم ومجالات التنمية الاجتماعية المختلفة. وذلك من خلال مناهج خاصة كانت تشكلها بمعرفتها . وان كانت تقترب أحيانا من المناهج الرسمية للدولة. غير أنها تميزت بعناية أكبر بتدريس اللغات الاجنبية. (١٩)

ولقد اتجهت جهود المدارس الكاثوليكية منذ نشأتها نحو التعليم الحديث للبنات وتشجيع التعليم الفنى الصناعى، وبرامج التعليم غير النظامى والتدريب الحرفى· وقد نجحت هذه الجهود خلال النصف الأول من هذا القرن فى تخريج أجيال عديدة تتقن اللغات الأجنبية ممن يحتاج اليهم سوق العمل ، كما أسهمت تلك الجهود فى محو أمية نفر لابأس به من أبناء هذا الوطن ·

ومنذ عام ١٩٥٦ . وبعد وقوع العدوان الثلاثى على مصر وضعت جميع المدارس الأجنبية تحت اشراف وزارة التربية والتعليم وأعتبرتها مدارس خاصة للغات. وقد أكد القرار الوزارى رقم (١٦) لسنة ١٩٦٨ (٢٠) على حق الدولة متمثلة فى وزارة التعليم فى الاشراف على جميع أنواع التعليم ومراحله المختلفة· وفى عام ١٩٧٧ منحت مدارس اللغات بعض المرونة فى تدريس بعض المواد باللغة الأجنبية. واتيحت الفرصة لها لاختيار الكتب وتحديد الخطط الدراسية. وذلك بموجب القرار الوزارى رقم (٩٧) لنفس العام ·

ونظرا لكثرة أعداد المدارس التابعة لهيئات دينية كاثوليكية. فقد تكونت الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية عام ١٩٧٠ لتكون بمثابة المنسق العام لعمل هذه المدارس· وقد وضعت المادة رقم (٦) من اللائحة الداخلية لهذه الأمانة تصنيفا للمدارس التابعة لها على النحو التالى:ـ (٢١)

١ — مدارس تتبع المناهج الرسمية، وتتضمن المدارس المتميزة الآتية :ـ

أ — مدارس تعمل وفق المناهج الرسمية مع تدريس اللغات على المستوى الرفيع (فرنسى ـ انجليزى ـ المانى ـ ايطالى) كما تقوم بتدريس العلوم والرياضيات بهذه المدارس باللغات الأجنبية ·

ب — مدارس تعمل وفق المناهج الرسمية مع التوسع فى تدريس اللغات، وهذه النوعية تقوم بتدريس العلوم والرياضيات باللغة العربية ·

ج — مدارس تعمل وفق المناهج الرسمية وتدرس بها جميع المواد باللغة العربية ·

٢ — مدارس ترتبط مع وزارة التعليم باتفاقيات ثقافية لتطبيق نظام أو مناهج معينة تتفق مع طبيعة وأهداف هذه المدارس ·

٣ — مدارس تخدم أبناء وجاليات معينة، وهذه النوعية ترتبط هي الأخرى مع وزارة التعليم باتفاقيات ثقافية معينة ٠

ويتبع الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية مدارس في جميع المراحل التعليمية بدءا من مرحلة رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم الثانوي، وتحظى المرحلة الأخيرة بعناية خاصة، وذلك نظرا لموقع هذه المرحلة في السلم التعليمي، ونظرا لمسئوليتها الخاصة في اعداد فئة عمرية لها خطورتها ٠ وتنتشر المدارس الثانوية التابعة لهذه الأمانة في جميع عواصم المحافظات تقريبا بالاضافة الى عدد لابأس به بمحافظتي القاهرة والجيزة، وتتضمن عينة الدراسة الميدانية بعضا من هذه المدارس، والتي سير وذكر اسماءها في الفصل السادس من هذه الدراسة ٠

ماسبق عرضه يمكن الخروج بعدة ملاحظات حول تطور الجهود الأهلية في مجال التعليم في العصر الحديث يمكن ايجازها في الآتي :—

- أن الجهود الأهلية في مجال التعليم سبقت في وجودها ظهور التعليم الحديث في مصر، فقد عرفته من خلال التعليم الأهلي في المساجد والكتاتيب والأزهر الشريف ٠
- أن فكرة تكوين الجمعيات الأهلية ليست فكرة مصرية خالصة بل هي فكرة أجنبية واردة، والدليل على ذلك أن أول جمعية أهلية عرفتها مصر، هي "الجمعية اليونانية بالاسكندرية" (١٨٢١) بغرض رعاية مصالح وروابط الجالية اليونانية بالاسكندرية، ثم انتقلت فكرة تأسيس الجمعيات الأهلية الى المصريين بعد ذلك ٠
- أن عدد لابأس به من الجمعيات الأهلية، كان ذا طابع ديني، ويرجع السبب في ذلك الى طبيعة تكوين الشخصية المصرية التي يغلب عليها الطابع الديني والمسحة الروحية ٠
- ولعل من أبرز الملاحظات في هذا المجال هي ذلك التناغم والتعاون والتفاهم الواضح، بين الجمعيات الأهلية الاسلامية، والجمعيات الدينية القبطية، فلم يحدث بينهما أي صراع أو صدام، بل كان يجمع بينهم قاسم مشترك هو الارتقاء بالمواطن المصري ورفع مستواه، والتصدي للمستعمر ايام فترة الاحتلال، والتصدي لمعوقات التنمية في عهود الاستقلال والتحرر ٠
- أن التعليم بأنواعه المختلفة ومراحله المتعددة، نال قسطا واضحا وملموسا من نصيب جهود الجمعيات غير الحكومية (الاهلية) وان اختلفت درجات اسهام هذه الجمعيات من فترة تاريخية الى أخرى، ومن مرحلة تعليمية الى أخرى ٠

وهكـذا تنـاول الفصـل الحالـى لجهـود الجمعـيات الأهليـة (غير الحكومية) فى التعليـم من خـلال ملمـح تاريخـى حفـل بعـدد من النمـاذج المضيئـة التى اضطلعـت بـادوار فاعلـة فى نشـر التعليـم، والنهـوض به فى ربـوع مصـر فى تاريخهـا الحديـث. وبهـذا يمهـد الفصـل لتنـاول الواقـع الحالـى لجهـود الجمعـيات الأهليـة فى كل مرحلـة من مراحـل التعليـم قبـل الجامعـى. والاسـاليـب الممكنـة لتنشـيط تلـك الجهـود .

## المراجــــع


(١) محمد منير مرسى: الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ٢٢٣ ـ ٢٤٣ ٠

(٢) ابراهيم امام، من تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر ، مجلة الشبان المسلمين، السنة الخمسون، العدد الثالث، مايو ١٩٧٩، ص ٢٢ ٠

(٣) امانى قنديل : "التاريخ الاجتماعى والسياسى للجمعيات الأهلية فى مصر" من دراسة: الجمعيات الأهلية فى مصر ، القاهرة، الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٤، ص ٥١ ٠

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٢ ٠

(٥) رمزى تادرس، الجمعيات القبطية فى مصر ، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٢٠ ٠

(٦) أمير سالم: دفاعا عن حق تكوين الجمعيات، دراسة نقدية لقانون الجمعيات، القاهرة، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان ، سنة ١٩٩١، ص ١٣ ٠

(٧) عليه على فرج، التعليم فى مصر بين الجهود الأهلية والحكومية (دراسة فى تاريخ التعليم) ، الاسكندرية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٦، ص ٢٥١ ٠

(٨) امانى قنديل : التاريخ الاجتماعى والسياسى للجمعيات الأهلية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٨ ٠

(٩) محمد أنيس، السيد رجب حراز، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٢٥ ٠

(١٠) وزارة الشئون الاجتماعية، دراسة تقييم الجمعيات الأهلية على مستوى الجمهورية، القاهرة، وزارة الشئون الاجتماعية، سنة ١٩٦٧، ص ٨ ٠

(١١) على الدين هلال : تجربة الديمقراطية فى مصر (٧٠ ـ ١٩٨١) ، سلسلة قضايا أساسية ط ٢، المركز العربى للبحث والنشر ، ص ص ٤٤ ـ ٤٧ ٠

(١٢) رمزى تادرس، الجمعيات القبطية فى مصر ، مرجع سابق، ص ٢٠ ٠

## تابع المراجع

(١٣) على الحديدى ، عبد الله النديم، خطب الوطنية، أعلام العرب رقم (٩) ، القاهرة، مكتبة مصر ، ص ص ٨٥ _ ٨٦ ٠

(١٤) محمد صقر ، عبد الله النديم، سلسلة الألف كتاب، القاهرة، مكتبة الآداب، ب٠ت،ص ٧٥ _ ٧٧ ٠

(١٥) احمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم فى مصر (عصر اسماعيل ) الجزء الثانى، القاهرة، مطبعة النصر، ١٩٤٥، ص ٧٦ ٠

(١٦) نفس المرجع، ص ٧٦ ٠

(١٧) جمعية العروة الوثقى، تاريخ ورسالة، التقرير السنوى لعام ١٩٢٢/٢١ ، الاسكندرية، مطبعة سليم، سنة ١٩٢٢، ص ٨ ٠

(١٨) نفس المرجع، ص ٨٣٣ ٠

(١٩) الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية بجمهورية مصر العربية، اللائحة والنظام الداخلى، ب٠ت، ص ١ ٠

(٢٠) القرار الوزارى رقم (١٦ ) لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم الخاص، القاهرة، ١٩٦٨ ٠

(٢١) الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية، مرجع سابق ، الباب الثانى، المدارس ٠٠ طبيعتها ، ونظام العمل بها ، المادة رقم (٦ ) ، ص ٨ ٠

# الفصل الرابع

# واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى مرحلة ماقبل المدرسة ومقترحات تنشيطها

اعداد

د. نادية عبد المنعم الباحث بشعبة التخطيط التربوى

## الفصل الرابع

## واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى مرحلة ماقبل المدرسة ومقترحات تنشيطها

### تقديم :

يهدف هذا الفصل الى رصد وتحليل الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى مرحلة ماقبل المدرسة الابتدائية وصولا الى تصور مقترح لتنشيط هذه الجمعيات من خلال مايخرج به الفصل من نتائج ويقتضى هذا أن نتناول

*لمه تاريخية عن التربية فيماقبل المدرسة بالجمعيات غير الحكومية .
* موقع مرحلة ماقبل المدرسة من التعليم وضرورتها .
* عرض وتحليل لجوانب التميز والتعثر فى نشاط بعض الجمعيات غير الحكومية .
*الواقع الحالى لمرحلة ماقبل المدرسة بالجمعيات غير الحكومية .
*الملامح التشريعية والقانونية لعلاقة الجمعيات غير الحكومية بالدولة .
* الدراسة الميدانية ونتائجها.
*النتائج والتوصيات لتنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل المدرسى

* اعداد : د . ناديه محمد عبد المنعم الباحث بشعبة بحوث التخطيط التربوى.

**لمه تاريخية عن التربية فيما قبل المدرسة بالجمعيات غير الحكومية فى ضوء اتجاهات التعليم الحديث :**

يرى البعض أن الكتاتيب التى كانت منتشرة فى كثير من قرى الريف المصرى وبعض المدن هى الصورة القريبة نسبيا لرياض الأطفال الا أن ماإصطلحنا اليوم على تسمية التربية قبل المدرسة قد بدأت بدئا جديدا لايرتبط خيوطة ربطا وثيقا بالماضى لا من حيث الأهداف ولامن حيث المنهج . (١)

ويرجع ظهورمؤسسات رياض الاطفال فى اطارهاالحديث الى مطلع القرن العشرين حيث كانت مصر فى مقدمة الدول العربية التى تاثرت بالدول الأوربية ، وتنبهت الى أهمية مرحلة الطفولة فى تكوين الشخصية نتيجة لما أثبتتة بحوث علماء النفس ثم أخذت تولي عنايتها لهذه المرحلة المبكرة من مراحل النمو،فانشات " جمعية العائلات اليونانية " أول إدار لرعاية الطفولة بالأسكندرية سنة ١٩١٨ وكانت للذكور فقط وتلى ذلك أنشاء مدارس من قبل وزارة المعارف يلحق بها الذكور فقط مقابل مصروفات سنوية ثم يلحق الطفل بعدها بالمدرسة الابتدائية الا أن هذه المدارس نشأت أرستقراطية (٢) .

وفى عام ١٩٢٢ أنشئت بالأسكندرية رياض أطفال للبنات وكانت الدراسة بهالمدةسنتين وفى عام ١٩٢٤ سمح بقبول البنين والبنات بمدارس واحدة ثم صدرالقانون رقم٢٢ سنة ١٩٢٨ يقضى بقبول الأطفال بهذه المدارس فى سن الخامسة ويستمر لمدة ثلاث سنوات واستجابت الجمعيات غير الحكومية لهذا الأتجاه فانشات جمعية " دار الطفل " المختلطة سنة ١٩٣٣بضاحية الزيتون أول دارمن هذا النوع ثم امتد هذا النشاط الى معظم الجمعيات غير الحكومية حيث طالب كثيرمن أولياء الأموربالحاق اطفالهن بهذه الدور ووضعت الدولة خطط للدراسة ، كما أنشأت وزارة المعارف فصول للحضانة تم الحاقها برياض الأطفال .

ولقد زاد اقبال الأمهات على الحاق اطفالهن بالدورالتابعة للجمعيات خاصة وأن مجالات العمل قد انفتحت أمامهن عن ذى قبل بالأضافة الى قلة المربيات وارتفاع أجورهن ولقد ظهرت فى ذلك الوقت المدارس الحره والتى غلبت على بعضها النزعة التجارية مما أدى الى اصدار القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٣٤لتنظيم شئون التعليم الحر واخضاعة لاشراف وزارةالمعارف ورقابتها . (٣)

وفى عام ١٩٥١ صدر قرار بتوحيد التعليم فى المرحلة الاولى، والغيت مرحلة ماقبل المدرسة الأبتدائية بصورة تختلف عما عهدته مصر من قبل (٤)

*ثانيا: تطور مرحلة التربية قبل المدرسة خلال الفترة سنة ١٩٥٢ الى الوقت الحاضر

أ-مرحلة بداية الثورة ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٢ :
بقيام ثورة يوليو حدثت تغيرات فى ظروف المجتمع والأسرة المصرية انعكس على الطفولة لعل من أهمها :
-خروج المرأة للعمل مما أدى الى عدم توافر الوقت الكافى لرعاية الطفل أثناء غياب الام مما حدا بوزارقة التربية والتعليم ، ، بعد أن الغيت هذه المرحلة لمدة ثلاث سنوات أن تصدر القرار ٢٠٩ لسنة ١٩٥٤ بانشاء ٣٠ دارا لمرحلة ماقبل المدرسة بمختلف المحافظات بالاضافة الى الدور التابعة للجمعيات غير الحكومية والبالغ عددها ٢١ دار (٥).
ب- مرحلة التطبيق الأشتراكى من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٢

تاتى هذه المرحلة تالية للمرحلة السابقة ، وتتاثر بعوامل التطور التى حدثت فى المجتمع المصرى ولقد تاثرت الجمعيات كجزء من حركة المجتمع بالتغير حيث كانت للفلسفةالسياسية التى اعتنقتها الدولة هى الأستراكية انعكاستها على ادارة ورقابة كافة المنظمات .
حيث أصبحت الدولة مسئولة مسئولية كاملة عن توجية الحياة الأجتماعية والاقتصادية وكان من الطبيعى أن تتسع اختصاصات الدولة لتحقيق التطور الذى تسعى اليه البلاد . ولذلك نلاحظ خلال هذه المرحلة أن جهود وزراتى التربية والتعليم والشئون الاجتماعية كانت الأكثر وضوحا بينما أصبح نشاط الجمعيات غير الحكومية هامشيا ،ولقد حددت مهمة الجمعيات بتنفيذ البرامج التى تضمنتها الخطط القومية حيث قامت وزارة الشئون الاجتماعية بانشاء ٧٩٣ دارا تخدم ٣٩٨٥٨ طفلاسنة ١٩٦٣ ثم اسندتها للجمعيات غير الحكومية بغرض التغلب على مشكلات الروتين الحكومى وتوفير المناخ الملائم (٦) كما أنشات وزارة التربية قسما للحضانة ورياض الاطفال يتبع للأدارة العامة للتعليم الأبتدائى حيث بلغ عدد دورالحضانة سنه١٩٧١ ٢٢٤ دار تابعة للتربية والتعليم وكان لقيام الدولة بجهودكبيرة فى سبيل نشرا لتعليم وتوفيره للمواطنين أثره مما أدى الى انكماش الجهود الأهلية فى التعليم خاصة وأنه استقر فى الأذهان مسئولية الدولة عن تقديم كافة الخدمات التعليمية (٧).

*مرحلة الانفتاح وزيادة المشاركة الأهلية من جانب الأفراد والجماعات من ١٩٧٣الى الوقت الحالى.
بدءا من السبعينات شهد المجتمع المصرى مجموعة من التحولات منها الأقتصادية والسياسية والأجتماعية على المستويين المحلى والعالمى عبر السنوات الماضية والتى لاتزال تتلاحق ومن أهم التحولات التى حدثت اتجاه الدولة نحو سياسة الانفتاح الاقتصادى .

والأخذ بأسلوب الحكم المحلى ، وكذلك العودة الى الاهتمام بدور القطاع الخاص فى التنمية ومحاولة تشجيع هذا القطاع لزيادة مساهمتة ، وتشجيع مشاركات الأفراد ، وتخفيض القيود على حركة القطاع الخاص وغيرها من السياسات التى اطلق عليها الخصخصة (٨) ولقد وضح خلال هذه المرحلة أن المجتمع المدنى بتنظيماتة غير الحكومية لابد أن يتحمل اعباء متزايدة من مسئولياتالتعليم اقتصاديا وتنظيميا لتخفيف الاعباء الحالية على الدولة مما يؤدى الى ربط عضوى أكثر احكاما بين التعليم والاقتصاد (٩) .

بعد ايضاح تطور مرحلة ماقبل المدرسة الابتدائية ونموها نتساءل عن موقع مرحلة ماقبل المدرسة الابتدائية من التعليم فى الوقت الحالى ومدى الحاجة اليها .

*موقع مرحلة ماقبل المدرسية الابتدائية من التعليم وضرورتها :

تعتبر مرحلة ماقبل المدرسة الابتدائية والمسماه بمدرسة الحضانة ورياض الأطفال من المراحل التعليمة المهمة لمالها من أثر مهم فى تكوين نواه شخصية الطفل وأسلوبة واتجاهاته ، ومهما قيل عن أهمية تربية الطفل فى الأسرة فى هذه المرحلة من العمر فان اقترانها مع تربية نظامية لها مظهرها فى النمو الفكرى والوجدانى والاجتماعى للأطفال ولها تاثيرها البالغ فى حاضرهم ومستقبلهم(١٠)

وبالرغم من تغير النظرة التقليدية لهذه المرحلة ، الا أنها لم تلق حتى الآن اهتماما يتناسب مع أهميتها ، فالأولوية المتدنية من حيث الانفاق أو النمو بمقارنتها بمراحل التعليم الأخرى يوضح أن تعليم الصغار يعتبر ثانوى الأهمية ، ويمكن ارجاع هذا التفاوت جزئيا الى أن الدولة مازلت تواجة مشكلات أساسية فى تعميم التعليم الالزامى بها ، ومازال ينظر الى هذه المرحلة على أنها نوع من الخدمات التربوية الكمالية على أولياء الأمور الراغبين فيها أن يتحملوا نفقاتها بالكامل (١١) .

وتظل مشكلة التعليم فيما قبل المدرسة متروكة فى معظمها للجهود الخاصة سواء جهود لأفراد أو الهيئات أو الشركات أو الجمعيات غير الحكومية على الرغم من احتلال الطفولة بما فيها التعليم قبل المدرسى اهتماما خاصا على أعلى مستويات المسئولية والقرار ، ومن هذا القبيل اعلان السيد رئيس الجمهورية العشر سنوات (١٩٨٩/ ١٩٩٩) عقدا لحماية الطفل ورعايتة وحدد فيه أهدافا للتنشئة الاجتماعية السليمة كما تشير وثيقة مبارك للتعليم سنه ١٩٩٢ أنه لابد لاصلاح التعليم أن تبنى بكل مدرسة جديدة دارا لرياض الأطفال لانها فترة مهمة فى حياة الطفل ، ويجب أنتكون تحت اشراف الدولة الزاما (١٢) .

فمن المسلم أن المرحلة العمرية من ٤ إلى ٦سنوات فترة لها أهميتها البالغة في تكوين شخصية الطفل ، ووضع بذور قدراتة المستقبلية ليس من الناحية التعليمية والتربوية فحسب بل ومن الناحية الصحية ، والغذائية كذلك وربما آن الأوان بعد التوصيات الهامة التى توصل لها مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ أن تنضم هذة المرحلة الى التعليم الالزامى (١٣) كجزء عضوى منها .

وتقف الامكانيات المادية المتاحة والمعدلات المرتفعة للنمو السكانى وما يترتب عليهامن أعباء مادية وراء عجز الحكومة من مواجة متطلبات هذه المرحلة مما يضع الجهود الذاتية للافراد والجماعات فى وضع أفضل لمواجهة متطلبات التربية قبل المدرسية فهو تزاوج وتعاون أصبح يفرض نفسة ليتيح للجهود الخاصة أن تشارك بكل طاقتها فى تعميم تلك المرحلة ، ولايلقى بالمسئولية على الدولة بمفردها (١٤).

ويعد التعليم الذى نشرته وتوسعت فيه الجمعيات غير الحكومية فى مصرمن الركائز البارزة التى تداعت آثارها ليس فى مجال التعليم وحده بل بالنسبه للنهضة المصرية الحديثة فى مجملها .

وعلى الرغم من سيطره الدولة على الخدمات الاساسية ، فان جماهير الشعب لم تقف مكتوفة الأيدى ، فهناك جهود مشكورة قامت بها الجمعيات غير الحكومية حيث وجهت انشطتها الى مجالات الطفولة والأسرة والمجتمع والمعوقين والخدمات الصحية ، والثقافية هذا بالاضافة الى الخدمات التعليمية التى نقدمها لجماهير الشعب بعامه (١٥) .

وفى اطار الخدمات التعليمية ، لوحظ منذ قيام ثورة يوليو١٩٥٢ الى الوقت الحالى أن أخذت مدارس الجمعيات تضمر عددا وأهدافا فقل عددها لكنها سرعان ماسجلت تزايدا وتغيرت أهدافها مرة أخرى حيث أخذت النظرة التنموية الشاملة تحل محل النظرة الجزئية أى أن السمه التعليمية التى كانت غالبة على نشاط الجمعيات غير الحكومية منذ البداية طورت بحيث أصبحت السمه الغالبه هى السمه التدريبية فى المقام الاول (١٦) .

فاذا ما أمعنا النظر فى الخدمات التعليمية التى تقدمها معظم الجمعيات غير الحكومية فى الوقت الحالى فاننا نجدها تتركز غالبا فى المجالات الاتيه هى :

١ - فتح فصول لمحو الامية
٢ - فتح فصول التعليم وتلاوه وترتيل القرآن الكريم .
٣ - فتح فصول لتقوية الطلاب .
٤ - فتح مدارس لمرحلة الحضانه ورياض الأطفال ومدارس اللغات .
٥ - ايواء الأطفال الفقراء والحاقهم بالمدارس .

اما بالنسبة للخدمات التعليمة التى تقدمها على نطاق اقل انتشارا فتشمل مايلى

١ - فتح مدارس للمراحل التعليمية المختلفة لما قبل التعليم الجامعى
٢ - افتتاح مكتبات لتوفير الكتب واستخدامها اماكن للاستذكار .
٣ - النشاطات الثقافية كالمحاضرات والافلام التى تتناول الموضوعات الثقافية والدينية .

ويتضح من هذا أن مرحلة ماقبل المدرسة تحظى بنصيب الأسد من أنشطة الجمعيات مما يوضح أهمية وضروره تواجد الجمعيات غير الحكومية جنبا الى جنب مع التعليم الحكومى بهذه المرحلة لتتكامل مع التعليم الحكومى على نحو يتضافر فيه النوعان فى تشكيل النظام التعلمى واندماجها معا فى اطار سياسة تعليمية تتبناها الدولة لارساء أسس الفاعلية فى التعليم لمراحل التعليم التالية حيث يمثل تعليم الصغار القاعدة الأساسية للتنمية البشرية (١٧) .

وفى ظل الظروف الحاليه ، والتوقعات المستقبلية أصبحت الجمعيات غير الحكومية مدعوه أكثر من أى وقت مضى لنشر التعليم وتجويدة وهنا نتساءل ما الوضع الحالى للجمعيات غير الحكومية فى نشر التعليم قبل المدرسى كما هو كائن بالفعل ؟ وماجوانب التميزبها وجوانب التعثر التى تعترض مسارها ؟ ونجيب فى مايلى على التساؤلين بشىء من التفصيل .

الوضع الحالى للجمعيات غير الحكومية فى نشر التعليم قبل المدرسى

أهتمت الجمعيات غير الحكومية منذ نشاتها بالتعليم ، وعملت على نشرة وتوسيعة وحرصت على ازدهاره حتى يلفت بعض الجمعيات شانا يعتبر نموذجا يحتذى به فى العديد من الانشطة ومن أمثلة هذه الجمعيات الجمعيات الدينية سواء الأسلامية أو المسيحية حيث تتسم هذه الجمعيات بدرجة عالية من الاستقلالية لوفرة الامكانيات والأموال المتاحة لها (زكاة ، صدقة ، هبات) حيث أن العامل الدينى يحفز الأشخاص على تقديم هبات وتبرعات لصالح الجمعيات الدينية وترتبط هذه التبرعات بمدى ما تحظى به الجمعيةمن ثقة فضلا عن المؤشرات المتوافرة حول نجاحها فى أداء رسالتها وحسن سمعه قيادتها (١٨) هذا ومن الامورالتى ساعدت على أن تحرزهذه الجمعيات أكبر نجاح فى ميدان التعليم بوجة عام ، والخدمات التعليمية بوجة خاص ، حرصها على النهوض بانشطة متنوعة تغطى مجالات متعددة مما اتاح لها موارد ماليه ذاتية تعوض ماتنفقة على الخدمات التعليمية ، وكذلك ماتوفرة من منتجات تقوم بتصنعها مثل منتجات ورش النجارة والحياكة والتى لاتجعلها رهينة المعونة العامه أو الخاصة (١٩).

كذلك كان لحرص بعض الجمعيات التى أسست صرح التعليم ونشرت مدارسة فى كل مكان من أرض الوطن أن تسير على نفس النهج وعلى قيمها السلوكية العريقة والتقاليد التى تناقلتها من السلف دون انقطاع ، كذلك حرصها على أن تظل مكتسبة الصفه العامه والتى تخولها كثيرا من الامتيازات فى مواجهة السلطة العامة ، كما حرصت على الاستخدام الرشيد لموسوعة التشريعات المصرية مماكنها من الادارة الذاتية ، ومن أمثلة هذه الجمعيات الجمعية الخيرية الأسلاميه وجمعية التوفيق القبطية .

الى جانب الجمعيات المذكورة ، حققت جمعيات أخرى نجاحا ملحوظا عن طريق ثراء شبكات اتصالات قيادتها ، ومراكزهم الأجتماعية والسياسية حيث امتدت هذه الاتصالات وشملت العديد من الأثرياء بدول الخليج ، واستخدمت المبالغ الضخمة التى تبرع بها هؤلاء الأثرياء لبناء عدد من المساجد الكبرى فى مصر تضم مجتمعات اجتماعية حول المسجد بها عديدا من الانشطة (٢٠) وكان أحد العناصر الرئيسية لنجاح الجمعيات فى بناء المساجد يتمثل فى عدم تدخل الدولة فى بنائها بينما تتدخل فى عمليات البناء الأخرى وتمثل التدخل فى تعدد التصاريح الادارية الواجب الحصول عليها لبناء مدرسة (٢١).

ومن الجمعيات التى حققت نجاحا بفضل مراكز قيادتها السياسية جمعية التنمية والطفولة التى تراسها السيدة سوزان مبارك والتى تضطلع بإنشاء خمس وثلاثين مدرسة حديثة .

تشتمل على أحدث الوسائل التعليمية والأنشطة التربوية المتنوعة وتكون بمثابة مراكز للتميز التعليمي والتربوي تتكلف الواحدة منها نحو مليون جنية وبها معمل وملعب ومكتبة وقاعات للانشطة التربوية وتمثل وجة مصر المستقبل . وسوف يطلق عليها مدارس مصر ٢٠٠٠ أو مصر المستقبل (٢٢) وهناك مثل آخر للجمعيات الناجحة ، وهى الجعيات التى قامت على المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع التطوعى ، فالمحافظة ممثلة للحكومة ساهمت بتقديم الاراضى التى قام عليها المشروع ، واستخرجت رخص المبانى أما القطاع الخاص فقد قام ببناء المدارس وتجهيزها وتقوم الجمعية بالانشطة التعليمية والتدريبية ويعد هذا نموذجا أمثل للجمعيات العملاقة حيث يشكل منظومة متكاملة للتعاون لنهضة المستقبل كذلك من الأمور التى يعزى اليها نجاح بعض الجمعيات ارتكازها على علاقاتها بالبيئة المحلية المحيطة بها حيث تحرص هذه الجمعيات عند إنشائها على انتقاء مواقع وجودها ، فتنتقى المناطق ذات الكثافة العاليه وخصائص السكان المحيطين بها والتى يمثل حاملوا المؤهلات العليا نسبة كبيرة منهم حتى تستطيع جذب تبرعات ضخمة من الجمهور يسمح للجمعية بتنوع انشطتها ، ومضاعفتها ، وتحرص هذه الجمعيات على التفاعل مع المجتمع مما يوفر التمويل اللازم ومن ذلك انشاء مدارس اللغات والكمبيوتر والآله الكاتبه (٢٣) حيث أن نجاح الجمعيات فى أداء رسالتها لمجتمعاتها تتوقف الى حد كبير على وفرة الامكانات والأموال المتاحة لها ، فالجمعيات شانها فى ذلك شان كافة المشروعات الانتاجية ، لاتستطيع أن تحقق أهدافا تجاوز ضخامتها قدر الامكانات المتاحة لها (٢٤). وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذى توليه الجمعيات غير الحكومية لنشر تعليم ماقبل المدرسة وتجويدة ، الا أن معظمها لم تصل به الى الصوره المرجوه منها شانها فى ذلك شان دور الحضانه ورياض الأطفال المصرية عموما اذ تشير التقارير أن معظم هذه الدور لاتقوم بمهامها على الوجة الاكمل فى الأغلب الأعم من حيث اشباع الاحتياجات الرئيسية للطفل ، والعمل على النمو المتكامل جسميا ونفسيا وعقليا واجتماعيا ، وتنمية قدرتة على التفكير المميز والأدراك ، والتعاون مع الأسره لتوفيرة التنشئة الأجتماعية السليمة له .

أضف الى ذلك النقص فى الكوادر الفنية المدربة ، والتجهيزات الوسائل التعليمية المناسبة لقله مصادر التمويل مما أثر على نشاطها وعلى مستوى أدائها لخدماتها خاصة وأن الاعانات التى تقدمها لها الحكومة لاتتناسب مع ارتفاع الأسعار (٢٥).

ولعل قله الامكانات المتاحة من ناحية ، ومساله اعداد المربيات المشرفات قبل واثناء الخدمة من ناحية أخرى من أهم المعوقات والصعوبات التي تواجة الجمعيات وتقصر بها عن مواجهة متطلبات التعليم قبل المدرسى وفى هذا مايشير الى وجود قصوركمى وكيفى فى أعداد أطفال ماقبل المدرسة حيث لم تحظ العملية التربوية بالعناية الكافيه في الأغلب الأعم لهذه الجمعيات كما أن الهيكل التنظيمي لهذه الجمعيات تتعدد مستوياته وتتكرر دون التزام بالمبدأ الأدارى المعروف فى علم الأدارة "بوحدة الأمر والتوجية "، فلا يعقل أن تكون الجمعية عضوا فى الأتحاد الأقليمى والأتحاد النوعى والاتحاد العام وتتلقى التوجيهات المختلفة من الأتحادات الثلاثه فى وقت واحد إذ أن هذا من شانه إن يؤدى الى تضارب فى الرأى وتعارض فى التوجية (٢٦) .

كذلك يلاحظ أن الأشراف والتوجية الفنى على مدارس الحضانة ورياض الأطفال بالجمعيات غير واضح فى العملية التعليمية بقدر ما هو واضح فى النواحى الادارية والمالية كذلك كان لوجود عدد كبيرمن جهات الرقابة والأشراف المالى على الجمعيات منها وزارة الشئون الأجتماعية ومديرياتها، والوحدات التابعة لها وأجهزة التفتيش بالحكم المحلى ، واتحاد الجمعيات المركزية ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، مما يتطلب ضروره التنسيق بينهم واعادة النظر فى الادوار التى تلعبها (٢٨) .

ومن ثم انعكس ذلك على كفاءة هذه الدور ، ومدى اضطلاعها بوظائفها وامكانات تقديم خدماتها الصحية والأجتماعية والتربوية والترويحية . وفى ضوء ما تقدم يمكن بلورة المشكلات والمعوقات التى تعانى منها الجمعيات غير الحكومية فى مجال ما تقدم من أنشطة تعليمية بمرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية فى المجالات سالفه الذكر على النحو التالى :-

أولا :- الوضع الراهن لمرحلة ماقبل المدرسة من حيث الحجم والنوع والاعداد

نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى اتبعتها الدولة بدءا من سبعينات هذا القرن بدأ النشاط الأهلى يأخذ دوره بجانب النشاط الحكومى محاولا سد ثغرات النشاط الحكومى خاصة وأن المدارس الرسمية بهذه المرحلة بها عجز ضخم ولذلك زادت الحاجة للتوسع فى حجم الجمعيات غير الحكومية الى أقصى مدى ممكن حيث أن مصاريف الحضانة ورياض الأطفال التابعة للجمعيات تقل ٤٤٪ عن التكلفة الفعلية (٢٩).

ولقد ظلت المدارس بمرحلة ماقبل المدرسة التابعة للجمعيات خلال الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٠ ثابته العدد بدون زيادة (٧٩٣) مدرسة لهامشيه دور الجمعيات خلال تلك الفترةولقد بدأت وزارة الشئون الاجتماعية فى سبعينات هذا القرن انشاء دور الحضانه الملحقة الآن بالجمعيات غير الحكومية ثم اسندتها للجمعيات بغرض التغلب على مشكلات الروتين الحكومى ، وتوفير المناخ الملائم لها لما تتميز به الجمعيات من مرونه واقتصاد فى النفقات والاهتمام بزيادة مايخصص لها من صعوبات مادية أو فنية (٣٠)

ويمكن تصور الزيادة المطردة فى حجم مدارس مرحلة ماقبل المدرسة المشهرة للجمعيات غير الحكومية فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٢والتابعة لوزارة الشئون الأجتماعية بتدارسنا للاحصائية التاليه :

جدول رقم (١) يبين عدد دور الحضانة ورياض الأطفال المشهرة للجمعيات غير الحكومية فى الفترة ١٩٧٠ الى ١٩٩٢ (٣١)

| السنه | عدد مدارس الحضانه ورياض الأطفال | السنه | عدد المدارس |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٩٧٣ | ١٩٨٢ | ٢١١٠ |
| ١٩٧١ | ٨٧٥ | ١٩٨٣ | ٢٤١٢ |
| ١٩٧٢ | ٩٨٥ | ١٩٨٤ | ٢٦٨٢ |
| ١٩٧٣ | ١٠٤٥ | ١٩٨٥ | ٢٧١٧ |
| ١٩٧٤ | ١١٢٥ | ١٩٨٦ | ٢٩٠٣ |
| ١٩٧٥ | ١١٥٦ | ١٩٨٧ | ٣٠١٨ |
| ١٩٧٦ | ١١٩٦ | ١٩٨٨ | ٣٠٤١ |
| ١٩٧٧ | ١٢١٠ | ١٩٨٩ | ٤٠١٤ |
| ١٩٧٨ | ١٤٦٢ | ١٩٩٠ | ٤٣٥٩ |
| ١٩٧٩ | ١٦٧٧ | ١٩٩١ | ٤٨١٣ |
| ١٩٨٠ | ١٨٧٦ | ١٩٩٢ | ٥٠٥٩ |
| ١٩٨١ | ١٩١٤ | | |

بنظرة سريعة للجدول السابق يتبين مايلى:- تزايد اعداد المدارس المشهرة للجمعيات غير الحكومية ففى بداية السبعينات كانت ٧٩٣ بينما وصل عددها فى سنة ١٩٩٢ ٥٠٥٩ مدرسة ، كما يتضح لنا المعاونة التى تقدمها هذه الجمعيات للاسرة المصرية مما يوضح أن لهذه الجمعيات دورا متناميا كما أنها تسد العجز والقصور من جانب الدولة والتى تعجز ميزانية الدولة حاليا عن تحملها فمما يلفت النظر وجود عجز ضخم فى هذا المضمار بمصر حيث ارتفع عدد الاطفال الذين تتراوح اعمارهم من ٤:٦ سنوات مايقرب من ثلاثة ملايين طفل (٣٢) علما بان القطاع الحكومى والقطاع الخاص مجتمعان لايوفران سوى ١٢٠٧ مدرسة بينما دور الجمعيات توفر ٥٠٥٩ بينما يحتاج هذا العددمن الأطفال إلى عشرة أمثال هذا العدد من المدارس ، مما يوضح القصور الكمى فى مؤسسات دور الحضانة ورياض الأطفال ، ونظرا لضخامة الاحتياجات صارت دور الحضانة تمثل نشاطا تجاريا هاما بالنسبة للقطاع المدرسى الخاص وتقوم وزارة الشئون الأجتماعية باصدار التشريعات الخاصة بترخيص دور الحضانة وتحديد لائحتها والشروط الواجب توافرها فى التجهيزات والعاملين بها وقد عرف القانون ٥٠ سنه ١٩٧٧ دار الحضانة بانها مكان مخصص لرعاية وتربية الاطفال دون السادسة ويقدم فيه للاطفال الرعاية الصحية والتربوية والترويحية والتعليمية والنفسية من الولادة حتى سن السادسة . ومن هذا المنطلق نجد أن لدور الحضانه .

وظائف متعددة منها :

أ- رعاية الاطفال وهذا الدور يمثل جانبا من جوانب الوظيفة التقليدية الا أنه مازال من الأدوار الهامة.

ب- وظيفة تعويضية : أى تعويض الطفل عن أى نقص في بيئته الأسرية حيث أن أى نقص يعانية الطفل يؤثر سلبا على نموه فى المراحل اللاحقة .

ج- تغذية جوانب النمو فى الطفل مما يحد التفاوت بين الاطفال ويحقق تكافؤ الفرص التربوية .

د-اعداد الطفل للمدرسة فى ضوء عدم قدرة الوالدين على تولى هذه المهمة وذلك بتنمية رصيد الطفل من المهارات والاتجاهات النفسية والسلوكيات ومهارات القراءة .

وبالرغم من الاهمية الواضحة لهذه المرحلة الا أن هناك اختلافات واضحة بين برامج التربية قبل المدرسة وتغطى هذه الاختلافات مجال الأهداف التربوية العامة (٣٣) وتنتقل من الوضع الراهن من حيثالحجم والاعداد الى الوضع الراهن لاهداف تلك المرحلة .

ثانيا : الأهداف العامة :

---

ويقصد بها الصفات المرغوب اكسابها للأطفال بما يحقق أكبر قدر من نموهم كافراد يعيشون في إطار إجتماعى معين .

يعد الأطفال أهم المدخلات الرئيسية لمرحلة الحضانة ورياض الأطفال ومن ثم فانهم المحور الرئيسى لممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها ، وبما أن أهداف دور الحضانة ورياض الأطفال نمائية مما يعنى أن برامجها وانشطتها لابد أن توصل الى تحقيق متطلبات النمو المتكامل للطفل فى هذه المرحلة الحساسة خاصة بعد أن تخلت الأسر عن كثير من وظائفها والقت بمسئوليتها على عاتق هذه الدور فيتطلب تشكيل شخصية الطفل تعاون كل من الأسرة وهذه المؤسسات فى هذا المجال (٣٤).

وفي الوقت الذى نجد فيه نوعا من الاتفاق حول الأهداف العامة للتربية قبل المدرسية داخل المجتمع ، يشتد الجدل حول الأهداف القريبة المدى ويظهر ذلك بصوره واضحة فى اطار الجمعيات غير الحكومية ، حيث تركز بعض الأهداف على جوانب نمو الأطفال أكثر من جوانب أخرى، ففى تقرير لمجلس الشورى عن مؤسسات التعليم قبل المدرسى سنه ١٩٩٢ أن الأهداف تختلف باختلاف الهيئة المشرفة فمدارس الهيئات الخاص والجمعيات التطوعية يغلب على التعليم فيها طابع الفئات الخاصة والتعليم الدينى (٣٥) .

يرى نفس التقرير أنه لابد من وضع أهداف تربوية محددة تلتزم بها الجمعيات وجميع دور الحضانه ورياض الأطفال ، وأعطاء الأولوية الى البرامج التي تركز على النمو المعرفى والمهارات والإتجاهات التى تنمى استعداد الطفل للمدرسة كذلك يشير نفس التقرير الى الاهتمام الأول داخل تلك الدور موجة الى الايواء والرعاية فى الاغلب الاعم دون القيام بمهارات التنشئة الاجتماعية للطفل ، والتى يدخل فى اطارها الاهتمام باللعب الحر للاطفال تحت ملاحظة المربية وخاصة اللعب الجماعى ، وكذلك الموسيقى والغناء والرسم وعمل نماذج من الصلصال كذلك الاهتمام بفترات الراحة والنظافة وتناول واجبات الطعام (٣٦ )

بالاضافة الى ذلك فان الأطفال يكادون يكونون محرومين مما كان يتمتع به أقرانهم فى رياض الاطفال المصرية القديمة من الأنشطة المدرسية كالمسرح المدرسى ، والمكتبة ، والملاعب ، وحظائر الطيور والدواجن ، وقاعات الرسم والأشغال ، والموسيقى ،والوسائل التعليمية ، وأن وجد شيء من هذا ففى دور محدودة أو فى ظروف تحول دون الانتفاع الكامل به كضيق المبنى.

ولقد أدى قصور الامكانات المالية للجمعيات غير الحكومية في الاغلب الاعم الى انحسار النشاط الذى كان سمه من سمات رياض الاطفال المصرية القديمة .

ثالثا : المبانى والتجهيزات :

أسفرت أحدى الدراسات المسحيه عن أن بعض دور الحضانه التابعة للجمعيات تشغل مبان كانت معده لاغراض أخرى ، كذلك تم انشاء دور حضانه تابعة لجمعيات بعجله دون الالتزام بالقواعد الصحية والهندسية والتربوية التى يقتضيها القانون رقم ٥٠ سنه ١٩٧٧ (٣٨) كذلك تفتقر بعض دور الجمعيات غير الحكومية الى الاعداد والتجهيز المناسب بالادوات والاثاثات الملائمة لطبيعة الطفل ، ومراحل نموه بحيث تجهز حجره للعب ، وتؤثث بالكراسى والمناضد ويشترط فى الكراسى أن تكون خفيفة يسهل على الطفل تحريكها والقيام بمختلف الخبرات التعليمية وتأتى الحديقة فى مرحلة ماقبل المدرسة فى مرتبة متقدمة فى الاهمية من حجرة اللعب ممايبرز تساؤلا حول مدى توافر مثل هذه الامكانات لرياض الاطفال القائمة حاليا والتابعة للجمعيات .

وتشير المعطيات الى الاجابه بالسلب على هذا التساؤل فيما عدا قله من هذه الدور ، فقد أوضحت الدراسات أن غالبية دور الحضانه تفتقر الى المساحات الخضراء على الرغم من قرار وزارة الشئون الاجتماعية رقم ٢٠٧ سنه ١٩٧٨ والتى تقرر المادة الثانيه عشر منه ضروره توافر امكانات اللعب الخارجية من زلاقات أو مراجيح لممارسة الأطفال وتحقيق أهم مطالب نموهم من الحركة والنشاط التلقائى أو المنظم ، فالحديقة لاتوجد بقصد تجميل الدار فحسب بل لتكون أساسا مكان للنشاط ليتفاعل الطفل مع بيئية من خلال حواسة المختلفة (٣٩) .

رابع : القوى البشرية العاملة بدور الحضانه التابعة للجمعيات :

نوحظ انخفاض الكفاءة المهنية للمعلمات بهذه الدور فبعض معلمات تلك الدور لايعرفن المبادىءالأساسية اللازمة لرعاية الاطفال فى هذه السن ، وبخاصة من تقوم بتوزيعهن القوى العاملة من حملة المؤهلات المتوسطة ، ومعظمهن يفتقرن الى المهارات الأساسية لاشباع الأحتياجات الرئيسية للطفل (٤٠) والعمل على نموه المتكامل وتنمية قدراتة على التفكير والتميز والادراك . فدور المعلمة هو دور المراقب والمتعلم من سلوك الاطفال ، وعليها أن تساعد النمو عن طريق تزويد الأطفال بالخبرات التربوية التى يحتاجون اليها فالتربية فى هذه المرحلة محورها الطفل(٤١).

واذا كان تدنى التعليم فى بعض الجمعيات غير الحكومية يعزى فى احد عواملة الى نقص الامكانات المادية ، فان هذا لايمثل السبب الوحيد فى تدنى التعليم بل يرجع الى الكوادر العلمية الموجودة حاليا فالكثيرات من المعلمات كن يعملن فى وظائف أخرى قبل عملهن فى تلك الدور دون أن تعقد لهن دورات تدريبية بشكل دورى للتخصص فى مجال تربية الطفل ليسهل عليهن التفاعل مع الاطفال فى هذه السن الى جانب السلبيه فى تعليم الاطفال القواعد الاساسية .

ومن هنا تبرز ضروره اعداد المربية من البداية ، ثم صقل خبراتها بالتدريبات الدورية لاعدادها اعدادا متخصصا لا يقل فى مستواه عن اعداد معلمات المراحل التعليمية الاعلى ، فالمجال يتطور بسرعة ولايمكن لمربية أن تقود بعملها بكفاءه اذا هى ركنت لاعدادها السابق ، فدور مربية الاطفال فى هذه المرحلة كغيرها من مراحل التعليم دور حيوى يتوقف عليه الى حد كبير نجاح أو فشل البرنامج (٤٢) لان حجر الزاوية فى اصلاح التعليم هو المعلم .

مما يستدعى المطالبة باحداث تغيرات جذرية بالنسبة لاعداد معلمة دور الحضانه ، وتثقيفها ، وتقديم البرامج الملائمة لها للتعامل مع الطفل فى مختلف جوانب شخصيتة (٤٣)

## خامسا : التطوع والمشاركة :

تشير الدلائل الى ضمور حركة التطوع ، حيث نشات معظم هذه الجمعيات بدعوة من الهيئات التطوعية ولكن من الملاحظ أن حركة التطوع قد فترت بعد ذلك (٤٤) وأن المبادأه فى الغالب أصبحت فى يد الحكومة ممثلة فى وزارة الشئون الاجتماعية . ولقد كان للتغير الاجتماعى تأثير فى هذا المجال حيث شدت الكثير من الازمات الاقتصادية الرجال والنساء الى العمل الوظيفى لزيادة الدخل ، كما أتيحت الفرص للتعليم المجانى لجميع قطاعات المواطنين وبذلك تضاءلت فكرة التطوع للعمل الاجتماعى وأصبح الكثيرون لايثير العمل التطوعى اهتمامهم ، فقد يقبلون على التبرع بالمال مثلا ، اما بذل الجهد والعمل لخدمة الآخرين فامر لايشد أهتمام الكثير (٤٥)

ويعد هذا الاتجاه السلبى تجاه الخدمة التطوعية من أهم المشكلات التى تعوق الجمعيات عن النهوض برسالتها كما انه يضر بمستقبل الجمعيات التطوعية عموما وخاصه ان الدولة حاليا لا تقوى على تحمل مسئولية الخدمات وحدها كما ان مقومات فلسفه التطوع تركز على تحقيق المشاركة الشعبية للوصول الى مستوى أفضل : ومن هذا المنطلق يجب العمل على تنشيط عملية التطوع ، ووضعها فى اطار الشريك الكامل فى تنفيذ البرامج التعليمية المختلفة فلا يمكن أن نتصور مجتمعا يتحرك بحكومته وحدها دون الملايين من الجماهير (٤٦)

ونظرا لاهمية المشاركة فى المجالات المختلفة وفى مقدمتها التعليم فان الأمر يقتضى مشاركة أولياء الأمور سواء بالتبرع بساعات من العمل ، أو بالمال ويمكن أن تغطى مشاركتهم التبرعات المالية والعينية ، والمواد المستخدمة ، والكتب ، واللعب والوسائل السمعية والبصرية ، فمساهمة القادرين فى تدبير جزء من احتياجات دور الحضانة ورياض الأطفال جنبا الى جنب مع جهود الجمعيات التطوعية كل حسب جهده وحسب موقعة ، فاصلاح التعليم فى مصر يحتاج الى المشاركة وتعبئه الجهود من أجل معالجة مشكلات التعليم خاصة بعد أن تقلصت مصادر التمويل الذاتى لمعظم الجمعيات وقلت الامكانات المتاحة لها والذى يعد من أهم أسباب عجزها عن مواجهة متطلبات هذه المرحلة وتعميمها (٤٧) .

بعد أن عرضت الباحثة للوضع الراهن لمرحلة ماقبل المدرسة بالجمعيات غير الحكومية فانها تعرض الوضع الراهن لطبيعة العلاقة القائمة بين الجمعيات والدولة لبلوره المعوقات فى مجال التنظيم والادارة والاشراف على هذه الجمعيات .

علاقة الدولة بالجمعيات التطوعية غير الحكومية فى الوقت الراهن :

يمكن رصد علاقة الدولة بالجمعيات التطوعية من خلال فحصنا للنصوص التشريعية للقانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ والذى ينظم علاقة الدولة بالجمعيات حتى اليوم ، وذلك من خلال تناول أمور ثلاثة :

- الرقابه على تكوين الجمعيات .
- الرقابه على نشاط الجمعيات .
- سلطه حل الجمعيات ودمجها .

أولا : الرقابه على تكوين الجمعيات :

يعد تكوين الجمعيات غير الحكومية والمؤسسات الخاصه من الحقوق التى كفلها الدستور للمواطنين ، وكانت الشخصية الاعتبارية تثبت للجمعيه بمجرد تكوينها فى ظل القانون المدنى ، الا أن القانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ جعل الشخصيه الاعتباريه تثبت للجمعيه بعد اشهارها وفقا لاحكام هذاالقانون . ويجوز للجهة الاداريه رفض اشهار الجمعيه ويمكن التظلم من قرار رفض أنشاء الجمعيه بطلب يقدم الى الجهة الاداريه التى سبق لها الرفض وهو مايعنى توفير الحق لجهة واحدة وهى الجهة الاداريه لتكون حكما وقاضيا فى نفس الوقت (٤٨).

وهذا الموقف طابعه التشدد أكثر من التسامح، والرقابه أكثر من الحريه .

ثانيا : الرقابه على نشاط الجمعيات :

---

تعدد صور الرقابه على نشاط الجمعيات التطوعية فى التشريع المصرى حيث تهدف الى توفير رقابه مستمرة من الجهة الادارية على انشطتها كما تهدف الى ضبطها ومنعها من الاستغلال أوالانحراف وترجع رقابه الدولة عليها لقيام الجمعيات التطوعيه غير الحكومية بدور هام فى مجال الخدمات الاجتماعية مع تمتعها بكثير من الامتيازات كمقابل لسعيها وراء تحقيق النفع العام .اذا فحصنا نمط وأسلوب الرقابه الاداريه التى تخضع لها الجمعيات غير الحكومية نجد أنه يتجاهل خصائص الرقابه الاداريه على المنظمات الخاصه التطوعيه حيث تتميز الرقابه الاداريه بخصائص ثلاث:

كونها رقابه اداريه أى تدخل فى عداد القرارات التى تتخذها الوزارة بموجب سلطتها الا أنه يجوز الطعن فيها أمام القضاء الادارى .

- ذات صفه إستثنائيه حيث أن الاصل فى المنظمات الخاصه تمتعها بالاستقلال الادارى والمالى فى مواجه الدوله الامر الذى يوجب لها حريه العمل والاستثناء هو الخضوع بنص استثنائى صريح .

- كونها رقابه خارجية نظرا لاستقلال هذه المنظمات عن جهة الرقابه التى تتمثل أصلا فى السلطه المركزيه التابعه لها كما أنها لاتمتد الى مراقبة تنفيذ الاعمال

وتشير الدلائل القانونيه أن الجمعيات غير الحكومية تتعرض لصورتين رئيسيتين من صور الرقابه وهما :

- رقابه سابقه على ممارسه الجمعية للنشاط الذى تقوم به .
- رقابه لاحقه على النشاط .

**ومن صور الرقابه السابقة :**

- الزام الجمعيات بالاحتفاظ فى مراكز اداراتها بالوثائق والسجلات الخاصه بها
- حق الجهة الاداريه والاتحاد فيالاطلاع عليها .
- الرصيد النقدى للجمعيه والذى يجوز لها الاحتفاظ به .
- التصرفات القانونيه التى يجوز لها ابرامها .

من قبيل ذلك ماتنص عليه المادة ٢٧ من القانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ كذلك من صور الرقابه السابقه حضور ممثلى جهة الاداره اجتماعات الهيئه التنظيمية للجمعيات وهي مجلس الاداره والجمعية العمومية .

وتتمثل الرقابه اللاحقه فى التدخل فى القرارات التى تصدرها الجمعيات سواء بالغائها أو ابطالها أو وقف تنفيذها (ماده ٤٧ من القانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ ).

كذلك من صورها حق الوزير فى تعيين ممثل للوزارة وممثل لكل هيئه من الهيئات الاداريه المعنية أعضاء مجلس الاداره (ماده ٤٦ من القانون ٤٣ سنه ١٩٦٤ )

ويلاحظ أن صور الرقابه السابقه تعد من أخطر صور الرقابه وأشد من الوصايه الاداريه المفروض على بعض الهيئات اللامركزيه كالمؤسسات العامه (٥٠)

**ثالثا : سلطه الادارة فى حل ودمج الجمعيات غير الحكومية :**

لايجوز حل المنظمات الخاصه بحسب الأصل الا بالطريق الاختيارى أى باتفاق أعضاء هذه المنظمات طبقا للشروط المقرره قانونا وهو الأمر الذى يمتنع معه على جهه حل المنظمات الخاصه بالطرق الاداريه (٥١) الا ان خولها القانون ذلك بصفه استثنائيه وذلك احتراما لاستقلال هذه المنظات .

وتعد سلطه حل المنظمات الخاصه من أخطر صور التدخل لانها تنهى الوجود القانون للجمعيات غير الحكومية ، ولذلك يجب أن تكون من سلطه القضاء وحده وفى مصر ،يجوز قانونا للجهة الاداريه المختصه أن تقرر اغلاق مقر أى جمعيه لمده محددة قابله للتجديد حتى يفصل فى أمر الجمعيه سواء بتعين مجلس الادارة مؤقت أو بالحل أو بالادماج (مادة ٩٦ من القانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ ).

تفسر لنا الشواهد السابقة مجموعة السلطات التى تمارسها الدولة على الجمعيات بالمعنى الواسع حيث يعد الوزير ممثلا للدولة ، وتمارس هذه السلطة أما عن طريق الوزير أو الجهة المختصة الادارية الممثلة له ، ويلاحظ أن النظام القانونى يبتعد فى الكثير من نصوصة عن المعايير الدولية لحقوق الانسان التى لاتجيز وضع القيود على حق تكوين الجمعيات الا لاعتبارات النظام العام بمعناه الواسع مما يستوجبة التنظيم الاجتماعى فى المجتمع ديمقراطى (٥٢) .

ولقد أدت مسئوليه الدوله باعتبارها الفاعل الرئيسى ، والمنظمه للخدمات الاجتماعية الى سلب الجمعيات التطوعيه ما تنص عليه الدساتير من استقلال حيث اعتبرت الجمعيات التطوعية جزءا من السياسه العامه للدوله فى ضوء التنظيم القانونى للقانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ (٥٣).

وهذه السلطات قد تصل الى امكانيه اعداد الجمعيات ، مما يفقد الجمعيات التطوعيه ، والتى هى عصب عمليه التطور الاجتماعى ، والتى هى أى امكانيه للايجابيه الفعالية ، وعلى الدوله أن توفر للجمعيات التطوعيه مناخ الحريه التى تكفل لها الانطلاق ، والنظم والاجراءات المتحررة التى تساعدها على قياده حركة التنمية وذلك بان تتجاوب التشريعات مع التغيرات الجارية واكساب هذه التشريعات فلسفات جديدة ومداخل متطوره لاعاده الحياه الى الجمعيات غير الحكومية . وبعد عرضنا للوضع الراهن للجمعيات التطوعيه فى التعليم قبل المدرسى وعلاقه هذه الجمعيات بالدوله من حيث الرقابه والاشراف عليها ننتقل للهيكل التنظيمى الذى فى اطاره يتم تنظيم هذه الجمعيات .

* الهيكل التنظيمى للجمعيات التطوعيه غير الحكومية :

هيكل التنظيد هو شكل يقدم الترتيبات الشامله داخل المنظمة موضحا به أوجه النشاط الرئيسية والتقسيمات التنظيمية والوظائف الرئيسية ، وعلاقاتها بالسلطات المحلية والمركزية ويبن سلطه اصدار القرارات (٥٤)

ونعنى بالهيكل التنظيمى لعلاقة الجمعيات التطوعيه بالدولة الاطار العام الذى يحدد صلة الجمعيات بالدولة ، ويوضح طريقه اشراف الدولة على الجمعيات وحيث أن الجمعيات التطوعية منظمات خاصة غير هادفة للربح ، وإنما تنظيمها وفقا لأحكام القانون رقم ٣٢ سنه ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية ، وهيكل التنظيم لهذه الجمعيات نجد قاعدته فى مجلس الادارة ورئيسه ، فالجمعية العمومية ومجلسها ورئيسها فالاتحاد الاقليمى مجلسه ورئيسة فالاتحادات النوعية مجلسها ورئيسها فالاتحاد العام ، فوزير الشئون الاجتماعية رئيسا له ويتضح أن خط السلطه قائم فى الهيكل التنظيمى على السلطة المتدرجة، وسلطه الاشراف المخوله لوزير الشئون الاجتماعية .

ويلاحظ من استعراض الهيكل التنظيمى للجمعيات غير الحكومية أن الدولة تباشر دور مهما فى ادارة وتوجيه الجمعيات ، وبخاصة فى مجال التخطيط والاشراف وكذلك فى مجال الرقابة عليها (٥٥) . وذلك من واقع السلطات ، وكذا الاختصاصات الممنوحة لوزير الشئون الاجتماعية ، أو بعض الأجهزه الادارية الحكومية فى مجال الرقابه الادارية أو فى صوره اشتراك بعض الأجهزه فى مجالس الادارة ومجالس الاتحادات (٥٦)

أما تفاصيل الهيكل التنظيمى فهو يتكون من المستويات التالية -

المستوى الأول :

١ - الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة : يقع على قمة التنظيم ، ويرأس مجلس ادارته وزير الشئون الاجتماعية يختص بتنظيم العمل بين المنظمات الخاصه وتنسيقه على المستوى القومى ويقيم الاتحاد مؤتمرا سنويا على مستوى الجمهورية يعقد بمدينة القاهرة تحت رعاية رئيس الجمهورية ويبحث فى المؤتمر السنوى مشاكل العمل الأهلى وكيفيه تطويره والنهوض به .

ولقد أدت مسئوليه الدوله باعتبارها الفاعل الرئيسى ، والمنظمه للخدمات الاجتماعية الى سلب الجمعيات التطوعيه ما تنص عليه الدساتير من استقلال حيث اعتبرت الجمعيات التطوعية جزءا من السياسه العامه للدوله فى ضوء التنظيم القانونى للقانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ (٥٣).

وهذه السلطات قد تصل الى امكانيه اعدام الجمعيات ،مما يفقد الجمعيات التطوعيه ، والتى هى عصب عمليه التطور الاجتماعى ، والتى هى أى امكانيه للايجابيه الفعالية ، وعلى الدوله أن توفر للجمعيات التطوعيه مناخ الحريه التى تكفل لها الانطلاق ، والنظم والاجراءات المتحررة التى تساعدها على قياده حركة التنمية وذلك بأن تتجاوب التشريعات مع التغيرات الجاريه واكساب هذه التشريعات فلسفات جديدة ومداخل متطوره لاعاده الحياه الى الجمعيات غير الحكومية . وبعد عرضنا للوضع الراهن للجمعيات التطوعيه فى التعليم قبل المدرسى وعلاقه هذه الجمعيات بالدوله من حيث الرقابه والاشراف عليها ننتقل للهيكل التنظيمى الذى فى اطاره يتم تنظيم هذه الجمعيات .

× الهيكل التنظيمى للجمعيات التطوعيه غير الحكومية :

هيكل التنظيم هو شكل يقدم الترتيبات الشامله داخل المنظمة موضحا به أوجه النشاط الرئيسية والتقسيمات التنظيمية والوظائف الرئيسية ، وعلاقاتها بالسلطات المحلية والمركزية ، ويبن سلطه اصدار القرارات (٥٤)

ونعنى بالهيكل التنظيمى لعلاقة الجمعيات التطوعيه بالدولة الاطار العام الذى يحدد صله الجمعيات بالدولة ، ويوضح طريقه اشراف الدولة على الجمعيات وحيث أن الجمعيات التطوعية منظمات خاصة غير هادفة للربح ، ولها تنظيمها وفقا لأحكام القانون رقم ٣٢ سنه ١٩٦٤ ولائحتة التنفيذية ، وهيكل التنظيم لهذه الجمعيات نجد قاعدته فى مجلس الأدارة ورئيسه ، فالجمعيه العمومية بمجلسها ورئيسها فالاتحاد الاقليمى بمجلسه ورئيسة فالاتحادات النوعية بمجلسها ورئيسها ، فالاتحاد العام ، فوزير الشئون الاجتماعية رئيسا له ويتضح أن خط السلطه قائم فى الهيكل التنظيمى على السلطة المتدرجة، وسلطه الأشراف المخوله لوزير الشئون الاجتماعية .

ويلاحظ من استعراض الهيكل التنظيمى للجمعيات غير الحكومية أن الدولة تباشر دورا مهما فى أدارة وتوجيه الجمعيات ، وبخاصة فى مجال التخطيط والأشراف وكذلك فى مجال الرقابة عليها (٥٥) . وذلك من واقع السلطات ، وكذا الاختصاصات الممنوحة لوزير الشئون الأجتماعية ، أو بعض الأجهزة الادارية الحكومية فى مجال الرقابه الادارية أو فى صورة اشتراك بعض الأجهزة فى مجالس الأداره ومجالس الأتحادات (٥٦)

أما تفاصيل الهيكل التنظيمى فهو يتكون من المستويات التالية :-

المستوى الاول :

١ - الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة : يقف على قمه التنظيم ، ويرأس مجلس ادارته وزير الشئون الاجتماعية يختص بتنظيم العمل بين المنظمات الخاصه وتنسيقه على المستوى القومى ويقيم الاتحاد مؤتمرا سنويا على مستوى الجمهورية يعقد بمدينه القاهرة تحت رعاية رئيس الجمهورية ويبحث فى المؤتمر السنوى مشاكل العمل الأهلى وكيفيه تطويره والنهوض به .

المستوى الثانى :

الاتحادات النوعيه :

تعمل هذه الاتحادات على مستوى الجمهورية وتقوم باجراء بحوث اجتماعية عن مشاكل الجمعيات وكيفية تطوير خدماتها

المستوى الثالث :

الاتحادات الاقليمية :

وتوجد بكل محافظة طبقا لنص القانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ وتشكل من الجمعيات المشهره طبقا لأحكام القانون وتمثل كل جمعية بعضو واحد يختارة مجلس ادارتها من بين أعضائه بالاتحاد ويدير الاتحاد مجلس ادارة مكون من ٢١ عضوا على الوجة التالى :

- خمسة يمثلون بحكم وظائفهم الادارة المحليه ، والشئون الاجتماعية ، التربية والتعليم ، والصحة ، والقوى العامله
×- خمسه أعضاء يصدر بتعينهم قرار من وزير الشئون الاجتماعية عن المحافظة .
- احدى عشر عضوا يمثلون الجمعيات التى أوفت بالتزاماتها قبل الاتحاد الاقليمى

- أما عن اختصاصات الاتحادات الاقليمية فقد حددتها المادة ٨٨ من القانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ على الوجه الآتى :

١ -تنفيذ السياسة العامة التى يضعها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة والأشراف على تنفيذ القرارات التى يصدرها المؤتمر .
٢ - الأطلاع على الحساب الختامى والميزانية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الإعضاء وابداء الرأى فيها وابلاغ ملاحظاته الى الجهة الادارية المختصة .
٣ - عمل البحوث الاجتماعية اللازمة بالمحافظة والاشتراك فى البحوث الاجتماعية العامة التى يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة .
٤ - تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الاعضاء لضمان عدم التكرار ولتكامل الجهود .
٥ - دراسة احتياجات البيئة وامكاناتها ومواردها بما يضمن سد الثغرات فى هذه الخدمات
٦ - تقديم الخدمات التى تؤديها الجمعيات للوقوف على نواحى النشاط والازدواج والنقص والعمل على تنظيم هذه الجهود حتى تكون مطابقة لما تحتاج اليه البيئة فعلا .
٧ - القيام بتنظيم برامج الاعداد والتدريب الفنى والادارى لموظفى الجمعيات وأعضائها
٨ - دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات والعمل على علاجها.
٩ - ابداء الرأى فى الموضوعات التى يتطلب القانون ٣٢ لسنه ١٩٦٤ ولائحته

أ- عمل الجمعية فى أكثر من ميدان .
ب - أيلولة أموال الجمعية عند الحل .
ج - طلب شهر جمعية جديدة .
د - رفض شهر الجمعية .
ه - احتفاظ الجمعية بأرصدة نقدية .
و - الاعتراض على ترشيح أعضاء مجلس الأدارة
ز - دعوة الجمعية العمومية للانعقاد .
ح - حل الجمعية .
ط - الاعتراض على إنشاء المؤسسات الخاصة .

ولمجلس الادارة فى سبيل تنفيذ الاختصاصات تكوين اللجان الدائمة والمؤقتة اللازمة لحسن سير العمل . (٥٧)

المستوى الرابع :

الجمعية العمومية :

وتعد السلطة العليا ، فهى التى تنتخب مجلس الادارة أو تسحب الثقة منه ، وتعتمد نشاطاته أو أعمالهالمالية والأدارية كما لها أن تعدل قانون الجمعية وتضع النظم العامة لاداره وتنظيم الجمعية كما لها ادماج الجمعية فى جمعية أخرى أو حلها اذا استنفذت أغراضها أو عجزت عن رسالتها توطئه لعرضها على الاتحاد الاقليمى ثم الاتحاد النوعى ثم الاتحاد العام : وتشكل الجمعية العمومية من مؤسسى الجمعية عند بدء تكوينها أو اعضاء الجمعية العاملين أو الذين يساهمون بالجهد أو المال لتحقيق أهداف الجمعية على سبيل التطوع دون الحصول على ربح مادى .

المستوى الخامس :

مجلس الادارة :
تقوم بانتخابه الجمعية العمومية من بين أعضائها المتطوعين وله سلطات فى ادارة الجمعية ولايقل عدد اعضاءوه عن خمسة ولايزيد على خمسة عشر ، ولوزير الشئون الاجتماعية تعيين ممثل للوزارة داخل المجلس ويمثل لكل هيئة من الهيئات الادارية المعنية أعضاء فى مجلس الأدارة بحيث لايزيد عددهم عن نصف مجموع أعضاء المجلس مادة (٤٨) وينبثق من هذا المجلس اللجان التي تباشر انشطة الجمعية المختلفة .
وعلى ضوء ماتقدم يمكننا القول بانه اذ كنا نبغى تنشيط جهود الجمعيات التطوعية وتضافر جهودها مع الدوله فلا أقل من أن نوفر لها الهيكل التنظيمى الذي يسهل لها القيام برسالتها والذى يتفق والطبيعة الخاصة لنشاطها ، وليس بتضخيم الجهاز القائم بالاشراف وتعدد مكونات الهيكل
واذا كان ماسبق يمثل مسح الواقع التنظيمى للجمعيات من خلال التقارير والوثائق المتاحة ، فمن المهم استجلاء الواقع المعاش للجمعيات غير الحكومية من خلال الدراسة الميدانية بغرض التعرف على نوعية التعليم الذى يقدم ونوعية القوى البشرية العاملة بمرحلة ماقبل المدرسة ، طبيعة العلاقة القائمة بين الجمعيات والدولة من حيث الادارة والتنظيم والرقابة عليها والمشكلات والمعوقات التى تواجهها من واقع الميدان .

* بناء أدوات البحث : -

أوضح الجزء السابق الابعاد التربوية لتنشيط الجمعيات غير الحكومية بمرحلة ماقبل المدرسة الابتدائيةوأصبح من الضروري التعرف على هذه الأبعاد وكذلك مستوى الوعي بالوسائل التي تساهم في فاعلية الجمعيات لنشر التعليم قبل المدرسي وتنشيط الجمعيات في هذا المجال من خلال الدراسة الميدانية وقد امكن صياغة استبانه من خلال مايلي : -

١ - الدراسة النظرية لواقع مرحله ماقبل المدرسة الابتدائية بالجمعيات غير الحكومية .
٢ - الدراسة الاستطلاعية .
٣ - الاستعانه بالمراجع المتخصصة في مجال التربية قبل المدرسية .
٤ -الاستعانه بالمراجع المتخصصة في مجال اداره المنظمات غير الحكومية وقد روعي عند بناء الاستبانه مايلي:-

- أن تشمل الأهداف الحالية لبرامج مرحلة ماقبل المدرسة الابتدائية بالجمعيات غير الحكومية .
- موقف المعلمين لهذه المدارس من حيث : المرتبات ، الحوافز ، التدريب أثناء الخدمة ، اساليب التوجيه الفني ، أسس اختيار المعلم للعمل بتلك المدارس .
- المشكلات التنظيمية والادارية .
- الابنيه والتجهيزات .
- التعاون بين المدرسة والمنزل .- علاقة الجمعيات بالدولة .
- مشكلات الجمعيات الأهلية في نشر التعليم .
- مقترحات لتنشيط الجمعيات غير الحكومية في نشر التعليم واستنادا الى الجوانب السابقة ثم بناء الصوره المبدئية للاستبانه وتم عرضها على أعضاء شعبه التخطيط التربوي وقد أشير على الباحثه بعدد من الملاحظات والآراء ، وبناء على ذلك تم تعديل الصوره التجريبية للاستبانه وشملت الصوره النهائية للاستبانه استمارتين حسب النوعيات لمجموعة المستفتين :
- الاستمارة رقم (١) وهي خاصه بمديري المدارس ووكلائها والمعلمين وتضم مجموعة من الأسئله عددها عشرة .
- الاستمارة رقم (٢) وهي خاصة باعضاء مجالس ادارات الجمعيات غير الحكومية وتضم مجموعة من الأسئله عددها ثمانية .

وقد روعي وضع اسئلة مفتوحة في نهاية الاستبانه لتحديد أهم مشكلات الجمعيات ومقترحات لعلاج هذه المشكلات وتتلخص التعليمات الخاصه للاجابه عن اسئله الاستبيان في وضع علامه ( / ) في المكان المخصص لها بين قوسين .

*عينه البحث :

وضعت ضوابط محدده لاختيار عينه البحث وهي :

١ - أن يكون التطبيق في محافظتي القاهرة والجيزة والتي تم تطبيق الدراسة الاستطلاعية بها وقد استقر الرأي على أختيار مايلي:

١ - الادارات الاجتماعية لوسط القاهرة ، الساحل ، المعادي ، حلوان ، روض الفرج ، الوايلي بمحافظة القاهرة .

٢ - ادارات وسط وشمال وغرب الجيزة والهرم بمحافظة الجيزة وقد استخدمت الباحثه في جميع البيانات طريقة الحصر الشامل حيث تؤخذ البيانات الاحصائية من جميع أفراد المجتمع الاحصائي وتتلخص هذه الطريقة فيما يأتي:

أ- حصر القوى البشرية والمادية فى المجتمع موضوع الدراسة .
ب - تغطية كافه الافراد فى المجتمع موضوع الدراسة بحيث تصبح نتائج الدراسة صالحة لوضع خطط الاصلاح .
ح - الحصول على معلومات واقعية وارقام مصورة للحاله الفعلية لتكون أصدق تصوير

*حجم العينه :

فى الاستمارة الاولى ١٠٢ فردا وطبقت فى الاستمارة الاولى على مديرى المدارس ووكلائها والمعلمين العاملين بمدارس مرحلة ماقبل المدرسة الابتدائية التابعة للجمعيات غير الحكومية .

*حجم العينه:

فى الاستمارة الثانية ٦٠ عضوا من أعضاء مجالس الادارة بالجمعيات غير الحكومية .

*تطبيق الاستبيان :

قام بتوزيع الاستبانه الساده الباحثين المساعدين بشعبه بحوث التخطيط التربوى لتوضيح الهدف من البحث ولتقليل نسبه الفاقد ثم تمت مراجعه الاستبيانات للتاكد من استيفاء البيانات المطلوبه ومعالجتها احصائيا .

*المعالجة الاحصائية :

استخدمت الباحثه اختبار الدلالة كا٢ لانه الاسلوب الاحصائى المناسب لطبيعه الدراسة الميدانية والفكرة الرئيسية التى تقوم عليها كا ٢ مصوغه وفقا للفرص الصغرى وهى أن التكرار والملاحظات فى فئه معينه ما هوالا انحراف صدفه عنالتكرار الفرضى أو المتوقع لهذه الفئه وتشتق هذه التكرار ات المتوقعة من أى تحديد تعطية الباحثه للفرص الصغرى (٥٨) .
وقد سارت المعالجة الاحصائية لكل سؤال من أسئلة الاستبانه وفقا للترتيب الاتى
(١) حساب النسبه المئويه لعدد الموافقين والمعارضين .
(٢) حساب كا٢ من حيث الموافقه والمعارضه
(٣) حساب النسبه المئويه لأسباب المشكلات كمدخل كمى يجعل الشرح الكيفي لايبعد عن الواقع المتمثل فى عينه البحث بمدارس الجمعيات غير الحكومية بالمحافظتين .

*نتائج الدراسه الميدانية :

فيما يلى الصوره الحاليه للمدارس التابعة للجمعيات غير الحكومية بمحافظتى القاهرة والجيزة لمرحلة ماقبل المدرسة .

ويوضحها الجدول رقم (٢)

| المحافظة | المناطق الادارية للشئون الاجتماعية | أسم الجمعية |
|---|---|---|
| القاهرة<br>جمعية المسرات | ادارة المعادى<br>ادارة حلوان<br><br><br><br><br><br><br><br>ادارة الوايلى | الجمعية الشرعية<br>جمعية المسرات<br>جمعية الهدى الاسلامية<br>جمعية الدسوقى البرهانية<br>جمعية المسلم<br>جمعية التضامن الاسلامية<br>جمعية بناء المساجد<br>جمعية المعصرة البحرية<br>جمعية تيسير الحج والزيارة<br>جمعية الفونس جرجس<br>جمعية النظام<br>جمعية اصدقا العائلة المقدسة<br>جمعية تنمية المجتمع المحلى<br>جمعية المواساة الاسلامية<br>جمعية الاعداد والدعوة الاسلامية<br>جمعية الفؤادية<br>جمعية الوحدة الاسلامية |
| الجيزة | ادارة وسط الجيزة<br><br><br><br><br>ادارة شمال الجيزة | جمعية الشبان المسلمين<br>جمعية داير الناحية لتنمية المجتمع<br>جمعية الخدمات الدينية<br>جمعية التعارف الاسلامية<br>جمعية الخدمات الاجتماعية<br>الجمعية الشرعية<br>جمعية أنصار السنه المحمدية<br>جمعية مسجد الرحمن<br>جمعية المحافظة على القرآن |

| المحافظة | المناطق الادارية للشئون الاجتماعية | أسم الجمعية |
|---|---|---|
| الجيزة | ادارة الهرم | جمعية الصفا لخيرية<br>جمعية المركز الاسلامية<br>جمعية منشاة البكارى<br>جمعية التعاون الخيرية |
| | ادارة غرب الجيزة | جمعية الامام علي<br>جمعية تنمية المجتمع المحلى<br>جمعية الهلال الاحمر<br>جمعية تنمية المجتمع بالعمرانية<br>جمعية الخيرية الاسلامية |

## السؤال الأول

إلي أى مدى تتحقق الأهداف الآتية للطفل رياض الأطفال بجمعيتك ؟

جدول رقم (٣)
يبين إجابات مديرى المدارس ووكلائها والمعلمين

| | إلى حد كبير | | الى حد ما | | لايـــــتم | | قيمة كا٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ع | ٪ | ع | ٪ | ع | ٪ | |
| ١ ـ النمو الجسمي والحركي المتوازن | ٥٧ | ٥٥ر٩ | ٤١ | ٤٠ر٢ | ٤ | ٣ر٩ | ٤٣ر٤٧١ |
| ٢ ـ خلق العادات الصحية السليمة لدى الطفل وتطوير المكتسب منها | ١٠٠ | ٩٨ر٠ | ٢٣ | ٢٢ر٥ | ١٩ | ١٨ر٦ | ٨٨ر٠٧٠ |
| ٣ ـ تنمية قدرة الطفل العقلية ومهارات الانتباه والتركيز | ٧٤ | ٧٢ر٥ | ١٧ | ١٦ر٧ | ١١ | ١٠ر٨ | ٧١ر١١٨ |
| ٤ ـ تنمية قدرة الطفل الفردية على استعمال رموز اللغة للاتصال واتقان مهارات الاصغاء الى مايقال والاستعداد للقراءة والكتابة | ٦٩ | ٦٧ر٦ | ١٧ | ١٦ر٧ | ١٦ | ١٥ر٧ | ٥٤ر٠٥٩ |
| ٥ ـ تنمية القيم والاتجاهات الخلقية والروحية | ٧٥ | ٧٣ر٥ | ١١ | ١٠ر٨ | ١٧ | ١٦ر٧ | ٧٢ر٧٧٧ |
| ٦ ـ تنمية وتطوير مهارات الادراك الحسي | ٥٤ | ٥٢ر٩ | ٢٩ | ٢٨ر٤ | ١٩ | ١٨ر٦ | ١٩ر١١٨ |
| ٧ ـ تنمية مهارات ضرورية لتحقيق استقلال الطفل الشخصي | ٤٠ | ٣٩ر٢ | ٤٢ | ٤١ر٢ | ٢٠ | ١٩ر٦ | ٨ر٧٠٦ |
| ٨ ـ اكتساب وتنمية مهارات التعامل مع الأقران والكبار | ٤٦ | ٤٥ر١ | ٣٩ | ٣٨ر٢ | ١٧ | ١٦ر٧ | ١٣ر٤٧١ |
| ٩ ـ اتاحة الفرصة أمام الطفل لتنمية ميولة نحو اكتشاف وتنظيم البيئة الطبيعية المحيطة به. | ٣١ | ٣٠ر٤ | ٥٢ | ٥٠ر٣ | ١٩ | ١٨ر٦ | ١٦ر٤١٢ |

من الجدول السابق يتضح أن نسبة ٩٨٪ من عينة البحث تحقق هدف خلق العادات الصحية لدى الطفل وبالكشف عن قيمة كا٢ = ٨٨ر٠٧٠ عند مستوى مكرر عند مستوى ٠٥ر وعند مستوى ٠١ر درجة حرية ٢ وجد أنها دالة احصائيا يليها تنمية القيم والاتجاهات الخلقية والروحية ٥ر٧٣٪ وبالكشف عن قيمة كا٢= ٧٢ر٧٧٧ عند مستوى ٠٥ر وعند مستوى ٠١ر درجة حرية ٢ وجد أنها دالة احصائيا يليها تنمية قدرة الطفل علي استعمال رموز اللغة للاتصال ٦ر٦٧٪ وبالكشف عن قيمة كا٢ = ٥٤ر٠٥٩ عند مستوى ٠٥ر وعندمستوى ٠١ر درجة حرية ٢ وجد أنها دالة احصائيا ثم تليها تنمية النمو الجسمي والحركي المتوازن ٩ر٥٥٪ وبالكشف عن قيمة كا٢ = ٤٣ر٤٧١ عند مستوى ٠٥ر وعند مستوى ٠١ر درجة حرية ٢ وجد أنها دالة احصائيا ثم يليها تنمية مهارات التعامل مع الاقران الكبار ١ر٤٥٪ وبالكشف عن قيمة كا٢ =١٣ر٤٧١ عند مستوى ٠٥ر وعند مستوى ٠١ر درجة حرية ٢ وجد أنها داله احصائيا على حين ان ٣ر٥٠٪من العينة تحقق الاهداف الي حد ما باتاحة الفرصة أمام الطفل لتنمية ميولة نحو اكتشاف وتنظيم البيئة الطبيعية المحيطة به وبالكشف عن قيمه كا٢ = ١٦ر٤١٢ عند مستوى ٠٥ر وعند مستوى ٠١ر درجة حرية ٢ وجد أنها داله احصائيا تليها تنمية مهارات ضرورية لتحقيق استقلال الطفل الشخصية ٢ر٤١٪ وبالكشف عن قيمة كا٢ = ٨ر٧٠٦ عند مستوى ٠٥ر وعند مستوى ٠١ر ودرجة حرية ٢ وجد أنها داله احصائيا بينما نجد نسبة ضئيلة من العينة لاتحقق مجمل الأهداف تتراوح مابين ٩ر٣٪الى ٦ر١٩٪

مما يوضح وجود برنامج تعليمي هادف حيث أن الاهداف تعبر عن الصفات المرغوب إكسابها للاطفال بما يحقق أكبر قدر من نموهم كافراد يعيشون فى المجتمع كذلك يوضح أنه لا توجد اختلافات واضحة في الاهداف العامة ببرامج التربية قبل المدرسية بالجمعيات والاهداف العامة فى برامج المدارس الرسمية بالرغم من أنها لاتتبع نموذجا تعليميا موحدا حيث وضح أن الاختلاف فى الدرجة ونقاط التركيز أكثر منها فى نوع الاهداف وقد وضح ذلك من الاهداف التربوية الاخرى التى تكسبها العينه للطفل ولم ترد بالاستبانه وهى -

- تنمية المهارات الدينية للطفل كذلك العادات والتقاليد الاسلامية !
- تنمية روح التعاون وحب الطفل للمدرسة .
- الاعداد لكامل للطفل للتعبير عن نفسة .
- مزيد من الأهتمام بالقراءة والكتابة .

الا أن تواجد الهدف بشكل ضيق لايعني توافرة بالشكل المطلوب .

السؤال الثاني :

ماموقف المعلم فى الجمعيات التطوعية فى المحاور التاليه :

أ- نظام المرتبات والحوافز برياض الاطفال بالجمعية

جدول رقم (٤)

يبين اجابات مديرى المدارس ووكلائها والمعلمين

| نظام المرتبات والحوافز برياض الاطفال بالجمعية | نعم |  | لا |  | قيم كا٢ |
|---|---|---|---|---|---|
|  | ع | ٪ | ع | ٪ |  |
| هل تختلف عن النظام الحكومى بالمدارس والحضانات | ٧٣ | ٧١ر٦ | ٩٢ | ٢٨ر٤ | ١٨ر٩٨٠ |
| هل هناك حوافز اضافية تختلف عن نظام الحكومة | ٢٨ | ٢٧ر٥ | ٧٤ | ٧٢ر٥ | ٢٠ر٧٤٥ |
| هل يتم التعاقد مع المعلمين | ٤٣ | ٤١ر٥ | ٥٩ | ٥٧ر٨ | ٢ر٥١٠ |
| هل يتم اعارة المعلمين من التربية والتعليم | ٢٥ | ٢٤ر٥ | ٧٧ | ٧٥ر٥ | ٢٦ر٥١٠ |
| هل يتم ندب المعلم بنظام الحصص المدفوعة | ٢٤ | ٢٣ر٥ | ٧٨ | ٧٦ر٥ | ٢٨ر٥٨٨ |

من الجدول السابق يتضح أن نظام المرتبات والحوافز برياض الاطفال التابعة للجمعيات يسير كالتالى :

- يختلف عن النظام الحكومى الرسمى بمدارس الدولة حيث وافق على ذلك ٧١ر٦٪من أفراد العينة وبالكشف عن قيمة كا٢ = ١٨ر٩٨٠ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها دالة احصائيا ولاتوجد حوافز اضافية مثل ماهو متبع بالمدارس الحكومية حيث وافق على ذلك ٧٢ر٥٪ من أفراد العينة وبالكشف عن قيمة كا٢= ٢٠ر٧٤٥ عند مستو ٠١ر وعند مستوى ٠٥ردرجة حرية ١ وجد أنها دالة احصائيا .

لايتم التعاقد مع المعلمين حيث أفاد بذلك ٥٧ر٨٪ من أفراد العينه بينما أقر ٤١ر٥ من أفراد العينه بوجود تعاقد وبالكشف عن قيمة كا٢=٢ر٥١٠ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٥.ر درجة حرية وجد أنها غير دالة احصائيا مما يبين تشتت الآراءحول التعاقد مع المغلمين أو عدم التعاقد .

- بالنسبة لاعارة المعلمين لاتتم من التربية والتعليم حيث وافق على ذلك ٧٥ر٥٪ من أفراد العينه بينما أفاد ٢٤ر٥ ٪بوجود اعارات وبالكشف عن قيمة كا٢=٢٦ر٥١٠ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حريه ١ وجد أنها داله احصائيا .

- لايتم ندب المعلم بنظام الحصص المدفوعة حيث وافق على ذلك ٧٦٪ من أفراد العينة بينما أفاد ٢٣ر٥ بوجود ذلك بالكشف عن قمية كا٢= ٢٨ر٥٨٨ عند مستوى ٠١ر عند مستوى ٠٥ر درجة حريه ١ وجد أنها دالة احصائيا بعدم وجود نظام الحصص المدفوعة يتضح من المحاور السابقة أنه لاتوجد علاقة بين الجمعيات غير الحكومية ويبين وزارة التربية والتعليم ، وقد أتضح ذلك من اختلاف نظام الرواتب والحوافز وكذلك من عدم وجود ندب أو اعاره لهيئات التدريس لهذه الجمعيات .

ب - تدريب المعلمين اثناء.

يبين جدول رقم ( ٥) اجابات مديرى المدارس ووكلائها والمعلمين عن التدريب

| العبارات | نعم | | لا | | قيمة كا٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ع | ٪ | ع | ٪ | |
| - هل هناك تدريب لرفع مستوى معلمى الحضانة ورياض الاطفال | ٢٦ | ٧٤ر٥ | ٢٦ | ٢٥ر٥ | ٢٤ر٥١٠ |
| - هل يتم التدريب عن طريق الاداره التعليمية التابعة للتربية التعليم | ٣٢ | ٣١ر٤ | ٧٠ | ٦٨ر٦ | ١٤ر١٥٧ |
| - هل يتم التدريب بالاشتراك معا بين الادارة التعليمية والادارة الاجتماعية | ٤٧ | ٤٦ر١ | ٥٥ | ٥٣ر٩ | ٦٢٧ر٠ |

من الجدول السابق يتضح أن :

- يوجد تدريب لرفع مستوى معلمى رياض الاطفال حيث أقر بذلك ٧٤ر٥٪ من أفراد العينة وبالكشف عن قيمة كا٢ = ٢٤ر٥١٠ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية وجد أنها داله احصائيا .

- لايتم التدريب عن طريق الادارة التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم حيث أقر بذلك ٦٨ر٦٪ من أفراد العينة وبالكشف عن قيمة كا٢= ١٤ر١٥٧ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها دالة احصائيا .

لايتم التدريب بالاشتراك بين الادارة التعليمية التابعة لوزارة التربية التعليم وبين الادارة الاجتماعية التابعةلوزارة الشئون الاجتماعية حيث افاد ٥٣ر٩٪على حين وافق ذلك ٤٦ر١٪ وبالكشف عن قيمة كا٢= ٦٢٧ر وعند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ردرجة حرية ١ وجد ان الفرق غير ذو دلالة احصائية مما يبين تشتت الاراء بين اشتراك الادارتين وبين عدم اشتراكهما .

ج - نظام الرقابة على مدارس الجمعية

جدول رقم (٦)

يبين إجابات مديرى المدارس ووكلائها والمعلمين

| العبارات | نعم | | لا | | قيمة كا٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ع | ٪ | ع | ٪ | |
| هل تخضع مدارس الجمعية للاشراف الفنى للادارة التعليمة | ٣٩ | ٣٨ر٢ | ٦٣ | ٦١ر٨ | ٥ر٦٤٧ |
| هل يتم التقويم من قبل موجهى الادارة التعليمية | ٤٠ | ٣٩ر٢ | ٦٢ | ٦٠ر٨ | ٤ر٧٤٥ |
| هل يتم المتابعة والتقويم من قبل الادارة الاجتماعية | ٥٨ | ٥٦ر٩ | ٤٤ | ٤٣ر١ | ١ر٩٢٢ |
| هل يتم قياس الاداء عن طريق التوجية الفنى للادارة التعليمية | ٤٢ | ٤١ر٢ | ٦٠ | ٥٨ر٨ | ٣ر١٧٦ |

من الجدول السابق يتضح أن مدارس الجمعيات لا تخضع للاشراف الفنى من قبل وزارة التربية والتعليم حيث أقر بذلك ٨ر٦١٪ من أفراد العينه وبالكشف عن قيمة كا٢ =٦٤٧ر٥ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها دالة احصائيا مما يبين عدم خضوع مدارس الجمعيات للاشراف الفنى من قبل وزارة التربية والتعليم .

المتابعة والتقويم لاتتم من قبل موجهى التربية والتعليم حيث أفاد بذلك ٨ر٦٠٪ من أفراد العينة وبالكشف عن قيمة كا٢=٧٤٥ر٤ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها دالة احصائيا مما يبين أن التقويم لايتم من قبل وزارة التربية والتعليم .

أفاد٩ر٥٦ من أفراد العينة أن المتابعة والتقويم تتم من قبل الادارة الاجتماعية وبالكشف عن قيمة كا٢=٩٢٢ر١ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أن الفرق غير ذو دلالة احصائيه مما يبين تشتت الاراء .

قياس الاداء لايتم عن طريق التوجية الفنى للادارة التعليمية التابعة للتربية والتعليم حيث أفاد بذلك ٨ر٥٨٪ من أفراد العينة وبالكشف عن قيمة كا٢=١٧٦ر٣ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أن الفرق غير ذو دلالة احصائية مما يبين تشتت الاراء .

ويتضح عدم وجود اشراف او توجية أو تقويم من قبل وزارة التربية والتعليم على المدارس التى تشتمل على حضانات حيث تخضع لاشراف وزارة الشئون الاجتماعية .

ب - أسس أختيار معلمى رياض الأطفال بالجمعية

جدول رقم (٧)

يبين اجابات مديرى المدارس ووكلائها والمعلمين عن أسس اختيار المعلم .

| الأســـس | ع | ٪ |
|---|---|---|
| - مؤهل تربوى عال | ٩ | ٨ر٨ |
| - مؤهل جامعى | ٣٣ | ٣ر٣٢ |
| - مؤهل متوسط مع التاهيل | ٢١ | ٦ر٢٠ |
| - مؤهل متوسط | ٣٦ | ٣ر٣٥ |
| ضوابط من قبل التربية والتعليم | -- | ---- |
| غير ذلك (المقابلة الشخصية ) | ٣ | ٩ر٢ |

من الجدول السابق يتضح ان نسبة المؤهل التربوى العالى بين معلمى رياض الاطفال بالجمعيات ٨ر٨ من أفراد العينة فى حين ان المؤهل الجامعى بدون اعداد تربوى بلغ ٣ر٣٢٪ من أفراد العينه ، بينما المؤهل المتوسط مع التاهيل التربوى بلغ ٦ر٢٠٪ من أفراد العينة أما المؤهل المتوسط فبلغ ٣ر٣٥ ٪ من أفراد العينه بالاضافة الى شروط أخرى مثل المقابلات الشخصية حصلت على استجابات ٩ر٢٪ من أفراد العينة.

مما يوضح عدم وجود أسس محدودة لاختيار الكوادر الفنية العاملة بمدارس الجمعيات ولاتوجد ضوابط معينة كالمتبع بوزارة التربية والتعليم .

السؤال الثالث

ضع علامة أمام المشكلات التى تواجهها مدرسة ادارة الروضة فى العمل

جدول رقم (٨)

يبين اجابات عينه البحث عن السؤال الثالث

| المشكلات | ع | ٪ |
|---|---|---|
| مشكلات داخل روضة الاطفال من حيث التخطيط ، تنظيم متابعة | ٥٨ | ٥٦ر٩ |
| مشكلات مادية بسبب العجز فى الميزانية | ٥٧ | ٥٥ر٨ |
| مشكلات مع الجمعية أو اعضائها | ٣٧ | ٣٦ر٣ |
| مشكلات مع الاداره التعليمية أو الادارة الاجتماعية | ١٤ | ١٣ر٧ |

وضح من الجدول السابق أن السبب الأول وراء مشكلات الادارة برياض الاطفال التابعة للجمعيات يرجع الى قصور فى التنظيم والتخطيط والمتابعة حيث جاءت فى المرتبة الاولى تليها نقص مصادر التمويل والعجز فى الميزانية تليها مشكلات مع الجمعية أواعضائها تليها مشكلات مع الادارة الاجتماعية وجاءت فى المرتبة الرابعة .

ومن الأسباب الأخرى التى ذكرتها العينه وراء مشكلات الحضانه بالجمعيات التطوعية

١- عدم ادراك أولياء الامور للجهد المبذول فى هذه المرحلة .
٢- عدم اتاحة الفرصة لتطوير النشاطات المختلفة .
٣- عدم التزام أولياء الامور بأهمية الانضباط فى الحضور والانصراف .
٤- عدم وجود مشرفات مؤهلات تربويا .

السؤال الرابع

ضع علامة امام الاختبار المناسب لدور الجمعيات نحو الاطفال فى العملية التعليمية

جدول رقم (٩)

يبين اجابات مديرى المدارس والوكلاء والمعلمين عن السؤال الرابع

| العبارات | دائما | | احيانا | | نادرا | | قيمة كا٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ع | ٪ | ع | ٪ | ع | ٪ | |
| ١- تنظيم الروضه افلاما سينمائية لأولياء الأمور لمساعدتهم فى توصية أولادهم بالمنزل | ١٧ | ١٦ر٧ | ١١ | ١٠ر٨ | ٧٤ | ٧٢ر٥ | ٧١ر١١٨ |
| ٢- تؤمن ادارة الروضة بضرورة تعاون البيئة والروضة هل | ٦٢ | ٦٠ر٨ | ١٥ | ١٤ر٧ | ٢٥ | ٢٤ر٥ | ٣٦ر٠٥٩ |
| ٣- تشترك ادارة الروضة المتخصصين فى مجال الطفولة عند التخطيط لبرامج الطفل | ٦٩ | ٦٧ر٦ | ١٧ | ١٦ر٧ | ١٦ | ١٥ر٧ | ٥٤ر٠٥٩ |
| ٤- تقوم ادارة الروضة بالرحلات للبيئة القريبة | ٣٥ | ٣٤ر٣ | ٢٦ | ٢٥ر٥ | ٤١ | ٤٠ر٢ | ٣ر٣٥٣ |
| ٥- تشرك ادارة الروضة الآباء عند التخطيط لبرامج الطفل لتربوية فقط | ١٩ | ١٨ر٦ | ٢٢ | ٢١ر٦ | ٦١ | ٥٩ر٨ | ٣٢ر٢٩٤ |
| ٦- تؤمن ادارة الروضة بضرورة تعاون البيت والمدرسة معا فى تنشئة الطفل وبحث مشاكلة | ٧٢ | ٧٠ر٦ | ١٦ | ١٥ر٧ | ١٤ | ١٣ر٧ | ٦٣ر٧٦٤ |
| ٧- الموارد المالية للجمعيات تكفى لتنفيذ البرامج المصاحبة للمنهج | ٢٠ | ١٩ر٦ | ٤٢ | ٤١ر٢ | ٤٠ | ٣٩ر٢ | ٨ر٧٠٦ |
| ٨- هل تجهز ابنية المدرسة بالاثاث المناسب والمرافق طبقا للمعايير الصحية | ٦٩ | ٦٧ر٦ | ١٧ | ١٦ر٧ | ١٦ | ١٥ر٧ | ٥٤ر٠٩٥ |

يتضح من الجدول السابق أن أهم دور للجمعيات نحو الأطفال هو ضرورة التعاون بين البيت والمدرسة حيث أقر ذلك ٧٠ر٦٪ من عينه البحث لتنشئة الطفل تنشئة سليمة وبحث مشاكلة وبالكشف عن كا٢ =٦٣ر٧٦٤ عند مستوى ٠٥ر وعند مستوى ٠١ر درجة ٢ وجد أنها دالة احصائيا تليها تجهيز أبنية المدارس بالاثاث المناسب والمرافق طبقا للمعايير الصحية وفى نفس المرتبة تشترك ادارة الروضة المتخصصة فى مجال الطفولة عند التخطيط لبرامج الطفل حيث وافق على ذلك ٦٧ر٦٪ وبالكشف عن قيمة كا٢-٥٤ر٠٩٥ عند مستوى ٠٥ر وعند مستوى ٠١ر درجة حرية ٢ وجد أنها دالة احصائيا يليها تعاون البيئة ومدرسة الروضة حيث وافق على ذلك ٦٠ر٨٪ وبالكشف عن قيمة كا٢-٣٦ر٠٥٩ عند مستوى ٠٥ر عند مستوى ٠١ر درجة حرية وجد أنها دالة احصائيا .

ولقد ذكرت نسبه ٥ر٧٢٪ من العينه ان نادرا ماتنظم ادارة الروضة افلاما سينمائيه لأولياء الامور لمساعدتهم فى توجية ابنائهم بالمنزل وبالكشف عن قيمه كا٢=١١٨ر٧١ عند مستوى ٥.ر وعند مستوى ١٠ر درجة حرية ٢ وجد أنها داله احصائيا ويلية أن يحدث نادرا أن تشرك ادارة الروضه مجالس الآباء عند تخطيط برامج الطفل ٨ر٥٩٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=٢٩٤ر٣٢ عند مستوى ٠٥ر وعند مستوى ٠١ر درجة حرية ٢ وجد أنها دالة احصائيا ثم يلية نادرا ماتقوم ادارة الروضة بالرحلات للبيئة القريبة حيث وافق على ذلك ٢ر٤٠ من العينه وبالكشف عن قيمة كا٢=٣٥٣ر٣ عند مستوى ٠.٥ر وعند مستوى ٠١ر درجة حرية ٢ وجد أنها غير دالة احصائيا مما يبين تشتت الآراء .

السؤال الخامس :

ضع علامة امام العبارة المختارة

جدول رقم (١٠)

يبين اجابات مديرى المدارس والوكلاء والمعلمين عن السؤال الخامس

| العبارات | نعم | | لا | | قيمه كا ٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ع | ٪ | ع | ٪ | |
| - غرفة للالعاب الفردية | ٢٧ | ٥ر٢٦ | ٧٥ | ٥ر٧٣ | ٥٨٨ر٢٢ |
| - مساحة كبيرة للعب الجماعى | ٨٢ | ٤ر٨٠ | ٢٠ | ٦ر١٩ | ٦٨٦ر٣٧ |
| - مطعم لتناول الطعام | ١٦ | ٧ر١٥ | ٨٦ | ٣ر٨٤ | ٠٣٩ر٤٨ |
| - مكتبة للاطفال | ٥٤ | ٩ر٥٢ | ٤٨ | ١ر٤٧ | ٣٥٣ر |
| - غرفة لراحة الطفل المريض | ٣١ | ٤ر٣١ | ٧١ | ٦ر٦٩ | ٦٨٦ر١٥ |
| -غرفة لتعليم الأطفال المعاقين | ١٤ | ٧ر١٣ | ٨٨ | ٣ر٨٦ | ٦٨٦ر٥٣ |

يتضح من الجدول السابق مايلى :

انه لاتوجد غرفة مجهزة للالعاب الفردية حيث أقر بذلك ٥ر٧٣٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=٥٨٨ر٢٢ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها داله احصائيا ولايوجد مطعم لتناول الطعام حيث أكد ذلك ٣ر٨٤٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=٠٣٩ر٤٨ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية واحد وجد أنها دالة احصائيا كما توجد مساحة للعب الجماعى حيث أقر بذلك ٤ر٨٠ وبالكشف عن قيمة كا٢= ٦٨٦ر٣٧ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ٢ وجد أنها داله احصائيا كذلك لاتوجد غرفة لراحة الطفل المريض حيث أقر بذلك ٦ر٦٩٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=٦٨٦ر١٥ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها داله احصائيا كذلك أقر ٩ر٥٢ بوجود مكتبة للاطفال وبالكشف عن قيمة كا٢=٣٥٣ر عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية وجد أنها غير دالة احصائيا مما يبين تشتت الآراء حول وجود مكتبة للاطفال وأخيرا توجد غرفة لراحة الطفل المريض حيث وافق على ذلك ٦ر٦٩٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=٦٨٦ر١٥ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها دالة احصائيا .على حين اقر ٣ر٨٦٪ بعدم وجود غرفة لتعليم الاطفال المعاقين وبالكشف عن قيمة كا٢=٦٨٦ر٥٣ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها دالة احصائيا

## السؤال السادس

هناك وسائل تحقق النهوض بالجمعيات في مرحلة ماقبل المدرسة .. ماالوسائل التي تراها مناسبة ممايأتي:

جدول رقم (١١)

يبين اجابات مديري المدارس ووكلائها والمعلمين عن السؤال السادس

| الوسائل | نعم | | لا | | قيمة كا٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ع | ٪ | ع | ٪ | |
| - تعميق العلاقة بين المدرسة والأسرة | ٨٢ | ٨٠ر٤ | ٢٠ | ١٩ر٦ | ٣٧ر٦٨٦ |
| - المشاركة في بناء فصول جديدة تحتاجها المدرسة | ٥٨ | ٥٦ر٩ | ٤٤ | ٤٣ر١ | ١ر٩٢٢ |
| - المشاركة في ترميم التالف من المبنى المدرسي | ٦٠ | ٥٨ر٨ | ٤٢ | ٤١ر٢ | ٣ر١٧٦ |
| المشاركة في اصلاح ماقد يتلف من الاثاث | ٦١ | ٥٩ر٨ | ٤١ | ٤١ر٢ | ٣ر٩٢٢ |
| المشاركة في بناء مرافق للمدرسة | ٦٠ | ٥٨ر٨ | ٤٢ | ٤١ر٢ | ٣ر١٧٦ |
| - تدعيم امكانات المدرسة بتقديم لوحات صور ، خرائط | ٧٥ | ٧٣ر٥ | ٢٧ | ٢٦ر٥ | ٢٢ر٥٨٨ |
| - الاتصال بالمسئولين لتسهيل لخدمات المدرسية | ٧١ | ٦٩ر٦ | ٣١ | ٣٠ر٤ | ١٥ر٦٨٦ |
| - توزيع بعض المسئوليات على الأهالي مثل الاشراف على النظافة | ٣٠ | ٢٩ر٤ | ٧٢ | ٧٠ر٦ | ١٧ر٢٩٤ |
| - توفير توعية عن أهمية التطوع في التنمية | ٦٤ | ٦٢ر٧ | ٣٨ | ٣٧ر٣ | ٦ر٦٢٧ |
| - اقامة مبنى الحضانه في مكان قريب من المنازل وبعيد عن الضوضاء ومخاطر السير | ٨٤ | ٨٢ر٣ | ١٨ | ١٧ر٦ | ٤٢ر٧٠٦ |

يتضح من الجدول السابق أن الوسيلة الأولى للنهوض بالجمعيات التطوعية في مرحلة التربية قبل المدرسة هي اقامه مبنى مدارس الحضانة ورياض الأطفال في مكان قريب من المنازل وبعيد عن الضوضاء ومخاطر السير حيث وافق على ذلك ٨٢ر٣ وبالكشف عن قيمة كا٢=٤٢ر٧٠٦ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها داله احصائيا .

والوسيلة الثانية هى تعميق العلاقة بين المدرسة والأسرة حيث وافق عليها ٤ر٨٠٪ وبالكشف عن قيمة كا٢= ٦٨٦ر٣٧ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حريه١ وجد انها داله احصائيا أما الوسيلة الثالثه فهى تدعيم امكانات المدرسة التعليمة بتقديم لوحات مثل الصور والخرائط حيث وافق عليها ٥ر٧٣٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=٥٨٨ر٢٢ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ردرجة حريه ١ وجد أنها داله احصائيا .

والوسيلة الرابعة الاتصال بالمسئولين لتسهيل الخدمات التعليمية حيث وافق عليها ٦ر٦٩٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=٢٩٤ر١٧ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها دالة احصائيا .

والوسيلة الخامسة توفير توعية اعلامية عن أهمية التطوع فى دفع عملية التنمية الشامله للمجتمع حيث وافق عليها ٧ر٦٢٪ من أفراد العينة وبالكشف عن قيمة كا٢=٦٢٧ر٦ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها داله احصائيا أما الوسيلة السادسة فهى المشاركة فى اصلاح ماقد يتلف من أثاث حيث وافق عليها ٨ر٥٩٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=٩٢٢ر٣ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية١ وجد أنها داله احصائيا .

وجاء فى الترتيب السابع المشاركة فى ترميم التالف من المبنى المدرسي حيث وافق عليها ٨ر٥٨٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=١٧٦ر٣عند مستوى ٠٥ر درجة حرية١ وجد أنها غير دالة احصائيا مما يبين تشتت الاراء

جاء فى الترتيب الثامن بناء مرافق للمدرسة حيث وافق عليها ٨ر٥٨٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=١٧٦ر٣ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية وجد أنها غير دالة احصائيا مما يبين تشتت الآراء وجاء فى الترتيب التاسع المشاركة فى بناء فصول جديدة تحتاجها المدرسة حيث وافق عليها ٩ر٥٦٪ وبالكشف عن قيمة كا٢=٩٢٢ر١ عند مستوى ٠١ر رعند درجة حرية١ وجد أنها غير داله احصائيا مما يبين تشتت الآراء .

وجاء فى الترتيب العاشر توزيع بعض المسئوليات على الأهالى مثل الشراف على النظافة حيث وافق عليها ٤ر٢٩٪ ولم يوافق عليها ٦ر٧٠٪ وبالكشف عن قيمه كا٢=٢٩٤ر١٧ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حريه ١ وجد أها داله احصائيا على عدم الموافقة عليها .

من التحليل السابق يتضح أهمية المشاركة بين المدرسة والبيت والعلاقه الارتباطية للتعاون بين البيت والمدرسة فى أنها اساس كل نهضة ووسيلة كل تقدم وطريقه سليمه لحل المشكلات وان دار الحضانه أو رياض الأطفال لاتسطيع النهوض بالطفل على الوجة الأكمل الا اذا اسهم الآباء اسهاما فعليا فى معاونه المدرسة ووضع كل أب يده فى يد المعلم وتطوع فى اداء بعض الخدمات وعندئذ تتحول الحياه المدرسية فى كافه انشطتها ومجالاتها الى صوره ايجابية رائعة .

السؤال السابع :-

هل أبنية مدارس الروضة بالجمعية ملحقه بابنيه المدرسة الابتدائية حتى يكون من السهل معرفه حاله الطفل وتكون المدرسة الابتدائيه مكانا مالوفا للطفل ؟ وهل الابنيه الحاله مناسبة لتربية الطفل ؟

جدول رقم (١١) يوضح الاجابه على السؤال السابع

| نعم | | لا | | قيمة كا٢ |
|---|---|---|---|---|
| ع | ٪ | ع | ٪ | |
| ٨٤ | ٨٢ر٣ | ١٦ | ١٥ر٧ | ٤٦ر٢٤٠ |

يتضح من الجدول
السابق أن ٨٢ر٣٪ من عينه البحث توافق على أن تكون ابنيه روضه الاطفال ملحق بابنيه المدرسة الابتدائيه وبالكشف عن قيمه كا٢=٤٦ر٢٤٠ عند مستوى ٠١ر٠٥ر درجة حريه ١ داله احصائيا وقد عددوا الاسباب الآتيه :
-صعوبه استخراج التراخيص الخاصه بالبناء .
- ليرتبط الطفل بمكان تواجده بالمدرسة .
- يلحق بالابتدائى لاتساع الفصول .
- حتى تكون المدرسة متكامله من الحضانه الى الثانوى
كما وافقت العينه السابقة بنسبة ٨٢ر٣٪ على أن الابنيه العاليه مناسبة لتربية الطفل ويرجع ذلك الى :
- اتساع الروضه ووجود أثاث غير تقليدي ومناسب لسن الاطفال كذلك لتوافر الوسائل التعليمية ووسائل تنميه المهارات .

السؤال الثامن

هل لديك ملاحظات وآراء اخرى توى إضافتها عن آبنية وتجهيزات مدرسة الروضة بجمعيتك ؟
تتلخص مقترحات عيينهة البحث فى الآتى
١- أن تكون الابنية تابعةلاداره التربية والتعليم .
٢- ان تكون الابنية مزودة بحجرة اساسية للمكتبة وجيدة التهوية .
٣- الاهتمام بالملاعب الرياضية فى مرحلة التربية قبل المدرسة .
٤- توفير حديقة مجهزة بجميع وسائل الترفيه للاطفال ومزودة (بمراجيح ، زحلقات ، وغيرها ).
٥- مشاركة أولياء الأمور فى المساهمة بناء مدرسة ملحقة برياض الأطفال كما أقترحت الغالبية العظمى من العينة مقترحات عامه وهى:
١- منح المشرفات شهاده تربوية حكومية .
٢- اعداد دورات تدريبية لمشرفات ومعلمات رياض الاطفال .
٣- توفير وجبات غذائية للاطفال .
٤- مزيد من الاهتمام بالاطفال المعاقين فى جميع النواحى وذلك حتى تكون هذه الفئة

السؤال التاسع

هل تأخذ رياض الاطفال بالاساليب الآتيه عند تنظيم العمل ؟

جدول رقم (١٣)

يبين اجابات مديرى المدارس ووكلائها والمعلمين

| الاساليب | نعم | | لا | | قيمة كا٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ع | ٪ | ع | ٪ | |
| - تقسيم قاعه رياض الاطفال الى أركان للنشاط بحيث يحتوى على ركن للموسيقى ، مسرح عرائس مكتبه ، منضدة للفن ، منضدة للعلوم ، لوحة وبريه، مجموعة متنوعه من المكعبات باحجام والوان مختلفه منطقه مغطاه بالموكيت ومجهزة بملابس للكبار لالعاب التمثيل والخيال . | ٥٩ | ٥٧ر٨ | ٤٣ | ٤١ر٥ | ٢ر٥١٠ |
| - ترتيب المناضد فى شكل مجموعات | ٧٨ | ٧٦ر٥ | ٢٤ | ٢٣ر٥ | ٢٨ر٥٨٨ |
| - تجهيز مجموعة من الدمى القماش يساعد فى عملها الاطفال | ٧٠ | ٦٨ر٨ | ٣٢ | ٣١ر٤ | ١٤ر١٥٧ |
| - تجهيز الفناء الخارجي بالعاب التسلق والتزحلق والاطواق | ٧٩ | ٧٧ر٥ | ٢٣ | ٢٢ر٥ | ٣٠ر٧٤٥ |
| - تشجيع المعلمات على تطبيق ما جاء فى كتاب رياض الاطفال مدخل لنمو الشخصية (وزارة التربية ) | ٦٩ | ٦٧ر٦ | ٣٣ | ٣٢ر٢ | ١٢ر٧٠٦ |
| - تنظيم لقاءات مع أولياء الأمور مرة كل شهر | ٤٣ | ٤٢ر١ | ٥٩ | ٥٧ر٨ | ٢ر٥١٠ |

يتبين من الجدول السابق مايلى:

أن رياض الأطفال التابعة للجمعيات تاخذ بالاساليب العلمية فى تقسيم قاعة رياض الاطفال الى اركان للنشاط وهو الاسلوب المتبع فى المدارس الرسمية والخاصة والذى ينص عليه القرار الوزارى رقم ٣٣ سنه ١٩٩٤ ليتم من خلاله اكساب الاطفال الصفات المرغوب فيها بما يحقق أكبر قدر ممكن من نموهم (تنمية التوافق الحركى ) تنمية الحواس، تنميه اللعب الجماعى وكذلك الموسيقى حيث وافق على ذلك ٧٦ر٥٪ من العينه بالكشف عن قيمة كا٢=٢٨ر٥٨٨ عند مستوى ٠١ر درجة وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية١ وجد أنها داله احصائيا .

كذلك يتم تجهيز الفناء الخارجي بالالعاب حيث وافق على ذلك ٥ر٧٧٪ من العينه وبالكشف عن قيمة كا٢=٧٥٤ر٣٠ عند مستوى ٠١ر درجة وعند مستوى ٠٥ر درجة حريه١ وجد أنها داله احصائيا ، كما تقوم المعلمات بتطبيق ماجاء فى كتاب رياض الاطفال مدخل النمو الشخصية حيث وافق ٦ر٦٧٪ من العينه وبالكشف عن قيمة كا٢=٧٠٦ر١٢ عند مستوى٠٥ردرجة حرية١ وجد أنها داله احصائيا .

أما عن تنظيم قاعة رياض الاطفال وتقسيمها الى أركان للنشاط بحيث تحتوى على ركن للموسيقى،ومسرح للعرائس ومكتبة ومنضدة للفن،منضدة للعلوم ولوحة وبريه ومجموعة متنوعة من المكعبات بأحجام والوان مختلفة ومنضدة مغطاة بالموكيت ومجهزة بملابس لالعاب التمثيل والخيال فقد وافق عليها ٨ر٥٧٪ من العينه وبالكشف عن قيمة كا٢=٥١٠ر٢ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١وجد أنها غير دالة احصائيا مما يبين تشتت الآراء حول تقسيم القاعات كما جاء بالقرار الوزارى وبالنسبة لتنظيم لقاءات مع أولياء الأمور مرة كل شهر فقد رأى ٨ر٥٧٪ من العينه أنه لايتم وبالكشف عن قيمة كا٢=٥١٠ر٢ عند مستوى ٠١ر عند مستوى ٠٥ر درجة حريه١ وجد أنها غير دالة احصائيا مما يبين تشتت الآراء حول تنظيم لقاءات او عدم تنظيمها .

السوال العاشر

هل ترون أنه يمكن فى رياض الاطفال اجراء مايلى :

جدول رقم (١٤)

يوضح اجابات الساده مديرى المدارس ووكلائها والمعلمين

| العبارات | نعم | | لا | | قيمه |
|---|---|---|---|---|---|
| | ع | ٪ | ع | ٪ | كا٢ |
| تنظيم قاعة رياض الاطفال الى صفوف | ٤٨ | ٤٧ر١ | ٥٣ | ٥٢ر٩ | ٢٤٨ر |
| استخدام الالعاب الميكانيكية | ٥٦ | ٥٤ر٩ | ٤٦ | ٤٥ر١ | ٩٨٠ر |
| تدريب الاطفال على الكتابة والاكتفاء "بيانات اعداد الطفل للكتابة" | ٧٤ | ٧٢ر٥ | ٢٨ | ٢٧ر٢ | ٢٠ر٧٤٥ |
| اجراء امتحانات واعطاء درجات للاطفال | ٦٩ | ٦٧ر٦ | ٣٣ | ٣٢ر٢ | ١٢ر٧٠٦ |
| اعطاء واجبات منزلية لتحسين مستوى الطفل | | | | | |

يتضح من الجدول السابق أن ٩ر٥٢ ٪ يرون إمكانية تنظيم قاعة رياض الاطفال الى صفوف وقد لايتفق هذا مع الاساليب العلمية حيث يحظر ذلك حظرا باتا وبالكشف عن قيمة كا٢=٢٤٨ر عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حريه١ وجد أنها غير داله احصائيا ممايشتت الاراء بين تنظيم قاعة رياض الاطفال الى صفوف . او تنظيمها بشكل آخر .

كما أن نسبة ١ر٥٤ تستخدم الالعاب الميكانيكية والقرار الوزارى بوزارة التربية يحظر حظرا باتا من استخدامها على حين أن ١ر٤٥٪من العينه لاتستخدم هذه الالعاب وبالكشف عن قيمة كا٢=٩٨٠ر عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية١ وجد انها غير دالة احصائيا مما يبين تشتت الاراء بين استخدامها وعدم استخدامها .

بالنسبه لتدريب الاطفال على الكتابه اكتفاء ببطاقات اعداد الطفل للكتابه فان ٥ر٧٢٪ من العينه توافق على ذلك وبالكشف على قيمة كا٢=٧٤٥ر٢٠ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية وجد أنها داله احصائيا كما هو متبع تربويا بالمدارس الرسمية .

وبالنسبة لاجراء امتحانات فقد أقر بذلك ٦ر٦٧٪ من العينه على حين لم يوافق على ذلك ٢ر٣٢٪ من العينه لان ذلك يتنافى مع الاساليب العلمية وبالكشف عن قيمة كا٢=٧٠١ر١٢ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها داله احصائيا مما يبين تحيز افراد العينه اجراء امتحانات لاعطاء درجات للاطفال بمدارس الجمعيات (وهذا مخالف للقرار الوزارى الصادر من التربية والتعليم ).

كما أقر ٦ر٦٨٪ من العينه باعطاء واجبات منزليه للطفل وهذا يتنافى مع الاساليب العلميه والتربوية المتبعة بالمدارس الرسمية والتى يحظر القرار الوزاري من العمل بها وبالكشف عن قيمه كا٢=١٥٧ر١٤ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حريه١ وجد أنها داله احصائيا مما يبين اعطاء واجبات منزليه للطفل بمدارس الجمعيات .

نتائج استبيان الاستمارة الثانية .

السؤال الأول

ينظم القانون رقم ٣٢ سنه ١٩٦٤ العمل بالجمعيات الأهلية المصرية ، فهل ترى أن ذلك القانون يواكبالأوضاع الحالية فى مصر ؟

جدول رقم (١٥)
يبين اجابات اعضاء مجالس الادارة

| نعم | | لا | | قيمة كا٢ |
|---|---|---|---|---|
| ك | ٪ | ك | ٪ | |
| ١٥ | ٢٥ | ٣٣ | ٥٥ | ٧٥٠ر٦ |

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٥٥٪ من عينة البحث ترى أن القانون رقم ٣٢ سنه ١٩٦٤ لايواكب الأوضاع الحالية فى مصر . وبالكشف عن قيمة كا٢=٥٠ر٦ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها داله احصائيا ويبين الجدول الأسباب التى أوردها من يرون أن القانون ٣٢ سنه١٩٦٤ لايواكب الأوضاع الحالية .

جدول رقم (١٦)

يوضح الأسباب عن عدم مواكبة القانون للأوضاع الحاليه

| الأسباب | ك | ٪ |
|---|---|---|
| ١- ظهور مفاهيم جديدة مثل اقتصاد السوق ، الأخذ بالديمقراطية ، بدلا من المفاهيم التى واكبت صدور القانون مثل مسئوليه الدوله عن النشاط الاقتصادى ، الاعتماد على الذات ، الحزب الواحد . | ٣٤ | ٥٦ر٧ |
| ٢- يتعارض مع التعدديه الحزبية القائم عليها النظام السياسى للدولة | ١٩ | ٣١ر٧ |
| ٣- يركز على دور الدولة فى كافة البرامج متجاهلا الفكرة العامه من وراء انشاء الجمعيات | ٣١ | ٥١ر٧ |
| ٤- لايواكب المتغيرات السياسيه والاقتصاديه العالميه والتى تؤكد على مشاركة الجهود غير الحكومية فى التنمية . | ٣٢ | ٥٣ر٣ |
| ٥- لايوفر للجمعيات سلطات واختصاصات تمكنها من العمل بفاعلية فى مجالات التنمية | ٣٤ | ٥٦ر٧ |

يتضح من الجدول السابق أن السبب الرئيسى لعدم مواكبه القانون ٣٢ لسنه ١٩٦٤ للأوضاع الحاليه فى مصر يرجع الى ظهور مفاهيم جديدة بدلا من المفاهيم التى واكبت صدور القانون كذلك لايوفر للجمعيات سلطات واختصاصات تمكنها من العمل بفاعلية فى مجالات التنمية التى يحتاجها المجتمع يليه السبب الثالث لانه لايواكب المتغيرات السياسيه والاقتصاديه والعالمية التى تؤكد على ضروره المشاركة فى التنمية أما السبب الرابع فهو يركز على دور الدوله فى كافة البرامج متجاهلا الفكره العامه من وراء انشاء الجمعيات غير الحكومية أما السبب الخامس فهو يتعارض مع التعددية الحزبية القائم عليها النظام السياسى للدوله .

السؤال الثانى:

هل ترى أن تنشيط الجمعيات وخاصة فى مجال التعليم يتطلب !

جدول رقم (١٧)
يبين اجابات اعضاء مجالس الادارة بالجمعيات

| المتطلبات | ك | ٪ |
|---|---|---|
| ١- اعادة صياغه دور الدوله وعلاقاتها بالجمعيات | ٣٠ | ٥٠ |
| ٢ - التعرف على الحاجات الحقيقية لتنمية المجتمع | ٣٢ | ٥٣ر٣ |
| ٣ - تطوير المناخ التنظيمى للبيئة المحيطة بالجمعيات بما يسمح بقدر أكبر من المشاركة | ٢٧ | ٤٥ |
| ٤ - تحديد دور الهيئات الاداريه العليا واقتصاره على التاكد من مطابقة دور الجمعيات للاحتياجات المحلية . | ٣٤ | ٥٦ر٧ |

يتضح من الجدول السابق أن المتطلب الأول لتنشيط دور الجمعيات فى مجال التعليم هو تحديد دور الهيئات الادارية العليا واقتصارة على التاكد من مطابقة دور الجمعيات للاحتياجات المحليه يليه فى المرتبه الثانيه التعرف على الحاجات الحقيقية لتنمية المجتمع يليه فى المرتبه الثالثة اعادة صياغة دور الدولة وعلاقاتها بالجمعيات واخيرا تطوير المناخ التنظيمى للبيئة المحيطة للجمعيات بما يسمح بقدر اكبر من التفاعل والمشاركة.

السؤال الثالث

هل تعتقد أن نظام الجمعيات الأهلية بوضعه الحالى يساهم فى تحقيق التنمية وخاصه فى مجال التعليم ؟

جدول رقم (١٨)
يبين اجابات اعضاء مجالس الادارة بالجمعيات

| نعم | | لا | | قيمة كا٢ |
|---|---|---|---|---|
| ك | ٪ | ك | ٪ | |
| ١٧ | ٢٨ر٣ | ٣٨ | ٦٣ر٣ | ٠١٨ر٨ |

يتضح من الجدول السابق أن ٣ر٦٣ من عينه البحث يرون أن النظام الحالى للجمعيات لايساهم فى تحقيق التنمية خاصة فى مجال التعليم وبالكشف عن قيمة كا٢=١٨٠ر٨ عند مستوى١٠ر وعند مستوى ٠٥ردرجة حرية١ وجد أنها داله احصائيا ممايبين عدم مساهمة النظام الحالى فى تحقيق التنمية فى مجال التعليم .

جدول رقم (١٩)

يوضح أسباب عدم مساهمة الجمعيات فى تحقيق التنمية

| الأسباب | ك | ٪ |
|---|---|---|
| ١- الفجوة بين النصوص التشريعية والواقع الفعلى | ٣٦ | ٦٠ |
| ٢- الاعتماد على الدولة بشكل كبير فى مجال الخدمات | ١٨ | ٣٠ |
| ٣- تحويل الجمعيات الى جهات شبه حكومية | ٣٠ | ٥٠ |
| ٤ - غياب التخطيط الواضح للتنمية المحلية وتعذر التعرف على الأهداف فى البرامج المعلنه للتنمية | ٢٨ | ٧ر٤٦ |
| ٥ - تسييس العمل الأهلى | ٣٠ | ٥٠ |
| ٦- غلبه النزعة البيروقراطية على الجمعيات | ٢٩ | ٣ر٤٨ |
| ٧- قلة الجهود التى تبذل لتنشيط الحركة التطوعية والدعوة لها فى محيط الشباب | ٣٠ | ٥٠ |
| ٨- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع لم تنعكس بصورة جادة على موجهات العمل التطوعى ٠ | ٢٨ | ٧ر٤٦ |

يتضح من الجدول السابق أن السبب الأول عدم مساهمة الجمعيات فى تحقيق التنمية خاصة فى مجال التعليم يرجع الى الفجوة فى النصوص التشريعية والواقع الفعلى يليه ثلاثة اسباب حصلت على نفس النسبة وهى تحويل الجمعيات الى جهات شبه حكومية والثانى تسييس العمل الأهلى والثالث قله الجهود التى تبذل لتنشيط الحركة التطوعية يلى تلك الأسباب غلبه النزعة البيروقراطية على الجمعيات أما السبب الاخير فهو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع لم تنعكس بصورة جاده على موجهات العمل التطوعى ٠

السؤال الرابع

هل تعتقد أن ضعف الحركة التطوعية ناتج عن

جدول (٢٠)
يبين اجابات اعضاء مجالس الادارة بالجمعيات الحكومية ٠

| الأسباب | ك | ٪ |
|---|---|---|
| ١- القصور فى الوسائل الفنية المتبعة في توفير المتطوعين | ٤١ | ٦٨ر٣ |
| ٢- القصور فى البرامج التدريبية اللازمة | ٣٧ | ٦١ر٧ |
| ٣- القصور فى اصدار المطبوعات والمؤلفات عن حركة التطوع | ٣٥ | ٥٨ر٣ |

يتضح من الجدول السابق أن السبب الأول فى ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية هو القصور فى الوساذل الفنية المتبعة فى توفير المتطوعين يلية القصور في البرامج التدريبية اللازمة وأخيرا القصور فى إصدار المطبوعات والمولفات عن حركة التطوع

السؤال الخامس

هل ترى أن التوازن الدقيق يبين الحفاظ على النظام والأمن وقيمة استقلالية العمل فى الجمعيات غير الحكومية قيمتان متعارضتان ؟

جدول رقم (٢١)
يبين اجابات اعضاء ومجالس الادارات

| نعم | | لا | | قيمة كا ٢ |
|---|---|---|---|---|
| ك | ٪ | ك | ٪ | |
| ٨ | ١٣ر٣ | ٢٨ | ٤٦ر٧ | ٢٥ر٠٣٧ |
| ١٦ | ٢٦ر٧ | ٢٤ | ٤٠ | ١ر٦٠٠ |
| ٢٦ | ٤٣ر٣ | ١٥ | ٢٥ | ٢ر٩٥١ |

يتضح من الجدول السابق أن نسبه ٤٦ر٧ ترى أن التوافق الدقيق بين الحفاظ على النظام والأمن وقيمة استقلاليه العمل فى الجمعيات غير الحكومية قيمتان لاتتعارضان وبالكشف عن كا٢= ٢٥ر٠٣٧ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حريه وجد أنها داله احصائيا ٠

كذلك ترى نسبة ٤٠٪ أنه لايوجد انعدام ثقه بين الدوله والجمعيات وبالكشف عن قيمه كا٢=١٫٦٠ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية ١ وجد أنها غير داله احصائيا مما يبين تشتت الاراء حول انعدام الثقه بين الدولة والجمعيات كذلك ترى نسبه ٤٣٫٣٪ أن تعقد الجهاز الادارى المسئول عن الجمعيات لايتفق مع طبيعة العمل التطوعى وبالكشف عن قيمة كا٢=٢٫٩٥١٢ عند مستوى ٠١ر وعند مستوى ٠٥ر درجة حرية واحد وجد أنها غير دالة احصائيا مما يبين تشتت الاراء ٠

السؤال السادس :

يتبلور تطوير الجمعيات وزيادة فاعليتها فى

جدول رقم (٢٢)
يبين اجابات مجالس الادارة

| المتطلبات | ك | ٪ |
|---|---|---|
| ١- أن تتولى الدولة فقط القيام بالدور الرئيسى للقيادة القومية لهذه الجمعيات من خلال خطة التنميه الشاملة . | ٢٥ | ٤١٫٧ |
| ٢- أن توفر الدولة للجمعيات غير الحكومية مناخ الحرية والضمانات التى تكفل لها الادارة الذاتية ٠ | ٤١ | ٦٨٫٣ |
| ٣- أن تكون رقابه الدولة مقتصرة على الملاءمه فقط لتتمكن الجمعيات من الرقابه بذاتها ٠ | ٣٥ | ٥٨٫٣ |
| ٤- أن تزود الجمعيات بلوائح اجرائيه تتسم بالمرونه دونه تطبيق القواعد الحكومية ٠ | ٤٦ | ٧٦٫٧ |
| ٥-تشكيل هيئه متخصصة لدراسة حركة المجتمع والتغير الاجتماعى والبرامج والتربوية والاعلامية لتعميق الصله بين الجمعيات والمجتمع . | ٣٣ | ٥٥ |
| ٦- تنميه الوعيالتربوى بالعمل التطوعى بمراحل التعليم المختلفة | ٥٠ | ٨٣٫٣ |
| ٧ - توفير توعيه اعلاميه عن أهمية التطوع فى دفع التنمية بالمجتمع وابراز دور الجمعيات غير الحكومية فى الحياة الاجتماعية . | ٤٠ | ٦٦٫٧ |

يتبين من الجدول السابق أن نسبه ٣ر٨٣ ترى أن تطوير الجمعيات غير الحكومية وزيادة فاعليتها يكون بتنميه الوعى التربوى بالعمل التطوعى بمراحل التعليم المختلفه يليه المرتبه الثانيه بنسبه ٧ر٦٧٪ تزويد الجمعيات بلوائح اجرائيه تتسم بالمرونه دون تطبيق القواعد الحكومية يليه فى المرتبه الثالثه بنسبه ٣ر٦٨٪ أن فى المرتبه الرابعه بنسبه ٧ر٦٦٪ توفير توعيه اعلاميه عن أهمية التطوع فى دفع التنمية الشامله للمجتمع وابراز الدور الذى تلعبه الجمعيات فى الحياة الاجتماعية .

يليه فى المرتبة الخامسة بنسبة ٣ر٥٨٪ أن تكون رقابه الدولة قاصرة على فقط لتتمكن الملاءالجمعيات من الرقابه بذاتها .

يلية فى المرتبة السادسة بنسبة ٥٥٪ تشكل هيئة متخصصة لدراسة حركة المجتمع والتغير الاجتماعى فى البرامج التربوية والاعلامية لتعميق العلاقة بين الجمعيات والمجتمع وأخيرا بنسبة ٧ر٤١٪ أن تتولى الدولة القيام فقط بالدور الرئيسى التمويلية لهذه الجمعيات من خلال خطة التنمية الشاملة .

السؤال السابع :

ماهى فى رايكم أهم المشكلات التى تعانى منها الجمعيات غير الحكومية ؟

لخصت العينه المشكلات التى تعانى منها الجمعيات فيما يلى :

١- ضعف الامكانات المادية المتاحة حيث تعتمد على التبرعات .
٢- عدم توفر الاماكن لاقامه المشروعات .
٣- قلة الوعى بدور الجمعيات .
٤- صعوبة استخراج التراخيص للمبانى .
٥- اختلاف الاسلوب باختلاف اعضاء مجالس الادارة .
٦- تعارض القوانين مع الواقع الحالى.
٧- عدم اقبال المعلمين على التطوير والتدريب .
٨- تهرب أولياء الأمور من دفع المصروفات المدرسية .
٩- عدم توافر دورات تدريبية لأعضاء مجالس الادارة .
١٠- التدخل الحكومى .
١١- اعتماد معظم الجمعيات فى فترات سابقة على المعونة الامريكية .
١٢- عدم اقبال المواطنين على التطوع خوفا من التدخل الأمنى .
١٣- بعض المفاهيم الخاطئه السائدة عند معظم الناس بأن الجمعيات لها أهداف غير معلنه .
١٤- عدم وجود تعبئة أساسية تدفع الجمعيات للتنمية الشاملة
١٥ - التوزيع غير الامثل للجمعيات غير الحكومية فى المجتمع المحلى .
١٦- اعتماد الجمعيات على المعونات الاخرى
١٧- عدم توافر المحفظين للقرآن الكريم ٠

السؤال الثامن :

مامقترحاتكم لعلاج تلك المشكلات ؟

١ - توفير الامكانيات الماليه لتطوير نشاط الجمعيات والخدمة المقدمة لابناء الحى.

٢- زيادة التمويل بمنح الجمعيات الملتزمه اعانات ماليه كافيه ومراقبة حساباتها .

٣- مساهمة الدولة فى منح الاراضى للجمعيات لاقامه المنشآت التعليمية عليها ولو بسعر رمزى للتوسع فى دور الحضانه ورياض الاطفال ٠

٤- تشجيع المدرسين بزيادة نسبتهم الماليه للعمل بالجمعيات .

٥- زيادة التوعية من خلال وسائل الاعلام المختلفة باهمية الدور الذى تقوم به الجمعيات غير الحكومية والتوعية بأهمية الجهود التطوعية .

٦ - المتابعه بغرض تقديم الاداء والتدعيم والتعديل وليس بغرض الرقابه .

٧- دعوه رجال الأعمال للاشتراك فى المجالس الادارة بدلا من المنح الامريكية.

٨- اعداد هيكل وظيفى ولائحة ماليه وادارية لتغطية العمل بالجمعيات .

٩- محاولة ملاءمه القوانين طبقا للواقع فى أضيق الحدود .

١٠ - زيادة مساعدة وزارة الشئون الاجتماعية بعد دراسة أصول الجمعيات ٠

١١- تعديل القانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ بما يتوافق مع الوقت الراهن .

١٢- تسهيل اجراءات الحصول على تراخيص البناء على أن تكون من الحى التابع له الجمعية ٠

١٣- انتخاب المناصب القيادية فى اتلجمعية العمومية كما هو معمول فى الآندية الرياضية .

١٤- تدبير المختصين فى التربية الدينيه عن طريق تشغيل الخريجين بالجمعيات ٠

١٥- أن يكون لمدارس الجمعية الحق فى وضع قواعد القبول للاطفال ولايتجاهل حق الجمعية فى الاختبار حسب امكانيات الطفل ومدى اعداده وقدراته ومعرفه ظروف الاسرة٠

١٦- عدم الانخراط فى الاعمال والتشكيلات السياسية وتكون أهداف الجمعية تنمية المجتمع ٠

١٧- أن يكون التدخل الحكومى من خلال السياسة العامة فقط .

١٨- أن تكون الرقابه على الجمعيات من خلال تحقيق الاهداف .

١٩- اعطاء دور اكبر للجمعيات فى مجال البيئه والمجتمع من خلال الدراسات الخاصة لمواكبه التغير الاجتماعى والبرامج التربويه .

٢٠ - التكامل بين الانشطه والجمعيات .

٢١- وضع نظام للحوافز والمكافآت للعاملين بالجمعية .

٢٢- تدبير الموارد الماليه اللازمه للتغذية عن طريق الاشتراكات .

٢٣- توعيه اولياء الامور بدور مدارس الحضانه ورياض الاطفال التابعه للاطفال ٠

ونعرض فيمايلى لأهم النتائج والتوصيات بالنسبة لتنشيط دور الجمعيات غير الحكومية في مرحلة التعليم قبل المدرسي :
أولا النتائج :

أسفرت الدراستين النظرية والميدانية لواقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية بالتعليم قبل المدرسى على النتائج التاليه
* القصور النوعى فى مؤسسات الطفولة .
* نقص الامكانات المادية
* انخفاض الكفايه المهنيه للمعلمات .
* عدم وجود أهداف تربوية محددة تلتزم فى العمل بها الجمعيات بمرحلة رياض الاطفال .
*عدم توافر الملاعب والأجهزة والوسائل التعليمية المناسبة فى الاغلب الاعم .
*اتباع اساليب فى توجية الطفل مخالفة للاساليب العلمية والتربوية التى نصبت عليها القرارات الوزارية الصادرة من وزارة التربية والتعليم .
* عدم وضوح الاشراف الفنى فى كثير من هذه الدور فى العملية التعليمية .
*قصور تنسيق العمل بمرحلة ماقبل المدرسة بين وزارة التربية مع التعليم فى الحلقة الابتدائية.
* القصور فى تنمية الوعى التربوى بالعمل التطوعى بمراحل التعليم المختلفة .
* قصور التنظيم الحالى للجمعيات غير الحكومية عن تحقيق حرية الحركة لها .
* تجاهل التشريع القانونى الحالى لخصائص الرقابة الادارية على المنظمات الخاصة من حيث كونها رقابة استثنائية والأصل تمتع هذه المنظمات بالاستقلال الادارى والمالى الامر الذى يوجب لها حرية العمل لنجاح مشروعات التنمية .
*تعدد وازدراج صور الرقابة على الجمعيات غير الحكومية جعل استقلال هذه الجمعيات فى الوجود النظرى فقط.
* حل ودمج الجمعيات فى التنظيم القانونى الحالى بعد من اشد صور التدخل لأنه ينهى الوجود القانونى للجمعية .
*الهيكل التنظيمى للجمعيات غير الحكومية فى مصر يحتاج الى التطوير لتضخم الجهاز القائم بالاشراف وتعدد مكوناته بشكل لايتسق مع حقيقة الاحتياجات ومتطلبات التنمية .
* القصور فى توسيع مجالات المشاركة الشعبية باعتبارها من أهم الوسائل لنجاح مشروعات التعليم .
ثانيا :
التوصيات :

* الاهتمام بتعليم ماقبل المدرسة من خلال تعميم اضافه رياض الاطفال الى مرحلة التعليم الأساسى لتصبح جزءا أصيلا من السلم التعليمى على أن يتم ذلك بواسطة لجهود الذاتية والجمعيات التطوعية ومشاركة المجتمع ككل وبمساهمة الدولة فى منح الاراضى باسعار رمزية لاقامه المدارس عليها وان تمنح الدولة الجمعيات المتميزة الصفه العامه تشجيعا لهاوذلك بتحويلهابعض الامتيازات أو تزويدها ببعض المساعدات القانونية أو المالية أو العينية لتصبح قدوة لغيرها .

* الاعداد لضم دور الحضانه الى وزارة التعليم تحقيقا لمفهوم التربية فى استكشاف استعداد الطفل للتعليم وتوفير المناخ المناسب لارتقائه عقليا ووجدانيا وبدنيا لبناء الشخصية السويه .
*قصر التعيين فى دور الحضانه ورياض الأطفال على خريجى الكليات المتخصصة والتى يتعين التوسع فى انشائها لسد العجز فى هذا المجال خاصة أن اضافه هذه المرحلة الى التعليم الأساسى .
تطلب انشاء عدد أكبر من رياض الأطفال يبلغ أكثر من عشرة اضعاف العدد الحالى .
* الارتقاء بتدريب المعلمة واعدادها الى المستوى الجامعى التربوى حيث تحتاج هذه المرحلة الهامه من مراحل نمو الطفل وتنشئتة الى معلمة معدة بعلوم التربية وعلم النفس لتطويع عناصر المنهج بما يتناسب مع احتياجات الطفل لتتمكن من توصيل المعلومه للطفل بطريقة مبسطة ومشوقه حيث يتم التعليم من خلال اللعب وتدريب الطفل على بعض العادات الاجتماعية وقواعد السلوك .
* الاهتمام بانشاء المبانى والملاعب بالمواصفات المحددة مع توافر قاعات والعاب تتناسب مع عدد الاطفال وعمرهم لأن لها أثرها البالغ فى التنمية العقلية والوجدانية
* أن تشيع فى المناخ المدرسى القيم والسلوكيات المرتبطة بالتطوع والمشاركة لاعداد الجيل الجديد ليتحمل مسئوليه المشاركة فى المستقبل ولايأتى ذلك الا اذا اتيحت للطفل تحمل المسئوليه منذ الصغر سواء فى البيت أو فى المدرسة عن طريق الأحساس بمشكلات البيئه التى يعيش فيها وحلها بمبادرات فرديه أو تعاون جماعى . ولذلك يوصى بتنمية الوعى التربوى بالعمل التطوعى بمراحل التعليم المختلفة .
*اصدار قانون جديد بدلا من القانون ٣٢ سنه ١٩٦٤ لينظم علاقة الجمعيات بالدولة وفى اطار هذا القانون تتمثل علاقة الجمعيات غير الحكومية بالدولة فى تحديد الجهة المسئوله دستوريا عن المنظمات الخاصة الغير هادفة للربح كذلك تحديد المسئوليه الاجتماعية للجمعيات وتتمثل هذه المسئوليه فى توجيه انشطة الجمعيات فى ضوء احتياجات المجتمع التنموية وتخفيف التدخل فى نشاط الجمعيات وتأمين استقلالها فى اطار مبدأ المشروعية وبما يضمن المحافظة على أمن المجتمع وقيمه .
* تبسيط عملية الرقابة عن طريق التقليل من عدد الاجهزة القائمه بها على أن يتم التوفيق بين مطلبين :
أ- تحقيق المصلحة العامه .
ب - إطلاق حرية الحركة للجمعيات .
يمكن تامين ذلك الجانب بخضوع الجمعيات غير الحكومية للرقابه القائم بها الجهاز المركزى للمحاسبات .
* أن يكون الاشراف والتوجية والرقابه بمشاركة القطاعان الحكومى والاهلى وهذا لايمكن تحقيقه الا بتعديل التشريع رقم ٣٢ سنه ١٩٦٤ .

* تطوير الهيكل التنظيمى للجمعيات غير الحكومية باعاده صياغه اختصاصات كل مستوى ليسمح بقدر أكبر من التفاعل والمشاركة وهذا يعنى تعديل طبيعه الحدودوالفواصل بين أجزاء التنظيم ويتبلور التعديل المقترح للهيكل كالتالى:

على الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات يختص بتنظيم العمل بين الجمعيات والتنسيق

المستوى القومى .
- الاتحاد الاقليمى للجمعيات والمؤسسات يختص بتنظيم العمل على مستوى المحافظات وفتح جسور بين الجمعيات والاتحادات الاقليميه الموجودة فى كل محافظة للتعرف على ماهو جديد فى العمل الاجتماعى .
- الجمعيات المركزية التى لها فروع فى المحافظات تقوم بتنظيم العمل بين فروعها .
- الغاء مستوى الاتحادات النوعية حيث لاداعى لوجودها كمستوى .
* اقتراح انشاء هيئة تنحصر مهمتها فى تنسيق القوى العامله فى مجال العمل التطوعى فتقوم بعمل سجل يدرج به أسماء المتطوعين والرغبة التطوعية لكل فرد وتتولى هذه الهيئة ترشيح متطوعين للمشروعات المناسبة مع العمل على تطوير العلاقات الاجتماعية .
* تشجيع العمل التطوعى عن طريق تعديل قانون الاستثمار بما يسمح باقامه المشروعات الاستثمارية بالجمعيات غير الحكومية لتشجيع الشباب على المشاركة فى العمل التطوعى .

## قائمة المراجع


١- ليلي عبد الستار علم الدين : تطور مؤسسات طفل ماقبل المدرسة الابتدائية فى مصر ١٩١٨ الى العام ١٩٨٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات ،جامعة عين شمس ،١٩٨٥، ص ١٨

٢ - اليزابيث ميشام نولر : رياض الاطفال ، ترجمة عفاف فؤاد، دار العلم ،بيروت ، ١٩٦٤ ،ص٨.

٣ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى من ١٩٠٢ - ١٩٨٠، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٧٧٥

٤ - سعد مرسى أحمد وكوثر كوجك : تربية الطفل قبل المدرسة ، عالم الكتب القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٠

٥ - وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للتعليم الابتدائى ، قرر رقم ٢٠٩ أول مايو ١٩٥٤ بشان انشاء حضانات .

٦ - المركز لقومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : مرجع سابق ص ٧٧

٧ - عليه علي فرج : التعليم فى مصر بين الجهود الأهليه والحكومية ، الاسكندرية منشاه المعارف ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩٥ .

٨ - صديق محمد عفيفى : التخصصيه لماذا ٠٠٠ وكيف ؟ كتاب الاهرام الاقتصادى العدد(٦٠) ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٥ ، ص٦ .

٩ - سعد الدين إبراهيم : تعليم الأمه العربية فى القرن الحادى والعشرين " التقرير التخطيطى لمشروع مستقبل التعليم فى الوطن العربى ، عمان ، منتدى الفكر العربى، سنه ١٩٩١، ص ٩٤ .

١٠ - حامد عمار : العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية ، من اوراق ندرة تنميه الموارد البشرية فى الوطن العربى ، الكويت ٢٨- ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧، ص ١٥٢.

١١ - أحمد كمال عاشور : بعض القضايا والاتجاهات فى التربيه قبل المدرسة ، مركزالدراسات والبحوث التربوية جامعه قطر ، المجلد العشرون ، ١٩٨٨ ، ص ٤٧٥ .

١٢ - محمد حسنى مبارك : وثيقة اعلان اعتبار العشر سنوات القادمه ١٩٨٩ - ١٩٩٩ عقد لحماية الطفل المصرى ورعاية ، المجلس القومى للطفولة والأمومة ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ١-٢ .

١٣ - مبارك والتعليم ، ١٩٩٢ ، ص٣٥.

١٤ - عبد السلام عبد الغفار : التعليم الخاص فى مصر وجهة نظر ، مجلة التعليم الخاص ، مارس ١٩٩٠ ، ص١٤ .

١٥- سلسلة تقارير مجلس الشورى : المشاركة الشعبية ، تقرير رقم ٥ لجنة الخدمات ، ١٩٨٤، ص٣٤ .

١٦ - نوال قنديل حجاج : دراسة لدور الجمعيات الأهليه لتعليم المرأة فى جمهورية مصر العربية . رسالة ماجستير ، كليه البنات عين شمس ١٩٨٥ ، ص ٢٠١ .

١٧ - حامد عمار : التنمية البشرية فى الوطن العربى ، ط ، القاهرة ، سينا للنشر ، ١٩٩٢ ، ص ٣٦ .

١٨ - أمانى قنديل : ساره بن نفيسه : الجمعيات الأهليه فى مصر ، القاهرة ، مركز

١٩ - ابراهيم امام يوسف : المشكلات المالية للجمعيات فى ضوء النصوص القانونية الأخيرة وأسباب نجاح وتعثر الجمعيات التطوعية فى مصر ، وزارة الشئون الاجتماعية القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٩ .
٢٠ - المرجع السابق ص ١٢ .
٢١ - أماني قنديل وسارة بن نفيسه ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .
٢٢ - مبارك والتعليم مرجع سابق ، ص٣٥ .
٢٣ - تقرير الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء (الجمعيات الأهلية العامه ) القاهرة ، ١٩٩٣ . ٢٤ - تومادر أحمد صادق : تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصه فى المجتمع الاشتراكى ، رساله ماجستير غير منشوره كليه الخدمه الاجتماعية ، جامعه حلوان ، ١٩٧٧ ، ص٧١ .
٢٥ - سلسلة تقارير مجلس الشورى : الطفل فى المجتمع المصرى " الواقع والمتطلبات " تقرير رقم ١٤ ، ١٩٩٢ ص٣٩ .
٢٦ - يحيي حسن درويش : تاريخ العمل الاجتماعى التطوعى فى المجتمع المصرى ، القاهرة ، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية فى الفترة من ٣١ أكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٩ ، ص٤٩
٢٧ - سلسله تقارير مجلس الشورى : الطفل فى المجتمع المصرى ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .
٢٨ - محمد نور فرحات : ملاحظات على التنظيم القانونى للجمعيات فى التشريعات العربية ، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية فى الفترة من ٣١ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ١٧ .
٢٩ - الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة : سياسية العمل الاجتماعى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٤٧ .
٣٠ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مرجع سابق ، ص١٧٨ .
٣١ - وزارة الشئون الاجتماعية ، الادارة العامه للاحصاء ، والمعلومات ، احصاء دور الحضانه من عام ١٩٧٠ - ١٩٩٢ .
٣٢ - المجلس القومى للأمومة والطفولة : تقرير عن الاعداد للخطة الخمسية الثالثة ، سنه١٩٩٣ - ١٩٩٧ .
٣٣ - فاروق عبد الحميد : تثقيف الطفل فلسفتة وأهدافة ، ومصادرة ووسائله . مشاة المعارف ، الاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص٣٤ ، ص٤١ .
٣٤ - فوزيه دياب : نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودرر الحضانه ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٣ ، ١٩٨٠، ص١٣٤ .
٣٥ - تقرير مجلس الشورى الطفل فى المجتمع المصرى مرجع سابق ، ص٣٠ .
٣٦ - Evans Ed Contemporary In Early Chibhood Education ( New York - London - wtc, Holt , Rinehart and Winston , Inc ,1975 ) p.19.
٣٧ - سلسلة تقارير مجلس الشورى : تنمية الانسان المصرى، لجنه الخدمات ، التقرير رقم ١، ١٩٨٢ ، ص٢٣ .
٣٨ - رقيه محمد عبد الله : دراسة تقديميه لدور الحضانه فى محافظه القليوبية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ببنها ، ١٩٩٠ ، ص١٥٣ .
٣٩- هدي محمود الناشف : الاتجاهات المعاصرة فى تربية طفل لرياض ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ٤٧ .

٤١ - توحيده عبد العزيز على : برنامج مقترح لتطوير مناهج ماقبل المدرسة الابتدائية في مدينة القاهرة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كليه التربية جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ ، ص٢٩ .
٤٢ - منى جاد : أهمية ومتطلبات تطوير دور الحضانه ورياض الاطفال في« ج . م. ع . مركز دراسات الطفولة ، جامعة عين شمس ، مجلد العمل مع الاطفال ، ١٩٧٨ ، ص٥٩ .
٤٣ - عواطف ابراهيم محمد : تحديد الكفايات التى يلزم توافرها فى الاخصائيات التربويات لدور الحضانه (اتجاهتهن نحو تربيه الأطفال ) ماجستير غير منشوره ، كليه البنات ، جامعه عين شمس ، ١٩٦٦ ، ص٤٧ .
٤٤ - يحيى حسن درويش : مرجع سابق ، ص ٥٠ .
٤٥ - أنيس عبد الملك : التطوع فى العمل الاجتماعى الشعبى ، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص١٩ .
٤٦ - ضياء الدين زاهر : تاملات في مسالة المشاركة الشعبية فى التعليم ، دراسات تربوية ، المجلد السابع ، العدد "٤٥" سلسله أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص٦٧ .
٤٧ - أبراهيم أمام يوسف ، مرجع سابق ص٤٨ .
٤٨ - أمير سالم المحامى : دفاعا عن حق تكوين الجمعيات ،دراسة نقدية لقانون الجمعيات ، مركز الدراسات والمعلومات القانونيه لحقوق الانسان ،القاهرة ١٩٩١،ص١٧
٤٩ - بكر القبانى : الرقابة الادارية ، القاهرة ، دار النهضه العربى ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠- ٢٤ .
٥٠ - محمد فؤاد مهنا : القانون الادارى العربى فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، الاسكندرية ، ١٩٦٤ ، ص٤٧٦ .
٥١ - المرجع السابق ، ص٤٧٩ .
٥٢ - فاروق أبو عيسي : انماط التنسيق المطلوبه للعمل العربى الأهلى ، دراسة مقدمة الى مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية فى الفترة من ٣١ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ٧ .
٥٣ - محمد نور فرحات : مرجع سابق ، ص١٥١ .
٥٤ - جميل أحمد توفيق : ادارة الأعمال ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصريه ، ١٩٨٢ ، ص٢٠٠ .
٥٥ - بكر القبانى : مرجع سابق ص ٢٢٣ .
٥٦ - قانون الجمعيات والموسسات الخاصة رقم ٣٢ سنه ١٩٦٤ .
٥٧ - الاتحاد الاقليمى للجمعيات بالجيزة : دليل الجمعيات والمؤسسات الخاصة بمحافظة الجيزة ، ١٩٩٣ .
٥٨ - ديوبولد . ب . فاندلين : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين ، مراجعة سيد عثمان ، الانجلو المصرية القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص٥٧٨ .

المركز القومى للبحوث
التربوية والتنمية
شعبه بحوث التخطيط
التربوى

بسم الله الرحمن الرحيم

# استمارة حول بحث
# "تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل المدرسى"

اعداد

د/ نادية عبد المنعم

١٩٩٦

المركز القومى للبحوث
التربوية والتنمية
شعبه بحوث التخطيط
التربوى

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الفاضل /

تحية طيبة وبعد ..

فان المركز يقوم باجراء بحث علمى عن "تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل المدرسى" وقد أعد هذا الاستبيان بهدف التعرف من خلال آرائكم على أوضاع دور رياض الأطفال بالجمعيات وماتقوم به من دور تربوى نحو الأطفال ومايعترضها من صعوبات .

نرجو التفضل بالاجابه على أسئله الاستبيان ، لما لارآئكم ومقترحاتكم من أهمية وفائدة فى هذا البحث ، علما بان الاجابة لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمى .

ويرجى مراعاة التعليميات الآتيه :

١ ) قراءة أسئلة الاستبيان ككل والاجابة عنها دون ترك أحدها .

٢) وضع علامة ( / ) أمام العبارة التى توافق عليها مع عدم وضع أى علامه أخرى أمام الكلمة أو العبارة التى لاتوافق عليها .

٣) اذا كانت الاجابة تتطلب اضافة أراء أو مقترحات أخرى نرجو ذكرها فى المكان المخصص لها .

شكرا لجهودك الكريمة وتعاونك الصادق .

الباحث

الاسم : (يمكن عدم ذكرة )

الوظيفة أو المهنة :

جهة العمـــــــــــــل : المحافظة

١ - * الى أى مدى تتحقق الأهداف الآتية الطفل رياض الأطفال بجمعيتك .

| | الى حد كبير | الى حد ما | لايتم |
|---|---|---|---|
| ١) النمو الجسمى والحركى المتوازن . | | | |
| ٢) خلق العادات الصحية السليمه لدى الطفل وتطوير المكتسب منها . | | | |
| ٣) تنمية قدرة الطفل العقلية ومهارات الانتباه والتركيز . | | | |
| ٤ ) تنمية قدرة الطفل الفردية على استعمال رموز اللغة للاتصال واتقان مهارات الاصغاء الى مايقال والاستعداد للقراءة والكتابة . | | | |
| ٥) تنمية القيم والاتجاهات الخلقية والروحية . | | | |
| ٦) تنمية وتطوير مهارات الادراك الحسي . | | | |
| ٧) تنمية مهارات ضرورية لتحقيق استقلال الطفل الشخصي. | | | |
| ٨) اكتساب وتنمية مهارات التعامل مع الأقران والكبار . | | | |
| ٩) اتاحة الفرصة أمام الطفل لتنمية ميوله نحو اكتشاف وتنظيم البيئة الطبيعية المحيطة به . | | | |

هل لديك ملاحظات أو أراء أخرى تريد اضافتها فيما يتعلق بالأهداف ؟

-

-

-

٢ - * ما موقف المعلم فى الجمعيات فى المحاور الآتيه :

أ - نظام المرتبات والحوافز برياض الأطفال بالجمعية :

| | نعم | لا |
|---|---|---|
| - هل تختلف عن النظام الحكومى بالمدارس والحضانات | ( ) | ( ) |
| - هل هناك حوافز اضافيه تختلف عن مدارس الحكومة | ( ) | ( ) |
| - هل يتم التعاقد مع المعلمين . | ( ) | ( ) |
| - هل يتم اعارة المعلمين من التربية والتعليم . | ( ) | ( ) |
| - هل يتم ندب المعلم بنظام الحصص المدفوعة . | ( ) | ( ) |

ب - التدريب أثناء الخدمة لرفع المستوى .

| | | |
|---|---|---|
| - هل هناك تدريب لرفع مستوى معلمى الحضانة . | ( ) | ( ) |
| - هل التدريب يتم عن طريق الادارة التعليمية . | ( ) | ( ) |



٤ - * ضع علامه ( / ) أمام الاختيار المناسب

| | دائما | احيانا | نادرا |
|---|---|---|---|
| ١) تنظم الروضة أفلاما سينمائية لأولياء الأمور لمساعدتهم فى توجية أبنائهم فى المنزل تتمثل فى (كيفية تنظيم غذاء الطفل ،طريقة تعليمه ) - الارتفاع بمستوى الطفل من الناحية الصحية . | | | |
| ٢ ) تؤمن ادارة الروضة بضرورة تعاون البيئة والروضة فى تنشئة الطفل . | | | |
| ٣) تشرك ادارة الروضة المتخصصين فى مجال الطفولة بالمجتمع عند التخطيط لبرامج الطفل . | | | |
| ٤ ) تقوم ادارة الروضة بالرحلات والزيارات للبيئة القريبة من الروضة . | | | |
| ٥) تشرك ادارة الروضة مجالس الآباء عند تخطيط برامج الطفل التربوية فقط . | | | |
| ٦) تؤمن ادارة الروضة بضرورة تعاون البيت والمدرسة معا فى تنشئة الطفل وبحث مشاكلة . | | | |
| ٧) هل ترى أن الموارد المالية للجمعيات الأهلية لمرحلة طفل الروضة تكفى لتنفيذ الأنشطة المصاحبة للأهداف بالمستوى المطلوب . | | | |
| ٨) هل تجهيز أبنية المدرسة بالأثاث المناسب والمرافق طبقا للمعايير الصحية . | | | |

٥ - * ضع علامة ( / ) أمام العبارة المختارة

- هل تجهز مدرستك بالأمور الآتية :

| | نعم | لا |
|---|---|---|
| - غرفة للالعاب الفردية | ( ) | ( ) |
| -مساحة كبيرة للعب الجماعى | ( ) | ( ) |
| - مطعم لتناول الطعام | ( ) | ( ) |
| - مكتبة للأطفال | ( ) | ( ) |
| - غرفة لراحة الطفل المريض | ( ) | ( ) |
| - غرف لتعليم الأطفال المعاقين | ( ) | ( ) |

٦ - * هناك وسائل تحقق النهوض بالجمعيات الأهلية فى مرحلة التربية قبل المدرسة

| - ماالوسائل التي تراها مناسبة مما ياتى | نعم | لا |
|---|---|---|
| - تعميق العلاقة بين المدرسة والأسرة | ( ) | ( ) |
| - المشاركة فى بناء فصول جديدة تحتاجها المدرسة | ( ) | ( ) |
| - المشاركة فى ترميم التالف فى المبنى المدرسى | ( ) | ( ) |
| - المشاركة فى إصلاح ماقد يتلف من الآثاث | ( ) | ( ) |
| - المشاركة فى بناء مرافق المدرسة | ( ) | ( ) |
| - تدعيم امكانات المدرسة التعليمية بتقديم لوحات صور - خرائط. خامات تحتاجها المدرسة وأجهزة تخدم العملية التعليمية | ( ) | ( ) |
| - الاتصال بالمسئولين لتسهيل الخدمات المدرسية | ( ) | ( ) |
| - توزيع بعض مسئوليات المدرسة على الأهالى مثل الاشراف على النظافة | ( ) | ( ) |
| - توفير توعية اعلامية عن أهمية التطوع فى دفع عملية التنمية الشاملة للمجتمع . | ( ) | ( ) |
| - أن يقام مبنى مدارس الحضانة ورياض الأطفال فى مكان قريب من المنازل وبعيد عن الضوضاء ومخاطر السير | ( ) | ( ) |

٧ -* هل أبنية مدارس الروضة بالجمعية ملحقة بابنية المدارس الابتدائية حتى يكون من السهل معرفة حالة الطفل وتكون المدرسة الأبتدائية مكانا مالوفا للطفل ؟

- نعـــــم ( ) لا ( )
- ماالســــبب :

* تعتبر أبنية مدارس الروضة حاليا مناسبة لتربية الطفل تربية مناسبة ؟

- نعـــــم ( ) لا ( )
- ما الســـــبب :

٨- * هل لديك ملاحظات وآراء أخرى تريد إضافتها عن أبنية وتجهيزات مدرسة الحضانة وروضة الأطفال ؟

-
-
-
-

٩ - * هل تأخذ ادارة رياض الأطفال بالأساليب الآتية عند تنظيم العمل :

| | نعـــم | لا |
|---|---|---|
| - تقسيم قاعة رياض الأطفال الى أركان للنشاط بحيث تحتوى على : " مسرح عرائس - مكتبة - منضدة للفن - منضدة للعلوم ركن للموسيقى - لوحة وبرية - مجموعة متنوعة من المكتبات بأحجام وألوان مختلفة - منطقة مغطاة بالموكيت ومجهزة بملابس للكبار لألعاب التمثيل والخيال . | ( ) | ( ) |
| - ترتيب مجموعة من الدمى القماش يساعد فى عملها الأطفال | ( ) | ( ) |
| - تجهيز الفناء الخارجى بألعاب التسلق والتزحلق والأطواق | ( ) | ( ) |
| - تشجيع المعلمات على تطبيق ماجاء فى كتاب " رياض الأطفال مدخل لنمو الشخصية ، وزارة التربية والتعليم " | ( ) | ( ) |
| - تنظيم لقاءات مع أولياء الأمور مرة كل شهر . | يتم ( ) | لايتم ( ) |

١٠ -* هل ترون أنه يمكن فى رياض الأطفال اجراء مايلى :

| | نعـــم | لا |
|---|---|---|
| - تنظيم قاعة رياض الأطفال الى صفوف | ( ) | ( ) |
| - استخدام الالعاب الميكانيكية | ( ) | ( ) |
| - تدريب الأطفال على الكتابة وذلك اكتفاء " ببطاقات اعداد الطفل للكتابة - وزارة التربية والتعليم " | ( ) | ( ) |
| - اجراء امتحانات واعطاء درجات للطلاب . | ( ) | ( ) |
| - اجراء واجبات منزلية لتحسين مستوى الطفل | ( ) | ( ) |

المركز القومى للبحوث التربوية والتنميـــة

شعبة بحوث التخطيط التربوى

----

استبيان حــــــول

" تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى رياض الاطفال "

موجه الــــــى

أعضاء مجالس ادارات الجمعيــــات

اعــــداد

دكتورة / نادية عبد المنعــم

* ينظم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ العمل بالجمعيات الاهلية المصرية ٠٠

- فهل ترى ان ذلك القانون يواكب الاوضاع الحالية فى مصر ؟

نعم ( ) لا ( )

- اذا كانت الاجابة ( بلا ) فهل يرجع ذلك الى :

• حلول مفاهيم جديدة مثل الانفتاح ، اقتصاديات السوق ، الأخذ بالديمقراطية بدلا من المفاهيم التى واكبت صدور القانون ، مثل مسئولية الدولة عن النشاط الاقتصادى - الاعتماد على الذات ، الحزب الواحد ٠ ( )

• يتعارض مع التعددية الحزبية القائم عليها النظام السياسى للدولة ( )

• يركز على دور الدولة فى كافة البرامج متجاهلا الفكرة العامة من وراء انشاء الجمعيات ٠ ( )

• لايواكب المتغيرات السياسة والاقتصادية العالمية والتى تؤكد على ضرورة مشاركة الجهود غير الحكومية فى التنمية ٠ ( )

• لايوفر للجمعيات الاهلية سلطات واختصاصات تمكنها من العمل بفاعلية فى مجالات التنمية التى تحتاجها المجتمع ٠ ( )

* هل ترى ان تنشيط دور الجمعيات وخاصة فى مجال التعليم يتطلب :

- اعادة صياغه دور الدولة وعلاقتها بالجمعيات ( )

- التعرف على الحاجات الحقيقية لتنمية المجتمع ( )

- تطوير المناخ التنظيمى للبيئة المحيطة للجمعيات بما يسمح بقدر اكثر من التفاعل والمشاركة ( )

- تحديد دور الهيئات الادارية العليا واقتصاره على التأكد من مطابقة دور الجمعيات للاحتياجات المحلية ٠ ( )

× هل تعتقد ان نظام الجمعيات الاهلية بوضعها الحالى يساهم فى تحقيق التنميـــة

وخاصة فى مجال التعليم ؟ نعم ( ) لا ( )

ـ اذا كانت الاجابة ( بلا ) فهل يرجع ذلك الى :

- الفجوة بين النصوص التشريعية والواقع الفعلى.
- الاعتماد على الدولة بشكل كبير فى مجالات الخدمات الاجتماعية والتنمية المحلية .
- تحول الجمعيات الى جهات شبه حكومية .
- غياب التخطيط الواضح للتنمية المحلية وتعذر التعرف على الاهداف فى البرامج

اذا كانت الاجابة ( بلا ) ، فهل يرجع ذلك الى :

- الفجوة بين النصوص التشريعية والواقع الفعلى .. نعم ( ) لا ( )

ـ الاعتماد على الدولة بشكل كبير فى مجالات الخدمات الاجتماعية والتنمية المحلية . نعم ( ) لا ( )

ـ تحول الجمعيات الى جهات شبه حكومية . نعم ( ) لا ( )

ـ غياب التخطيط الواضح للتنمية المحلية وتعذر التعرف.
على الاهداف فى البرامج المعلنه للتنمية . نعم ( ) لا ( )

ـ تسييس العمل الأهلى. نعم ( ) لا ( )

ـ غلبه النوعه البيروقراطية على الجمعيات نعم ( ) لا ( )

ـ قلة الجهود التى تبذل لتنشيط الحركة التطوعية والدعوة .
لها وخاصة فى محيط الشباب . نعم ( ) لا ( )

ـ التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع لم
تنعكس بصورة جادة على موجهات العمل التطوعى نعم ( ) لا ( )

( قوانين ـ سياسات ـ اتجاهات ... الخ )

— هل تعتقد ان ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية ناتج

عن :—

• القصور فى الوسائل الفنية المتبعة فى تدبير المتطوعين نعم ( ) لا ( )

• القصور فى البرامج التدريبية اللازمة نعم ( ) لا ( )

القصور فى اصدار المطبوعات والمؤلفات عن حركة التطوع. نعم ( ) لا ( )

— هل ترى ان عدم التوازن الدقيق بين قيمة الحفاظ على النظام

والامن وقيمة استقلالية العمل فى الجمعيات متعارضتان نعم ( ) لا ( )

— هل يعتقد ان هناك انعدام ثقة بين الدولة والجمعيات الاهلية نعم ( ) لا ( )

— هل تعقد الجهاز الادارى المسئول عن الجمعيات لايتفق مع نعم ( ) لا ( )

طبيعة العمل التطوعى

* المرجو وضع علامة ( ) امام الخانة التى تعبر عن وجهة نظرك ..

— يتبلور تطوير الجمعيات وزيادة فاعليتها فى :

أن تتولى الدولة القيام فقط بالدور الرئيسى فى القيادة القومية لهذه الجمعيات من خـــلال خطة التنمية الشاملة . ( )

• ان توفر الدولة للجمعيات مناخ الحرية والضمانات التى تكفل لهـا الادارة الذاتية ( )

• ان تكون رقابة الدولة قاصرة على الملائمة فقط لتتمكن الجمعيات من الرقابة بذاتها . ( )

• أن تزود الجمعيات بلوائح اجرائية تتسم بالمرونة دون تطبيق القواعد الحكومية ( )

• تشكيل هيئة متخصصة لدراسة حركة المجتمع والتغير الاجتماعى والبرامج التربوية والاعلامية لتعميق الصلة بين الجمعيات والمجتمع ( )

• تنمية الوعى التربوى بالعمل التطوعى بمراحل التعليم المختلفة ( )

• توفير توعية اعلامية عن اهمية التطوع فيه دفع التنمية الشاملة للمجتمع وابراز الدور الذى تلعبه الجمعيات غير الحكومية فى الحياة الاجتماعية ( )

* ماهى فى رايكم اهم المشكلات التى تعانى منها الجمعيات غير الحكومية :

-

-

-

-

-

* ماهى مقترحاتكم لعلاج تلك المشكـلات :

-

-

-

-

-

# الفصل الخامس [*]

## واقع الجهود غير الحكومية فى التعليم الأساسى ومقترحات تنشيطها

---

* اعداد ا٠م٠د فؤاد احمد حلمى الاستاذ المساعد بشعبة بحوث التخطيط التربوى ٠٠

## الفصل الخامس

## واقع الجهود غير الحكومية فى التعليم الأساسى ومقترحات تنشيطها*

فى اطار الأهداف الموضوعة للدراسة وخطتها المنهجية ، ومايتبع ذلك من تقسيمات لمهام الباحثين المشاركين فى هذه الدراسة ، يتناول هذا الفصل واقع الجهود المبذولة من الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم الأساسى ، ومقترحات تنشيطها ، ويستند الفصل على ماتم عرضه من دراسات سابقة فى الفصل الأول وعلى ماورد فيه من تعريفات أو مسميات ، ويلتزم بما تحدد للدراسة من أهداف وحدود فى ضوء الامكانات المتاحة والوقت المتيسر ، وفى ضوء ذلك فقد تضمن هذا الفصل معالجة واقع الجهود غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى وتركز هذه المعالجة على مرحلة التعليم الأساسى ، وقد اشتمل الفصل على أربعة أقسام ، تناول القسم الأول الاطار العام وتناول القسم الثانى انعكاسات الثورة الكونية على التعليم الأساسى، وتناول القسم الثالث الدراسة الميدانية واجراءاتها ، أما القسم الرابع فقد عرض لنتائج الدراسة ومقترحاتها ، وفيما يلى نعرض للفصل الخامس وماتضمنه من أقسام .

---

* اعداد : ا.م.د فؤاد احمد حلمى ، استاذ مساعد ، شعبة بحوث التخطيط التربوى ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

## القسم الأول : الاطار العـــام للفصـــــــل

### مقدمـــــة :

إن تنشيط دور الجهود غير الحكومية فى التعليم يعد من الأساليب المطلوب انماؤهـــا حيث تقع هذه الجهود بين الجهد الحكومى وجهد القطاع الخاص ٠ فالجهود غير الحكومية تواجـه صعوبات متعددة فى مجال التعليم الاجبارى ، فاذا ماتركنا الاحتياجات التمويلية المتناميــــة للتعليم الأساسى وقصور موارد الدولة عن الوفاء بها ، نجد أن هناك حزمة من الأزمات تواجـــه ادارة التعليم الأساسى ٠

فزيادة السكان فى العقدين السابقين ، ووقوع الموارد الاقتصادية للبلاد بين الصـــراع على اعادة بناء البنية الأساسية لقاعدة الاصلاح والاستجابة لمطالب قطاعات الخدمات الأساسيـــة ( التعليم ــ الصحة ــ الأمن ) اقتضت أن يحتل التعليم مكانة غير متقدمة فى سلم الأولويـات التمويلية نجم عنها تكدس الفصول ، وسوء أحوال المعلمين المادية والنقص الشديد فى المستلزمـات التعليمية ،(١) واهتمام النظام بايجاد مكان للمطالبين بالحق فى التعليم ، وكان كل ذلك على حساب جودة التعليم وتطويره وتحديثه ، اضافة الى أن الاهتمامات العالمية بالجهود غير الحكومية كصيغة متحررة من القيد الحكومى ومبتعدة عن دافعية الرغبة فى تحقيق الأرباح الكبيرة من تشغيـل رأس المال الخاص ، كما ينظر الى هذه الجهود على أساس أنها الأقدر على التكيف والاستجابـــة السريعة لمتطلبات بيئتها من الاحتياجات ٠ اضافة الى أن التشغيل الاقتصادى لتلك الجهود غيــر الحكومية (التطوعية) غالبا مايتصف بقوة الأداء الاقتصادى وكفاءته لانخفاض متطلبات ادارته ، ورغبـة العاملين للعمل من أجل الصالح العام ٠

لـــذا تعد هذه الجهود من الصيغ الملائمة لتولى أمور مشروعات الخدمات ومنها التعليـــم الأساسى بصفة خاصة لما تتطلبه أهدافه من مطالب يمكن تحقيقها بكفاءة عالية عن طريق هــــذه الجهود ٠

ورغم اهتمام الدولة الواضح بالاتجاه نحو التخصصية ، والأخذ بآليات السوق والنظـــام الليبرالى ، ورغم أن تفعيل دور هذه الجهود وتنشيطها يعد من الأساسيات الواجب عدم اغفالهـــا كمطلب لهذه التحولات الا أن هذه الجهود مازالت تعانى من القيود المتعددة وترتبط فى أدائهـــا بشخصيات من يتولوا زمامها ، مما يفقدها الرؤية المستقبلية الواضحة والسياسات المستمرة ،والمستقرة

لتقلب الأفراد فى قيادتها وغياب البعد الاستراتيجى فى أنظمتها وتنظيمها •

## أهداف الفصـــل وخطواتـــه :

يستهدف الفصل الوقوف على الأساليب والآليات المطلوب اقرارها لتفعيل دور الجهود غيـــر الحكومية فى مجال التعليم الأساسى وزيادة مساحة مشاركتها فى الجهد التعليمى المبذول فى هـــذا المجال •

ويتطلب ذلك الاجابة عن التساؤلات الآتيـــة :

- ما المساحة التى تشغلها الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم الأساسى ؟
- ما مظاهر تميز جهود بعض الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم الأساسى ، وما الأسبـاب وراء هذا التميز ؟
- ما مظاهر تدنى جهود بعض الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم الأساسى ؟
- ما المعوقات التى تحد من أنشطة الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم الآســى ؟
- ما المقترحات التى يمكن من خلالها زيادة فاعلية الجهود غير الحكومية فى التعليم الأساسى ؟

للاجابة على هذه التساؤلات اتبعت فى هذا الفصل الاجراءات المنهجية التاليـــة :

أولا : جمع البيانات التى تجيب على التساؤلات التى طرحها الفصل ، والتى تتعلق بالوضع الراهـن للجهود الأهلية العاملة فى مجال التعليم الأساسى للوقوف على دوافعها للعمل والتميـــــر فى هذا المجال ، والتعرف على أسباب عزوف الجمعيات الأقل تميزا أو عزوفا عن الاشتغال بأنشطة التعليم الأساسى ومدارســه •

- تصميم الأدوات اللازمة لجمـع البيانات التى تجيب عن التساؤلات التى لايتوافر لهــــــا اجابات فى الدراسات أو البحوث السابقة أو فى الأدبيات التربوية والاجتماعية التى تناولـت الجهود غير الحكومية وأدوارها فى الخدمات التعليميـــة •
- وبالاضافة الى الاستبيانين المبدئيين *، فقد صمم لأغراض الفصل الحالى استبيانـــــــان آخران :

* تمت الاشارة اليهما فى الفصل الأول من الدراســـة •

أ - استبيان موجه لأعضاء مجالس ادارات الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم الأساسى للتعرف على مايواجه تلك الجمعيات من صعوبات أو معوقات وماتراه فى الواقع من ايجابيات تدفعها الى التميز فى مجال التعليم الأساسى .. والوقوف على آراء هذه العينة فى كيفية تفعيل دور الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم الأساسى وتوسيع مساحة المشاركة فى تقديم خدمة تعليمية متميزة تساهم مع الجهود الحكومية فى تحقيق متطلبات الالزام .

ب - استبيان موجه للعاملين فى مدارس الجمعيات باعتبارها مظهرا من نشاط الجمعية يمكن الحكم من خلاله على مدى جودة الخدمة المقدمة فى هذا المجال .

كما استهدف الاستبيان التعرف على نوعية العلاقات المترابطة بين الجمعيات والمدارس والادارات التعليمية ، والادارات الاجتماعية بهدف الكشف عن نوعية العلاقة ، والتعرف على المثالب والايجابيات فى هذه العلاقات بهدف تحديد النواحى الواجب تعزيزها أو تعديلها بما يتيح تقديم خدمة تعليمية أفضل ، بالاضافة الى التعرف على أفضل السبل لزيادة فاعلية هذه المدارس وتعظيم أدوارها فى المجتمع .

ثانيا : اختيار عينة من الجمعيات لتطبيق أدوات الدراسة عليها .

ثالثا : تحليل البيانات التى تم رصدها سواء من الاطار النظرى للفصل أو من الدراسة الميدانية التى أجريت به ، ومن الملاحظات الميدانية التى تم جمعها من خلال الملاحظة والمقابلات الشخصية للتوصل الى أهم النتائج .

رابعا : تحديد العناصر الفاعلة فى الجهود غير الحكومية والتى يمكن اعتبارها مسئولة عن تفعيل دور هذه الجهود أو تثبيطها .

خامسا : عرض النتائج التى توصلت اليها الدراسة لزيادة فاعلية الجهود الأهلية فى مجالات التعليم الأساسى .

سادسا : التوصل مما سبق الى عدد من المقترحات لتنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم الأساسى .

## القسم الثاني: انعكاسات الثورة الكونية على التعليم الأساسي

### مقدمـة :

ان استقراء حركة التحولات والتطورات العالمية المتسارعة تشير الى أن الانسانية تنتقـل الآن عبر عملية معقدة ومركبة ، صوب صياغة مجتمع عالمى جديد ، تحت تأثير الثورة الكونية ٠

ولقد كانت البدايات الأولى لهذه الثورة الكونية تتمثل فى بزوغ ما أطلق عليه ( الثـورة العلمية والتكنولوجية ، والتى جعلت العلم ــ لأول مرة فى تاريخ البشرية ـ قوة أساسية من قـوى الانتاج ، تضاف الى الأرض ورأس المال والعمل ٠

وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير ليس فى بنيتها التحتية فقـط، ولكن أيضا فى أسلوب الحياة وأنماط التفكير ونوعية القيم السائدة ، وأساليب الممارسة السياسيـة، لقد صك العلماء الاجتماعيون مصطلحا رأو أنه أوفى وأكثر دقة فى التعبير عن حالة العالم الجديد، وهو مصطلح " مجتمع المعلومات " وذلك على أساس أنه أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديـد ، أنه يقوم أساسا على انتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هى الحاسب الآلى ٠ الذى أدت أجياله المتعاقبة الى احداث ثورة فكرية كبرى فى مجال انتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الانسانية فاذا اضفنا الى ذلك القفزة الكبرى فى تكنولوجيا الاتصال ، (٢) لأدركنا أننا بصدد تشكيل عالـم جديد غير مسبوق ٠

ان بزوغ مايطلق عليه " مجتمع المعلومات الكونى " يتطلب من المتعاملين مع النظـم التعليمية ودارسيها أن يتعرفوا على سمات هذا المجتمع ، ونوع الآليات التى تحكم حركة ومتطلبـات اعداد أفراده فى ضوء هذه السمات ، يمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسا مـن سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها ٠ (٣)

ان مجتمع المعلومات الكونى أصبح مفهوم وواقع بدأت مراحله تتابـع وسيكون هو المرحلـة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات ٠

ومن الأمور الهامة التى تفرضها طبيعة مجتمع المعلومات الكونى ، هو تنمية القدرة التكيفيـة للمواطنين فى مواجهة الظروف الكونيـة ٠

ان الرؤية المستقبلية لدور الدولة فى التنمية ، يتعلق بتغيير مكونات قوة الدول ، ذلـك

أن المعادلات التقليدية لقوة الدولة سيطرأ عليها تغيرات جوهرية فى الفترة القادمة وستصبح العناصر الأساسية للقوة الاقتصاديــة هى : (٤)

– العلم والتكنولوجيــا .
– السياسة الاقتصادية .
– القدرات الاداريـــة .
– التنظيم الاجتماعى .
– التعليـــم .

لقد أدرك العالم المتقدم أن الانسان المنتج يتم تشكيله وتنمية مهاراته وقدراته ابتداء مـــن السنة الأولى للتعليم وأصبحت المدرسة الآن مكانا لتلقى العلم وتنمية المهارات معا .

ان أزمة التعليم المصرى التى عانينا منها لفترة طويلة من ناحية ، والثورة الكونية نحـــو مجتمع المعلومات من ناحية أخرى وطموحات الشعب المصرى فى أن يتمثل موضعه الريادى والقيادى وسط العالم تفرض على سياسة التعليم الواعية أن تتحرك بسرعة وفاعلية لتلحق بالثورات التى فاتتها وتصل الى الثورات الآتية لأن من سيتخلف عن الوصول الى تلك التطورات الهائلة فى كافة المجالات لن يفقد فقط صدارته ، وانما سوف يفقد قبل ذلك ارادته . (٥)

ان التعليم اليوم يعد الدعامة الأصلية التى تتحكم فى صياغة مستقبل الشعوب السياســـى والاقتصادى والاجتماعـــى .

وتشير الدلائل الى أن المستقبل السياسى سيبنى على أساس الديمقراطية وهى نتاج طبيعـــى لتعليم جيد ، أما البعد الاقتصادى ، فان المستقبل يتطلب اقتصادا يتمتع بجودة عالية، وقـــادرا على زيادة الانتاجية ، والتقدم الاقتصادى يتأثر بنوع التعليم وجودته ، كما تتأثر انتاجيتـــــــه بمواصفاتها الجديدة بمقدار ونوعية التعليم الذى حصل عليه . (٦)

لقد استشعرت النخبة الفكرية والسياسية فى مصر هذه المتغيرات واهتمت بها اهتماما حقيقيـا ناجما عن فهم مدقق لهذه المتغيرات ، وهناك علامات تشير الى أن هناك رغبة فى التعامل مـــع الحقائق والمتغيرات الحادثة ، غير أن الممارسة ، ونعنى ممارسة التغيير مازالت بطيئة ومتعثـــرة ومترددة .

## - أهمية التطوير المتنامى للتعليم الأساسى :

ان الاستجابة لمتطلبات المجتمع الكونى الجديد تتطلب تنمية بشرية مستدامة على مستوى الأفراد تنطوى على عملية تعلم ومن ثم تطبيق ماتم تعلمه فى سبيل تحسين نوعية المعيشة، وتعليم مستمر لزيادة قدرات الأفراد والمجموعات على استمداد العون من محيطهم والمشاركة الفعلية فى المجتمع ، ومواجهة التحديات ، وابتكار الحلول الجديدة لها وتحويلها نحو صورة ايجابية، ان التعلم هو الحافز الذى يساعد كافة عمليات الانماء بينما فقدان فرص التعلم يقيد قدرات الأفراد والمجتمع على تحقيق الانماء والافادة منه .

هناك أدلة علمية وافره على مدى الحاجة لاسهام التربية فى عملية الانماء الاجتماعى والاقتصادى ومنها التعليم الأساسى لقدرته على تحسين الانتاجية فى كافة تلك المجالات .

ان أوجه التباين الاقتصادى تقوى وتتكرر مع الزمن بسبب عدم تكافؤ السبيل الى التربية الأساسية وعدم تساوى مستويات الانجاز التعليمى ، لذا فان تقرير التكافؤ فى فرص التعليم الأساسى يؤدى الى تضييق الهوه بين الأقل علما والأكثر علما داخل المجتمع الواحد ، ثم ان التكافؤ فى توفير التعليم الأساسى يجعل السبيل الى المزيد من العلم اكثر تكافؤا اذ يصبح بالامكان عندها اختيار الأفراد لتلك الفرص على أساس الانجاز التعليمى . (٧)

ان خفض التباين فى مجال التعلم له آثار مباشرة وأخرى طويلة الأمد ، من هذه الآثار مايرتبط بأهمية التربية بالنسبة للتقدم التقنى وماله من قدرة على التأثير البالغ فى الظروف الحياتية لكل انسان ، ان الحرمان من التربية الأساسية هو الحرمان من وسائل العيش الحديث، فاذا لم تتوافر لدى الناس المهارات اللازمة للمشاركة فى عالم تكنولوجى متطور ، واذا انعدمت لديهم المعارف الكفيلة بتحويل محيطهم يبقون على هامش المجتمع الذى يخسر ماكان بامكانهم تقديمه .

ولقد ازدادت أهمية تأمين حاجات التعلم الأساسية للجميع أكثر من أى وقت ،لابسبب التغييرات التكنولوجية المتسارعة وغيرها فى اكثر المجتمعات فحسب ، بل ايضا بسبب الاعتماد الشامل المتزايد بين الدول على بعضها البعض فى أنشطتها الاقتصادية والثقافية ، فمن قبيل مستلزمات الانماء الاجتماعى والثقافى والاقتصادى ، تسهم التربية فى تخفيف الفوارق ومد جسور التفاهم بين الشعوب من مختلف البلدان ، والأصول الاجتماعية والاقتصادية ، والهويات الثقافية، ان التربية الفاعلة هى وسيلة فريدة من نوعها لتقرير اسهام جميع الأفراد فى مجتمعاتهم المحلية ومجتمعنا العالمى . (٨)

اما المجالات التى ينبغى ايلاؤها أهمية خاصة من الآن وخلال السنوات القادمة ، فالمرجح أنها ستتركز على محور اساسى الا وهو محور المعلومات والاتصالات بوسائلها المختلفة وخاصة المرئية والمسموعة ٠

**- التعليم الأساسى والمستقبل :**

لقد صار من الضرورى اليوم التأكيد على أهمية التعليم ، كما لم يعد بالأمر الغريب أو غير المألوف أن تتردد فى الأدبيات المتعلقة بالتعليم مقولات تحذر من مغبة فشل المؤسسات التعليمية فى بعض الدول ، وعجزها عن مواكبة التطورات العالمية ذات الصلة ، فضلا عن التركيز على ابراز خطورة عدم الاتساق بين مضمون العملية التعليمية واحتياجات المجتمع ، الأمر الذى يعنى بالضرورة المبادرة الى اعادة النظر فى شكل النظام التعليمى ووسائله ومؤسساته بحيث يصير قادرا فى النهاية على الاستجابة للظروف والمعطيات الدولية والمحلية المستجدة ، وكل ذلك يحتاج ولاريب فى ذلك الى معرفة العلماء وجهود الباحثين ، وخاصة فيما يتصل بقضايا المستقبل وترتيب الأولويات ،والاهتمامات ٠ (٩)

لقد كان القصد من هذا العرض المجمل للتحولات الجارية على مختلف الأصعدة المحلية والدولية والعالمية ، هو أن نوضح ان لهذه التحولات مطالب تعليمية وان هذه المطالب لم تعد قاصرة على فئة من الأفراد دون سواها وان طبيعة التحولات والتطورات الحادثة فى العالم والمتوقع حدوثها لاتضع فواصل من أى نوع سواء كانت فواصل زمنية أو جغرافية ذات تأثير فى حركة الفرد أو انتاجيته ، ولم يعد من الممكن الزعم بأن هناك متطلبات للأعمال أو المهن أو الحرف متباينة، ولم يعد من المقبول ان نغمض العين عن ضرورة توافر الحاسبات على كافة المستويات ، وضرورة أن يتوافر لمستخدميها لغة عالمية ، يمكن من خلالها التعامل مع الشبكات العالمية للمعلومات، والتى تتطور بشكل مذهل ٠

ان التطورات الحادثة حولنا ، تشير الى أن نظم التعليم عليها أن تعيد مراجعة برامجها وأهدافها ، لأن الصورة الواضحة لمجريات الأمور تشير الى أن التعامل مع كل هذه التطورات يتطلب تعليما قاعديا أساسيا للجماهير على مستوى من الجودة النوعية يتناسب مع متطلبات العصر واحتياجاته، ومن هنا يصبح التعليم الأساسى رغم كل الجهود التى تبذل لتطوير نوعيته وتحسين كفاءته فى حاجة الى المزيد ، وهذا أمر ليس بالغريب على النظم التعليمية فالنظام التعليمى مطالب فى كل لحظة

من أن يطور من ذاته كي يتلاءم مع الظروف المجتمعية له ، ولكن الأمر الجديد أن التعليم كـان يتعامل مع مجتمعه المحدود ويسعى الى التلاؤم معه ، ولكن فى عصر الثورة الكونية ومجتمـــــــع المعلومات لم يعد الأمر كذلك ، فلقد أصبح التعليم الأساسى اضافة الى مطالبه التقليدية ، مطالبا باعداد المواطن العالمى ، الذى يملك مهارات المواطنة العالمية ويمكنه من التعامل مع أدواتهـــــا ٠ دون انفصال أو ابتعاد عن هويته وقيمه الأصلية أو الذوبان فى الثقافات الأخرى ٠

وتشعر الدول على كافة مستوياتها بالقلق بشأن تطوير نظمها التعليمية فمتطلبات التعليـــم أصبحت أكبر من قدرات معظم الدول ، وأصبح الجميع مطالبون بالبحث عن أساليب جديدة لمواجهة هذه المتطلبات ٠

والأمر اللافت للنظر فى هذا المجال ان متطلبات التعليم بصورتها التقليدية ( التمويـــل ) لم تعد هى المطلب الأوحد لمواجهة مشاكـل التعليـم ٠

فلو تصورنا أن الدولة قد وفرت للتعليم كل ماهو مطلوب من اعتمادات وتمويل ، فهـــــل يمكن أن نتنبأ بأننا نستطيع تقديم تعليما جيدا ، ان خبرة الدول المجاوره والدلائل تشيـــــر الى أن التمويل أمر هام ولكن استخدام هذا التمويل فى النظام التعليمى يعد أمر أهم من تدبيره، فعناصر المنظومة التعليمية من التعقيد والتشابك ولها خصوصية فى التعامل تتطلب أن نبحـــث عن أساليب اكثر فاعلية للتعامل معها ٠٠ والجهد الحكومى بمفرده غير كاف للاضطلاع بمهام تعليـم الجماهير وخاصة فى مجالات التطوير المتسارعة ، مما يجعل البحث عن صيغ جديدة لادارة التعليم تصبح مطلبا هاما ٠ ان حق المواطن فى التعليم لايكتمل بمجرد توفير التعليم ولكنه يكتمل عندما يصبح تحقيق الأهداف العليا لهذا الحق أمرا ممكنا للمواطن فى ظل ظروفه وقدراته واحتياجاته ٠

ان التطورات الاقتصادية فى العالم وفى مصر تتجه الى الأخذ باقتصاديات السوق، والأخـــذ بآليات السوق فى التعليم يتطلب التعرف على اجراءات ومتطلبات السوق فى ادارة المدارس ٠ والتـى يمكن أن نشير الى بعضها فيما يلى : (١٠)

١ـ تنمية خبرات أفضل للتحرك نحو الادارة الذاتية للمدارس ، وذلك من خلال ضمان التوزيـــع العادل للموارد ٠

٢ـ اتاحة الفرص للمدارس لتختار ادارتها الذاتية تحت ظروف تجعلها تقترب من نموذج الســـوق ، ويعنى ذلك أن الكثير من الخدمات التى كانت سابقا تعد من قبل الادارة المدرسية سوف يتـــم التخطيط لها وتحديدها على مستوى المدرسة ٠

٣– صياغة الأهداف والأولويات – مركزيا – وربطها باطار عمل للمحاسبة ، وعلى المدارس ان تضع انساق أو ترتيبات تعاونية فى المحليات مع الاستعانة بعدد من المستشارين يعملون على تنمية هذه الترتيبات • ان جدة أو حداثة هذا النموذج ليست فى الافكار او المعطيات الفكرية رغم كثرتها ، وانما الجديد هو فى ضرورة أو أهمية وجود رؤية متكاملة وشاملة ، تجمع هذه الأفكار والمعطيات لانتاج روابط وعلاقات مغايرة بينها •

" لقد أدت الأهداف الطموحة للتعليم الأساسى فى مصر والمطالب المتزايدة عليه ، وماشمل هذا التعليم من توسع كمى الى زيادة الضغوط على التعليم ، بحيث اتسعت الهوة بين المطالب التعليمية وبين طاقات النظام التعليمى وامكاناته ، خصوصا مع الانفجار السكانى الذى أدى الى نشوء اعداد كبيرة من الفئات المحتاجة للتعليم الأساسى • ورغم ان زيادة الطلب على التعليم الأساسى أدت الى رفع الاعتمادات المخصصة للخدمات التعليمية ، الا أن هذه الاعتمادات لم تستطع أن تستمر فى التزايد لارتفاع التكلفة من جهة ولزيادة عدد التلاميذ عاما بعد عام من جهة أخرى مما يشير الى أن ماينفق على التعليم مازال قليلا بالقياس الى حاجة البلاد التعليمية • (١١)

ان مطالب نمو التعليم وتطويره يمثل تحديا لقدرة البلاد المالية – مما يجعلها فى مواجهة واقع كيف يمكن الوصول بمالية التعليم فيها الى حالة أفضل تسد بها مطالب نمو التعليم وتطوره •

فالمدارس المطلوب بناؤها حتى عام ٢٠٠٠ تقدر بحوالى ١٧ ألف مدرسة وكلفتها تصل الى اكثر من ٢٧ مليار جنيه كما أن خفض كثافة الفصول الى المعدل العالمى من ٢٥–٣٠ تلميذ يتطلب مايزيد عن ١١ مليار جنيه ، (١٢) أى أنه مطلوب ٣٩ مليار خلال السنوات الأربع القادمة ، وهذا بالاضافة الى التمويل المطلوب للعملية فى هذه السنوات والمقدر بحوالى٧مليارات سنويا •

وفيما يلى جدول يوضح حجم الانفاق على التعليم منسوبا الى الناتج الاجمالى •

## جدول رقم (١)

يبين اجمالى الانفاق على التعليم منسوبا الى الناتج الاجمالى ( ١٩٩٤ـ ١٩٩٥ ) (١٣)

| السنة | الناتج المحلى الاجمالى بسعرالسوق | الانفاق على التعليم | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥/٩٤ | ١٥٥ر٥ مليار | ٧ر٩٧٧ مليار | ١٣ر٥٪ |

عدا التعليم الأزهرى

## جدول رقم (٢)

يبين نسبة مخصصات الانفاق على التعليم من الموازنة العامة للدولة فى عامى ٩٥/٩٤ ـ٩٥/١٩٩٦ (١٤)

| السنه | اجمالى الموازنة العامة * | مخصصات التعليم | النسبة المئوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ٩٥/٩٤ | ٥٨ر٤ مليار | ٧ر٩٧٧ مليار | ١٣ر٧ | عدا التعليم |
| ٩٦/٩٥ | ٧١ر٧٩ مليار | ١١ر٢ مليار | ١٥ر٦ | الأزهرى |

وتشير بيانات الجدول السابق الى أن :

* معدل الزيادة فى مخصصات التعليم من الموازنة العامة للدولة خلال عامى ٩٥/٩٤ ، ٩٦/٩٥ بلغت ٢٪ تقريبا ٠

جـــدول رقـــــم (٣)

يبين توزيعات الانفاق على التعليم وفق المستوى

العــام للتعليـــم

عدا التعليم الأزهــرى

| المستوى العــام | الانفاق خـــلال عــــام ٩٥/٩٤ | | ٩٦/٩٥ | |
|---|---|---|---|---|
| | الانفـاق | ٪ | الانفـاق | ٪ |
| التعليم قبل الجامعى | ٥ر٦١٠ | ٢ر٧٠ | ٦ر٧٧٣ | ٥ر٦٠٪ |
| التعليم العالــى | ٢ر٨٧ | ٥ر٣٪ | ٣ر٢٥ | ٩ر٢٪ |
| الجامعـــــات | ٢ر٠٨ | ٧ر٢٦٪ | ١ر٤ | ٦ر٣٦٪ |
| الجملـــــة | ٧ر٩٧٧ | ١٠٠٪ | ٢ر١١ | ١٠٠٪ |

وتشير الجداول السابقة الى أن الدولة تسعى الى تدبير التمويل المطلوب للتعليم، وتعمـل على زيادة مخصصاته ، ولكن ضخامة المطالب الاجتماعية وتراكم المشكلات الناجمة عن قصور التمويل، تتطلب اعتمادات هائلة ، تحتاج فى حقيقة الأمر الى ضرورة توفير مصادر تمويلية جديدة وغيـــــر تقليدية حتى يمكن توفير متطلبات التعليم ، والتعليم الجيد يتطلب انفاقا عاليا وخاصة بعدمـــا أصبح للتعليم الكثير من المتطلبات التكنولوجية التى لاغنى عنها والتى تزيد من الاعباء المطلوبـــة للنظام التعليمى اضافة الى المشكلات التقليدية الخاصة بتحسين أحوال المعلمين وتحسين الظـــروف التعليمية داخل الفصل ، وفى المدرســة .

كل هذا يشير الى أن صيغة جديدة للمشاركة فى الجهد التعليمى مطلوب اقرارها بحيـــث تبتعد فى مقصدها الأول عن الربحية ، وأن يكون هدفها هو تقديم خدمة تعليمية ذات مستـــوى عال ومتطور وبتكلفة اقتصادية مقبولة فالجهود المشاركة فى التعليم الأساسى مع الجهود الحكوميـــة مازالت دون مستوى الآمال وهى محدودة للغاية ، وفيما يلى نعرض للاسهامات غير الحكومية فـــى مجال التعليم الأساسى .

جدول رقم (٤)

يبين اعداد التلاميذ والمدارس بالتعليم الأساسي
للعام الدراسي ٩٤/٩٥ (١٥)

| المرحلة | مدارس | فصول | تلاميذ | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| جملة الابتدائي | ١٦٠٨٨ | ١٦٥٤٠٦ | ٧٣١٣٠٣٨ | |
| خاص | ١٠٧٥ | ١٣١٢٢ | ٥٠٩٩٨١ | ٧٪ |
| الاعدادي | ٢٢٥٨٤ | ٨٢٢٢٩ | ٣٤٠٩١٢٧ | |
| اعدادي خاص | ٥٨٥ | ٣٥٢٩ | ١١٧٠٩٧ | ٤ر٣٪ |
| اعدادي مهني خاص | ١ | ٣ | ٢٤ | |
| جملة التعليم الأساسي | ٢٢٥٨٤ | ٢٤٧٦٣٥ | ١٠٧٢٢١٦٥ | |
| جملة التعليم غير الحكومي | ١٦٦١ | ١٦٦٥٤ | ٦٢٧١٠٢ | |
| جملة التعليم قبل الجامعي | ٢٨٢٠٥ | ٣٢٩٣١١ | ١٣٧٧٥٣٣٩٤ | |

تشير بيانات الجدول السابق الى مايلي :

١- مساهمة الجهود غير الحكومية ( خاص + جمعيات ) في التعليم الابتدائي تبلغ ٧٪ من حجم الجهد التعليمي المبذول .

٢- مساهمة الجهود غير الحكومية ( خاص + جمعيات ) في التعليم الاعدادي بأنواعه تبلغ ٤ر٣٪ من جملة التعليم الاعدادي .

٣- النسبة العامة لمشاركة القطاع الخاص والجمعيات في التعليم الأساسي تبلغ ٨ر٥٪ من جملة التعليم الأساسي .

ان القول القديم " بأنه لايوجد فى التعليم من العيوب ، مالايمكن للمال أن يصلحه، لأن هذه الحقيقة الجزئية ، تصرف الناس بطريقة سهلة للغاية ، عن البحث العميق للمصادر الأخرى لمشكلات التعليم ، ومن الطبيعى أن توجد عوامل أخرى لها أهميتها الى جانب العامل المالى ، يمكن أن تحد من كفاءته ، وان تقيد تحسينه وتطويره ، ولقد برهنت هذه العوامل فى بعض الأحيان ، على أنها أكثر صعوبة من عامل التمويل من حيث تناولها والسيطرة عليها . وبرغم كل هذا مازال التمويل مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أى نظام تعليمى فهو يزود التعليم بالقوة الضرورية التى تمكنه من الحصول على المدخلات الانسانية والفيزيقية . ان تدبير الاحتياجات الكاملة لمتطلبات التعليم تمثل احدى الاشكاليات . (١٦) التى تواجه الدول فلا توجد دولة فى العالم يمكنها أن تستمر فى توجيه نصيب سريع التزايد من مواردها المتاحة الى التعليم، دون أن يؤدى ذلك الى حدوث ضغوط واختلالات حادة فى مجمل المجتمع والاقتصاد ، فاقتصاد أى دولة - فى لحظة معينة - لايتاح له الا قدر محدود من الدخل عليه أن يستخدمه ، ومايخصص للتعليم من هذا الدخل يؤخذ من استخدامات أخرى . (١٧)

من هنا يصبح على النظم التعليمية أن تبحث عن أساليب وصيغ جديدة لتنظيم التعليم وادارته وتمويله تتيح التطوير المستمر له وتحسن من جودته وترتقى بمستوى قابليته للاستجابة للمطالب المتجددة والمتسارعة التى تفرضها طبيعة الثورة الكونية ومجتمع المعلومات .

والمشاهد أن تزايد الضغط على العملية التعليمية فى السنوات الأخيرة وفى نفس الوقت القدر المحدود الذى توفره الدولة من الموارد المالية للتعليم ، قد أدى الى بروزغ مظاهر متعددة اذ تزايد طلاب التعليم المجانى بشكل كبير وصل الى اكثر من ١٥ مليون طالب فى المدارس الرسمية للحكومة عام ٩٦/٩٥ وبمقارنة هذا الرقم بمثله فى عام ٧٦/٧٥ والذى بلغ حوالى ٥ مليون يتضح مدى الضغط على ميزانية الدولة ، كما تتضح ضرورة التزايد المستمر للاعتمادات الحكومية فى موازنة الدولة وبالرغم من ذلك لازالت الدولة تعجز عن الوفاء باحتياجاتها اللازمة لتوفير الخدمات التعليمية بصورة مقبولة .

من هذا نستطيع أن نلمس أن الطريق مازال طويلا وشاقا ، وان الارتقاء بكفاءة نظـــام التعليم الأساسى يحتاج فى المستقبل الى أضعاف الجهد المبذول حاليا اذا استمرت البلاد باتجاهاتها وأساليبها التى درجت عليها فى حقل التعليم ٠ ولايمكن القطع بأن أزمة التعليم الأساسى فى مصـر كلها أزمة حاجة الى مصادر تمويل جديدة ، فهناك جزء من هذه الأزمة يتعلق بالعناصر الأخـرى من المنظومة التعليمية ومافيها من جوانب هدر وسوء تشغيل للمال أو عجز عن حسن تشغيلـه أو انخفاض كفاءته وكفايته ٠

ان المرحلة الحالية من تطوير النظام التعليمى فى مصر والتى استهدفت تطوير وتجديـد التعليم الأساسى ، تدعو الى الاهتمام بتلك الصيغة والتعمق فى دراستها للوقوف على مـدى ماتحققه من أهداف وما يواجهها من مشكلات وصعوبات أملا فى الخروج بنظامنا التعليمى من النمط التقليدى القائم على الحفظ والتلقين الى تعليم يستهدف فى النهاية اعداد التلاميذ اعدادا متكامـلا من النواحى التعليمية والجسمية والخلقية ويزودهم بالمهارات اللازمة لمواصلة التعليم ولمواجهـة الحياة العملية فى أقل مستوياتها ان لزم الأمر ٠

ويتطلب هذا النوع من التعليم ادخال الكثير من التطوير على النظام التعليمى حتـى يستطيع أن يقدم للجماهير الخدمة التى تنتظرها من التعليم ، ويتطلب هذا التطوير تعديلات وتغييرات فى عناصر منظومته مجمعه على كافة المستويات حتى تستطيع الوفاء بتحقيق الأهـداف الموضوعة له والمرجوة منه فى ظل متطلبات العالم الجديد ٠

ولقد أدى الاهتمام بتطوير وتحديث التعليم الأساسى وضرورة تعاون الجهود الى أن توصـى المجالس القومية المتخصصة وتقارير لجان تطوير التعليم قبل الجامعى بمشاركة الجهود الأهليـة وشركات القطاع الخاص والبنوك والمؤسسات الانتاجية فى تطوير التعليم كاحدى الوسائل للتغلـب على مايواجه التعليم من صعوبات أو معوقات ٠ (١٨)

## التعليم الأساسى وأهدافه :

التعليم حق من الحقوق الثقافية للانسان ، وقد كفله الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وبدونه لايستطيع الانسان مباشرة كافة حقوقه العامة أو أداء واجباته العامة •

ولقد جاءت كفالة الدستور لحق التعليم ، انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة واكثرها خطرا ، فهو أداتها الرئيسية فى تنمية النشئ ، واعداده لحياة أفضل ، يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه لوطنه ويتمكن فى كنفها من اقتحام الطريق الى المعرفة بأنواعها المختلفة •

ومضمون الحق فى الدستور ، ان يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قدرا ونوعا من التعليم يتناسب مع ميوله ومواهبه وقدراته ، وذلك كله وفق القواعد التى ينظمها القانون •

وواقع الأمرأن المجتمع بوصفه المستفيد من التعليم يجب أن يمكن الفرد من مباشرة حقه فى التعليم ، فهو واجب على المجتمع تجاه الفرد،على أن مباشرة التعليم حق للفرد يكون وفقا لقدراته وامكاناته التعليمية •

" يمثل التعليم الأساسى الالزامى ، الركيزة الأساسية للتعليم قبل الجامعى وقاعدة المنظومة التعليمية ككل ويعمل هذا التعليم على توفير أساسيات الثقافة والهوية القومية بمكوناتها فى المستويات الشخصية والوطنية والعربية والانسانية ، التى تمكن التلميذ المواطن من أن ينمى قدراته ، ومن أن يسهم فى تنمية وطنه ، كما يهدف التعليم الأساسى الى تثبيت المهارات الأساسية وقيم الولاء والمواطنة والتدين وغير ذلك من قيم الثقافة الأصيلة ، كما يقوم بدورة فى تمكين التلاميذ من الانفتاح على مجالات المعرفة ويمكن ايجاز أهم وظائف التعليم الأساسى فى :- (١٩)

- سد منابع الأمية والتمكن من مهارات الاتصال •
- تثبيت البناء القيمى على أساس عقلانى •
- الاستمرار فى تحقيق التكافل الاجتماعى •
- اكتساب مهارات العمل اليدوى والتعامل مع المجتمع التكنولوجى •
- الانفتاح على أساسيات المعرفة •
- اكتساب مهارات التعليم الذاتى •

ويهدف التعليم الأساسى الى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة ، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسى أن يواصل تعليمه فى مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهنى مكثف ، وذلك من أجل اعداد الفرد لكى يكون مواطنا منتجا فى بيئته ومجتمعه . (٢٠)

ويقوم التعليم الأساسى على مجموعة من الأسس نعرض لها فيما يلى :-

- أنه تعليم موحد لجميع أبناء الأمة وهو فى ذلك يسعى الى تحقيق مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص فى التعليم .
- هو تعليم مفتوح القنوات يمكن التلاميذ بكافة صيغه واشكاله من مواصلة التعليم فى المراحل التالية ، وقد تكون مرحلة التعليم الأساسى منتهية للبعض طبقا لاستعدادتهم وقدراتهم .
- أنه تعليم يحقق النمو المتكامل للتلميذ من خلال تسليمه بأساسيات المواطنة الواعية المنتجة من قيم دينية وسلوكية وربطه بالعمل المنتج ، وتهيئته للمشاركة فى مشروعات التنمية والتفاعل مع البيئة والارتقاء بها .
- أنه تعليم وظيفى يرتبط ارتباطا عضويا بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم بشكل موثق الصلة بين مايدرسونه فى المدرسة ومايحيط بهم من مناشط فى بيئتهم الخارجية .
- أنه تعليم يهتم بالناحية التطبيقية .

وبهذا يتجه هذا التعليم الى :-

١- تأصيل البعد الاجتماعى للتعليم.
٢- بث القيم الروحية والسلوكية التربوية.
٣- بث القيم الوطنية والانتماء للوطن والمواطنة .
٤- الأخذ بالمنهج العلمى فى التفكير كأسلوب للتربية .
٥- التكوين المتكامل للفرد من خلال ربط التعليم بالعمل والممارسة اليومية للحياة .
٦- تلبية احتياجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
٧- المواءمة بين مناهج التعليم وبين احتياجات البيئة وأهداف المجتمع .
٨- سد منابع الأمية .
٩- رعاية الموهوبين .

## الجهود غير الحكومية فى التعليم الأساسى

المتتبع للحركة التاريخية للتعليم فى مصر - يجد أن التعليم فى مصر قد نشأ فى ظل الجهود الشعبية وذلك قبل نشأة التعليم الحكومى فى عهد محمد على ، ودأبت هذه الجهود على أداء رسالتها بنشاط فى عهد محمد على وخلفائه وأثناء الاحتلال البريطانى لمصر ،ونجحت تلك الجهود فى اشباع حاجة الشعب المتزايدة الى التعليم دون اعتماد على الحكومة أو الدولة ، وبعد حصول مصر على الاستقلال وصدور دستور ١٩٢٣م نشطت الجهود الحكومية فى مجال التعليم وانكمشت الجهود الأهلية وأصبح التعليم من مسئوليات الدولة تجاه أبنائها وبالتالى لم نعد نلمس الحماسة من جانب الأهالى للاسهام فى الخدمات التعليمية ، وأصبحت الدولة مطالبة بأعباء تعليمية ضخمة ، وتراكمت المشكلات التعليمية فى جميع مراحل التعليم وأنواعه وهذا يؤدى بنا الى أن نتساءل (٢١) .

١- هل يعنى قيام الدولة بتحمل مسئولية التعليم بجميع مراحله انكماش المشاركة الشعبية فى مجال التعليم وخاصة التعليم الأساسى ؟

٢- هل يمكن لنا تفعيل هذه الجهود مرة ثانية كى تسهم بالقدر المناسب بلمسات مضيئة فى تقديم تعليم متطور يساير متطلبات المجتمع المصرى ؟

٣- ما الدور الذى يجب أن تقوم به المشاركة الشعبية فى مجال التعليم الأساسى فى الوقت الحاضر لكى تتحقق فلسفته التى يقوم عليها على أكمل وجه ؟

ان قيام الدولة بتحمل مسئولية التعليم لايعنى انكماش الجهود والمشاركة الشعبية ، فهناك، مشاركات تتم الآن فى مجالات التعليم المختلفة مثمرة ولكنها محدودة الحجم ، ويتطلب الأمر العمل على زيادة مساحتها فى المشاركة .

ونظرا لأهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المشاركة الشعبية فى مجال التعليم الأساسى، ولتنشيط دور الجهود غير الحكومية فان الأمر يستلزم وضع مخطط مدروس تتحدد فيه احتياجات ومطالب التعليم لتوجيه هذه الجهود نحو الوفاء بها .

أو اذا فهمنا التعليم على أنه فى التحليل النهائى ، عمل سياسى غير محايد، فان المشاركة

الشعبية فى حقل التعليم تصبح لازمةلتحقيق ديمقراطية التعليم ، تلك الديمقراطية التى تزيد اهتمام الفئات المستفيدة من التعليم به ، وتؤكد الشعور بالمسئولية تجاهه ، وتؤمن تحريك كل الطاقات المجتمعية لمعالجة مسألة التعليم وحل مشكلاته وهى ايضا وسيلة لتوفير كافة الموارد والطاقات البشرية اللازمة لزيادة فعالية النظام التعليمى •

ومن هنا يصبح من الصعب الفصل بين المشاركة الشعبية والعملية التعليمية باعتبار الأولى هدفا وشرطا للثانية فى آن واحد ، فالعملية التعليمية لاتصبح فعالة الا بقدر مايشعر الشعب بالحاجة اليها لمواجهة المطالب الجوهرية واشباع الحاجة الى المشاركة فى صنع واصدار القرارات المؤثرة فى حياته وتشكيل مستقبله •

والملفت للنظر أن المتتبع للجهود المبذولة فى مجال تطوير التعليم يجد غيابا واضحا للدور المخطط للجهود الشعبية والتطوعية فى هذا المجال ، فاذا حدث ووجدت بعض الجهود فلايوجد بينها وبين الجهود الرسمية تنسيق كاف ، وان وجد مثل هذا التنسيق فهو غير واضح وغير عملى وقليل الأثر والفاعلية • (٢٢)

ـ ان المتغيرات والتحولات الحادثة فى المجتمع المصرى ، تفرض المزيد من الاهتمامات بانعكاسات هذه التحولات وتأثيرها على حركة المجتمع وأفراده • فالاتجاه نحو الأخذ بالديمقراطية والليبرالية والاتجاه نحو السوق والخصخصة والتحرر الاقتصادى ، وتراجع دور الدولة فى انفاقها على الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية ، واتجاه الدولة نحو برامج طموحة للتنمية الشاملة ، كل ذلك كان دافعا الى الاهتمام باطلاق طاقات المجتمع كلبنه أولية للتنمية الاجتماعية الشاملة ، والتى تتخذ شكلا بنائيا تحتفز له كافة التنظيمات الادارية والاجتماعية ، وجميع نشاطات المجتمع الفاعلة، وذلك لبلورة حركة العمل الاجتماعى ، الذى يعنى بالضرورة خلق تضافر الجهود لاستثمار كافة الخبرات والكفاءات والموارد ، نحو تحقيق رقى ورفاهية المجتمع ، وتعتمد حركة الانماء على مجموعة من الآليات الاجتماعية ، من هذه الآليات ( الجهود غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية ) •

ان الأخذ بسياسات الاصلاح الاقتصادى ، وتوقيع الاتفاقات مع صندوق النقد الدولى، ومارتبط بذلك من آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية " كذلك اتجاه سياسات مؤسسات التمويل العالمية ، وبعض الدول الكبرى والمنظمات الدولية ، نحو التمويل المباشر لمشروعات تتبناها الجمعيات الأهلية ،قد توافق هو الآخر مع تحولات السياسة الاقتصادية ، مما أسهم

فى صياغة ملامح تغير الاتجاهات الرسمية ازاء الجمعيات الأهلية ٠

ان المتغير الاقتصادى – والذى تمثل فى تحول السياسة الاقتصادية نحو تحرير قـــوى السوق – كان هو العامل الرئيسى الذى نبه الحكومة الى القدرات الكامنة التى تمتلكها الجمعيـــات الاهلية ، والتى يمكن أن تتجه نحو ادارة الازمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة ٠ (٢٣)

وتتمثل القوى الخارجية فى منظمات دولية حكومية وغير حكومية ، ودول كبرى تقدم دعمهـا للقطاع الأهلى لأسباب مختلفة ٠ فلاشك ان صحوة الجمعيات الأهلية التى تشهدها مصر فـــى الفترة الحالية ، تعود فى جانب منها لحركة عالمية تقودها منظمات غير حكومية ، تنشط فـــى المحافل الدولية ( خاصة الأمم المتحدة ومنظماتها ) وتطالب بدور اكثر فاعلية فى صياغة القضايـــا العالمية ووضع بدائل لها ٠

وقد نشطت هذه الحركة فى مجال حقوق الانسان ٠ ( من ناحية اخرى فان التحـــول الذى شهدته بعض السياسات الاقتصادية نحو القطاع الخاص Privatization والتحريـــر الاقتصادى قد انعكس بالايجاب على الجمعيات الأهلية ٠ فهذا التحول يؤثر على مجمل نشـــاط القطاع الخاص بشقيه الهادف الى الربح وغير الهادف الى الربح ، هذا التحول ايضا من شأنـــه تهميش بعض الفئات الاجتماعية والتأثير على حدة مشكلة البطالة والفقر ٠ ومن ثم فان الجمعيـــات الأهلية أو المنظمات التطوعية الخاصة قد بدت فى نظر الدولة وفى نظر مؤسسات التمويل العالمية قنوات قادرة على التعامل مع مثل هذه الآثار السلبية وفى هذا الاطار نلحظ اهتماما كبيرا توليـــة الحكومات والمؤسسات الدولية للجمعيات الأهلية ، من خلال توفير التمويل لهذه المنظمات للقيـــام بمشروعات انتاجية وخدمية ، تتوجه نحو القطاعات والشرائح السكانية المحرومة ٠ (٢٤)

لقد أدى ذلك الى عدة نتائج هامة بلورت اتجاهات السياسة الحكومية نحو الجمعيات الأهلية نوجزها فيما يلى :_(٢٥)

١– عكس الخطاب السياسى للقيادة السياسية العليا ادراكا أكبر لقيمة الدور الذى يمكن أن يلعبـــه القطاع الأهلى فى مواجهة مشكلات المجتمع خاصة ماتعلق بالسياسة الاقتصادية والمشاركة فـــى تقديم الخدمات العامة التعليمية والصحية على وجه الخصوص ، وارتبط ذلك بالفترة الزمنيـــة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٤٠

٢– اتجهت السياسة الحكومية نحو دعم هذا القطاع ، من خلال السماح لعدد كبير من الجمعيات الأهلية بالتسجيل ، والاشهار القانونى ، وذلك يمكن تلمسه بوضوح من متابعة ومقارنة عـــدد

الجمعيات التى حصلت على مكانتها القانونية فى الفترة من ١٩٨٩ الى عام ١٩٩٤ ٠

٣ـ اتجهت السياسة الحكومية نحو مساندة بعض الانماط من الجمعيات ، وقد أتى فى الأولوية التى تنشط فى مجالات اقتصادية بهدف توفير فرص عمل والحد من البطالة والفقر ، ثم الجمعيات العاملة فى مجال السكان ( الصحة ، التعليم ،الطفولة ، الامومة ، والمرأة الريفية ) ٠

٤ـ لم تنعكس السياسة الحكومية ازاء الجمعيات الأهلية ، التى أبرزت تشجيعا ودعما لبعض أنماطها فى السنوات الثلاث الأخيرة على تغيير جوهرى فى القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، خاصة ماتعلق بالمواد المقيدة لحريات تأسيس ونشاط الجمعيات ، رغم مطالبة بعض القوى بتغييره وهو الأمر الذى سنتناوله فى مقام آخر ٠

وقد يكون من المهم فى هذا المجال تبيان ملامح المفهوم الذى نتحدث عنه ، وهو الجمعيات الأهلية ٠ والذى يعرف احيانا فى السياق المصرى بالمنظمات التطوعية الخاصة ، تتحدد ملامح الجمعيات الأهلية بالعوامل التالية :

١ـ تنظيمات ذات ملامح مؤسسية ولوائح منظمة لعملها ومحدده لمجالات نشاطها ، ولعضوية الأفراد فيها ٠

٢ـ تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية ، وبالتالى تعكس مطالب واحتياجات مجتمعية٠ ثقافية واجتماعية ، واقتصادية ، وفى بعض الاحيان سياسية ٠

٣ـ تنظيمات لاتهدف الى الربح ، حتى وان كانت تقدم خدمات بمقابل مادى ، باعتبار ان هذا المقابل محدود يغطى نفقة الخدمة ، كما أن العائد لايوزع على أعضاء الجمعية أو مجلس ادارتها ولكنه يوجه لدعم النشاط ٠

٤ـ تتبنى الجمعيات أهدافا ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية(×) وبالتالى فهى قد تنشط فى مجال واحد أو فى عدة مجالات فى نفس الوقت وذلك وفقا لطبيعة اللوائح المنظمة لها ٠

٥ـ تخضع الجمعيات الى قانون ينظم تكوينها وتأسيسها ، والى اشراف من قبل جهة ادارية محدده ويتناول هذا القانون تفاصيل علاقة الجمعيات بالدولة (هو حاليا القانون رقم ٣٢ لسنة١٩٦٤٠

---

(×) فى احيان كثيرة ،كما سنرى فى متن الفصل ، تتبنى الجمعيات أهدافا سياسية حتى وان كانت غير معلنة ، وبالتالى فان نشاطاتها تعكس قيم واتجاهات وآراء اعضاء هذه الجمعيات نحو شئون السياسة والحكم ٠

ان صيغة الجهود غير الحكومية والتى تقوم على أساس عدم الربحية وترتكز فى ادارتها على الجهود التطوعية . فى أغلب الأحيان تعتمد فى تمويلها على جهودها فى تدبير التمويل اللازم لمشروعاتها ، اضافة الى أن اعتمادها على العناصر المتطوعة يمكن أن يوفر لها من الخبرات والامكانات البشرية ما يصعب توفيره لأى مؤسسة أو هيئة حكومية ، كل هذه الصفات والمميزات ترشح هذا القطاع الى يتولى مهام اكبر فى الحركة التعليمية ، فمعاناة الجماهير من المغالاة فى المصروفات المدرسية فى بعض المدارس الخاصة، و رغبة هذه الجماهير فى الحصول على تعليم مميز لأبنائها يتطلب دخول هذا القطاع بقوة كى يحقق الأمور التالية :-

- تخفيف العبء عن دور الدولة فى توفير التعليم الأساسى .
- القيام بالمبادرات التعليمية لتحديث وتجديد نظم التعليم عن طريق نقل الخبرات المستحدثة وادخالها فى المجتمعات المحلية ( مثل مشروع مدارس المستقبل الذى ينفذ فى الولايات المتحدة ) .
- ايجاد صيغ جديدة لادارة وتنظيم التعليم الأساسى وفق متطلبات البيئات المحلية .
- احكام الربط بين البيئة المحلية ومدارس التعليم الأساسى .
- ايجاد آلية لمعادلة سوق التعليم الخاص وضبط حركته وتحديث مستواه .
- جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية لتمويل التعليم .
- احكام المسئولية الاجتماعية على التعليم الأساسى ، عن طريق اشراك الجهود غير الحكومية فى عمليات التخطيط ، والمتابعة والتقييم على أنشطة التعليم .

وكل هذه الأمور يمكن تحقيقها اذا ما اعيد تنظيم عمل هذا القطاع فى مجال التعليم وتطوير التشريعات المنظمة لحركته و تخصص للتعليم مجالا واضحا مستقلا تعمل فيه الجمعيات وفق مخطط للعمل الاجتماعى قادرا على تعبئة وحشد الموارد لخدمة القضايا القومية .

ان منطق التحولات الذى يعمل فى نطاق التعليم فى مصر يستدعى ضرورة التعرف على الصيغ والأساليب التى تدار بها نظم القطاع الثالث أو غير الهادف للربح وخاصة فى مجالات التعليم فى الدول المتقدمة فى هذا المجال فهناك مؤسسات علمية عالمية ذات سمعة وشهرة تدار من خلال هذه التنظيمات وتحقق نجاحات تفوق مثيلاتها التى تتبع قطاعات أخرى .

ان الدعوة الى دراسة النماذج العالمية لجهود القطاع الثالث أو القطاع غير الهادف للربح، تصبح مطلبا هاما لتطوير هذا القطاع فى مصر .

وتفعيل دور الجهود غير الحكومية يتطلب اعادة النظر فى تنظيم المجهودات التى يبذلها فى مجال التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسى بصفة خاصة ، فالجهد التعليمى أصبح من الضخامة ومن الصعوبة أن تتولاه وزارة أو هيئة ، وايجاد صيغ جديدة تشارك فى حمل الأعباء يصبح من الأمور الواجب تشجيعها واقرارها .. ان التوجه نحو الأخذ بآليات السوق والاتجاه نحو الليبرالية و التعامل مع الثورة الكونية وبزوغ مجتمع المعلومات تدعو الى أن توكل الدولة الى مثل هذا القطاع ادخال ادارة النظم التعليمية الحديثة والمتجددة وان تمده بالدعم المادى وتتولى الاشراف والمتابعة عليه لتحقيق أعلى كفاءة وجودة تعليمية ، بعيدة عن النظم الادارية الجامدة ونظم التشغيل المعقدة للعمل فى التعليم الرسمى .

فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسات والبحوث التى تناولت الجهود غير الحكومية يمكن أن نستخلص مجموعة من العوامل والأسس تفيد فى تفعيل دورها وتحسين انتاجيتها فى مجال التعليم الأساسى ، نعرض لها فيما يلى :-

## أساليب تفعيل دور الجهود غير الحكومية فى التعليم الأساسى :

مساهمة المواطنين فى دعم وتنمية مشروعات التعليم الأساسى فى المجتمعات المحلية عن طريق الجهود غير الحكومية وضرورة رعاية أجهزة التخطيط والمتابعة والاشراف الفنى بالمحليات لهذه المشروعات ، بما يحقق نجاحها والوفاء باحتياجات البيئة المحلية .

- تأكيد دور القيادات التعليمية المحلية فى اذكاء مشاعر الجماهير وحماسهم وتوعيتهم بأهمية توجيه جهودهم نحو تأكيد ودعم الجهود الحكومية فى التعليم الأساسى وتعميق المفاهيم بأهمية التعليم لمجتمعاتهم .
- ارتباط الجهود غير الحكومية بالتخطيط المحلى للتعليم ، بما يكفل دعم التخطيط القومى المركزى، وضمان عدم التعارض بينهما ، وتأكيد تحقيق الأهداف المشتركة ، وابراز دور القيادات والجماهير المحلية فى خطط التنمية .
- تحديد مايمكن تنفيذه من مشروعات التعليم عن طريق الجهود غير الحكومية والتخطيط لهذه المشروعات من حيث الدراسة الميدانية وامكانات التنفيذ ، وفق برامج زمنية محددة ومتابعة التنفيذ .

حد أدنى واضح لهذه العلاقة العضوية .

- العمل على ترجمة الخطط التعليمية المحلية الى أعمال محددة ، فى ضوء معطيات الواقع وامكانات التنفيذ مع مراعاة المرونة حسبما تقتضيه طبيعة التنفيذ ومراحله .
- توفير الاراضى المملوكة للدولة اللازمة لاقامة المشروعات التعليمية عليها بالمحافظات وذلك بشروط ميسرة .
- التركيز على دور الجامعات الاقليمية وجمعيات تنمية المجتمع والأسر المنتجة وبنوك التنمية وغيرها، للاسهام فى تنمية الوعى بالتعليم الأساسى المتطور .
- العوامل المؤثرة على فاعلية حركة الجمعيات وتطورها :

لتحقيق مشاركة فعالة قادرة على احداث التغيير والتنمية بالمجتمع يجب أن تتسم المشاركة بما يلى :- (٢٦)

١- تعاون الأفراد مع بعضهم بشكل فعال من أجل اشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات .

٢- ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعى الشامل أو المحدود .

٣- اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع سواء من جانب المشاركين أنفسهم أو من جانب واضعى الخطة .

٤- تزداد فعالية المشاركة الأهلية بتضافر التوجيه والتدعيم الحكومى مع الجهود الأهلية .

٥- تزداد الفاعلية ايضا كلما كان الاعتماد على القيادات المحلية وكلما كان هؤلاء القادة أكثر استيعابا للواقع وامكانات تغييره .

٦- الاحساس بانتماء الأفراد الى المجتمع المحلى نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها .

٧- انضمام الأفراد الى الجمعيات الأهلية كتنظيمات تطوعية بدافع من ايجابية التعبير عن مشكلات المجتمع وبذل الجهد فى العطاء من أجل النهوض بالمجتمع .

كما أن هناك بعض الاشتراطات ينبغى توافرها لضمان المشاركة الفعالة منها : (٢٧)

(١) وجود تنظيمات محلية شعبية تمكن الأفراد من التعبير عن أنفسهم وتعمل بمثابة البوتقة التى تنصهر فيها جهود المشاركة .

(٢) وجود اطار سياسى ملائم يشجع عملية المشاركة ويضعها فى بؤرة الاهتمام الأساسى .

(٣) توافر درجة معقولة من الوعى السياسى لدى أعضاء المجتمع المحلى واستعدادهم لتغيير معتقداتهم وثقافاتهم وأنماط تفكيرهم الجامدة لتتسع درجة المشاركة .

قضايا تتعلق بتفعيل دور الجمعيات غير الحكومية :

— تدابير التشريعات .

لم يعد القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ قادرا على الاستجابة لتطلعات الحاضر والمستقبل ، فالقانون صدر فى ظل مبادىء الاشتراكية والتخطيط الشامل وهى مفاهيم حلت محلها مفاهيم مغايرة مثل الانفتاح والليبرالية والديمقراطية علاوه على أن القانون به من المواد مايخالف المواثيق الدولية ، كما أن مواد القانون تتعارض تعارضا صارخا مع التعددية الحزبية القائمة فى النظام السياسى حاليا ، هذا بالاضافة الى مواطن أخرى يتطلب الأمر أن تتوافق التشريعات مع متطلبات المجتمع وحركته ، اضافة الى أن القانون يمثل قيدا شديدا على حركة الجهود غير الحكومية .

تحقيق التلاحم المفتقد بين الحكومة والجمعيات :

هناك توتر متوارث بين الحكومة والجمعيات احيانا يكون مستترا وفى بعض الأحيان يكون واضحا .

ان توجهات الدولة الرسمية نحو الجمعيات لم تشهد تغييرا يذكر . فالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، الذى يكرس هيمنة الدولة ويفرض رقابتها على المجتمع المدنى ، ظل كما هو . كما أنه لم تطرح رؤية جديدة للعلاقة بين البيروقراطية والجمعيات ، صحيح أن السنوات الثلاث الأخيرة قد شهدت تغيرا فى رؤية الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه ، الا أن ذلك لم يقترن بتغير القواعد القانونية ولابتغيير علاقة البيروقراطية بهذه التنظيمات .[(٢٨)]

ان ازالة هذا التوتر بين الحكومة وقطاع الجمعيات ، سوف يستغرق فترة من الزمن لأنه يمثل جزءا من الميراث التاريخى السياسى والاجتماعى الذى غرس الشك والحذر فى مؤسسات المجتمع المدنى ويتوقف حل هذه القضية على اعادة بناء الثقة بين الطرفين ، وهو مجهود مشترك يتحمل تبعاته كل من الحكومة والقطاع الأهلى .

مواجهة قضيــة التمويــــل :

تواجــه غالبية الجمعيات الأهلية فى مصر أزمة تمويل حادة فالدعم المالى الذى تحصل عليه الجمعيات من الحكومة محدود كما يتجه ، الى نسبة محدودة منها (حوالى ٤٠٪ منها عام ١٩٩١)٠

لقد حدثت تطورات ضخمة على مستوى العالم فيما تعلق بدور هذا النوع من التنظيمــات فى مجال الخدمات والرعاية الاجتماعية والتنمية ، وهذه التطورات انعكست على ادارة الجمعيات وعلى عملية تدبير موارد التمويل لها ٠ بينما فى مصر بقى الحال على ماهو عليه فى أغلب الجمعيــات، ولم يوجه جهد حقيقى نحو مشكلة تدبير الموارد ، ومازال الاعتماد قائما على الموارد التقليدية٠ ويتطلب ذلك مزيدا من الوعى والادراك لأهمية العمل على زيادة التمويل ، ومن خلال وسائل غيــر تقليدية ، تعتمد على الذات والموارد المحلية باعتبارها ضمانة للتواصل والاستمرارية ٠ فالملاحـــظ فى أغلب الحالات التى اعتمدت على التمويل الأجنبى ، توقف النشاط بعد انتهاء فترة التمويل٠ (٢٩)

تطوير البنى التنظيمية للجمعيات :

من أهم المشكلات التى تواجه غالبية الجمعيات فى مصر ضعف قدرتها التنظيمية٠ وهنـــاك مظاهر مختلفة تعكس ضرورة تطوير القدرات الادارية للجمعيات من أهمها غياب الكفاءات الاداريـــــة النشطة عن هذه التنظيمات ، والقادرة على العمل اما من خلال التطوع أو التوظيف وافتقـــــاد الجمعيات الى قيادات متجددة تستطيع تحويل هذه التنظيمات الى مراكز للممارسة الديمقراطية والادارة الذاتية ٠ فكثير من الجمعيات قد تحولت الى " جمعيات أشخاص "(×) أو جمعيات " قيـــادات تاريخية " تدير المنظمة سنوات طويلة ٠ ومن ناحية أخرى ٠ فان ادارة الجمعيات تفتقد الرؤيـــة الواضحة لها والتخطيط للمستقبل ٠ وبالتالى فان اسهامها غالبا مايكون وليد رد فعل ، وليـــس بمبادرة تواجه مشكلات أو احتياجات بعيدة المدى ٠

وأخيرا قد يكون من المهم فى هذا السياق الاشارة الى عدم توافر معايير اقتصادية لتقويـــم أداء الجمعيــات ٠

---

(×) تعتمد على شخصية معينة وعلى نشاطه وقدرته على العمل وتتمركز معظم الأنشطة حول هذه الشخصية وبمجرد اختفائها غالبا ماتضعف حركة العمل فى الجمعية ٠

تطويـــر نظم التطوع وتدبير المتطوعيـــن :

اذا كان تدبير الموارد والادارة الديمقراطية للجمعيات ، يعكسان جزئيا أزمة المشاركـــــة، فان قضية التطوع ـ بالوقت او الجهد والمال ـ فى الجمعيات تؤكد هى الأخرى على أن الأزمـــة تمس كافة مؤسسات المجتمع المدنـــى .

ان التطـــوع يمتد فى مفهومـه الى أبعد بكثير من مجرد العضوية فى الجمعيات والمنظمات التطوعية الخاصة . ولكن تبنى هذا المفهوم يحتاج الى قدرات ادارية وتنظيمية تمتلكها الجمعيـــات كما يحتاج الى تضافر وتعاون بين القطاع الأهلى وبين وسائل الاعلام ، وهو الأمر المفتقد الـــى درجة كبيرة فى حالة مصر . (٣٠)

## القسم الثالث: اجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها

### مقدمة :

نعرض فى هذا القسم،للدراسة الميدانية التى قام بها الباحث للتعرف على آراء القائمين بادارة الجمعيات الأهلية من أعضاء مجالس الادارات، وذلك بهدف التعرف على مايواجه مجالس ادارات الجمعيات من ايجابيات ومثالب فى ادارة الجمعيات بشكل عام ، وفى التعامل مع مجال التعليم بصفة خاصة ، كما تهدف الدراسة الى التعرف على مقترحاتهم وآرائهم بشأن تطوير وتحديث وتنشيط دور الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم الأساسى ٠

كما تستهدف الدراسة الميدانية كذلك التعرف على آراء العاملين بالمدارس التابعة للجمعيات للوقوف على مستوى الأداء التعليمى ومدى تميزه فى ضوء المعايير المتوافرة فى مدارس التعليم العام أو الخاص ، كما تستطلع الدراسة آرائهم فى نواحى التميز والقصور فى المدارس التى يعملون بها ومايعترض عملهم من معوقات ومايتوافر فيه من ايجابيات ، ومقترحاتهم لتنشيط دور الجمعيات فى مجال التعليم الأساسى وتحسين الأداء فيها ٠

### أهداف الدراسة الميدانية :

- الوقوف على مدى مناسبة التشريعات والاجراءات المنظمة لحركة العمل بالجمعيات الأهلية وتأثيرها على دورها فى مجال التعليم الأساسى ٠
- التعرف على المعوقات التى تحد من مساهمة الجمعيات الأهلية بشكل فعال فى مجال التعليم الأساسى ٠
- التوصل الى أهم العوامل التى يمكن من خلالها تنشيط دور الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم الأساسى ٠
- التعرف على تصورات أعضاء مجالس الادارات والعاملين فى المدارس ومقترحاتهم لتنشيط دور الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم الأساسى ٠

## الدراســة الاستطلاعيــة :

يمثل مجال العمل فى الجمعيات الأهلية فى مصر من وجهة النظر البحثية التربوية مجــالا غير مطروق قياسا الى غيره من المجالات الأخرى الزاخرة بالبحوث والدراسات ، رغم أن هـــــذه الجمعيات لها تاريخ فى مجالات العمل الوطنى والتطوعى ، ولكن اختلاف الاتجاهات السياسيـــــة وتوجهاتها نحو الجهود غير الحكومية كان سببا فى انــزواء هذه الجمعيات وتهميش دورها وخاصة فــى فترة مابعد الأخذ بالتوجه الاشتراكى ، وقد استتبع هذا الانزواء ندرة البحوث التى تناولت الجمعيات أو مدارسها ، اضافة الى ذلك فان المعلومات المتاحة عن هذه الجمعيات ومدارسها تتصف بالنـــــدرة والتناقض أو بالتداخل مع البيانات الأخرى ـ فعلى سبيل المثال ـ تدمج بيانات المدارس الخاصـــة مع المدارس التابعة للجمعيات فى الاحصاءات الرسمية لوزارة التربية والتعليم اضافة الى غيـــــاب الاحصاءات الرسمية التى تتناول الوصف الدقيق لأنشطة الجمعيات كما يتصف أعضاء مجالـــس ادارات الجمعيات بالتنوع الشديد فى كافة النواحى مما يتعذر معه ايجاد عناصر مشتركة ( مستوى التعليم - الخبرة ـ التوجهـات ) اضافة الى ذلك ، فان الأدبيات المتوافرة عن العمل فى الجمعيات دائمـا ماتهتم بمشكلات النشاط التطوعى بوجه عام ولم يتطرق لأنشطة الجمعيات فى مجال التعليم الا عددا محدودا من الدراسات والبحوث .

كل هذه الأمور اقتضت اجراء دراسة استطلاعية استهدفت مايلى :ـ

- تحديد مجتمع الدراسة بشكل واضح ، وجمع المعلومات والبيانات عن هذا المجتمع .
- التعرف على الجمعيات التى لها أنشطة تعليمية فى مجال التعليم الأساسى .
- التعرف على مستوى الخدمة التابعة للجمعيات .
- تحديد أساليب الاتصال بأفراد المجتمـع .
- التعرف على أنسب الأساليب لاختيار عينة الدراسة فى ضوء ظروف الجمعيات ومدارسها .
- التعرف على المظاهر العامة للأنشطة التعليمية للجمعيات فى مجال التعليم الأساسى،واستطــلاع حقيقـة الموقف التعليمى لهذه الجمعيات .
- زيادة تفهم الباحث ومعرفته لطبيعة العمل فى الجمعيات والمدارس التابعة لهــا .
- التأكد من أن صياغة مشكلة البحث تعكس واقعا فعليا تحتاجه الجمعيات ومدارس التعليم الأساسى التابعة لهــا .

- تحديد محاور أدوات الدراسة وحجم العينة الممكن التعامل معها وتطبيق أدوات الدراسة عليها ٠

اجراءات الدراسة الاستطلاعية :

تم الاتصال بادارات الشئون الاجتماعية المتواجدة بالقاهرة الكبرى ، وذلك لتحديد الجمعيات التى تمارس أنشطة تعليمية وخاصة فى مجال التعليم الأساسى ٠ وتحديد الجمعيات الأفضل نشاطا، والجمعيات الأقل جهدا فى مجال التعليم الأساسى ٠

وقد قام الباحث باجراء مجموعة من المقابلات مع مديرى ومسئولى الجمعيات بادارات الشئون الاجتماعية ، وذلك للتعرف المبدئى على حجم النشاط التعليمى وطبيعته ، وتوجهات العمل الرسمية فى الجمعيات(×).

وقد أجريت الدراسة الاستطلاعية خلال الفترة من ٢٠ فبراير ١٩٩٦ وحتى ٥ مارس١٩٩٦ وقد أختير لاجراء الدراسة الاستطلاعية عينة من مناطق الشئون الاجتماعية والجمعيات التابعة لها بالقاهرة الكبرى ، وتوزعت كالتالى :-

أ - ادارة حلوان للشئون الاجتماعية وأختير منها جمعيات :-
- الهدى الاسلامية ٠
- الدسوقى البرهانية ٠
- المسلم الصغير ٠

ب - ادارة المعادى للشئون الاجتماعية وأختير منها جمعيات :-
- الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة المحمدية ٠
- الجمعية الخيرية بطره الأسمنت ٠
- جمعية تنمية المجتمع بثكنات المعادى ٠

---

(×) مقابلة مع مدير مكتب وكيل الوزارة للشئون الاجتماعية بمحافظة القاهرة لتحديد الادارات الأكثر نشاطا فى أنشطة الجمعيات الخاصة بالتعليم الأساسى يوم ٢٤ فبراير ١٩٩٦ الساعة العاشرة والنصف ٠

- مقابلة مع مدير عام الشئون الاجتماعية بادارة الشئون الاجتماعية بادارة المعادى يوم٢٦فبراير ١٩٩٦
- مقابلة مع مدير عام مكتب سيادته الشئون الاجتماعية بحلوان ومدير ادارة الجمعيات يوم الثلاثاء ٢٧ فبراير ١٩٩٦ بمكتب سيادتها ٠

ح ــ ادارة الوايلى للشئون الاجتماعية واختبر منها جمعيات :ــ

ــ القديـــس جرجـــس •

ــ النظـــام •

ــ المواساة الاسلاميـــة •

د ــ ادارة غرب الجيزة للشئون الاجتماعية ، وأختبر منها :ــ

ــ جمعية الامام علـــى •

هـ ــ ادارة وسط الجيزة للشئون الاجتماعية ، واختير منها :ــ

ــ جمعية الشبان المسلمين •

و ــ ادارة شمال الجيزة للشئون الاجتماعية ، واختير منها :ــ

ــ الجمعية الشرعيـــة •

وبذا تكون عينة الدراسة الاستطلاعية قد بلغت ٦ ادارات للشئون الاجتماعية واثنتى عشـــــر جمعية تابعة لها •

فى ضوء ماسبق ، وفى ضوء المعلومات التى أمكن التوصل اليها عن أنشطة الجمعيات قـــام الباحث باجراء مقابلات مع بعض عناصر مجالس ادارات الجمعيات وذلك للتعرف على توجهاتهم فـــــى العمل بالجمعية وارتباطها بالتعليم الأساســى •

وبناء على ماتوصلت اليه الدراسة الاستطلاعية أمكن تحديد مجتمع الدراسة ورؤى أن أسلـــوب التجمعات يعد مناسبا لها •

كما تم التوصل الى مجموعة من الأفكار والآراء والمقترحات الخاصة بمعوقات العمل وأساليـــب تنشيط دور الجمعيات ، وقد تم تضمين كل هذه الأمور فى أدوات الدراسة •

أدوات الدراســـة :

لما كان هدف الدراسة الرئيسى هو التعرف على كيفية تنشيط دور الجهود غير الحكومية فـــى مجال التعليم الأساسى ، والوقوف على آراء واتجاهات القائمين على أمور الجمعيات والعاملين فـــى مدارسها تجاه هذه القضية ومقترحاتهم لتنشيط هذا الدور وتعظيم تأثيرها فى مجال التعليم الأساسى•

لذا فان العامل الأساسى الذى بنى عليه اختيار أدوات الدراسة ، أن توفر للباحث وسيلة جيـــدة للاتصال بأفراد العينة مستهدفا بالدرجة الأولى الحصول على معلومات يراها الباحث ضرورية لخدمـة الدراسـة .

وبناء على هذا ، قد استخدم الباحث واستعان بالأدوات التالية :

- المقابلات الحـرة .
- الملاحظة بدون مشاركـة .
- الاستبيـــان .

وفيما يلى عرض موجز لكل من هذه الأدوات :

- المقابلـة الحـرة :

وقد استخدمت المقابلات الحرة بقصد تجميع بيانات من الجمعيات الأهلية ومدارسها لم يستطع الباحث التوصل اليها عن طريق الأساليب الأخرى المتاحة ، كما استهدفت التعرف على آراء بعـــض المسئولين عن أنشطة الجمعيات الخاصة بالتعليم ، والتعرف على وجهات نظر بعض أعضاء مجالـــس الادارات عن أنشطة جمعياتهم فى مجال التعليم الأساسى .

وقد استخدم الباحث هذا الأسلوب للاعتبارات التالية : (٣١)

- ان المقابلة الشخصية ستمكن الباحث من الوقوف على مايفكر فيه . الأشخاص المستهدفين، والوقوف على اتجاهاتهم نحو مايقومون به من عمل .
- المساعدة على تحديد المتغيرات ونوعية العلاقات السائدة للعمل فى هذا المجال .

ويقصد الباحث بالمقابلة الحرة المحادثة الموجهة لغرض حدده الباحث قبل المقابلة وفق خطة جمع البيانات التى وضعها وقد روعى عند استخدام هذا النوع من الأدوات فيما يلى :-

- الاختيار الجيد للأفراد بالتردد المستمر عليهم ، لتحديد أنسب الأفراد لاجراء المقابلات معهـــم ولضمان الحصول على أكبر قدر من البيانات الدقيقة حول موضوع الدراسة .
- الاعداد الجيد للمقابلة وكان يتمثل ذلك الاعداد بالاتفاق مع الأفراد على الوقت والمكان المناســـب لاجراء المقابلة وتحديد نوع البيانات المطلوبة وترتيب الأسئلة وصياغاتها . (٣٢)

وقد تم تحليل البيانات التى تم التوصل اليها وبنى فى ضوئها بعض التصورات التى استخدمت فى الدراسة الاستطلاعية •

الملاحظة بدون مشاركة :

وقد استخدمت هذه الأداة فى ملاحظة الاجراءات التى تتم فى الجمعيات ونشاطاتها فى المدارس التابعة لها ، وقد هيأت هذه الملاحظة الفرصة للباحث لملاحظة الواقع الممارس ، وقد ركزت على العناصر الآتية :—

١ — المدرسة ، امكاناتها وتجهيزاتها •

٢ — العوامل المؤثرة على الأداء سواء المتعلق منها بالعلاقات مع الجمعية أو الادارة التعليمية •

— الممارسات التعليمية للتلاميذ •

— المستحدثات التكنولوجية التعليمية المتوافرة فى هذه المدارس •

وقد تم تضمين معظم المعلومات والملاحظات التى توصل اليها الباحث فى الاستبيان الموجه الى العاملين بالمدارس •

— الاستبيان :

روعى عند تصميم الاستبيان مايلى :—

• أن يتسم بالوضوح وعدم الغموض •

• العمل بطريقة متسقة فى تناول البيانات والموضوعات •

• أن تقلل طريقة تصميمه من الأخطاء المحتملة للمشتركين فى ملئ البيانات •

• أن يساعد الاستبيان على الاشتراك فيه واعطاء بيانات حقيقية سليمة •

وقد استرشد الباحث عند بناء الاستبيان بالدليل الذى وضعته سيلتز وزملائها كمثال ارشادى لتصميم الاستبيان • (٣٥)

وقد تم تصميم استبيانين الأول ، موجه الى أعضاء مجالس الادارات ، وبالتالى موجه الى العاملين بالمدارس التابعة للجمعيات •

وفيما يلى شرحا لما تضمنه كل منها :—

- الاستبيان الموجه الى أعضاء مجالس ادارات الجمعيات :

يتضمن الجزء الأول من الاستبيان خطاب موجه الى المستفتين يتضمن الهدف منه حثهم على ابداء آرائهم ومقترحاتهم لتنشيط دور الجمعيات فى التعليم الأساسى ، كما تضمن هذا الجزء البيانات الأولية واشتملت على : اسم الجمعية ، الوظيفة الحالية بالجمعية ، المؤهل الدراسى، سنوات الخبره فى العمل بالجمعيات ، سنوات الخبره فى الوظيفة الحالية ٠

- يتضمن الجزء الثانى أسئلة الاستبيان ، وتشتمل على سبع أسئلة رئيسية، وتركزت هذه الاسئلة حول مجموعة من المحاور نوضحها فيما يلى :-

المحور الأول :

ويدور حول مدى مواكبة القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة للأوضاع الحالية فى مصر ويتحدد هذا المحور فى السؤال الأول والثانى من أسئلة الاستبيان ٠

المحور الثانى :

ويتعلق بالاجراءات المطلوب اتخاذها لتنشيط دور الجمعيات وخاصة فى مجال التعليم الأساسى ويهدف الى التعرف على أنسب الاجراءات لتنشيط الدور التعليمى للجمعيات ويشتمل هذا المحور على الأسئلة ارقام (٣،٤،٥ ) ٠

المحور الثالث :

ويهتم بالحركة التطوعية ومعوقاتها وأسباب ضعف حركتها ( السؤال السادس ) ٠

المحور الرابع :

ويتصل بطبيعة العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية ويتضمن الأسئلة ارقام (٧،٨،٩)٠

المحور الخامس :

ويتناول الأسباب المؤدية الى عزوف الجمعيات عن المشاركة فى الجهد التعليمى بشكل فعال ( السؤال رقم ١٠) ٠

المحور السادس :

ويتعرض للحالات التى يمكن أن تساهم بها الجمعيات فى مجال التعليم الأساسى،

السؤال رقم (١١) ٠

وقد صيغت اسئلة الاستبيان بالاسلوب التالي :–

١– أسئلة بمقياس ذى درجتين نعم ، لا ٠

٢– اسئلة يضع المستفتون بها علامة ( ✓ ) اما مايرونه مناسبا من الاستجابات المعروضة عليهم٠

وقد تركت نهاية بعض الاسئلة مفتوحة لوضع مايرى المستفتى اضافته من آراء ومقترحات ٠

وقد اتبع فى بناء الاستبيان الضوابط المنهجية المتعلقة بتحديد البيانات المطلوب الحصول عليها من المستفتين ، وضرورة أن يتوافر قدر من الاعلام العام لجمهور البحث وتعريفه بكيفية الاجابة على ماورد فيه من تساؤلات، كما تم تدريب القائمين على تطبيق الأدوات على كيفية توفير هذا الاعلام والتعامل مع عينة الدراسة المختلفة المستويات العلمية وبما يتيح تلقى أفضل استجابات من المستفتين٠ كما روعى فى كل ذلك أن يكون مظهر الاستبيان واخراجه بشكل مقبول ٠

ولمواجهة أى عيوب سواء كانت فى تصميم الاستبيان من حيث طول الاسئلة أو قصرها أو غموضها ، أو تنفيذها وغير ذلك من احتمالات ، لذلك كله ، فقد تم تجريب الاستبيان على عينة ممتازة حتى يمكن تلاقى ماقد يظهر من عيوب وقد أفاد الباحث من تلك الملاحظات التى ظهرت أثناء التجريب عند وضع الصيغة النهائية ٠

٢– الاستبيان الموجه الى العاملين بمدارس التعليم الأساسى التابعة للجمعيات الأهلية ( المديرون – الوكلاء والمدرسون ) ٠

وقد اشتمل الجزء الأول من الاستبيان على خطاب موجه للمستفتين يعرفهم بأهداف الاستبيان وأسلوب التعامل معه ٠

كما يضمن هذا الجزء البيانات الأولية التعريفية بالمستفتين واشتملت على ( اسم المدرسة والجمعية ، ووظيفة المستفتى ، والمؤهل الدراسى ، وسنوات الخبرة ، والمراحل التعليمية التى تضمها المدرسة ) ٠

– اشتمل الجزء الثانى من الاستبيان على مجموعة من الاسئلة الرئيسية تمركزت حول مجموعة من المحاور نوضحها فيما يلى :–

المحور الأول :

وبتناول هذا المحور الأهداف المعلنة عن انشاء هذه المدارس ، والموضوعة من قبـــل الجمعيات التابعة لها للوقوف على طبيعة هذه الأهداف ومدى الملم العاملين بالمدرسة بتلك الأهداف ومقومات تحقيقها • وقد اشتمل هذا المحور على السؤال الأول •

المحور الثانى :

ويتعرض لمستويات الكفاية للمدرسين العاملين بالمدارس ومدى كفايتهم العددية لاحتياجات العمل فيها ومدى توافر التدريب أثناء الخدمة لهم • كما يتناول هذا المحور فاعلية التوجيه الفنى•

المحور الثالث :

ويتناول نظم ادارة المدارس التابعة للجمعيات ، ومايعترضها من مشكلات ، وطبيعـــة العلاقة بين كل من ادارة المدرسة والجمعية والادارة التعليمية والنواحى التى يمكن أن يترك للمدرسة اتخاذ القرارات فيها ، ومدى ايجابية المدارس فى الاخذ بالمستحدثات الادارية •

المحور الرابع :

ويتناول المناهج ، والأنشطة الاضافية التى تقدمها المدارس كنوع من الخدمة التعليميـــة المتميزة ، ومدى اهتمام هذه المدارس بالمتفوقين والموهوبين ، والبعثات الخاصة •

المحور الخامس :

ويتناول السمات الفيزيقية للمدارس التابعة للجمعيات ( الفصول ــ الموقع ــ المرافــق •• الخ ) •

صــدق وثبات أدوات الدراسة وصلاحيتها :ــ

أولا : الصــدق :

عرض الاستبيان الأول والثانى على مجموعة بمجالس ادارات الجمعيات والمتعاملين معهـــا ومجموعة من الباحثين بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية للحكم على مدى صدق الاستبيانين وصلاحيتها لمعالجة الأهداف التى وضعت من أجلها ، وأبدى البعض منهم ملاحظات معينـــة تجاه بعض الاسئلة وقد وضعها الباحث فى اعتباره عند صياغة الاستبيانين فى صورتهما النهائيـــة

قبل عرضها على المحكميـــن ، واعتبرت موافقتهم على الاستبيان فى صورته النهائية تحقيقا لصدق الاستبيان ( انظر ملحق رقم        بأسماء السادة المحكمين ) ٠

ثانيا : الثبـــات :

تم حساب درجة ثبات الأدوات باستخدام طريقة اعادة التطبيق Test-Re-Test حيث تم تطبيق الأدوات على عينة مكونة من ( ١٥ فرد لاستبيان العاملين ــ ١٤ فـــرد لاستبيان أعضاء مجالس الادارة) ثم أعيد تطبيق الأداة مرة أخرى بعد مرور خمسة عشر يوما علـى نفس المجموعة ثم تم حساب معامل الارتباط بطريقة بيرسون Pearson ٠ وقد بلغـت معاملات الارتباط فى الاستبيان الأول ٨٣ر ، وفى الثانى ٨١ر بما يشير الى ثبات أدوات الدراسة٠

المعالجــة الاحصائيــة :

وفقا لمتطلبات الدراسة فقد استخدمت الأساليب الاحصائية التالية ٠

أ ــ النسب المئوية ، والترتيب ٠

ب ــ كا$^2$ للدلالة على أن التكرارات المشاهدة ذات دلالة احصائية وأن هناك اتجاها حقيقيا فـــى المجتمع الأصلى للموافقة أو المعارضــة ٠

$$كا^2 = \text{مج} \frac{(ك' - ك)^2}{ك'}$$

حيث ك' التكرار النظرى

ك التكرار المشاهــد

معامل بيرسون للارتباط بين التطبيقين الأول والثانى للعينة التجريبية للتأكد من ثبات الأدوات وقــد استخدمت المعادلة :

$$ر = \frac{\text{مج}\ ح_س\ ح_ص}{\sqrt{\text{مج}\ ح^2_س \cdot \text{مج}\ ح^2_ص}}$$

عينـــة الدراســـة :

استخدمت طريقة التجمعات العشوائية فى اختيار عينة الدراسة ، ومن ثم ، فقد تم اختيار عينة التجمعات عشوائيا ( باختيار مجموعات من الجمعيات بطريقة عشوائية وليس باختيار أفـــراد ) ، حيث يتعذر اختيار العينة عشوائيا نظرا لانتشار الجمعيات على مدى واسع فى المحافظات ، هـــذا بالاضافة الى تعذر الوصول الى قوائم المدارس التابعة للجمعيات سواء فى وزارة الشئون الاجتماعيـــة واداراتها أو فى احصاءات وزارة التربية والتعليم ، حيث تدمج مدارس الجمعيات مع مدارس التعليـــم الخـــاص ٠

وقد اتبعت الطريقة التالية فى اختيار العينة : (٣٤)

١- تحدد مجتمع الدراسة الأصلى بالجمعيات التى تمارس التعليم الأساسى ومايتبعها من مدارس فـــى القاهرة الكبرى ( القاهرة - الجيزة ) ٠ حيث تتمركز أغلب الجمعيات على المستوى القومى ٠

٢- تم تحديد العينة بعدد عشرين جمعية ومايتبعها من مدارس ٠

٣- تم اعداد قائمة بجميع التجمعات من خلال الحصر المبدئى فى الدراسة الاستطلاعية للجمعيات٠

٤- تحدد عدد ٥ أفراد من كل مجلس ادارة جمعية ، ٦ الى ٧ أفراد من العاملين بتلـــك المدارس على أساس التعرف على مظاهر النشاط التعليمى للجمعيات ٠

٥- روعى أن تتضمن العينة مختلف المناطق الجغرافية وأن تتنوع الجمعيات من حيث سماتهـــا الغالبة ، كما روعى فى اختيار العينة بحيث تمثل المجتمع الذى اشتقت منه ٠

وقد تم اختيار عينة التجمعات كما يلى :

أولا : عينة العاملين فى مدارس التعليم الأساسى التابعة للجمعيات بحيث تتضمن عينة كل مدرسة :-

أ - مديرو ووكلاء المدارس ٠

ب - عينة من مدرسى مرحلة التعليم الأساسى ٠

وقد بلغ حجم العينة ١٢٤ فردا ( مدير - وكيل - مدرس ) ٠

ثانيا : عينة أعضاء مجالس ادارات الجمعيات :

تم اختيار الجمعيات التى تمارس النشاط التعليمى فى مجال التعليم الأساسى ، واختير عشوائيا

عدد يتراوح بين خمسة الى سبعة أفراد من أعضاء مجالس الادارات ، وقد بلغ حجم العينة المختارة ٩٠ فردا .

وفيما يلى جدول يوضح توزيعات العينة على ادارات الشئون الاجتماعية التابعة لهـــا الجمعيـات ..

جـدول رقـم (٥)

يبين توزيع العينة وفقا للادارات الاجتماعيـة التابعـة لها الجمعيـات

| الادارة الاجتماعية | عدد الجمعيات | عدد عينة أعضاء مجالس الادارة | عدد العاملين بالمدارس (مدير- وكيل-مدرس) |
|---|---|---|---|
| حلـوان | ٤ | ١٩ | ٢٧ |
| المعـادى | ٤ | ١٨ | ٢١ |
| مصر القديمـة | ٣ | ١٥ | ٢١ |
| غرب القاهـرة | ١ | ٥ | ٦ |
| الوايلـى | ٣ | ١٥ | ٢١ |
| غرب الجيـزة | ٢ | ٨ | ١٤ |
| وسط الجيزة | ١ | ٥ | ٧ |
| شمال الجيـزة | ١ | ٥ | ٧ |
| المجموع ٨ | ١٩ | ٩٠ | ١٢٤ |

نتائج الدراسة الميدانيـة

فى ضوء الأهداف الموضوعة للدراسة والتى تسعى الى التعرف على الجهد التعليمى المبذول من خلال الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم الأساسى ، ومااتصف به هذه الجهود من مميزات أوجوانب قصور ، ومايعترضها من معوقات أو ايجابيات ، وسوف تعرض نتائج الدراسة وفق المحاور التى تـم فى ضوئها بناء أدوات الدراسة . وفيما يلى نعرض لما توصلت اليه النتائج من بيانات وآراء :

أولا : نتائج الاستبيان الموجه لأعضاء مجالس ادارات الجمعيات وفق متطلبات الدراسة فقد توجه الاستبيان الى أعضاء مجالس الادارات للتعرف على أنشطة الجمعيات فى مجال التعليم الأساسى ومايتصل به من أمور ومقومات • ومقترحاتهم لتنشيط دور الجمعيات فى مجال التعليم الأساسى ، وفيما يلى عرض لهذه النتائج :-

نتائج المحور الأول :

يدور هذا المحور حول مدى مواكبة القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ،للأوضاع الحالية فى مصر، واستهدف من ذلك التعرف على المعوقات التشريعية التى تعيق العمل بالجمعيات الأهلية •

وقد وجهه الى المستفتين سؤال يدور حول مواكبة القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالعمل فى الجمعيات الأهلية للأوضاع الحالية وكانت استجاباتهم كما هى موضحة بالجدول التالى :

جدول رقم (٦)

يبين استجابات اعضاء مجالس ادارات الجمعيات الأهلية

عن مواكبة القانون رقم ٣٢ لسنة ٦٤ للأوضاع الحالية فى مصر

| العبارات | نعم | | لا | | غير مبين | | مجموع العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | |
| ينظم القانون رقم ٣٢ لسنة ٦٤ العمل بالجمعيات الأهلية المصرية •• | | | | | | | |
| – فهل ترى أن ذلك القانون يواكب الأوضاع الحالية فى مصر؟ | ٣٥ | ٣٨ر٩ | ٥٥ | ٦١ | | | ٩٠ |
| • اذا كانت الاجابة (بلا) فهل يرجع ذلك الى: | | | | | | | |
| – ظهور مفاهيم جديدة مثل (الانفتاح، اقتصاديات السوق ، الأخذ بالديمقراطية بدلا من المفاهيم التى واكبت صدور القانون ، مثل (مسئولية الدولة عن النشاط الاقتصادى– الاعتماد على الذات ، الحزب الواحد ) • | ٥٣ | ٩٦ر٤ | ٢ | ٣ر٦ | | | ٥٥ |
| – يتعارض مع التعددية الحزبية القائم عليها النظام السياسى للدولة • | ٢٩ | ٥٢ر٧ | ٢٠ | ٣٦ر٤ | ٦ | ١١ | |
| – يركز على دور الدولة فى كافة البرامج متجاهلا الفكرة العامة من وراء انشاء الجمعيات • | ٣٣ | ٦٠ | ٢٠ | ٣٦ | ٢ | ٤ | |
| – لا يواكب المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية والتى تؤكد على ضرورة مشاركة الجهود غير الحكومية فى التنمية • | ٣٣ | ٦٠ | ٢٠ | ٣٦ | ٢ | ٤ | |
| – لا يوفر للجمعيات الأهلية سلطات واختصاصات تمكنها من العمل بفاعلية فى مجالات التنمية التى يحتاجها المجتمع • | ٣٤ | ٦١ر٨ | ١٩ | ٣٤ر٥ | ٢ | ٤ | |

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلى :—

— يرى ٦١٪ من أفراد العينة أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لايواكب الأوضاع الحالية في مصر •

وبسؤال أفراد العينة التى ترى أن هذا القانون لايواكب الأوضاع الحالية بمصر كانت استجاباتهم عن الأسباب التى أدت الى عدم المواكبة ترجع الى مايلى :—

— اتفقت أغلبية الآراء على أن الأوضاع الجديدة التى ظهرت فى الحياة المصرية مثل ظهور مفاهيم جديدة كالانفتاح واقتصاديات السوق ، الأخذ بالديمقراطية ،تختلف عن الأوضاع التى كانت سائدة وقت وضع هذا القانون •

— يرى ٦١٫٨٪ من أفراد العينة أن القانون لايوفر للجمعيات الأهلية سلطات واختصاصات تمكنها من العمل بفاعلية •

— يرى ٦٠٪ من أفراد العينة أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ يتمشى مع الظروف السائدة فى فترة اصداره ، حيث كان التوجه الأساسى للدولة أن تتولى مسئولية وتملك ادارات الانتاج والخدمات مما يشير الى التعارض مع فكرة اسناد اعمال التنمية الى الجهود غير الحكومية ، كما يرون أن هذا القانون لم يعد ملائما لمسايرة المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية والتى تؤكد على ضرورة مشاركة الجهود غير الحكومية فى خطط وبرامج التنمية وواقع المتغيرات المتسارعة للاحداث فى كافة نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية السياسية تشير الى حاجتها الى أدوات تتيح للمتعاملين معها حرية الحركة ، والمرونه لمواجهة هذه الحركة المتسارعة والمتغيرة ، اضافة الى حاجة هذه الحركة الى حركة من المجتمع وأجهزته للحاق بالطفرات التكنولوجية والمعلوماتية التى استقرت فى البلدان المتقدمة والأكثر نموا •

نتائج المحور الثانى :

يتعلق هذا المحور بالاجراءات المطلوب اتخاذها لتنشيط دور الجمعيات ، وخاصة فى مجال التعليم الأساسى ، وكما يهدف الى التعرف على مقومات الحركة التطوعية وأسباب ضعفها •

والجمعيات الأهلية كغيرها من التنظيمات الاجتماعية تتأثر بالمناخ المحيط ومايتضمنه من مجموعة العوامل والنظم والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والقانونية ، والتكنولوجية والحضارة العامة التى تتم فى اطارها ممارسة الاعمال الادارية ، وتنبع أهمية المناخ المحيط فى التأثير على

كفاءة العمل بالجمعيات من كونه يمثل المصدر الأساسى الذى يمدها بالموارد والامكانيات المختلفة ، كذلك يتحكم المناخ المحيط فى أداء الجمعيات من خلال قدرته على قبول أو رفض ماتقدمه الجمعيات من خدمات أو أنشطة وهو بذلك يحدد للجمعيات مايلى :-

- أنواع ومستويات الأهداف التى تمت ٠
- أنواع وكميات الموارد التى يمكن للجمعيات الحصول عليها ٠
- القيود التى يجب الالتزام بها ٠
- القيم والمعايير التى يجب الاسترشاد بها فى اختيار الأنشطة والاعمال التى تقوم بها الجمعيات ٠
- أسس ومعايير تقييم كفاءة الجمعيات ٠

وقد توجه الاستبيان بسؤال الى افراد العينة حول متطلبات تنشيط الجمعيات الأهلية وخاصة فى مجال التعليم الأساسى والجدول التالى يوضح استجابات أفراد العينة حول هذه المتطلبات ٠

جدول رقم (٧)

يبين استجابات اعضاء مجالس ادارات الجمعيات حول المتطلبات الخاصة لتنشيط دور الجمعيات وخاصة فى مجال التعليم الأساسى

| العبارات ن = (٩٠) | نعم | | لا | | غير مبين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| - هل ترى أن تنشيط دور الجمعيات وخاصة فى مجال التعليم يتطلب : | | | | | | |
| • اعادة صياغة دور الدولة وعلاقتهابالجمعيات | ٤٥ | ٥٠ | ٢٦ | ٢٨٫٩ | ١٩ | ٢١ |
| • التعرف على الحاجات الحقيقية لتنمية المجتمع ٠ | ٤٧ | ٥٢٫٢ | ٢٥ | ٢٧٫٨ | ١٨ | ٢٠ |
| • تطوير المناخ التنظيمى للبيئة المحيطة للجمعيات بمايسمح بقدر اكبر من التفاعل والمشاركة ٠ | ٤٧ | ٥٢٫٢ | ٢٩ | ٣٢٫٢ | ١٤ | ١٥٫٥ |
| • تحديد دور الهيئات الادارية العليا واقتصاره علىالتأكد من مطابقة دور الجمعيات للاحتياجات المحلية ٠ | ٥٥ | ٦١ | ٢٠ | ٢٢٫٢ | ١٥ | ١٦٫٦ |

تشير بيانات الجدول السابق الى مايلى :-

- يرى ٦١٪ من أفراد العينة أن تحديد دور الهيئات الادارية العليا واقتصاره على التأكد من مطابقة دور الجمعيات للاحتياجات المحلية يعد مطلبا لتنشيط دور الجمعيات الأهلية ، وهذا يشير الى الأوضاع الحالية للعلاقات بين الأجهزة والجمعيات تتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات لاتاحة الفرصة لتلك الجهود كى تمارس دورا أكثر فاعلية فى مجالات التنمية والتعليم بصفة خاصة •
- كما تشير اتجاهات أفراد العينة بنسبة ٥٢٫٢٪ أن هناك حاجة الى التعرف على الحاجات الحقيقية لتنمية المجتمع والتى تتطلب مشاركة من الجهود غير الحكومية ، وهذا يشير الى أن الاعلام عن برامج التنمية ومتطلباتها يحتاج الى تنشيط وتكثيف وأن تتوافر وسائل الاتصال الفعاله بالجماهير فى المحليات وأن تركز برامجها على خطط التنمية وبرامجها ومجالات المشاركة فيها من جانب كافة الجهود وذلك حتى يتحقق مفهوم المشاركة الفعالة للجماهير فى هذه الخطط والبرامج •
- كما يرى ٥٢٫٢٪ أن المناخ التنظيمى بعناصره الفعاله فى البيئة بحاجة الى تطوير حتى تتمكن الجمعيات من أن تمارس دورها بفاعلية ، وهذا يتطلب احداث تعديلات فى أهداف وسياسات الادارة فى كافة عناصر العمل التطوعى استهدافا لملائمة أوضاع التنظيم وأساليب العمل والأنشطة مع التغيرات البيئية بغرض احداث توافق بين الجمعيات الأهلية أو التنظيمات غير الحكومية وبين الظروف البيئية المتوقع العمل فيها ، كما يتطلب هذا الأمر استحداث أوضاع تنظيمية وأساليب ادارية وأوجه نشاط جديدة تحقق لتلك الجهود ميزه تمكنها من الحصول على مكاسب وعوائد اجتماعية أفضل •

وقد أوضح المستفتون أن لمظاهر المناخ العام المحيط بالجمعيات الأهلية يتصف بعدة أمور نذكر بعضها فيما يلى :

- تضخم الجهاز البيروقراطى المسئول عن ادارة الجمعيات وفيه تكثر الفواصل التنظيمية بين الجمعيات ومتخذى القرار مما يؤدى الى صعوبة الاتصال ، والبطئ الشديد فى اتخاذ القرار •
- تعدد الأجهزة الفوقية مما يؤدى الى التضارب والتناقض بين الأهداف والأساليب •
- الميل الى المركزية فى اتخاذ القرارات فى الأجهزة المتعاملة مع الجمعيات •
- تعدد القرارات والنزعة الى التنميط والتوجيه بين الجمعيات بغض النظر عن الاختلافات فى طبيعة النشاط أو ظروف العمل والأداء فيها •

ومن الملاحظ أن الدراسات التى تناولت الجمعيات لم تهتم بالقدر الكافى بالدراسات المتعمقة التحليلية والتفصيلية للأوضاع الادارية للجمعيات ، للتعرف على أهم التغيرات المؤثرة على مستوى الكفاءة الادارية للجمعيات والتى ينصب عليها التغيير ، ودراسة الاجراءات المطلوبة لتنشيط المناخ المحيط بالجمعيات الأهلية وتقليل حدة المعوقات البيئية من ( اعادة تشكيل التنظيم العام للجمعيات على أساس أن الجمعية هى الوحدة الأساسية ونقطة الارتكاز فى التنظيم العام للعمل الأهلى ولها شخصيتها المستقلة حرية العمل والتصرف ، مع وضع مجموعة من السياسات العامة والضوابط المعلنة لقياس مدى التزام هذه الوحدات بالتوجهات العامة والأهداف المعلنة وتطابقها مع حاجات ( البيئة المحيطة ) .

المحور الثالث :

يمثل المتطوعون الدعامة الأساسية للعمل فى الجهود غير الحكومية ، وهؤلاء المتطوعين يملكون طاقات هائلة يمكن لها أن تتولى الكثير من المهام التى تتطلبها عمليات التنمية والتحديث المجتمعى ولاسيما فى ظل التصارع الجاد على الموارد المحدودة لميزانيات الدولة . لذا فقد خصص الاستبيان مجموعة من التساؤلات عن معوقات الحركة التطوعية .

فمن الأمور المتفق عليها فى مجال العمل بالجهود غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية أنها تعتمد فى حركتها على الجهود التطوعية وأن مجمل الحركة يتعاظم اذا ماكانت هذه الجهود بشكل جماعى وبصورة منظمة بدافعية مرتفعة تجاه العمل التطوعى ، كما يرتبط حجم الجهد بنوعية المتطوعين وتوافر العناصر الشابه فيها .. وقد توجه الاستبيان بسؤال الى أفراد العينة عن العوامل التى أدت الى ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية ، وقد كانت استجاباتهم كما هى موضحة فى الجدول التالى :

جدول رقــم (٨)

يبين العوامل التى أدت الى ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية

| العبـــــــارات مج ن = ٩٠ | نعم | | لا | | غير مبيـن | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| ـ هل تعتقد أن ضعف الاهتمام بالحركة التطوعيـة ناتج عـن :ـ | | | | | | |
| • القصور فى الوسائل الفنية فى تدبير المتطوعين • | ٦٩ | ٧٦ر٧ | ١٠ | ١١ | ١١ | ١٢ر٢ |
| • القصور فى البرامج التدريبية اللازمـة • | ٢٥ | ٢٧ر٨ | ٥٥ | ٦١ر١ | ١٠ | ١١ر١ |
| • القصور فى اصدار المطبوعات والمؤلفات عــن حركة التطوع • | ٧٥ | ٨٣ر٣ | ٦ | ٦ر٧ | ٩ | ١٠ |
| ـ هل ترى أن التوازن الدقيق بين قيمة الحفـاظ على النظام والأمن وقيمة استقلالية العمل فـى الجمعيات قيمتان متعارضتان • | ١٧ | ١٨ر٩ | ٤٣ | ٤٧ر٨ | ٤٠ | ٤٤ر٤ |
| ـ هل تعتقد أن هناك انعدام ثقة بين الدولــة والجمعيات الأهليـة • | ٤٤ | ٤٨ر٩ | ٣٤ | ٣٧ر٨ | ١٢ | ١٣ر٣ |
| ـ هل تعقد الجهاز الادارى المسئول عن الجمعيات لايتفق مع طبيعة العمل التطوعى • | ٤٩ | ٥٤ر٤ | ٢٧ | ٣٠ | ١٤ | ١٥ر٦ |

يرى ٨٣ر٣٪ من أعضاء مجالس الادارات أن ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية يمكن أن يكون ناجما عن القصور فى الاعلام واصدار المطبوعات والمؤلفات عن حركة التطوع •

بينما يرى ٧٦ر٧٪ أن الوسائل الفنية فى تدبير المتطوعين تعد من الأسباب الرئيسيـــة فى ضعف الحركة التطوعية والاهتمام بها وهذا الرأى يميل الى النواحى الفنية فى العمل التطوعـــى ومايتطلبه من اتخاذ اجراءات لتدبير المتطوعين •

ـ كما يرى ٥٤ر٤٪ من أفراد العينة أن الجهاز الادارى المسئول عن الجمعيات لايتفق وطبيعـة العمل التطوعى والتى تتطلب مواصفات خاصة وأفراد ذوى كفاءة عالية متخصصين فى شئـــون التطوع وفهم لشئونهم وتعينهـم على الاختيار المناسب حسب رغباتهم ، وعدم ارهاق كاهـــل

المتطوع بالكثير من الأعمال الادارية الفنيـــة ٠

— اما عن تأثير رؤيـــة الدولة للعمل التطوعى وانعاكاساتها على حركة التطوع فيرى ٤٨٫٩٪ مـــن أفراد العينة أن هناك انعدام ثقة بين الدولة والجمعيات غير الحكومية مما ينعكس أثره علـــى حركة التطوع ويدفع الأفراد الى العزوف عن المشاركة ، وقد يكون هذا الامر انعكاسا لبعـــض القيود التى فرضتها الدولة على أنشطة بعض الجمعيات وخضوعها بشكل مستمر للرقابة الأمنيـــة فى كل تصرف من تصرفاتها مما يثير الكثير من الشكوك لدى أى فرد يرغب فى التعامل مـــع الجمعيـات ٠

ويتضح هذا الأمر بشدة فى استجابات الأفراد نحو السؤال الخاص بالتوازن الدقيق بين قيمـة الحفاظ على النظام والزمن وقيمة استقلالية العمل فى الجمعيات وهل هما قيمتان يتعارضان، حيـــث يرى ٤٧٫٨٪ من أفراد العينة أنه لاتعارض مع قيمة استقلالية الجمعيات قيمة الحفاظ على الأمـــن، فى حين ٤٤٫٤٪ من جملة أفراد العينة لم تبدى رأيا فى هذا الخصوص متخذين جانب السلامـــة والبعد عن القضايا التى تمس الأمن من قريب أو بعيد مما يوضح حالة الشك والخوف من حتـــــى المشاركة بالرأى فى مثل هذه الأمور ، وهو أمر يتطلب ايجاد صيغة للعمل بالجهود غير الحكوميـة تتصف بالاستقلالية ولاتهدر قيم الحفاظ على الأمن القومى الحقيقى ٠

وقد أضاف أفراد العينة بعض من معوقات التطوع نوجزها فيما يلى :—

أ — معوقات خاصة بالتطوع :

١— تعارض وقت المتطوع مع وقت العمل أو الدراســة ٠
٢— الاهتمام بتدبير احتياجات الفرد الأساسية فى كل الوقت المتاح فيما يتعذر معه وجود فائض زمنى يمكن استغلاله فى العمل التطوعى ٠
٣— يتوجه بعض الأفراد للالتحاق بالعمل التطوعى لتحقيق أقصى استفاده شخصية ممكنه ممـــا يتعارض مع طبيعة التطـــوع ٠

ب — معوقات خاصة بالجمعيات الأهلية والادارات الاجتماعية :

١— عدم وجود تقسيم ادارى يهتم بالمتطوعين وشئونهـم ٠

٢– قصور الاعلام عن أهداف الجمعيات الأهلية وانشطتها والميل الى اضفاء التبعية على الجمعية والعاملين فيها لبعض ذوى النفوذ ٠

٣– غياب التدريب على الأعمال التطوعيـــة ٠

٤– الاسراف فى الخوف وفرض القيود وتحجيم الأعمـــال ٠

٥– تقييد العضوية وعدم قبول عناصر حديثـــــة ٠

حـ – معوقات خاصة بالمجتمـــع :

١– غياب الوعى بين أفراد المجتمع بأهمية العمل التطوعى والأهداف التى يسعى اليها ، وتدنـــى النظرة الاجتماعية الى بعض الأعمال التطوعيـــة ٠

٢– القصور فى برامج التعليم والتربية فيما يخص العمل التطوعى وقيمه وتأكيدها خلال مراحــــل التعليم وفى وسائط التربية المتعددة ٠

د – معوقات خاصة ببرامج استقطاب المتطوعين والمحافظة عليهم ٠

وقد اقترح أفراد العينة مجموعة من الآراء تفيد فى زيادة استقطاب المتطوعين والمحافظة عليهم من أهمهـــا :–

– تطوير التشريعات ومنح ميزات معنوية للمتطوعين ٠

– تكريم المتطوعين اما عن طريق الدولة واما عن طريق الجمعيات ٠

– تعويض المتطوعين عما يتكبدون من نفقات وخاصة للشباب ومحدودى الدخل ، وبما لايتعارض مـــع عدم جواز الاستفادة المادية من التطوع ٠

المحور الرابع :

يتناول هذا المحور النظام القائم للجمعيات الأهلية ومدى قدرته على الاسهام بشكـــل فعال فى برامج التنمية وخاصة فى مجال التعليم الأساسى ٠

وذلك بغرض التعرف على مدى ملاءمة أوضاع التنظيمات القائمة وأساليب العمل فى ادارتهـــــا ونشاطاتها للمتغيرات الحادثة فى المناخ المحيط بالتنظيمات وقدرة هذه التنظيمات على التوافق واحداث تناسق بين التنظيمات وبين الظروف البيئية التى تعمل بها ٠

وقد توجه الاستبيان بسؤال الى اعضاء مجالس الادارات حول هذا الأمر ، وكانت استجاباتهم كما يوضحها الجدول التالـــى :

جــدول رقــم (٩)

يبين استجابات اعضاء مجالس ادارت الجمعيــات الأهليــة عن قدرة نظام الجمعيات القائم على المساهمة فى تحقيق التنمية وخاصة فى مجــال التعليم الاساسى

| العبـــــــــــارات | نعم | | لا | | غير مبين | | مجموع العينة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪. | ك | ٪ | | |
| ـ هل تعتقد أن نظام الجمعيات الأهليـــة بوضعها الحالىيساهم فى تحقيق التنميـــة وخاصة فى مجال التعليم ؟ | ٣٢ | ٣٥ر٦ | ٥٨ | ٦٤ | | | ٩٠ | |
| • اذا كانت الاجابة (بلا) فهل يرجع ذلك الـــى :ـ | | | | | | | | |
| • الفجوة بين النصوص التشريعية والواقع الفعلى • | ٣٦ | ٦٢ | ١٨ | ٣١ | ٤ | ٧ | ٥٨ | |
| • الاعتماد على الدولة بشكل كبير فـــى مجالات الخدمات الاجتماعية والتنميـــة المحليـــة • | ٤٩ | ٨٤ر٥ | ٩ | ١٥ر٥ | ـ | ـ | ـ | ٢ |
| • تحول الجمعيات الىجهات شبه حكومية• | ٤٨ | ٨٢ر٧ | ١٠ | ١٧ر٢ | | | ـ | ٣ |
| • غياب التخطيط الواضح للتنمية المحلية وتعذر التعرف على الأهداف فى البرامـج المعلنه للتنمية • | ٥٠ | ٨٦ | ٨ | ١٣ر٨ | | | | ١ |
| • تسييس العمل الأهلـــى • | ٣٧ | ٦٣ | ١١ | ١٨ر٩ | ١٠ | ١٧ر٢ | | |
| • غلبة النزعة البيروقراطية على الجمعيات• | ٣٥ | ٦٠ | ٢٣ | ٣٩ | ـ | ـ | | |
| • قلة الجهود التى تبذل لتنشيـــــط الحركة التطوعية والدعوة لها وخاصـــة فى محيط الشباب • | ٣٩ | ٦٧ | ١٠ | ١٧ر٢ | ٩ | ١٥ر٥ | | ٥ |
| • التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع لم تنعكس بصـــورة جادة على موجهات العمل التطوعـــى (قوانين ـ سياسات ـ اتجاهات••الخ) | ٤٨ | ٨٢ر٧ | ٥ | ٨ر٦ | ٥ | ٨ر٦ | | ٤ |

من بيانات الجدول السابق يتضح أن :—

— ٦٤٪ من جملة آراء عينة اعضاء مجالس الادارة يتفقون على أن نظام الجمعيات القائم غير قـــادر على الاسهام في تحقيق التنمية وخاصة فى مجال التعليم •

وقد توجه الاستبيان بسؤال المستفتيين عن أسباب عدم قدرة النظام على الاسهام فى تحقيق التنمية فى مجال التعليم الذين يرون أن النظام غير قادر ،عن أسباب ذلك •
فكانت استجاباتهم كما يلى :—

— يرى ٨٦٪ من أفراد العينة أن غياب التخطيط الواضح للتنمية المحلية وتعذر التعرف علـــــى الأهداف فى البرامج المعلنة للتنمية وقصور قدرة النظام الحالى للجمعيات عن الالمام بهذه الأمـور يعد سببا فى اخفاق النظام الحالى للجمعيات عن المساهمة بدور فعال فى عمليات التنمية •

— بينما يرى ٥ر٨٤٪ من جملة آراء أعضاء مجالس ادارات الجمعيات،أن النظام الحالى للجمعيات لايساهم بشكل فعال فى عمليات التنمية الاجتماعية للتعـود على الاعتماد على الدولة فى مجالات الخدمات الاجتماعية والتنمية المحلية ، مما يقلل من المساحـات المتروكة للجهود الأخرى أو التنظيمـــات المتاحة للعمل فيها •

— يرى ٧ر٨٢٪ من جملة عينة اعضاء مجالس الادارات أن الجمعيات الأهلية قد تحولت الى جهـات شبه حكومية ، وهذا الأمر يمكن تفسيره فى ضوء القيود المفروضة على النظام القائم للجمعيـــات والتدخل المتزايد من الجهات الحكومية فى أعمال ونشاطات الجمعيات •

— وتشير استجابات أفراد العينة بنسبة ٧ر٨٢٪ الى أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمـر بها المجتمع لم تنعكس بصورة جادة على موجهات العمل التطوعى ( قوانيـــن — سياسات — اتجاهات •• ) •

— ويرى ٦٧٪ من جملة آراء أفراد العينة أن القصور فى النظام القائم للجمعيات يمكن ارجاعــــه الـــى محدودية الجهود التى تبذل لتنشيط الحركة التطوعية والدعوة لها خاصة فى محيـــط الشباب •

— بينما يرى ٦٣٪ أن تسييس العمل الأهلى واستخدامه فى المجالات الحزبية والانتخابات افقـــد النظام قدرته على الاسهام بكفاءة فى عمليات التنمية لانشغـــال النظام بالاعمال المطلوبـــة للتسييس •

— ويرى ٦٠٪ أن النظام القائم يعانى من البيروقراطية المعوقة التى تغلب مظاهر النشاط الادارى للجمعيات القائمة •

نتائج المحور الخامس :

يستهدف هذا المحور التعرف على الاسباب التى قد تؤدى الى عزوف الجمعيات عن المشاركة فى الجهد التعليمى بشكل فعال ، فالملاحظ أن الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم تمثل قدرا ضئيل للغاية فى عمليات انشاء وتجهيز وادارة المدارس ، فى حين أن لهذه الجهود دورات تاريخية سابقة كان لها نشاطا بارزا متميزا فى هذا المجال بل أن الكثير من المشروعات التعليمية الضخمة كان للجهود غير الحكومية الاثر الكبير فى وجودها ٠ وتلك المقارنات تدفع وتبرز على أهمية التعرف على أسباب العزوف التى طرأت على العمل فى العقود الست الماضية ٠ والتى مازالت تلقى بظلالها على العمل فى الجمعيات ٠

وقد توجه الاستبيان بسؤال الى أعضاء مجالس الادارات عن الاسباب التى تؤدى الى عزوف الجمعيات الأهلية عن المشاركة فى الأنشطة التعليمية بشكل فعال ٠ والجدول التالى يوضح استجاباتهم حول ذلك :

يبين آراء أعضاء مجالس الادارات عن أسباب عزوف بعض الجمعيات عن المشاركة فى الأنشطة التعليمية

| العبارات (العينة ٩٠) | نعم ك | نعم ٪ | ترتيب الأسباب |
|---|---|---|---|
| - برجاء وضع علامة ( ✓ ) امام الاسباب التى قد تؤدى الى عزوف بعض الجمعيات عن المشاركة فى الأنشطة التعليمية بشكل فعال : | | | |
| • صعوبة ممارسة هذا النوع من العمل بالنسبة لمعظم الجمعيات الأهلية • | ٤١ | ٤٥٫٥ | ١٠ |
| • عدم تفهم الدور الحقيقى للجهود التطوعية فى مجالات التعليم • | ٤٧ | ٥٢٫٢ | ٦ |
| • صعوبة الحصول على الموافقات من التربية والتعليم لفتح المدارس • | ٦٧ | ٧٤٫٤ | ٣ |
| • عدم توافر الخبرات التعليمية المطلوبة فى معظم مجالس ادارة الجمعيات • | ٦٣ | ٧٠٫٠ | ٤ |
| • لاتعد الأنشطة التعليمية ضمن الأعمال الأساسية للجهود التطوعية • | ٣٣ | ٣٦٫٧ | ١١ |
| • صعوبة اضافة أو تعديل مجالات التعليم الى أنشطة الجمعيات • | ٢٩ | ٣٢٫٢ | ١٣ |
| • عدم اهتمام وزارة الشئون ومديرياتها بالأنشطة التعليمية للجمعيات • | ٤٧ | ٥٢٫٢ | ٧ |
| • قصور امكانيات الجمعيات على تدبير التمويل اللازم للمشروعات التعليمية • | ٧٣ | ٨١ | ١ |
| • غياب الدراسات الخاصة بحاجة المجتمعات المحلية الى مؤسسات التعليم • | ٤٣ | ٤٧٫٨ | ٨ |
| • لاتعلن جهات التعليم عن احتياجاتها من الجهود التطوعية • | ٦٢ | ٦٨٫٩ | ٥ |
| • صعوبة توفر الأراضى اللازمة لانشاء المؤسسات التعليمية • | ٧٠ | ٧٧٫٨ | ٢ |
| • تكدس الأحياء بالمدارس الحكومية بما لايسمح بانشاء مدارس جديدة للجمعيات • | ٤٢ | ٤٦٫٧ | ٩ |
| • تمركز الجمعيات فى المناطق التى لاتحتاج الى أنشطة التعليم • | ٢٧ | ٣٠ | ١٥ |
| • ضعف اقبال الآباء على الحاق أبنائهم بالمدارس التابعة للجمعيات خوفا من عدم استمراريتها • | ٣٣ | ٣٦٫٧ | ١٢ |
| • تتطلب بعض الجمعيات شروطا خاصة لقبول التلاميذ بها • | ٢٦ | ٢٨٫٩ | ١٤ |

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلى :

- تمثل مشكلة تدبير التمويل اللازم للمشروع التعليمى السبب الأول المؤدى الى عزوف الجمعيات عـــن المشاركة فيها حيث يرجع ٨١٪ من أعضاء مجالس الادارات محدودية نشاطهم التعليمى الى هـــذا السبـب •
- يرى ٨ر٧٧٪ من أعضاء مجالس الادارات أن توفير الأراضى اللازمة لاقامة المشروعات التعليميـــة يمثل سببا رئيسيا فى عزوف الجمعيات عن الدخول فى هذا المجال • ويتضح هذا الامر بشـــدة فى المدن والاحياء المزدحمة ، وقد اقترح بعض أفراد العينة أن تخصص الدولة الأراضى المملوكة لها والتى تصلح لاقامة المدارس وتأجيرها للجمعيات الراغبة فى المساهمة فى المشاركة فى الجهـــد التعليمى •
- تأجير بعض المدارس الحكومية للجمعيات النشطـة والتى لها سمعة طيبة فى العمل التعليمى•
- اسناد عمليات احلال وتجديد بعض المدارس القديمة الى الجمعيات لاعادة بنائها وادارتها •
- يرى ٤ر٧٤٪ من جملة أفراد أعضاء مجالس الادارات أن صعوبة الحصول على الموافقات من التربية والتعليم لفتح المدارس يشكل احدى الأسباب المؤدية الى العزوف عن المشاركة فى الأنشطـــة التعليمية •
- كما يرى ٧٠٪ من أعضاء مجالس الادارات ان من أسباب عزوف الجمعيات عن المشاركة فـــى المشروعات التعليمية يعود الى عدم توافر الخبرات التعليمية المطلوبة لادارة المشروع التعليمـــى فى معظم مجالس ادارات الجمعيات •
- ويرى ٩ر٦٨٪ من أفراد العينة ان الجهات المسئولة عن التعليم لاتعلن فى برامجها عن احتياجاتها من الجهود التطوعية •
- كما يرى ٣ر٥٢٪ من عينة الدراسة أن هناك غياب لفهـم الدور الحقيقى للجهود التطوعية فـــى مجالات التعليم وغياب هذا الفهم يمكن ارجاعه الى أن الاعلام الخاص بالجهود التطوعية نـــدرة المواد المنشورة عن الحركة التطوعية ومجالاتها اضافة الى أن أجهزة الاعلام لاتهتم بهذه القضايـــا إلا فى الحالات النادرة والتى غالبا ماترتبط بمسئول كبير أو بتوجه سياسى •
- يرى ٣ر٥٢٪ من عينة الدراسة أن الاهتمام الرئيسى بمسائل التعليم يعد نشاطا بعيدا نسبيـــا بالنسبة لهذه الوزارة ، وأن هناك وزارة متخصصة فى هذا المجال ، وقد أشار بعض أفـــراد العينة الى أن عدم الاهتمام هذا ينعكس فى سياسات توجهـات العمل فى وزارة الشئون الاجتماعية، وفروعهـا •

- يرى ٤٧٫٨٪ من عينة الدراسة أن هناك قصورا فى الدراسات الخاصة بحاجات المجتمعات المحلية من المؤسسات التعليمية ٠

نتائج المحـور السادس :

يتعرض هذا المحور لأنواع ومجالات الأنشطة التعليمية التى تتطلب من الجهود غير الحكومية أن تشارك فيها ٠ وقد توجه الاستبيان بسؤال عن المجالات التى يمكن أن تساهم فيها الجهود غيـر الحكومية ، وفيما يلى جدول يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا المضمار :

جدول رقـم (١١)

يبين آراء عينة اعضاء مجالس ادارات الجمعيات حول الدور المقصود بجهود الجمعيات فى مجال التعليـم الأساســى

| العبـــــارات (مج ك ٩٠) | أوافـــق ك | أوافـــق ٪ | ترتيـب العبـارة |
|---|---|---|---|
| - هل ترى أن يقتصر دور الجهود غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) فى مجال التعليم الأساسى على : | | | |
| • انشاء وتجهيز المدارس فقط ٠ | ١٥ | ١٦٫٧ | ١٣ |
| • انشاء وتجهيز المدارس وادارتها ٠ | ٦٠ | ٦٦٫٧ | ٤ |
| • ادارة المدارس فقـط ٠ | ٢ | ٢٫٢ | ١٥ |
| • المساهمة فى تدبير التمويل اللازم لسد احتياجات المدارس . | ٣٦ | ٤٠ | ١٠ |
| • المساهمة فى توفير الجهود التطوعية (الامكانات البشرية) للعمل فى المدارس ٠ | ٥٦ | ٦٢٫٢ | ٦ |
| • المساهمة فى نشر الوعى بالتعليم الأساسى ٠ | ٦٨ | ٧٥٫٥ | ٢ |
| • القيام بالحملات خارج مصر لتدبير الاحتياجات اللازمة للمدارس٠ | ١٣ | ١٤٫٤ | ١٤ |
| • تركيز الاهتمام على محو الأميـــة ٠ | ٥٦ | ٦٢٫٢ | ٥ |
| • الاسهام فى مرحلة رياض الأطفال ٠ | ٦٣ | ٧٠ | ٣ |
| • اقتصار الجهود على مرحلة التعليم الأساسى ٠ | ٤٨ | ٥٣٫٣ | ٨ |
| • الاهتمام بمدارس التعليم الثانوى العام ٠ | ٢٦ | ٢٨٫٩ | ١١ |
| • الاهتمام بمدارس التعليـم الفنـى ٠ | ٢٣ | ٢٥٫٦ | ١٢ |
| • المساهمة فى توفير دروس التقوية للشهادات ٠ | ٤٩ | ٥٤٫٤ | ٧ |
| • الاهتمام بتعليم الفئات الخاصة ( المعاقين ) ٠ | ٧٠ | ٧٧٫٨ | ١ |
| • انشاء المدارس غير التقليدية كنماذج لتطوير التعليم الأساسى٠ | ٤٤ | ٤٨٫٩ | ٩ |
| مجالات أخرى لم ترد ( برجاء ذكرها ) | | | |

من بيانات الجدول السابق يتبين مايلى :–

– يرى ٧ر٧٧٪ من جملة عينة أعضاء مجالس ادارات الجمعيات أن تهتم فى مجال التعليم الأساسى بمدارس الفئات الخاصة والتى تتطلب نوعا من الرعاية الفائقة ، ويرى الباحث ان هذا الاختيار يمكن ارجاعه الى أن الجهود التطوعية تسعى الى تقديم خدماتها الى أكثر فئات المجتمع احتياجا للخدمة ، وهذه الاستجابة العالية تؤكد هذه النظرة .

– ويرى ٥ر٧٥٪ من جملة أفراد العينة أن تساهم الجمعيات فى نشر الوعى بالتعليم الأساسى. ويمكن ارجاع ذلك الى أن ندرة الموارد وقصورها فى الجمعيات قد يجعلها تفضل المساهمة فى عمليات الاعلام بالتعليم الأساسى وزيادة وعى المواطنين به .

– كما يرى ٧٠٪ من أفراد عينة الدراسة أن المجال المفضل لاسهام الجمعيات فى مجال التعليم هو مرحلة رياض الأطفال .

– ويرى ٧ر٦٦٪ من جملة أفراد العينة أن تتولى الجمعيات انشاء وتجهيز المدارس وادارتها فى حين لم يوافق أغلبية العينة على اسناد ادارة المدرسة فقط للجمعيات أو انشاؤها وتجهيزها.

– كما يوافق ٢ر٦٢٪ من جملة أفراد العينة على أن تركز الجمعيات اهتمامها بمحو الأمية . وقد يرجع ذلك الى ارتباط هذه القضية بقضايا المجتمع وتنميته ، كما تتفق آراء هذه العينة على امكانية مساهمة الجمعيات فى توفير الجهود البشرية التطوعية للعمل فى مدارس التعليم الأساسى وفق احتياجات المدارس من التخصصات المختلفة .

– ويتفق ٤ر٥٤٪ من أعضاء مجالس الادارات على أن تتولى الجمعيات تنظيم دروس للتقوية ، ويرى الباحث أن هذا النشاط أصبح ممارسا بشكل واسع فى الجمعيات نظرا لانخفاض تكلفته وبعده عن الرقابة واستغلالا لحاجة الأفراد غير القادرين على الدروس الخصوصية عالية التكلفة .

– بينما يرى ٣ر٥٣٪ أن تقتصر جهود الجمعيات على مرحلة التعليم الأساسى فقط .

– أما فكرة انشاء المدارس غير التقليدية كنماذج لتطوير التعليم الأساسى . فقد كانت استجابة أعضاء مجلس الادارة لها بنسبة ٩ر٤٨٪ ، ويرى الباحث أن انخفاض هذه النسبة قد يرجع الى صعوبة هذا الأمر على غير المتخصصين فى حين أن الموافقة على أن تتولى الجمعيات الاهتمام بالتعليم الثانوى العام أو الفنى تمثلت فى ٢٥٪ من أفراد العينة ، وهذا يشير الى أن متطلبات وكلفة نوع التعليم ذات أثر كبير على اختيار الأنشطة التعليمية المرغوب المساهمة فيها .

وقد اقترح بعض المستفتين أن تتولى الدولة دعم الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال

التعليم الأساسى تحت اشتراطات معينة تخص الجودة والكفاءة التعليمية ، وأن يرتبط هذا الدعـــم بمدى نجاح المدرسة وتحقيقها لكفاءة التشغيل ٠

واقترح البعض الآخر أن يضاف التعليم كنشاط اجتماعى فى أنشطة الجمعيات بشكل واضـــح بدلا من التقسيمات المبهمة لأنشطة الجمعيات المعمول بها حاليا ٠

كما اقترح بعض أفراد العينة نظام تأجير المدارس الحكومية للجمعيات ( كما فى المصانــع ) شريطة أن تقوم الجمعيات بتطوير المدارس وتحسين أحوالها وتجهيزاتها ٠ وتطبق عليها بعد ذلـــك نظام الدعم الحكومى ٠ ويرى الأفراد أن هذا النظام يخفف عن الدولة أعباء ادارة المدارس وتحسين أداء العمل فيها ويخلق التنافس وخاصة اذا ما وضعت الوزارة مواصفات النماذج المتطورة للمدارس التــى ترغب فى نشرها ٠

ثانيا : نتائج استبيان العاملين بالمدارس التابعة للجمعيات الأهلية ( مديرون — وكلاء — مدرسون ) :

وفق متطلبات الدراسة المتعلقة بالتعرف على سمات المدارس التابعة للجمعيات ومانتصف بـــه من مميزات فى كافة أوجه العملية التعليمية ومتطلباتها ، وذلك باعتبار أن المدارس نتاج لنشـــاط الجمعية ، تبرز مدى نشاطها فى مجال التعليم وأنشطته ٠ وفيما يلى عرض للنتائج التى أسفر عنهـا تطبيق الاستبيان :—

نتائج المحور الأول :

يتناول هذا المحور الأهداف المعلنة للمدارس والموضوعة من قبل الجمعيات للوقوف علـــى طبيعة هذه الأهداف ومدى المام العاملين بالمدرسة بتلك الأهداف ومعوقات تحقيقها ٠

وقد توجه الاستبيان بسؤال الى المستفتين عن " هل يعرف أعضاء هيئة التدريس الأهداف الاضافية للمدرسة المعلنة من قبل الجمعية ، وقد كانت استجاباتهم كما هى موضحة فى الجـــدول التالــى :—

جـــدول رقم (١٢)

يبين مدي معرفة العاملين بالمدارس للأهداف الموضوعــة

للمدارس والمعلنه من قبل الجمعية ودرجة تحقيقهــــا

| العبـــــــــارات مج ن = ١٢٤ | نعـــم | | لا | | غير مبين | | كا٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | |
| ١– هل يعرف أعضاء هيئة التدريس الأهداف الاضافية للمدرسة المعلنه والموضوعـــة من قبل الجمعية • | ١٠٧ | ٨٦٫٣ | ١٧ | ١٣٫٧ | – | | داله<br>داله |
| ٢– هل تعتقد أن مدرستكم تحقق فعـــلا الأهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها• | ٩٨ | ٧٩٫٣ | ٦ | ٤٫٨ | ٢٠ | ١٦٫١ | داله |

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلى :–

– يتفق ٨٦٫٣٪ من أفراد العينة ( مديرون – وكلاء – مدرسون ) على معرفتهم للأهداف الاضافية الخاصة بالمدرسة والموضوعة من قبل الجمعية •

– ويرى ٧٩٫٣٪ ممن وافقوا على معرفتهم بالأهداف ان هذه الأهداف تتحقق فى المدارس التى يعملون بها • وتشير هذه النتائج الى أن معظم الجمعيات تسعى الى تحقيق أهدافها داخل المدارس التابعــة لها •

نتائج المحور الثانى :

ويتناول هذا المحور مستويات الكفاية الفنية والكمية لمدرسى المدارس • وقد توجه الاستبيـــان بسؤال الى المستفتين عن مناسبة عدد المدرسين لعدد التلاميذ ، وهل يتواجد فى المدرسة اخصائـى طبيب بالمدرسة ، وقد كانت استجاباتهم كما هى موضحة بالجدول التالى :–

جدول رقـم (١٣)

يبين آراء عينة الدراسة عن الكفاية العددية والفنية للعاملين بالمدرســـــــة

| العبـــــــــــارات مج ن (١٢٤) | نعـم | | لا | | غير مبين | | كا٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | |
| ـ هل ترى أن عدد المدرسين مناسب لعـــدد التلاميذ • | ٧٨ | ٦٢ر٩ | ٦ | ٤ر٨ | ٤٠ | ٣٢ر٣ | داله |
| ـ هل يوجد بالمدرسة اخصائى اجتماعى • | ٨٤ | ٦٧ر٧ | ٣٢ | ٢٥ر٨ | ٨ | ٧ | |
| ـ هل يشرف على المدرسة طبيب • | ٩٩ | ٧٩ر٨ | ٦ | ٤ر٨ | ١٩ | ١٥ر٣ | |
| ـ هل تعتقد أن مدرسى المدرسة فى حاجـــة الى التدريب • | ٨٠ | ٦٤ر٥ | ٤٠ | ٣٢ر٣ | ٤ | ٣ر٢ | |

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلى :ـ

ـ يرى ٦٢ر٩٪ من أفراد العينة أن عدد المدرسين مناسب لعدد التلاميذ ، ويتفق أغلبية أفـــراد العينة على أن المدارس يتوافر بها اخصائى اجتماعى وطبيب • مما يشير بوجه عام الى توافـــــر العناصر البشرية بالمدرسة •

ـ اما الكفاية الفنية للمدرسين فيرى ٦٤ر٥٪ من جملة أفراد العينة حاجة المدرسين الى التدريـــب وهو مؤثر هام حيث أن الحاق المدرس بالعمل بالمدارس ، سواء بالتعيين أو الندب قد يقلـــل من فرصته فى التدريب وهو أمر يتطلب ضرورة تنظيم التدريب للعاملين فى هذه المدارس ، وأن يكون هذا التدريب على مستوى جيد ويمكن أن يخصص للعاملين بهذه المدارس تدريب مدفـــوع الأجر أو أن يتم ضمن التدريب الذى يعقد لسائر المدرسين فى المدارس الأخرى •

ـ وللوقوف على آراء عينة الدراسة نحو نظام التوجيه الفنى المتبع فى المدارس ،وعلى عمليات التوجيــه للمدرسة بصفة عامة التى تتم من قبل الادارة التعليمية كانت استجاباتهم كما هى موضحة فـــــى الجدول التالـــى :

جـدول رقـم (١٤)

يبين آراء عينة الدراسة فى نظام التوجيه الفنى والادارى المتبع فى المدارس

| العبـــــــــــــارات مج ن=١٢٤ | نعـم | | لا | | غير مبين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| ـ هل ترى أن نظام التوجيه الفنى القائم على الزيارات المحدودة للموجه بالفصل يساعد على تحسين عمليات التدريس بالمدرسة • | ٢٤ | ١٩ر٤ | ٩٣ | ٧٥ | ٧ | ٥ر٦ |
| ـ هل تعتقد أن عمليات التوجيه للمدرسة من قبـــل الادارة التعليمية يتم بصورة جدية • | ١٤ | ١١ر٣ | ٨٤ | ٦٧ر٧ | ٢٦ | ٢١ر ـ |

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلى :

ـ يرى ٧٥٪ من جملة أفراد العينة ان نظام التوجيه الفنى القائم على الزيارات المحدودة للموجـــه بالفصل لا يساعد على تحسين عمليات التدريس ، وهو أمر يتطلب التدخل لتطوير أساليب عمليـــات التوجيه الفنى واتخاذ تدابير جديدة من شأنها تحسين فاعليته سواء فى التعليم العام أو الخاص•

ـ ويرى ٦٧ر٧٪ من جملة أفراد العينة أن عمليات التوجيه للمدرسة من قبل الادارة التعليميـــــة لاتتم بصورة جدية ، ويعتقد الباحث ان متابعة العمل الادارى بشكل عام يتطلب وضع نظـــــام للمتابعة والتقويم المستمر مما يضمن سلامة الأداء وجودته وفق نظام محدد للاجراءات وفى اطـــار محدد لما ينبغى تحقيقه من أهداف على كافة المستويات •

نتائج المحور الثالث :

يتناول هذا المحور نظم ادارة المدارس التابعة للجمعيات ومايعترضها من مشكلات أو معوقـات، وطبيعة العلاقة بين كل من أدارة المدرسة والجمعية والادارة التعليمية ، كما يتعرض للنواحى التى يمكن أن يترك للمدرسة اتخاذ القرار فيها ، بما يضمن حسن ادارة العمل بالمدارس وكفاءتـــه •
والجدول التالى يبين استجابات أفراد العينة فى هذا الشأن ••

جدول رقم (١٥)

يبين آراء افراد عينة المدرسين والوكلاء والنظار عن الادارة
المدرسية ومايواجهها من صعوبات أو معوقات فى المدارس التابعة للجمعيات

| العبـــــارات مج ن = ١٢٤ | نعـم | | لا | | غير مبين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| ـ هل تواجه ادارة المدرسة مشكلات فى العمل ( اتخاذ القرار ، التنسيق ، المتابعة، التخطيط ) • | ٨٠ | ٦٤ر٥ | ٢١ | ١٦ر٩ | ٢٣ | ١٨ر٥ |
| ـ هل هناك مشكلات تواجهها ادارة المدرسة مع الجمعية أو أعضائها • | ٤٨ | ٣٨ر٧ | ٦٧ | ٥٤ | ٩ | ٧ر٣ |
| ـ هل هناك مشكلات تواجهها ادارة المدرسة مع الادارة التعليمية أو مندوبها • | ١٤ | ١١ر٣ | ٩٧ | ٧٨ر٢ | ١٣ | ١٠ر٥ |
| ـ هل تعتقد أن هناك ازدواج فى مراكز السلطـــة ( الجمعية ـ الادارة التعليمية ) • | ٨٥ | ٦٨ر٦ | ٢٨ | ٢٢ر٦ | ١١ | ٨ر٩ |
| ـ اذا كانت الاجابة بنعم ـ (مج ن = ٨٥) ـ فهل تـرى أن هذه الازدواجية تؤدى الى : | | | | | | |
| ١ـ تعارض القرارات • | ٧٨ | ٩١ر٧ | ـ | ـ | | |
| ٢ـ الاتفاق فى القرارات • | ١٢ | ١٤ | | | | |
| ٣ـ التكامل عند اتخاذ القرار • | ٤٩ | ٥٧ر٦ | | | | |
| ٤ـ كل جهه تؤدى ماتريد دون الرجوع للجهـــة الأخـرى • | ٥٤ | ٦٣ر٥ | | | | |
| ٥ـ تداخل الاختصاصات وميل العاملين بالمدرســة الى تنفيذ قرارات الجمعية مهما كانت • | ٧٥ | ٨٨ر٢ | | | | |
| ـ هل هناك مشكلات مادية تواجهها فى الميزانية • | ٣٧ | ٢٩ر١ | ٦١ | ٤٩ر٢ | ٢٦ | ٢٠ر٩ |

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلى :ـ

ـ يرى ٦٤ر٥٪ من عينة المدرسين والوكلاء والنظار ان المدارس التى يعملون بها تواجه مشكـــلات فى عمليات التخطيط واتخاذ القرار والتنسيق والمتابعة ، مما يشير الى أن القائمين على ادارة هذه المدارس ، قد يفتقدون الى المهارات الادارية العالية أو قد يكونوا معرضين فى أعمالهم للسيطـــرة من قبل ادارة الجمعية أو المسئول فيها عن التعليم ، ومن خلال ملاحظة الباحث تلاحـــظ له ان المسئول (أو) الشخصية الفاعلة فى الجمعيات غالبا ماتتدخل فى أمور العمل رغم أن بعض

هؤلاء يفتقدون الخبرة فى التعليم وبعضهم دون المستوى التعليمى المطلوب ، والذى يسمح لـه بابداء الرأى فى الأمور التربوية ، ورغم أن بعض المدارس تستعين ببعض الخبرات التربويـة العالية لاضفاء الشكل المناسب على ادارتها ، ولكن غالبا مايكون القرار لهذا الشخص الفاعـل أو المجموعة المؤثرة فى النشاط ، مما يتطلب اعادة تنظيم العمل داخل الجمعيات والمـدارس التابعة لها وبما يضمن استقلالية المدارس والاستجابة لمطالبها المادية من الجمعية وفق الشـروط والضوابط التى توضع لهذه الأمور .

– يرى ٦ر٦٨٪ من عينة المدرسين والوكلاء والنظار ان هناك ازدواج فى مراكز السلطـة ( الادارة التعليمية ، ادارة الجمعية ) .

وبسؤال هذه المجموعة عن افرازات هذه الازدواجية كانت استجاباتهم كما يلى :ـ

- يرى ٧ر٩١٪ من أفراد المجموعة التى أقرت بوجود ازدواجية فى مراكز السلطة أن هـذه الازدواجية تؤدى لتعارض القرارات اما بين ادارة المدارس والجمعية أو مع الادارة التعليميـة أو كلاهما ، وتتفق آراء هذه المجموعة على أن عمليات التداخل غالبا ماتكون لصالح قرارات الجمعية ، وهو أمر له مايبرره حيث أن سلطات المنـح والمنع والاستمرار فى العمل مرتبطـة الى حد ما بمراكز السلطة فى الجمعية .
- ويرى ٥ر٦٣٪ أن التداخل فى اتخاذ القرارات يؤدى بالمدرسة والجمعية الى أن تؤدى ماتريـد دون الرجوع الى الادارة التعليمية فى أغلب الأوقات .
- بينما يرى ٦ر٥٧٪ من هذه المجموعة أن المدارس تعمل على ايجاد التكامل بين قـرارات الجمعية والمدرسة والادارة التعليمية .
- ويرى ٦٨٪ من هذه العينة ان المدارس لاتواجه مشكلات مادية ويبرر هذا أن مشروعـات التعليم بصفة عامة من المشروعات ذات العائد العالى وخاصة اذا ما أحسن ادارته .

وللتعرف على المجالات التى ترغب المدارس فى ترك اتخاذ القرار فيهـا سعيا لتحقيق فاعليـة الادارة وتحسين انتاجية المدارس وتنمية استقلاليتهـا فقد توجه الاستبيان بسؤال الى عينة المدرسيـن والنظار والوكلاء حول النقاط التى يرون ترك مسئولية اتخاذ القرار فيها لادارة المدارس وكانت استجاباتهم كما هى موضحة بالجدول التالى :ـ

جدول رقم (١٦)

يبين آراء عينة المدرسين والوكلاء والنظار حول النقاط التربوية

اسناد مسئولية اتخاذ القرار فيها لادارة المدرسة

| العبارات مج ن=١٢٤ | نعم | | لا | | غير مبين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| — ماهي النقاط التي ترى أن يترك للمدرسة حرية تقريرها : | | | | | | |
| • المصروفات الدراسية مقابل الأنشطة والخدمات. | ٦٤ | ٥١٫٦ | ٥٤ | ٤٣٫٥ | ٦ | ٤٫٨ |
| • التصرف في المكافآت والمنح للمتفوقين . | ٧٧ | ٦٢٫٦ | ٤٢ | ٣٣٫٨ | ٥ | ٤٫— |
| • تحديد الأجور والمرتبات والمكافآت . | ٨٨ | ٧٠٫١ | ٣١ | ٢٥ | ٥ | ٤٫— |
| • الاعفاءات . | ٩٣ | ٧٥ | ١٢ | ٩٫٧ | ١٩ | ١٥٫٣ |
| • تقرير المنح الدراسية لغير القادرين . | ٩٣ | ٧٥ | ٨ | ٦٫٥ | ٢٣ | ١٨٫٥ |
| • شراء الأصول . | ٦١ | ٤٩٫٢ | ٣٢ | ٢٥٫٨ | ٣١ | ٢٥ |
| • ايداع الودائع . | ٢٠ | ١٦٫١ | ٩٧ | ٧٨٫٢ | ٧ | ٥٫٦ |
| • الصرف في فوائض المشروعات . | ٣٥ | ٢٨٫٢ | ٧٦ | ٦١٫٣ | ١٣ | ١٠٫٥ |
| • التوسع في انشاء الفصول . | ٧٩ | ٦٣٫٧ | ٣٩ | ٣[illegible] | ٦ | ٤ |
| • التوسع في انشاء فروع للمدارس أو انشاء مدارس جديدة . | ٨٤ | ٦٧٫٧ | ٣٦ | ٢٩ | ٤ | ٣ |
| • التوسع الرأسي في المراحل التعليمية الأعلى بالمدارس . | ٨٣ | ٦٦٫٩ | ٣٣ | ٢٦٫٦ | ٨ | ٦٫٥ |

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلي :

— يرى ٧٥٪ من أفراد العينة أن يترك اتخاذ القرار الخاص بالاعفاءات لادارة المدرسة ، وهو أمر مقبول تماما ، حيث تعتبر المدرسة أقدر على هذا الأمر من غيرها ، كما يتفق بذات النسبة على أن يترك للمدرسة تقرير صرف المنح الدراسية لغير القادرين من تلاميذ المدرسة .

— وتتفق آراء ٧٠٫١٪ من العينة على أن يترك للمدرسة الأمور الخاصة بتحديد الرواتب والمكافآت للعاملين بالمدرسة .

— يرى ٦٧٫٧٪ من أفراد العينة أن يترك للمدرسة اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع في انشاء فروع

للمدارس أو انشاء مدارس جديدة ، ويمكن تفسير تلك الآراء على أساس أنهم متخصصون فى أمـــور التعليم ولهم دراية باحتياجاتهم ، والأخذ بهذا الرأى يتطلب تعديلات فى العلاقات وسلطـــات اتخاذ القرار فيما تبين المدرسة ، الجمعية ، الادارة التعليمية .

- يتفق آراء ٩ر٦٦٪ من استجابات العينة على أن يسند الى المدرسة اتخاذ القرارات الخاصــة بالتوسع الرأسى فى المراحل التعليمية الأعلى بالمدارس .
- يرى ٧ر٦٣٪ من أفراد عينة الدراسة أن يكون للمدرسة الحق فى التوسع فى انشاء الفصول والتوسع فيها.كما يرى ٦ر٦٢٪ من العينة أن يترك للمدرسة تقرير المكافآت والمنح للمتفوقين .
- كما تتفق الآراء بنسبة ٦ر٥٧٪ من العينة أن تتحدد قيمة المصروفات الدراسية مقابل الأنشطــة والخدمات بمعرفة ادارة المدرسة .
- اما اسناد القرارات الخاصة بشراء الأصول وايداع الودائع والتصرف فى فوائض المشروعات فيرى ٢ر٤٩٪ من أفراد العينة أن يتاح للمدرسة أن تشترى أصولا مدرسية جديدة لتضمهــا الى الأصول القائمة وكما يرى ٢ر٢٨٪ أن يترك للمدرسة حرية التصرف فى فوائض المشروعات ، اما ايداع الودائـــع فلم يوافق على ذلك سوى ١ر١٦٪ وقد يكون ذلك مرجعه الى عوامل دينيــة تتصل بشبــــه ارباح الودائع ومشروعيتها .

نتائــج المحور الرابـــع :

يتناول هذا المحور المناهج والأنشطة الاضافية التى تقدمها المدارس كنوع من الخدمة التعليمية المتميزة ، وذلك للوقوف على مدى اهتمام هذه النوعية من المدارس بتلك المناشط ، كما يهـــدف الى التعرف على مدى اهتمام تلك المدارس بالمتفوقين والموهوبين والفئات الخاصة وماتقدمه لهم مـــن خبرات تعليمية أو غيرهـا .

وقد توجه الاستبيان بمجموعة من الأسئلة حول المناهج الاضافية والأنشطة التى تقدم بالمدارس والجدول التالى يعرض لاستجابات أفراد العينة على هذه التساؤلات ..

جدول رقـم (١٧)

يبين آراء عينة المدرسين والوكلاء والنظار حول المناهج والأنشطة الاضافيـة التى تقدم فى المدارس التابعة للجمعيات الأهليــــة

| العبـــــارات مجـ ن = ١٢٤ | نعم | | لا | | غير مبين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| ـ هل تقدم المدرسة مناهج اضافية للتلاميذ • | ٦٢ | ٥٠ | ٤٢ | ٣٣ر٩ | ٢٠ | ١٦ر١ |
| ـ هل تعتقـد أن المناهج الاضافية التى تقدم فى المدرسة تساعد على تميز طلابها | ٧١ | ٥٧ر٨ | ٢٥ | ٢٠ر٢ | ٢٨ | ٢٢ر٥ |
| ـ هل تقدم المدرسة برامج اضافية للمتفوقيـن • | ٢١ | ١٦ر٩ | ٨٧ | ٧٠ر٢ | ١٦ | ١٢ر٩ |
| ـ هل تقدم المدرسة برامج خاصة للطلاب ذوى الحاجات الخاصة • | ٥٠ | ٤٠ر٣ | ٦٧ | ٥٤ | ٧ | ٥ر٦ |
| ـ هل تتبنى المدرسة نظاما لرعاية المواهب لدى طلابهـا • | ٥٢ | ٤١ر٩ | ٤٢ | ٣٣ر٩ | ٣٠ | ٢٤ر٢ |
| ـ هل ترى أن مدرستكم تهتم بتقديم قدرا مناسبا من الأنشطة المصاحبة للمنهج • | ٧٢ | ٥٨ | ٣١ | ٢٥ | ٢١ | ١٦ر٩ |
| ـ هل يمارس الطلبة هذه الأنشطة (مجـ ن = ٧٢) | ٥٠ | ٦٩ر٤ | ٢٠ | ٢٧ر٨ | ٢ | ٢ر٨ |
| ـ هل تشارك المدرسة فى مشاريع خدمة البيئة • | ٤٨ | ٣٨ر٨ | ٥٦ | ٤٥ر٢ | ٢٠ | ١٦ر١ |
| ـ هل تنظم المدرسة أنشطة تربوية داخلية • | ٨٠ | ٦٤ر٥ | ٢٥ | ٢٠ر٢ | ١٩ | ١٥ر٣ |
| ـ هل تشارك المدرسة فى الأنشطة التى تنظمهـا الادارة والمديرية التعليمية • | ٧٩ | ٦٣ر٧ | ٢٥ | ٢٠ر٢ | ٢٠ | ١٦ر١ |

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلى :

ـ يتفق ٥٠٪ من أفراد عينة المدرسين والنظار والوكلاء على أن مدارسهم تقدم مناهج اضافية، وان هذه البرامج تساعد على تميز طلابها •

ـ اما برامج التفوق فنسبة محدودة من استجابات أفراد العينة تشير الى وجودها فى مدارسها •

ـ وتحظى رعاية المواهب بنسبة أفضل من استجابات عينة المدرسين والنظار حيث يتفق ٤١ر٩٪ منهم على أن مدارسهم تتبنى نظما لرعاية الطلاب الموهوبين بها •

- كما تشير استجابات ٣ر٤٠٪ من أفراد العينة الى أن مدارسهم تقدم خدمات خاصة للطلاب ذوى الحاجات الخاصة ٠
- وبتفق ٥٨٪ من أفراد العينة على أن مدارسهم تهتم بتقديم قدرا مناسبا من الأنشطة المصاحبة للمنهج وأن التلاميذ يقبلون على ممارستها ضمن برامج المدرسة وفى خلال حصص المواد ٠
- أما الأنشطة التربوية فتشير استجابات ٥ر٦٤٪ من عينة المدرسين والوكلاء والنظار الى أن مدارسهم تنظم أنشطة تربوية داخلية ، ويرى الباحث أن توفير هذه الأنشطة أصبح من محطات الجودة فى المدارس ومجالا للتناقش فيما بينها فيه ، وان كانت تأخذ الشكل الدعائى فى معظم الأحوال ٠
- كما يتفق ٧ر٦٣٪ من استجابات أفراد العينة على أن مدارسهم تشارك فى الأنشطة التى تنظمها الادارات التعليمية والمديريات ٠

نتائج المحور الخامس :

يتناول هذا المحور السمات الفيزيقية للمدارس التابعة للجمعيات ومدى توافر التجهيزات والمعامل بها ، كاحدى المتطلبات الأساسية لضمان جودة التعليم ، وذلك بهدف التعرف على نوعية الخدمة التعليمية المقدمة فى هذا المجال وقد توزعت الأسئلة على نطاقين الأول ويشمل الموقع والمرافق والحدائق والملاعب والصالات وحجرات التربية الفنية والموسيقية والورش اما النطاق الثانى فقد اهتم بالمعامل والتجهيزات ، والجدول التالى يوضح الأسئلة التى تناولت النطاق الأول :

المحـور السادس : السمات الفيزيقية للمدارس وتجهيزاتها

جـدول رقـم (١٨)

يبين مدى مناسبة موقع المدرسـة وتوافـر المرافق الأساسية بها

| العبـــارات مجـ ن =١٢٤ | نعـم | | لا | | غير مبيـن | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| ـ هل ترى ان موقع المدرسة مناسب • | ١٠٣ | ٨٣ر١ | ١٢ | ٩ر٧ | ٩ | ٧ر٣ |
| ـ هل توجد ضوضاء مرتبطة بالموقـع • | ٣٢ | ٢٥ر٨ | ٧٩ | ٦٣ر٧ | ١٣ | ١٠ر٥ |
| ـ هل توجد مخاطر مرتبطة بالموقع • | ٣٧ | ٢٩ر٧ | ٧٦ | ٦١ر٣ | ١١ | ٨ر٩ |
| ـ هل تعتبـر مبانى المدرسة مناسبة لعدد التلاميـذ • | ٣٢ | ٢٥ر٨ | ٧٢ | ٥٨ر٢ | ٢٠ | ١٦ر١ |
| ـ هل يتوافر بالمدرسة المرافق الآتيــة: | | | | | | |
| • عدد كاف من دورات المياه • | ٦٤ | ٥١ر٦ | ٤٥ | ٣٦ر٣ | ١٥ | ١٢ر١ |
| • عدد كاف من الأحـــواض • | ٨٧ | ٧٠ر٢ | ٢٦ | ٢٠ر١ | ١١ | ٨ر٨ |
| • أماكن مناسبة لجلوس التلاميذ فى الفسحه | ٥٢ | ٤١ر٩ | ٥٥ | ٤٤ر٤ | ١٧ | ١٣ر٧ |
| • ملاعب رياضية مناسبة للتلاميذ • | ٤٣ | ٣٤ر٧ | ٧٠ | ٥٦ر٥ | ١١ | ٨ر٨ |
| • صاله مغلقة للتربية الرياضية • | ٥ | ٤ | ٩٨ | ٧٩ | ٢١ | ١٦ر٩ |
| • ورش كافية للدراسات العملية • | ٣٥ | ٢٨ر٢ | ٨١ | ٦٥ر٣ | ٨ | ٦ر٥ |
| • حجـرة للرسـم • | ٦٢ | ٥٠ | ٤٥ | ٣٦ر٥ | ١٧ | ١٣ر٧ |
| • حجرة للتربية الفنيـة • | ٧٤ | ٥٩ر٧ | ٤٢ | ٣٣ر٨ | ٨ | ٦ر٥ |
| • نظام لصيانة المبنى المدرسية • | ٨٨ | ٧٠ر٩ | ١٢ | ٩ر٧ | ٢٤ | ١٩ر٤ |
| • سيارات لنقل التلاميــذ • | ٥٨ | ٤٦ر٨ | ٥٩ | ٤٦ر٦ | ٧ | ٥ر٦ |
| ـ هل تتقاضى المدرسة رسوم نظير هذه الخدمة ( مجـ ن=٥٨) | ٤٣ | ٧٤ر٢ | — | — | ١٥ | ٢٥ر٨ |
| • تقديم وجبات غذائيـة • | ١٦ | ١٢ر٩ | ٩٧ | ٧٨ر٢ | ١١ | ٨ر٨ |
| • قاعة لتناول الطعام ( مجـ ن ١٦) | ٥ | ٣١ر٥ | ١١ | ٦٨ر٨ | — | — |
| ـ هل تتوافر بالمدرسة قاعة للمسرح • | ١٥ | ١٢ر١ | ٩٥ | ٧٦ر٦ | ١٤ | ١١ر٣ |
| ـ هل هناك غرف خاصة بالمدرسين كافية • | ٨١ | ٦٥ر٣ | ٣٣ | ٢٦ر٦ | ١٠ | ٨ |

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلي :—

— يتفق ١ر٨٣٪ من آراء عينة الدراسة على أن موقع المدارس من وجهة نظرهم ، مناسب وأن هذا الموقع بعيد عن الضوضاء والمخاطر المرتبطة بالموقع •

— وتشير استجابات أفراد العينة الى أن مبانى بعض المدارس التابعة للجمعيات تتناسب مع اعـــداد التلاميذ الملتحقين بها وذلك بنسبة مئوية قدرها ٢ر٥٨٪ من جملة هؤلاء الأفراد •

— كما تشير الاستجابات بنسبة ٢ر٧٠٪ الى توافر الأحواض وبنسبة ٥١٪ الى توافر دورات الميـــاه مما يشير الى أن هناك آراء تبلغ ٤٨٪ تتفق على القصور فى دورات المياه اللازمة للتلاميذ فـــى هذه المدارس •

— ويتضح من استجابات المدرسون والوكلاء والنظار على ان المدارس التى يعملون بها يتوافر بها نظام لصيانة المبنى والمحافظة عليه وهو أمر واضح فى هذه المدارس ، ويتمشى مع المسئولية الملقـــاه على ادارة المدرسة ومتابعة الجمعية لها فى هذا الشأن •

— تشير استجابات عينة المدرسين والنظار الى توافر حجرات للرسم والتربية الفنية والملاعب الرياضيـة وذلك بنسبة بلغت حوالى ٥٠٪ من جملة استجابات أفراد العينة • اما ورش الدراسات العمليـة، وهى أساسية فى التعليم الأساسى فيتفق آراء ٨١٪ من جملة أفراد العينة على عدم توافرهـا بالقدر المناسب لحاجة التلاميذ ، وهو أمر يحتاج الى مراجعة حتى لاتتحول دروس المجـــالات العملية الى دروس نظرية فى هذه المدارس مما يفقد التعليم الأساسى خاصية هامة من خصائصه •

— كما تشير الاستجابات الى أن هذه النوعية من المدارس لايتوافر بها الصالات المغلقة التى تستخدم فى الأنشطة الرياضية أو قاعة للمسرح وواضح ان ذلك يرجع الى الكلفة العالية التى يتطلبهـــا انشاء مثل هذه المرافق •

— وتوفر بعضا من هذه المدارس سيارات لنقل تلاميذها مقابل رسوم يتحملها الراغب فى الاشتـــراك فى الخدمـة •

— وينـــدر أن تقدم مدارس الجمعيات تغذية لتلاميذها (٢ر٧٨٪)من آراء العينة يشير الى ذلك •

اما النطاق الثانى الذى تهتم به أسئلة الاستبيان فهى المعامل وتجهيزاتها ، والجدول التالى يوضـــح استجابات أفراد العينة حول هذا الخصوص •

جدول رقم (١٩)

يبين مدى توافر المعامل والتجهيزات بالمدارس التابعة

للجمعيات الأهلية من وجهة نظر ( المدرسون ـ الوكلاء ـ النظار )

| العبارات مج ن =١٢٤ | نعم | | لا | | غير مبين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| ١ـ هل يتوافر بالمدرسة معمل للحاسب الآلى. | ٤٦ | ١ر٣٧ | ٧٨ | ٩ر٦٢ | ـ | ـ |
| ٢ـ هل تحصل رسوم اضافية مقابل استخدام معمل الحاسب ؟ (مج ن=٤٦) | ٤٢ | ٣ر٩١ | ٤ | ٧ر٨ | ـ | ـ |
| ٣ـ هل يوجد بالمدرسة معمل للغات ؟ | ٧ | ٦ر٥ | ١٠٣ | ١ر٨٣ | ١٤ | ٢ر١١ |
| ٤ـ المواد التى يستخدم المعمل فى تدريسها ( مج ن=٧) | ٧ | ١٠٠ | | | | |
| ٥ـ هل يستخدم التليفزيون والفيديو التعليمى بالمدرسة ؟ | ٩٢ | ٧٤,٢ | ٣٢ | ٢٥,٨ | | |
| ٦ـ هل معامل العلوم مجهزة ؟ | ٦٨ | ٨ر٥٤ | ٤٤ | ٥ر٣٥ | ١٢ | ٧ر٩ |
| ٧ـ هل مكتبة المدرسة تتناسب مع عدد التلاميذ بها . | ٨٣ | ٩ر٦٦ | ٣٠ | ٢ر٢٤ | ١١ | ٨ر٨ |
| ٨ـ هل يتوافر العدد الكافى من الحجرات لادارة المدرسة ؟ | ٨٤ | ٦٧,٧ | ٢٩ | ٤ر٢٣ | ١١ | ٨ر٨ |

من بيانات الجدول السابق يتضح مايلى :ـ

ـ تشير استجابات أفراد عينة المدرسين والوكلاء والنظار بنسبة ٢ر٧٤٪ من جملة العينة الى أن مدارسهم تستخدم التليفزيون والفيديو التعليمى ، وهو أمر جيد أن تستعين هذه المدارس بالتكنولوجيات التعليمية فى تدريسها .

ـ كما تشير النتائج الى حرص المدارس على توفير مكتبات مدرسية تتناسب مع عدد تلاميذها ( شعبة الاستجابات بالموافقة (٩ر٦٦) .

ـ اما معامل الحاسب فتشير بنسبة ٩ر٦٢٪ الى عدم توفره بمدارسهم مما يشير الى أن هذه المدارس مازالت تحتاج الى تطوير تجهيزاتها وتزويدها بالحاسبات ، فهى لم تعد نوعا من الترف التعليمى

بقدر ماأصبحت حاجة أساسية للتعليم .

- كما تشير الاستجابات الى توافر معامل العلوم المجهزة بالمدارس فعينة المدرسين والوكلاء والنظار كانت موافقتهم على ذلك بنسبة ٨ر٥٤٪ .

- اما معامل اللغات فتشير الاستجابات الى ندرتها البالغة فى مدارس العينة ، رغم أن الكثير من المدارس المختارة تتضمن برامجها تدريس اللغات بشكل أساسى وأن وجد هذا المعمل فان استخدامه يقتصر على تعليم اللغة الأجنبية ، وتعليم اللغة القومية لايحظى بمكانة كبيرة فى استخدام معامل اللغات .

مما سبق يتضح أن المدارس التى تضمنتها العينة تعد من المدارس الأفضل من حيث المبانى والتجهيزات وذلك قياسا بالمدارس الحكومية العادية ، أما الملاحظة الهامة والتى برزت خلال الدراسة الميدانية هى أن مدارس الجمعيات القديمة والتى أنشئت فى العقد الثالث والرابع من هذا القرن كانت تتصف بالتميز والاتساع والضخامة والتجهيزات المتكاملة ( مدارس الارساليات ) ومازالت هذه المدارس متقدمة فى مستواها رغم قدم المبنى على معظم المدارس الجديدة التابعة للجمعيات ، ويبدو أن نظم الادارة المتوارثة فى بعض الجمعيات واستعانتها ببعض الخبرات التطوعية من الخارج كثيرا ماتفيد فى تقديم خدمات تعليمية أفضل لتلاميذها .

ويرى الباحث أن هناك مجموعة من المدارس التابعة للارساليات تقدم خدمة تعليمية مميزة بتكلفة معقولة قياسا بالمدارس الاستثمارية البالغة الكلفة ، ورغم احاطة الباحث ببعض العوامل الاقتصادية المؤثرة من كلفة المشروع التعليمي الحديث الا أنه ينبغى استمرارية هذه المدارس فى العمل بصورة مستمرة وثابتة .

ومن النقاط الجديرة بالملاحظة أن الأداء فى مدارس الجمعيات يرتبط الى حد كبير بشخص أو بآخر ممن لهم اهتمامات بالتعليم ، وقد أوضح بعض المسئولين بالجمعيات عن قلقهم إزاء ذلك الموقف وشعورهم بغياب حماس الآخرون لمواصلة العمل بنفس القوة وبنفس التوجهات .

تناول الفصل الحالى دراسة لواقع نشاط الجمعيات غير الحكومية فى مرحلة التعليم الأساسى وأساليب تنشيطها ، والواقع ان تنشيط دور الجهود غير الحكومية فى التعليم يعد من الأساليب المطلوب انماؤها حيث تقع هذه الجهود بين الجهد الحكومى وجهد القطاع الخاص ، فالجهود الحكومية تواجه صعوبات متعددة فى مجال تعليم الجماهير الاجبارى ، فاذا ماتركنا الاحتياجات التمويلية المتنامية للتعليم الأساسى وقصور موارد الدولة عن الوفاء بها ، نجد أن هناك حزمة من الأزمات تواجه ادارة التعليم الأساسى فزيادة السكان فى العقدين السابقين ، ووقوع الموارد الاقتصادية للبلاد بين الصراع على اعادة بناء البنية الأساسية لقاعدة الاصلاح ، والاستجابة لمطالب قطاعات الخدمات الأساسية ( التعليم ـ الصحة ـ الأمن ) اقتضت أن يحتل التعليم مكانة متأخرة فى سلم الأولويات التمويلية نجم عنها تكدس الفصول ، وسوء أحوال المعلمين المادية والنقص الشديد فى المستلزمات التعليمية ، واهتمام النظام بايجاد مكان للمطالبين بالحق فى التعليم ، وكان كل ذلك على حساب جودة التعليم وتطويره وتحديثه ، اضافة الى أن الاهتمامات العالمية بالجهود غير الحكومية كصيغة متحررة من القيد الحكومى ومبتعدة عن دافعية الرغبة فى تحقيق الأرباح الكبيرة من تشغيل رأس المال الخاص ، كما ينظر الى هذه الجهود على أساس أنها الأقدر على التكيف والاستجابة السريعة لمتطلبات بيئتها من الاحتياجات • اضافة الى أن التشغيل الاقتصادى لتلك الجهود غير الحكومية ( التطوعية ) غالبا مايتصف بقوة الأداء الاقتصادى لانخفاض متطلبات ادارته، ورغبة العاملين للعمل من أجل الصالح العام •

لذا تعد هذه الجهود من الصيغ الملائمة لتولى أمور مشروعات الخدمات ومنها التعليم الأساسى بصفة خاصة لما تتطلبه أهدافه من مطالب يمكن تحقيقها بكفاءة عالية عن طريق هذه الجهود •

ورغم اهتمام الدولة الواضح بالاتجاه نحو التخصصية والأخذ بآليات السوق والنظام الليبرالى، ورغم أن تفعيل دور هذه الجهود وتنشيطها يعد من الأساسيات الواجب عدم اغفالها كمطلب لهذه التحولات الا أن هذه الجهود مازالت تعانى من القيود المتعددة وترتبط فى أدائها بشخصيات من يتولوا زمامها ، مما يفقدها الرؤية المستقبلية الواضحة والسياسات المستمرة، والمستقرة ، لتقلب الأفراد فى قيادتها وغياب البعد الاستراتيجى فى أنظمتها وتنظيمها •

## أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة :

أ – تشير الأدبيات التى تناولت الجهود غير الحكومية فى قطاعات الخدمات عموما الى أن هناك ادراكا عاليا للخطاب السياسى للقيادة السياسية لأهمية الدور الذى يمكن أن تسهم به الجهود غير الحكومية وانجاه السياسة الحكومية نحو تعزيز وتدعيم هذه الجهود . وقد أعطى التعليم أولوية متقدمة فى اتجاهات الدولة لمساندة الجمعيات التى تقوم بأنشطته .

ب – ان المتغيرات الاقتصادية التى طرأت على المجتمع المصرى فى السنوات الخمس الماضية وماصاحبها من تأثيرات أبرزت أهمية الدور الذى يجب أن يسند الى هذه الجهود .

حـ – اتضح من الدراسة أن تمويل الجهد التعليمى المأمول مازال أقل من المطلوب ، وأن هناك فجوة بين مطالب النظام التعليمى وقدرة الدولة على تخصيص الموارد المطلوبة له .

وأن هذه الفجوة تتجه الى الازدياد نتيجة لعوامل متعددة منها ( التنافس على الموارد المحدودة للدولة ، زيادة السكان ، زيادة الطلب على التعليم الأساسى ، الاتجاه الى تدعيم الديمقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص ، انحسار دور الدولة فى ظل النظام الاقتصادى الحر وآليات السوق وضرورة تشجيع القطاع الأهلى للاسهام فى مجالات تقديم الخدمة .

د – ان التحولات الحادثة على المستوى العالمى تشير الى أن هناك حركة عالمية تقودها منظمات غير حكومية تدعو الى زيادة المساهمة التى تعمل فيها تلك الجهود وتفعيلها . مما يشير الى أن الاتجاهات المستقبلية القريبة تنبئ بضرورة تنمية الدور الذى تلعبه هذه الجمعيات بشكل علمى ومدروس وبما يعود بالنفع على حركة رقى المجتمع ونموه .

هـ – تشير الدراسات الى أن التشريعات القائمة تحد من قدرة الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم الأساسى وانها لم تعد مناسبة لمسايرة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على المجتمع المصرى .

وقد أسفرت الدراسة الميدانية عن العديد من النتائج من أهمها :–

آراء عينة مديرى ووكلاء ومدرسى التعليم الأساسى فقد رأى ٨٦٪ من عينة الدراسة أن المدارس التابعة للجمعيات لها أهداف مستمدة من طبيعة أنشطة الجمعيات التابعة لها وتسعى لتحقيقها ، وأن هذه الأهداف تتحقق فى بعض الجمعيات مثل ( التوجه الدينى ، التوجه نحو تعليم الفئات الخاصة ، وان كان ابرز الاتجاهات هو التوجه الدينى ( اسلامى–مسيحى) .

- أن هناك انفصالا بين ادارة الجمعية والمدارس وأن اشراف الجمعية لايتعدى الاشراف الشكلى فقط.
- غياب اشراف الادارات الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية على المدارس واقتصاره على ادارات الجمعيات .
- ان اشراف وزارة التعليم عن طريق التوجيه المالى والادارى ، والاشراف الفنى يخضع لذات القواعد الممارسة فى التعليم الخاص .

وكل هذا يشير الى تبعثر الجهود وتوزع المسئولية مما يجعل ادارة هذه المشروعات أقرب الى الادارة الفردية منها الى الادارة المؤسسية .

يشير آراء أفراد عينة الدراسة الى :-

- أن مدارس التعليم الأساسى التى تقدم خدمة تعليمية متميزة ترتبط بشخص رئيس مجلس ادارة الجمعية أو أحد اعضائها ممن لهم اهتمامات بقضايا التعليم ، وأن هذه الاهتمامات تفتقد الى الاستمرارية فى معظم الأحوال .
- أن عناصر التميز التى يراها أفراد العينة مرتبطة الى حد كبير بالمقارنة بما تقدمه الدولة من خدمات فى مدارس التعليم الأساسى،وهذا يشير الى أن هذه العناصر لاتمثل نماذج للمدارس المتميزة بقدر ماتعالج المثالب الموجودة فى التعليم الحكومى ، وتعتمد على ترويج خدماتها على بعض العناصر التنافسية الجاذبة والمرتبطة بمناخ الانفتاح الاقتصادى اكثر مما ترتبط بالتطوير الحقيقى للخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ .

ولتوضيح ذلك نشير الى مايلى :-

أ - يبلغ أعداد التلاميذ فى الفصل ٣٥-٤٥ تلميذ ، وهو أفضل من مستوى أعداد التلاميذ فى المدارس الحكومية ولكن يشير كذلك الى ارتفاع كثافة الفصل فى مدارس الجمعيات .

ب - ان الاضافات التعليمية المتميزة والممثلة فى تعليم لغة اضافية واستخدامات الحاسب الآلى، والأنشطة المتميزة ، كل هذه الاضافات تمارس فى مجملها بشكل متواضع ويسند تدريسها الى ذوى الخبرة العملية والعلمية المحدودة .

حـ - افتقاد معظم المدارس الى المرافق المدرسية اللازمة لممارسة الأنشطة ( الملاعب - الصالات- المسرح المدرسى - المكتبة المدرسية المجهزة - الوسائل التعليمية المتطورة ) .

- يرى أفراد العينة منح المدارس التابعة للجمعيات الصلاحيات المناسبة لاقرار أمورها وتسيير حركتها وخاصة فى ( اعفاء غير القادرين من المصروفات ، اقرار المنح الدراسية لغير القادرين ، وللمتفوقين ، والتوسع فى انشاء الفصول .

– يرى أفراد العينة أن الازدواجية فى التبعية ( الجمعية – الادارة التعليمية ) غالبا مايكون لصالح الجمعية واتجاهاتها لأنها الأقرب الى صالح العاملين فى المدارس وغياب تأثير الادارة التعليمية عليهم الا فى الحالات الضرورية فقط .

اما عينة أعضاء مجالس الادارات فيمكن ايجاز أهم ملامح رؤيتهم فيما يلى :–

– يرى أغلبية أعضاء مجالس الادارات أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لم يواكب الأوضاع الحالية فى مصر وأنه بحاجة الى التطوير والتحديث ، وقد أشارت استجاباتهم الى أن ذلك يعود الى :–

– ظهور مفاهيم اقتصادية وسياسية واجتماعية بعد التحول عن النظام الاقتصادى الموجه ، والنظام السياسى القائم على الحزب الواحد الى اقتصاديات السوق الحر ، والأخذ بالديمقراطية والانفتاح على الآخرين .

– أن القانون يركز على دور الدولة فى كافة مراحل العمل الأهلى ، ويفرض وصاية حكومية على أنشطتها وممارستها .

ويرى أفراد العينة أن هذا القانون لايوفر للجمعيات الأهلية سلطات واختصاصات تمكنها من العمل بفاعلية فى مجالات التنمية التى يحتاجها المجتمع .

وتشير استجابات أفراد العينة الى أن تنشيط دور الجمعيات يتطلب مايلى :–

– اعادة صياغة دور الدولة وعلاقتها بالجمعيات .

– تحديد الحاجات الحقيقية المطلوب توفيرها فى المجتمعات المحلية ونقاط المشاركة المطلوب اسنادها الى الجهود غير الحكومية .

– تطوير المناخ التنظيمى للبيئة المحيطة بالجمعيات بما يسمح بقدر أكبر من التفاعل والمشاركة وزيادة اقبال المتطوعين وخاصة الشباب منهم .

– تحديد دور الهيئات الادارية العليا ( وزارة الشئون الاجتماعية ) واقتصاره على التأكد من مطابقة دور الجمعيات للاحتياجات المحلية .

– يرى أغلب أفراد العينة أن نظام الجمعيات الأهلية ونظم ادرتها لايساهم فى تحقيق التنمية ، وخاصة فى مجال التعليم الأساسى ، وهذا يرجع الى :–

– الفجوة بين النصوص التشريعية واحتياجات الواقع .

- تحول الجمعيات الى جهات شبه حكومية ٠
- غياب التخطيط الواضح للتنمية المحلية وتعذر التعرف على الأهداف فى البرامج المعلنة ٠
- تسييس العمل الأهلى ٠
- قصور الجهود المبذولة لتنشيط الحركة التطوعية والدعوة لها وخاصة فى محيط الشباب ٠

ويرى أفراد العينة أن ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية يعود الى القصور فى الوسائل الفنية المتبعة فى تدبير المتطوعين ، اضافة الى القصور فى اصدار المطبوعات والمؤلفات عن الحركة التطوعية ٠

كما تشير استجابات العينة الى أن الأسباب التى تؤدى الى عزوف بعض الجمعيات عن المشاركة فى الأنشطة التعليمية تتمثل فى :

- قصور امكانات الجمعيات عن تدبير التمويل اللازم للمشروعات التعليمية ٠
- صعوبة توفير الأراضى اللازمة لانشاء المؤسسات التعليمية ٠
- صعوبة الحصول على الموافقات من وزارة التعليم لفتح المدارس ٠
- عدم توافر الخبرات التعليمية المطلوبة فى معظم مجالس ادارات الجمعيات ٠
- عدم اهتمام وزارة الشئون الاجتماعية بالأنشطة التعليمية ٠
- غياب الدراسات الخاصة بحاجة المجتمعات المحلية من المشروعات التعليمية ٠
- أن الجهات المسئولة عن التخطيط للتعليم لاتعلن عن برامجها أو خططها أو احتياجاتها من الجهود التطوعية ٠

* ويرى أفراد العينة أن يسند الى الجهود الأهلية فى مجال التعليم الأساسى عمليات انشاء وتجهيز وادارة مدارس التعليم الأساسى ٠ وأن يستفاد من الجهود التطوعية (البشرية) فى العمل بمدارس التعليم الأساسى ٠

- كما تشير استجابات أفراد العينة الى ضرورة الافادة من الجهود التطوعية وتنظيمها للمساهمة فى نشر الوعى بالتعليم الأساسى ٠
- يرى أفراد العينة أن أنشطة تعليم الفئات الخاصة تتناسب مع طبيعة العمل التطوعى ونشاط الجمعيات ٠
- كما يرى أفراد العينة أن مرحلة رياض الأطفال ترتبط الى حد كبير بالتعليم الأساسى مما يستتبع ضرورة اهتمام الجمعيات التى تقدم خدمة التعليم الأساسى بها وتوفيرها كمدخل تمهيدى لتلك المدارس ٠

ان نموذج الجهود غير الحكومية يعد من النماذج الواجب تنميتها فى مجالات التعليم والاستعانة بها كآلية لضبط ايقاع حركة السوق فى الخدمات التعليمية • فالخدمة التعليمية التى تقدمها الدولة رغم كل مايبذل فيها من جهود مازالت تعانى من العديد من المشكلات مما يتطلب البحث عن صيغ جديدة لتقديم الخدمات التعليمية المتطورة ، وتبنى صيغة الجهود غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية لاسناد الخدمات التعليمية اليها أمر جيد نظرا لطبيعة تكوين هذه الجمعيات وبعدها عن الربعية المقصودة فى نشاطها ، واذا ما أحسن تطوير نموذج الجهود الغير الحكومية وبناء نموذج فعال يحقق مشاركة أكبر من قبل أفراد المجتمع ومن قبل هيئة العاملين ، وأولياء الأمور فى عمليات رسم السياسة وصنع القرار ، ومن خلال هذه المشاركة الفاعلة ، تتخذ القرارات بصورة جماعية ، حيث تتطلب ادارة العمل فى مجال التعليم المتطور حتمية التجديد والابتكار فى ظل تسارع متغيرات العمل ، وحتمية السرعة فى الاستجابة للمتغيرات الحادثة ، والاعتماد على أساليب مستحدثة فى نظم الاتصال والحصول على المعرفة،بالاضافة الى أن مشاركة هذه الجهود فى مجال الخدمات التعليمية سيكون بمثابة منافس قوى للقطاعات الأخرى المتنافسة فى هذا المجال ( الخاص – الحكومى ) ، واذا ماتعدلت النظرة الكلية فى النظام التعليمى وأعيد النظر فى استخدامات الموارد وتوزيعها على القطاعات العاملة فى مجال التعليم الأساسى وفق معيار تحقيق الأهداف والانجازات والقبول من جانب جمهور المتعاملين لسكان ذلك دافعا لتحسين الجودة وزيادة فعالية النظام التعليمى بأسره •

## مقترحات الدراسة

فى ضوء نتائج الدراسة التى تشير الى أن المدخل الصحيح للمشاركة فى هذا العصر هو مدخل الادارة الجديدة بمقوماتها المتغيرة والقائمة على الاتجاه نحو التخصصية ، وسيادة المنظمات التطوعية ، والمشروعات الصغيرة • وفى ضوء الحجم المحدد لمساحة مشاركة الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم الأساسى تقترح الدراسة مايلى :

- فى ظل الثورة الكونية التى يعيشها العالم الآن ، والتى تتكامل عناصرها نحو الوصول الى مجتمع المعلومات ، ومايسود الآن من اقتناع تام بأن العالم قد أصبح قرية صغيرة واحدة ، لكل فرد فيها مطالب متقاربة وخاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للتعليم والمعرفة ، هذا الأمر يلقى على كاهل النظام التعليمى مسئوليات ضخمة لتطوير التعليم الأساسى تطويرا يتمشى مع هذه المطالب، وبما يوفر للمواطن الحد الضرورى من التعليم الذى يمكنه من التعامل مع هذه المتغيرات المتسارعة فى كل الأمور مما يتطلب من النظام التعليمى أن يعيد النظر فى تنظيماته وآلياته، وأن يطور من نظم استخداماته للموارد وفق رؤية علمية لحقائق العصر ومتطلباته ، والبحث عن نموذج متطور يمكن من خلاله تعظيم الافادة من الامكانات المخصصة من المجتمع للتعليم عملا على تقديم خدمة تعليمية متطورة ومتجددة تتيح لأفراد المجتمع تعاملا واعيا مع مستجدات العصر ومتطلباته ، وهذا يتطلب تحديدا مايلى :
- اعادة النظر فى التنظيم العام للتعليم وتخصيص الموارد ، وأن ينظر الى الأطراف الثلاثة المشاركة فى عمليات التعليم ( القطاع الحكومى — القطاع الخاص — الجهود غير الحكومية ) على أنهم مشاركون أصليون فى تحمل الجهد التعليمى •
- الأخذ بآلية متطورة للانفاق على التعليم الأساسى من خلال المشاركين فيه تعتمد فى تخصيصها للموارد على مدى ماتقدمه الأطراف المشاركة من تميز فى الخدمة وتطوير لها وقبول المجتمع لمنتجها وفق معايير الجودة التعليمية تطبق على المشاركين فيها •
- ان توسيع نطاق المشاركة بهذه الصورة يحقق ديمقراطية التعليم بصورة فعالة ويتيح للعناصر الأخرى المشاركة أن تنشط وتتطور ، وهذا يعمل ايضا على تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص والحق فى التعليم حيث أن الدولة تتولى تقديم خدمة التعليم الأساسى من خلال العناصر الثلاث المشاركة مما يخلق حالة من التنافس بينها يؤدى فى النهاية الى تعليم أفضل وهذا يتطلب :—

- استحداث أدوات لتقويم لمخرجات التعليم الأساسى عالية الكفاءة وذات قدرة عالية على التمييـــــز والكشف عن كفاءة استخدام الموارد وفعالية العمليات التى تمت عليها .
- وضع معايير للجودة التعليمية النوعيـــة

ان اهتمام الدولة المشاهد بالقطاع الثالث ( الجمعيات ) ودعمها له وحرصها على تشجيعــه كآلية اجتماعية يمكن من خلالها استثمار أكبر قدر من الامكانات اضافة الى التاريخ التعليمى المشرف لهذا القطاع يتطلب تثوير العمل التعليمى فيه سعيا وراء زيادة مساحة مشاركته فى تقديم تعليم أساسى جيد ومتطور ، وهذا يستلزم :

- تعديل التشريعات بما يسمح بتنظيم جمعيات أو منظمات متخصصة فى مجالات التعليـــــم والتدريـب .
- العمل على استحداث بنية تنظيمية لهذه المنظمات تتصل وتتكامل مع البنى التنظيمية للقطاعين الحكومى والخاص ، بحيث تتصف البنى الثلاث بكفاءة متطورة وفاعلة وقادرة على التجاوب السريع لمتطلبات العمل فى التعليم .
- اسناد مهام تعليمية الى هذه المنظمات وفق أسلوب من العمل يطبق فيه معايير الجـــودة النوعية للتعليم ، وتحدد كفاءته فى ضوء مخرجاته ومدى رضا المتعاملين واقبالهم عليه، علـى أن تطبق هذه المعايير على العناصر الثلاثة المشاركة فيه .

ولتفعيل دور الجهود غير الحكومية فى التعليم بشكل عام تقترح الدراسة مايلى :ـ

* وضع خطة قومية للتعليم وتحديد المجالات التى يمكن اسنادها الى الجهود غير الحكوميـــة وتبسيط اجراءات التعامل معها وترجمة عناصر هذه الخطة الى أعمال محددة يمكن لهذه الجهود الاضطلاع بها .
* توفير الأراضى المملوكة للدولة لاقامة المشروعات التعليمية عليها بالمحافظات وذلك بشروط ميسرة.
* التركيز على دور الجمعيات الاقليمية وجمعيات تنمية المجتمع والأسر المنتجة وبنوك التنميـــة وغيرها فى تنمية الوعى بالتعليم الأساسى المتطور .
* استبعاد عوامل اللاتجانس وأسبابه بين الجمعيات والحكومة .
* اعادة النظر فى توزيع مخصصات التعليم فى ضوء نظرة كلية مستحدثة لتشغيل النظام التعليمى بكافـة قطاعاته ( خاص ـ حكومى ـ غير حكومـى ) .

× تطوير البنى الادارية للجمعيات وتحديث قدرات أفرادهـا ٠

× تطوير نظم التطوع وتدبير المتطوعين باستحداث أساليب فنية متجددة فى هذا المجال ٠

× تكثيف الاعلام حول المشاركة وتفعيلها واعلام الجمهور بأنشطتها ومجهوداتها ٠

× اقرار حزمة من المحفزات للمشاركين فى الجهود التطوعية لحفز العاملين وتشجيع الآخريـــــن المشاركة ٠

دراســات مقترحـــــة :

فى ضوء ماتوصلت اليه الدراسة يقترح اجراء دراسات فى هذا المجال فى المجالات الآتية :

١ــ النماذج العالمية لجهـد القطاع الثالث فى التعليم،البنى التنظيمية ، القوى البشرية، التمويل، تقويم الأداء ، العلاقة مع القطاعات الأخرى ( حكومى ــ خاص ) ٠

٢ــ الجهود غير الحكومية ( غير المصرية ) فى التعليم ، أهدافها ، مصادر تمويلها ، العامـلـــــون بها ، العلاقات التنظيمية مع الأصول الخارجية والفروع ، وعوامل استمرارها وانقطاعها ٠

## هوامـــش الفصل الخامـــس

==========

(١) ج٠م٠ع٠ وزارة التربية والتعليم انجازات التعليم فى ٤ أعوام ، اكتوبر ١٩٩٥ ، ص٣٤ ٠

(٢) السيد بسين ، الوعى التاريخى والثورة الكونية ، حوار الحضارات فى عالم متغير، الأهـــرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص١٣٤٠

(٣) المرجع السابق ، ص ١٩٣ ٠

(٤) ج٠ع٠م، وزارة التربية والتعليم ، انجازات التعلـــم فى ٤ سنوات ، مرجع سابق ، ص٢٣٠

(٥) ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، عالم الغد ، عالم واحد أم عوالم متعددة ، كتاب الأهــــرام الاقتصادى ، العدد ٤٤، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ص ١٥١ـ١٥٣ ٠

(٦) برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحـــــدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٤، ص٨٧ ٠

(٧) برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، اليونسكو، البنك الدولى ، المؤتمر العالمى حول التربية للجميع تأمين حاجات التعلم الأساسية ، رؤية للتسعينات وثيقة عن الخلفيات ، مارس ١٩٩ ، جوميتين ، تايلاند ، ص ٧ ٠

(٨) المرجـــع السابق ، ص ١٥ ٠

(٩) على الدين هلال ، النظام الدولى الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، الكويـــــت، عالم الفكر ، المجلد الثالث والعشرون ، العدوان الثالث والرابع ، يناير ـ مارس، ابريـلـ يونيو ، ص ٢٣ ٠

(10) Brim-C-Candr, Self-Direction For Life long learning a Comprehensive Guide-To Thory and Practice- Jassey Bass Publishers Oxford, 1991. P.7.

(١١) فؤاد احمد حلمى، باحث رئيسى ، تمويل التعليم الأساسى فى مصر ـ رؤية مستقبليـــــة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩١، ص٢٥ ٠

United Nations Department of Public information Challenges For NGOS, The World Summit to Social Development Copenhagen Denemark 6-12 Harch 1995.

(١٢) ج٠ع٠م٠ وزارة التربية والتعليم ، انجازات التعليم فى ٤ سنوات ، مرجع سابق ،ص١٣٠

(١٣) المصدر ، بيان مركب من التقرير السنوى بالبنك المركزى لعام ١٩٩٥، وموازنة التعليم ادارة الموازنة _ وزارة التربية والتعليم ٠

(١٤) ج٠ع٠م٠ وزارة التربية والتعليم ، انجازات التعليم فى أعوام ، مرجع سابق ، ص٢٢٦ ٠

(١٥) البيانات مستخرجة من انجازات التعليم فى ٤ سنوات ، ص ص ٢٢٤_٢٢٥ ٠

(١٦) وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ، احصاءات التعليم قبل الجامعى ٩٥/١٩٩٥ ٠

(١٧) ف _ كومبز ، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة جابر عبد الحميد جابر، احمد خيرى كاظم ، ( القاهرة ، دار النهضة العربية ) ، ١٩٧٨، ص٦٧ ٠

(١٨) جاك حلاق ، الاستثمار فى المستقبل ، تحديد الأولويات فى العالم النامى ، ترجمة وفاء حسن ، قطر مركز البحوث التربوية جامعة قطر ، ١٩٩٢، ص١٧٠ ٠

(١٩) وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الجمعية المصرية للتنمية ، المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى ، القاهرة ١٨_٢٠ فبراير ١٩٩٣ ، توصيات المؤتمر ، التوصية السادسة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية _ جامعة القاهرة ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدوان الثالث والرابع ، ديسمبر ٩٤_ مارس ١٩٩٥ ، ص١٥ ٠

(٢٠) عبد الفتاح جلال ، تطوير التعليم الاعدادى وتحديات القرن الحادى والعشرين ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر القومى لتطوير التعليم الاعدادى ، القاهرة ، ١٤_١٥ نوفمبر١٩٩٤٠

(٢١) ج٠م٠ع٠ قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم المعدل بالقانون ٢٣٣لسنة ١٩٨٨ ، المادة ١٦ ٠

(٢٢) ايمان عبده حافظ عبد الصمد ، المؤسسات المحلية دورها فى المشاركة لتوفير متطلبات التعليم الأساسى فى ضوء فلسفته _ مرجع سابق ، ص١٤١ ٠

(٢٣) احمد شوقى ، ضياء الدين زاهر، دور المشاركة الشعبية فى اصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ٠

(٢٤) امانى قنديل ، ساره بن نفيسـس ، الجمعيات الأهلية فى مصر ، مرجع سابق ،ص٢١٥ .
(٢٥) المرجـــع السابق ، ص ٢٤ .

(٢٦) سامى عصر – قضايا التطوع ونظام العمل بالجمعيات بحث مقدم الى مركز التنظيمات الأهلية العربية ، مرجع سابق ، ص٦ .
(٢٧) المرجـــع السابق ، ص ٥ .
(٢٨) أمانى قنديل ، سارة بن نفيســس ، الجمعيات الأهلية فى مصر ، مرجع سابق ،ص٢٦٠.
(٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .
(٣٠) سليمان محمد على العلمى ، تنمية الموارد البشرية والمالية فى المنظمات الخيرية ( واشنطن ، مؤسسة الامانة ، ١٩٩٦ ) ص ص ٧٥–٧٧ .
(٣١) لوسين كوهيـــن ، لورانس مايتون ، مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والتربوية ، ترجمة كوثر كوجك ووليم تاوضروس عبيـد ( القاهرة : المواد العربية للنشر والتوزيع ) ، ١٩٩٠ ، ص ٣٤٥ .
(٣٢) ل .ر. جاى ، مهارات البحث التربوى ، ترجمة جابر عبد الحميد جابر ، القاهرة، دارالنهضة العربية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٣٦–٢٣٨ .
(٣٣) لوكوهين ، لوراس مايتون ، مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والتربوية ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .
(٣٤) ل .ر. جاى ، مهارات البحث التربوى ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

مراجع الدراســـــــــــــــة
=======

١ـ ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، عالم الغد ، عالم واحد أم عوالم متعددة ، كتاب الأهـــــرام الاقتصادى، العدد ٤٤ ، اكتوبر ١٩٩١ .

٢ـ احمد شوقى ، ضياء زاهر ، ورقة عمل ، دور المشاركة الشعبية فى اصلاح التعليم فى مصـر، قدمت الى مؤتمر حول مستقبل التعليم فى مصر ، الهيئة القبطية الانجيلية ، فبراير ١٩٩٢.

٣ـ السيد يسين ، الوعى التاريخى والثورة الكونية ، حوار الحضارات فى عالم متغير ، الأهـرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٤ـ أمانى قنديل سارة بن نفيس ، الجمعيات الأهلية فى مصر ، الأهرام مركز الدراسات السياسيـة والاستراتيجية ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٥ .

٥ـ أمينة محمد على الأبيض ، دراسة تحليلية لجهود الجمعيات الأهلية فى مجال تربية الشبـــاب، ماجستير ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ .

٦ـ ايمان عبده حافظ عبد الصمد ، المؤسسات المحلية ودورها فى المشاركة لتوفير متطلبات التعليم الأساسى فى ضوء فلسفته ، ماجستير ، كلية التربية جامعة طنطا ، ١٩٨٨ .

٧ـ برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحــــــدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٤ .

٨ـ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، اليونسكو ، البنك الدولى ، المؤتمر العالمى حول التربيـــــة للجميع ، تأمين حاجات التعليم الأساسية ، رؤية للتسعينات وثيقة عن الحاجات ، مـــارس، ١٩٩٠ .

٩ـ جاك حلاق، الاستثمار فى المستقبل ، تحديد الأولويات فى العالم النامى ، ترجمة وفاء حسن، قطر ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، ١٩٩٢ .

١٠ـ جمال الدهشان ، المشاركة الشعبية فى التعليم ، المؤتمر السنوى الثانى ، ادارة التعليـــم فى الوطن العربى فى عالم متغير ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة ، بالاشتراك مع كليـــة التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٢ـ٢٤ يناير ١٩٩٤ .

١١ـ رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، الجهود الذاتية ودورها فى تنمية المجتمـــع، ١٩٨٥ .

١٢– سامي عصر ، قضايا التطوع ونظام العمل بالجمعيات ، دراسة مقدمة الى مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، فى الفترة من ٣١ اكتوبر – ٢ نوفمبر ١٩٨٩ .

١٣– سليمان بن على ، تنمية الموارد البشرية والمالية فى المنظمات الخيرية (واشنطن) مؤسسة الأمانة ، ١٩٩٦ .

١٤– عبد الفتاح جلال ، تطوير التعليم الاعدادى وتحديات القرن الحادى والعشرين ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر القومى لتطوير التعليم الاعدادى ، القاهرة ١٤–١٥ نوفمبر ١٩٩٤ .

١٥– على الدين هلال ، النظام الدولى الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، الكويت، عالم الفكر ، المجلد الثالث والعشرون ، العددان الثالث والرابع ، يناير – مارس – يونيو ١٩٩٥ .

١٦– عنتر لطفى محمد ، الجهود الأصلية فى التعليم المصرى من سنة ١٨٨٢الى سنة ١٩٢٣ ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

١٧– فتحية عبد الجواد احمد ، الجهود التربوية لبعض الجمعيات النسائية المصرية ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .

١٨– فؤاد احمد حلمى ، باحث رئيسى ، تمويل التعليم الأساسى فى مصر – رؤية مستقبلية، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٢ .

١٩– ف – كومبز ، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة جابر عبد الحميد جابر ، احمد خيرى كاظم ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ .

٢٠– فيليب كومبز ، أزمة التعليم من منظور الثمانينات ، ترجمة محمد خيرى وآخرون ( الرياض، دار المريخ ) ١٩٨٧.

٢١– ج.م.ع. قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم المعدل بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ .

٢٢– ل.ر. جاى ، مهارات البحث التربوى ، ترجمة جابر عبد الحميد جابر ، ( القاهرة، دار النهضة العربية ) ، ١٩٩٣، ص ٢٣٦–٢٣٨ .

٢٣– لويس كوهين،لورانس مايتون ،مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والتربوية ترجمة كوثر كوجك ووليم عبيد تاوضروس ( القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ) ، ١٩٩٠ .

٢٤ـ نوال قنديل حجاج ، دراسة لدور الجمعيات الأهلية لتعليم المرأة فى جمهورية مصر العربية، ماجستير ، ١٩٨٥ ٠

٢٥ـ وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ، احصاءات التعليم قبل الجامعى ٩٤/١٩٩٥ ٠

٢٦ـ وزارة التربية والتعليم ، انجازات التعليم فى ٤ أعوام ، اكتوبر ١٩٩٥ ٠

٢٧ـ وزارة التربية والتعليم ، بالاشتراك مع الجمعية المصرية للتنمية ، المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى ، القاهرة ١٨ـ٢٠ فبراير ١٩٩٢، توجيهات المؤتمر ، التوجيه السادس، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العددان الثالث والرابع ، ديسمبر ٩٤ ـ مارس ١٩٩٥ ٠

٢٨ـ يحيى حسن درويش ، تاريخ العمل التطوعى فى المجتمع المصرى فى العصر الحديث، دراسة مقدمة الى مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ٣١ أكتوبر الى ٢ نوفمبر١٩٨٩ ٠

29- Brim- C-Candr, Self-DirectionFor Life Long Learning a Comprehensive Guid- To Theory and Practice-Jassey Bass Publishers Oxford, 1991.

30- Lester M. Salamon & Helmut K. Amheier, Toword An Understanding of the International Non Profit Sector, Baltimor : The John's Hopkins University, Institute For Policy Studies ( 1992 ).

31- United Nations Department Of Public Information. Challenges For NGOS, The World Summit to Social Development Copenhagen Denemark 6-12 March 1995.

ملحق رقم (١)

بيان بأسماء السادة المحكمين

| | |
|---|---|
| ١- ا٠د يوسف منصور جرجس | استاذ بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية |
| ٢- ا٠د محمد السيد حسونه | ،، ،، ،، ،، ،، ،، |
| ٣- ا٠د رسمى عبد الملك رستم | ،، ،، ،، ،، ،، ،، |
| ٤- ا٠د همام بدراوى زيدان | استاذ بكلية التربية جامعة الأزهر |
| ٥- ا٠د محمد صبرى حافظ | استاذ مساعد كلية التربية جامعة |
| ٦- د٠ كمال حسنى بيومى | استاذ مساعد بالمركز القومى للبحوث التربوية |
| ٧- د٠ محمد حفنى خليفه | مدرس بكلية التربية جامعة الأزهر |
| ٨- د٠ نادية عبد المنعم | مدرس بالمركز القومى للبحوث التربوية |

ملحق رقم (٢)

جمهورية مصر العربية
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث التخطيط التربوى

# استبيان حول
# " تنشيط دور الجهود غير الحكومية فى التعليم الأساسى "

موجه الى السادة اعضاء الهيئة التدريسية

اعداد

د. فؤاد احمد حلمى
استاذ الادارة والتخطيط المساعد
بشعبة بحوث التخطيط التربوى

١٩٩٦

جمهورية مصر العربية
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث التخطيط التربوى

السيد الاستاذ/

تحية طيبة وبعد ..

يقوم المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية باجراء دراسة حول " تنشيط دور الجمعيات الأهلية فى نشر وتعميم التعليم الأساسى " .

ويسعدنا الاسترشاد بخبراتكم وآرائكم ومقترحاتكم حول هذا الموضوع وذلك للافادة منها عند رسم الخطط المستقبلية لتنشيط الجهود غير الحكومية فى مجالات التعليم الأساسى .

فبعد التعرف على محتويات الاستمارة التى بين أيديكم ، برجاء التكرم بوضع علامة ( ✓ ) أمام الاختيار الذى يتفق ووجهة نظركم فيما هو معروض بها من موضوعات وقضايا .

ونشكر لكم مقدما كريم تعاونكم معنا ، ، ،

الباحث الرئيسى

بيانات أولية :

اسم المدرسة :　　　　اسم الجمعية التابعة لها :

الاسم (اختيارى) :　　　　الوظيفة الحالية :

المؤهل الدراسى :

سنوات الخبرة بالتعليم :

سنوات الخبرة فى الوظيفة الحالية :

عدد سنوات العمل بالمدرسة :

المراحل التعليمية التى تضمها المدرسة :

| ابتدائى | | اعدادى | |
|---|---|---|---|
| بنين | ☐ | بنين | ☐ |
| بنات | ☐ | بنات | ☐ |
| مشترك | ☐ | مشترك | ☐ |

| | نعم | لا |
|---|---|---|
| ـ هل يعرف أعضاء هيئة التدريس الأهداف الاضافية للمدرسة المعانة والموضوعة من قبل ادارة الجمعية • | ( ) | ( ) |

• اذا كانت الاجابة بلا فما السبب فى ذلك من وجهة نظركم ؟

..................................

..................................

| | | |
|---|---|---|
| ـ هل تعتقد أن مدارسكم تحقق فعلا الأهداف التى تسعى لتحقيقها الجمعيـــة ؟ | ( ) | ( ) |

• اذا كانت الاجابة بلا فالمرجو ذكر الأسباب التى تعتقد أنهــا تعوق تحقيق هذه الأهداف •

..................................

..................................

| | | |
|---|---|---|
| ـ هل ترى أن عدد المدرسين مناسب لعدد التلاميذ ؟ | ( ) | ( ) |
| ـ هل تعانى المدرسة من عجز فى أعضاء هيئة التدريس بها ؟ | ( ) | ( ) |
| ـ هل يوجد بالمدرسة اخصائى اجتماعــى ؟ | ( ) | ( ) |
| ـ هل يشرف على المدرســة طبيــب ؟ | ( ) | ( ) |

• اذا كانت الاجابة بنعم فما عدد المرات التى يحضر فيهــا الطبيب للمدرسة اسبوعيا ؟

مرة واحدة ( ) مرتين ( ) ثلاث مرات ( )

| | | |
|---|---|---|
| ـ هل تعتقد أن مدرسى المدرسة أو بعضهم فى حاجـــة لدورات تدريبيـة ؟ | ( ) | ( ) |
| ـ هل ترى أن نظام التوجيه الفنى القائم على الزيارات المحــدوده للموجه بالفصل يساعد على تحسين عمليات التدريس بالمدرسة ؟ | ( ) | ( ) |
| ـ هل تعتقد أن عمليات التوجيه للمدرسة من قبل الادارة التعليمية يتم بصورة شكلية ؟ | ( ) | ( ) |

| | نعـم | لا |
|---|---|---|
| • اذا كانت الاجابة بنعم فرجاء ذكـر الأسبـــــاب ؟ | | |

.........................................

.........................................

| | | |
|---|---|---|
| – هل هناك مشكلات تواجهها الادارة فى العمل بالمدرسة ؟ | ( ) | ( ) |

• اذا كانت الاجابة بنعم فما هى أهم المشكلات ؟

( اتخاذ قرار – تنسيق – متابعة – تخطيط .. )

.........................................

.........................................

.........................................

| | | |
|---|---|---|
| – هل هناك مشكلات تواجهها الادارة مع الجمعية أو اعضائهـا ؟ | ( ) | ( ) |

• اذا كانت الاجابة عن السؤال السابق بنعم فما هى أهـــــم تلك المشكلات ؟

.........................................

.........................................

.........................................

| | | |
|---|---|---|
| – هل هناك مشكلات تواجهها الادارة مع الادارة التعليمية أو مندوبها ؟ | ( ) | ( ) |

• اذا كانت الاجابة بنعم فماهى أهم تلك المشكلات ؟

.........................................

.........................................

.........................................

| | | |
|---|---|---|
| – هل تعتقد أن هناك ازدواج فى مراكز السلطة (الجمعية – الادارة التعليميـة ) | ( ) | ( ) |
| • اذا كانت اجابتك بنعم فهل ترى أن هذه الازدواجية تؤدىالى:– | | |
| • تعارض القـرارات | ( ) | ( ) |
| • الاتفاق فى القرارات | ( ) | ( ) |

| | نعم | لا |
|---|---|---|
| • التكامل عند اتخاذ القرار | ( ) | ( ) |
| • كل جهة تؤدى ماتريد دون الرجوع للجهة الأخرى | ( ) | ( ) |
| • تداخل الاختصاصات | ( ) | ( ) |
| • يميل العاملين بالمدرسة الى تنفيذ قرارات الجمعية مهما كانت | ( ) | ( ) |
| - هل هناك مشكلات مادية تواجهها الادارة فى الميزانية ؟ | ( ) | ( ) |

• فى حالة الايجاب ، ما المشكلات المترتبة على ذلك ؟

..................................

..................................

- ماهى النقاط التى ترى أن يترك للمدرسة حرية تقريرها مثل :

| | | |
|---|---|---|
| • المصروفات الدراسية ومقابل الأنشطة والخدمات . | ( ) | ( ) |
| • التصرف فى المكافآت والمنح . | ( ) | ( ) |
| • تحديد الأجور والمرتبات . | ( ) | ( ) |
| • الاعفاءات . | ( ) | ( ) |
| • المنح الدراسية لغير القادرين . | ( ) | ( ) |
| • شراء الأصول . | ( ) | ( ) |
| • ايداع الودائع . | ( ) | ( ) |
| • التصرف فى فوائض المشروعات . | ( ) | ( ) |
| • التوسع فى انشاء الفصول . | ( ) | ( ) |
| • التوسع فى انشاء فروع او انشاء مدارس جديدة . | ( ) | ( ) |
| • التوسع الرأسى فى المراحل التعليمية الأعلى بالمدرسة . | ( ) | ( ) |

• أخرى (تذكر)

..................................

..................................

..................................

| | | |
|---|---|---|
| - هل تقدم المدرسة مناهج اضافية للتلاميذ ؟ | ( ) | ( ) |

| | نعم | لا |
|---|---|---|
| • اذا كانت الاجابة بنعم فماهى المناهج الاضافية التى تقدمها المدرسة؟ | | |
| • قران كريـم | ( ) | ( ) |
| • لغـــــات | ( ) | ( ) |
| • انشطة اضافيـــة | ( ) | ( ) |

— هل تعتقد أن المناهج الاضافية التى تقدم فى المدرسة تساعد علـى تميز طلابهـا ؟ ( ) ( )

• اذا كانت الاجابة عن السؤال السابق بلا ، فالمرجو ذكر بعض هذه المناهج وسبب عدم مناسبتها ؟

........................................

........................................

........................................

— هل تقدم المدرسة برامج اضافية للمتفوقيـن ؟ ( ) ( )

• اذا كانت الاجابة بنعم فماهى هذه البرامج ·

........................................

........................................

........................................

— هل تقدم المدرسة برامج خاصة للطلاب ذوى الحاجات الخاصة ؟ ( ) ( )

• اذا كانت الاجابة بنعم فماهى هذه البرامـج ؟

........................................

........................................

........................................

— هل تتبنى المدرسة نظاما لرعاية المواهب لدى طلابها ؟ ( ) ( )

• اذا كانت الاجابة بنعم فماهى هذه البرامج :

........................................

........................................

........................................

نعم لا

ـ هل ترى أن مدرستكم تهتم بتقديم قدرا مناسبا من الأنشطة المصاحبة للمنهـج ؟ ( ) ( )

ـ هل يمارس الطلبة هذه الأنشطـة ؟ ( ) ( )

ـ هل تشارك المدرسة فى مشاريع لخدمة البيئـة ؟ ( ) ( )

• اذا الاجابة بنعم ، فالمرجو ذكر أهم المشاريع التى شاركـت فيها المدرسة في خدمة البيئة هذا العام ؟

....................................

....................................

....................................

ـ هل تنظم المدرسة أنشطة تربويـة داخليـة ؟ ( ) ( )

• اذا كانت الاجابة بنعم فماهى هذه الأنشطـة :

• أنشطـة رياضيـة مثل :
• أنشطة فنيـة مثـل :
• أنشطة ثقافيـة مثـل :
• أنشطة دينيـة مثـل :
• أنشطة بيئيـة مثـل :
• أنشطة كشفيـة مثـل :
• أخرى (ذكر)

....................................

....................................

ـ هل تشارك المدرسة فى الأنشطة التى تنظمها الادارة والمديرية التعليميـة ؟ ( ) ( )

• اذا كانت الاجابة بنعم فماهى الأنشطة التى أحرزت فيهـا المدرسة نتائج متقدمـة ؟

| اسم النشاط | المركز المتحقق |
| --- | --- |
| ............. | .............. |
| ............ | .............. |
| ............ | .............. |

| | نعم | لا |
| --- | --- | --- |
| – هل ترى أن موقع المدرسة مناسبا ؟ | (   ) | (   ) |
| – هل توجد ضوضاء مرتبطة بالموقع ؟ | (   ) | (   ) |
| – هل توجد مخاطر مرتبطة بالموقع ؟ | (   ) | (   ) |
| – هل تعتبر مبانى المدرسة مناسبة لعدد التلاميذ ؟ | (   ) | (   ) |
| – هل يتوافر بالمدرسة عدد المرافق الآتية :– | | |
| • عدد كاف من دورات المياه | (   ) | (   ) |
| • عدد كاف من الأحواض | (   ) | (   ) |
| – هل يتوافر بالمدرسة مايلى : | | |
| • أماكن مناسبة لجلوس التلاميذ اثناء فترات الفسح . | (   ) | (   ) |
| • حديقة يجلس فيها التلاميذ . | (   ) | (   ) |
| • صالة مغلقة للتربية البدنية | (   ) | (   ) |
| • ملاعب رياضية لعدد التلاميذ | (   ) | (   ) |
| • ورش كافية للدراسات العملية | (   ) | (   ) |
| • حجرة للرسم | (   ) | (   ) |
| • حجرة للتربية الفنية | (   ) | (   ) |
| – هل هناك صيانة دورية لمبانى المدرسة ومرافقها ؟ | (   ) | (   ) |
| – هل يتوافر بالمدرسة سيارات لنقل التلاميذ من منازلهم للمدرسة ؟ | (   ) | (   ) |
| • اذا كانت الاجابة بنعم فهل تتقاضى المدرسة رسوم نقل نظير هذه الخدمة ؟ | (   ) | (   ) |
| – هل تقدم المدرسة واجبات غذائية ؟ | (   ) | (   ) |
| • اذا كانت الاجابة بنعم فهل يوجد بالمدرسة قاعة لتناول الطعام | (   ) | (   ) |

| | نعم | لا |
|---|---|---|
| ـ هل يتوافر بالمدرسة : | | |
| • معمل للحاسب الآلـى | ( ) | ( ) |
| • اذا كانت الاجابة بنعم فهل تحصل رسوم اضافية مقابل استخدام المعمل ؟ | ( ) | ( ) |
| ـ هل يوجد بالمدرسة معمل للغات ؟ | ( ) | ( ) |
| • اذا كانت الاجابة بنعم فما المواد التى يستخدم فيها المعمل ؟ .................................... | | |
| ـ هل يستخدم تليفزيون تعليمى وفيديو بالمدرسة ؟ | ( ) | ( ) |
| • هل يتوافر بالمدرسة : | | |
| • معامل للعلوم مجهـزة | ( ) | ( ) |
| • مكتبة تتناسب مع عدد تلاميذهـا | ( ) | ( ) |
| • قاعـة للمسـرح | ( ) | ( ) |
| • غرفة خاصة أو أكثر لاعضاء هيئة التدريـس . | ( ) | ( ) |
| • العدد الكافى من الغرف للادارة . | ( ) | ( ) |

ـ استمارة بيانات احصائية يتولها مدير المدرسة فقط ..

ـ عدد التلاميذ المقيدبون بالمدرســة

(     ) تلميــذ          (     ) تلميــذة

عــدد الفصــــول

ابتدائــى (     ) فصل بنيــن

فصل بنــات

اعدادى (     ) فصــل بنيــن

فصــل بنــات

ـ ماهو متوسط نسبة النجاح فى صفوف النقل فى مدرستكم فى العامين الاخيرين

٩٤/٩٣ ، ٩٥/٩٤

٩٤/٩٣ (     ٪)     ٩٥/٩٤ (     ٪)

ـ ماهو متوسط نسبة النجاح فى الشهادة الابتدائيــــة ؟

٩٤/٩٣ (     ٪)     ٩٥/٩٤ (     ٪)

ـ ماهو متوسط نسبة النجاح فى الشهادة الاعداديــــة ؟

٩٤/٩٣ (     ٪)     ٩٥/٩٤ (     ٪)

ـ هل حققت المدارس فى الشهادات العامة مركزا من المراكز المتقدمة فى السنتين الاخيرتين

( ٩٤/ ٩٥ ) علــى :

أ ـ مستوى المحافظــة     الترتيــب (     )

ب ـ مستوى الادارة التعليمية     الترتيــب (     )

ـ ماعدد العاملين بالمدرســة :

أ ـ مدرســون     كل الوقــت (     )     منتدبــون (     )

ب ـ اداريــون

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث التخطيط التربوى

========

# استبيان حول

# " تنشيط دور الجهود غير الحكومية في التعليم الأساسى "

موجه الى أعضاء مجالس ادارات الجمعيات

اعداد

د. فؤاد احمد حلمى

استاذ مساعد

بشعبة بحوث التخطيط التربوى

١٩٩٦

جمهورية مصر العربية
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث التخطيط التربوى

السيد الاستاذ/

تحية طيبه وبعد ..

يقوم المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية باجراء دراسة حول " تنشيط دور الجمعيات الأهلية فى نشر وتدعيم التعليم الأساسى " .

ويسعدنا الاسترشاد بخبراتكم وآرائكم ومقترحاتكم حول هذا الموضوع وذلك للافادة منها عند رسم الخطط المستقبلية لتنشيط الجهود غير الحكومية فى مجالات التعليم الأساسى .

فبعد التعرف على محتويات الاستمارة التى بين أيديكم ، برجاء التكرم بوضع علامة ( ✓ ) أمام الاختيار الذى يتفق ووجهة نظركم فيما هو معروض بها من موضوعات وقضايا .

ونشكر لكم مقدما كريم تعاونكم معنا ،،،

الباحث الرئيسى

بيانات أولية :

اسم الجمعية التابعة لها :

الوظيفة الحالية :

المؤهل الدراسى :

سنوات الخبرة :

سنوات الخبرة فى الوظيفة الحالية :

× ينظم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ العمل بالجمعيات الأهلية المصرية ..

— فهل ترى أن ذلك القانون يواكب الأوضاع الحالية فى مصر ؟

نعم ( ) لا ( )

— اذا كانت الاجابة ( بلا ) فهل يرجع ذلك الى :

• ظهور مفاهيم جديدة مثل( الانفتاح ، اقتصاديات السوق ، الأخذ بالديمقراطية) بدلا من المفاهيم التى واكبت صدور القانون ، مثل( مسئولية الدولة عن النشاط الاقتصادى — الاعتماد على الذات ، الحزب الواحد ). ( )

• يتعارض مع التعددية الحزبية القائم عليها النظام السياسى للدولة . ( )

• يركز على دور الدولة فى كافة البرامج متجاهلا الفكرة العامة من وراء انشاء الجمعيات . ( )

• لايواكب المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية والتى تؤكد على ضرورة مشاركة الجهود غير الحكومية فى التنمية . ( )

• لايوفر للجمعيات الأهلية سلطات واختصاصات تمكنها من العمل بفاعلية فى مجالات التنمية التى تحتاجها المجتمع . ( )

× هل ترى أن تنشيط دور الجمعيات وخاصة فى مجال التعليم يتطلب :

— اعادة صياغة دور الدولة وعلاقتها بالجمعيات . ( )

— التعرف على الحاجات الحقيقية لتنمية المجتمع . ( )

— تطوير المناخ التنظيمى للبيئة المحيطة للجمعيات بما يسمح بقدر اكبر من التفاعل والمشاركة . ( )

— تحديد دور الهيئات الادارية العليا واقتصاره على التأكد من مطابقة دور الجمعيات للاحتياجات المحلية . ( )

× هل تعتقد أن نظام الجمعيات الأهلية بوضعها الحالى يساهم فى تحقيق التنمية وخاصة فى مجال التعليم ؟

نعم ( ) لا ( )

اذا كانت الاجابة ( بلا ) ، فهل يرجع ذلك الـى :

• الفجوة بين النصوص التشريعية والواقع الفعلى .. نعم ( ) لا ( )

- الاعتماد على الدولة بشكل كبير فى مجالات الخدمات الاجتماعية والتنمية المحلية . نعم ( ) لا (

- تحول الجمعيات الى جهات شبه حكوميـة . نعم ( ) لا ( )

- غياب التخطيط الواضح للتنمية المحلية وتعذر التعرف على الأهداف فى البرامج المعلنه للتنمية . نعم ( ) لا ( )

- تسييس العمل الأهلـى . نعم ( ) لا ( )

- غلبه النزعة البيروقراطية على الجمعيات . نعم ( ) لا ( )

- قلة الجهود التى تبذل لتنشيط الحركة التطوعية والدعوة لهـا وخاصة فى محيط الشباب . نعم ( ) لا ( )

- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع لم تنعكس بصورة جادة على موجهات العمل التطوعـى نعم ( ) لا ( )
( قوانين - سياسات - اتجاهات ... الخ ) .

- هل تعتقد أن ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية ناتـج عن :-

• القصور فى الوسائل الفنية المتبعة فى تدبير المتطوعين نعم ( ) لا ( )

• القصور فى البرامج التدريبية اللازمـة . نعم ( ) لا ( )

• القصور فى اصدار المطبوعات والمؤلفات عن حركة التطوع. نعم ( ) لا ( )

- هل ترى أن التوازن الدقيق بين قيمة الحفاظ على النظام والأمن وقيمة استقلالية العمل فى الجمعيات قيمتان متعارضتان نعم ( ) لا ( )

- هل يعتقد أن هناك انعدام ثقة بين الدولة والجمعيات الأهلية نعم ( ) لا ( )

- هل تعتقد الجهاز الادارى المسئول عن الجمعيات لايتفق مـع طبيعة العمل التطوعى . نعم ( ) لا ( )

× برجاء وضع علامة ( ✓ ) امام الأسباب التى قد تؤدى الى عزوف بعض الجمعيات عن المشاركة فى الأنشطة التعليمية بشكل فعال :

- صعوبة ممارسة هذا النوع من العمل بالنسبة لمعظم الجمعيات الأهلية . ( )
- عدم تفهم الدور الحقيقى للجهود التطوعية فى مجالات التعليم . ( )
- صعوبة الحصول على الموافقات من التربية والتعليم لفتح المدارس . ( )
- عدم توافر الخبرات التعليمية المطلوبة فى معظم مجالس ادارة الجمعيات . ( )
- لاتعد الأنشطة التعليمية ضمن الأعمال الأساسية للجهود التطوعيـــة . ( )
- صعوبة اضافة أو تعديل مجالات التعليم الى أنشطة الجمعيـــات . ( )
- عدم اهتمام وزارة الشئون ومديرياتها بالأنشطة التعليمية للجمعيات . ( )
- قصور امكانيات الجمعيات على تدبير التمويل اللازم للمشروعات التعليمية . ( )
- غياب الدراسات الخاصة بحاجة المجتمعات المحلية الى مؤسسات التعليم . ( )
- لاتعلن جهات التعليم عن احتياجاتها من الجهود التطوعيـــة . ( )
- صعوبة توفر الأراضى اللازمة لانشاء المؤسسات التعليميـــة . ( )
- تكدس الأحياء بالمدارس الحكومية بما لايسمح بانشاء مدارس جديدة للجمعيات . ( )
- تمركز الجمعيات فى المناطق التى لاتحتاج الى أنشطة التعليم . ( )
- ضعف اقبال الآباء على الحاق أبنائهم بالمدارس التابعة للجمعيات خوفـــا من عدم استمراريتها . ( )
- تتطلب بعض الجمعيات شروطا خاصة لقبول التلاميذ بها . ( )

× هل ترى أن يقتصر دور الجهود غير الحكومية ( الجمعيات الأهلية ) فى مجـــال التعليم الأساسى على :

- انشاء وتجهيز المدارس فقط . ( )
- انشاء وتجهيز المدارس وادارتها . ( )
- ادارة المدارس فقـــط . ( )
- المساهمة فى تدبير التمويل اللازم لسد الاحتياجات المدارس . ( )
- المساهمة فى توفير الجهود التطوعية ( الامكانات البشرية ) للعمل فـــى المدارس . ( )

- المساهمة فى نشر الوعى بالتعليم الأساسى . ( )
- القيام بـ [illegible]ملات خارج [illegible]ـمر لتدبير الاحتياجات اللازمة للمدارس . ( )
- تركيز الاهتمام على محو الأمية . ( )
- الاسهام فى مرحلة رياض الأطفال . ( )
- اقتصار الجهود على مرحلة التعليم الأساسى . ( )
- الاهتمام بمدارس التعليم الثانوى العام . ( )
- الاهتمام بمدارس التعليم الفنى . ( )
- المساهمة فى توفير دروس التقوية للشهادات . ( )
- الاهتمام بتعليم الفئات الخاصة ( المعاقين ) . ( )
- انشاء المدارس غير التقليدية كنماذج لتطوير الاساس[illegible] . ( )

مجالات أخرى لم ترد ( برجاء ذكرها )

-
-
-
-

# الفصـــل السادس

## واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى مرحلة التعليــــــم الثانــــوى ومقترحـــات تنشيطها *

* اعداد : د/ نبيل عبد الخالق متولى / باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوى

## . واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى مرحلة التعليم الثانوى ومقترحات تنشيطها *

### * مقدمـــــه

تقوم الجهود الأهلية بدور كبير فى محالات العمل الاجتماعى ومنها المجال التعليمـــــى كما تقوم ايضا بدور محورى فى برامج التنمية للمجتمعات المحلية ،وهى عنصر اساس فى احــــداث التنمية .... وفى كثير من الاحيان يرجع الفضل للجهود الاهلية فى المبادأة بتنفيذ الانشطـــة الاجتماعية المختلفة قبل ان تتبناها الحكومات وترعاها الدول .

ولقد نال المجال التعليمى خطة من الجهود الاهلية التطوعية ،ولم تقتصر تلك الجهود على نوع معين من التعليم ، او على مرحلة تعليمية بعينها ، بل ساهمت تلك الجهود فـــى كافة انواع التعليم وفى جميع مراحلة بلااستثناء وان اختلفت درجات الاسهام من نوع الى آخـــر ومن مرحلة تعليمية الى اخرى ، ومن فترة زمنية الى اخرى.

ولقد شهد التعليم الثانوى منذ أن عرفته مصر على وجه التحديد (١٨٢٥) بانشــاء مدرسة القصر العينى التجهيزية (١) ، اسهامات عديدة من خلال الجهود الاهلية . فمع انشـــاء التعليم الحكومى الحديث" أصبح هناك نوعان متميزان من التعليم ، وهما التعليم الشعبى فـــى الكتاتيب والازهر الشريف وغيره فى المساجد الذى احتفظ بصفته الاهلية من حيث تمويله والاشراف عليه ، والتعليم المدنى الحديث الذى يخضع للحكومة وله اغراضه وقوانينه ونظمه الخاصة التى تحقق اهداف الدولة ، وهو مااعتبره المؤرخون بداية لثنائية فى التعليم فى مصر ، استمرت الى الوقـــت الحاضر (٢) .

واذ كانت الجهود غير الحكومية فى التعليم فى مصر هى الاساس الذى استند عليه التعليم الحكومى الحديث ، فقد نشأ هذا الاخير فى ظل تلك الجهود ، والتى استمرت تقوم برسالتهـــا بنشاط وفاعلية فى عهد محمد على وخلفائه من بعده واثناء الاحتلال البريطانى لمصر ، بل وبعـــد

---

* اعداد د. نبيل عبد الخالق محمد متولى / باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوى .

حصول مصر على الاستقلال الذاتى (سنة ١٩٩٢) وكذلك بعد قيام الثورة فى عام ٥٢وحتـــــى وقتنا الحاضر.

ومن الملاحظات المرتبطة [illegible] غير الحكومية ( الاهلية ) فى الاونة الاخيــــرة باتت تنصرف نحو انواع معينة من التعليم دون غيرها ، وأن معظمها يتجه صوب التعليـــــــم ماقبل المدرسى خاصة فى مجال الحضانه ورياض الاطفال ، وكذلك نحو مرحلة التعليم الاساســـى بحلقيته الاولى والثانية . كما وأن من الملاحظات كذلك ان التعليم الثانوى يحظى باهتمام اقـــل من قبل الجمعيات غير الحكومية بالمقارنة بباقى مراحل التعليم الاخرى ، مما اقتضى ان يفـــرد الفصل الحالى جانبا ملائما للوسائل التى يمكن عن طريقها يمكن تنشيط دور هذه الجمعيات فـــى مجال التعليم الثانوى ، خاصة وان هذه المرحلة التعليمية الهامة تقع فى مفترق الطرق بالنسبـــة للسلم التعليمى ، كما وأن التعليم الجامعى والعالى بدأ هو الاخر ينال خطة من الجهـــــود الأهلية خاصة بعد اقرار قانون الجامعات الاهلية الخاصة رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ (٣). كما وافق مجلس الوزراء مؤخرا على انشاء اربع جامعات اهلية خاصة مدنى العاشر من رمضان و٦ اكتوبـــــر وغيرهما.

كما يحاول هذا الفصل كذلك رصد اهم القبات والمعوقات التى تواجه الجمعيات غير الحكومية فى أداء رسالتها نحو التعليم بشكل عام ، والتعليم الثانوى بشكل خاص ، وذلك من خـــــلال تحليل الادبيات والتشريعات واللوائح التى تحكم العمل بهذه الجمعيات ، وكذلك من خلال الدراســـة الميدانية للكشف عن الواقع الحالى لهذه الجمعيات وعوامل نجاح بعضها واخفاق البعض الآخر.

ويتجه الفصل الى تقديم الاجابة عن تساؤل رئيسى وهو " كيف يمكن تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم الثانوى ؟ والذى يستدعى توفير اجابات لعدد من التساؤلات الفرعيـــــة التالية :-

١- ماواقع نشاط الجمعيات غير الحكومية فى التعليم بشكل عام ، والتعليم الثانوى على وجـــــه الخصوص ؟

٢- ماعوامل تميز بعض الجمعيات غيرالحكومية وتعثر البعض الآخر منها ؟

٣- مالمعوقات التى تحول دون ازدهار انشطة تلك الجمعيات ؟

٤ـ ماأهم المقترحات الكفيلة بتنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم الثانـــوى على وجه الخصوص ٠

وللاجابة على التساؤل الرئيسى والاسئلة الفرعية السابق استلزم من الباحث النزول الـــى الواقع الميدانى ، بالاضافة الى المعالجة النظرية وذلك وفقا للمحاور التالية :ـ

× أولا : واقع الجمعيات غير الحكومية فى التعليم الثانوى :

يستهدف هذا الفصل مسح واقع الجمعيات غير الحكومية ( الاهلية ) فى التعليم الثانوى بغرض تحديد المعوقات والمشكلات التى تزتجه هذه الجمعيات فى سبيل تحقيق اهدافها التعليميـة على وجه الخصوص ، للوصول فى النهاية الى وضع الاسس التى عن طريقها يمكن تنشيط دورهـــا التعليمى فى مجال التعليم الثانوى ٠

ولكى يمكن تحديد عينة البحث ، فقد استهدفت الدراسة الميدانية المبدئية التى تـــم اجراؤها ( يشترك فيها كافة المراحل التعليمية للتعليم قبل الجامعى ) الى استطلاع الواقـــع الميدانى ، من خلال التعرف المبدئى على الجمعيات التى يمكن اختيارها مجالا للبحث فـــى مراحله اللاحقة ، وقد شملت ادوات الدراسة الميدانية استمارتين هما كالتالى× :ـ

ـ الاستمارة الاولى : وشملت استبيان استطلاع راى بالمقابلة الشخصية لعدد مـن المسئولين عن الجمعيات غير الحكومية فى المجال التعليمى وكان الغرض منها التعرف المبدئـــى من خلال المقابلات على الجمعيات التى يمكن اختيارها مجالا للبحث فى الخطوات التالية مـــن الدراسة ، وقد اشتملت هذه الاستمارة على محورين رئيسيين ، الاول : يتناول تحديد ابـــرز الجمعيات ذات النشاط التعليمى " المتميز " ، المحور الثانى يتناول ابرز الجمعيـــات ذات النشاط التعليمى " المتدنى "

ـ ـ الاستمارة اولى : وكان الغرض منها الزيارة الميدانية لعدد من الجمعيات غير الحكومية التى تم تحديدها من خلال الاستمارة الاولى بغرض التعرف على الوان النشاط التعليمى الذى تقدمه

---

× انظر الملاحق ، ملحق رقم (١)

هذه الجمعيات سواء كان محو امية ، او فصول تقوية او رياض اطفال ، او تعليم اساســـى او تعليم ثانوى ، وقد قام الباحث الرئيسى لهذه الدراسة بوضع الاستمارتين ، وتم الاشـــارة الى الاداتين بالتفصيل فى الفصل الاول من الدراسة الحالية .

• عينة الدراســـة

تم اختيار عينة البحث من الجمعيات غير الحكومية ( الاهلية ) بمحافظتى القاهرة والجيزة على النحو الذى يوضحه الجدول رقم ( ١ ) .

جدول رقم (١) يوضح اسماء الجمعيات غير الحكومية التى تم اختيارها للتطبيق الميدانى بمحافظتى القاهرة والجيـــــزة

| م | القاهـــــــرة | | | الجيـــــزة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الادارات | اسماء الجمعيـات | م | الادارة | اسماء الجمعيات |
| | - الوايلى | - جمعية القديس جرجس<br>- " النظام<br>- " اصدقاء العائلة المقدسة<br>- " تنمية المجتمع المحلى<br>- " المواساة الاسلامية<br>- " الوعظ والدعوة<br>- " التوادرية<br>- " الوحدة الاسلامية | ١- | شمال الجيزة | - الجمعية الشرعية<br>- جمعية انصار السنة المحمدب<br>- " مسجدالرحمن<br>- " المحافظة على القرآن الك |
| | - حلوان | - جمعية الهدى الاسلامية<br>- جمعية الدسوقى البرهامية<br>- " المسلـــم<br>- " التضامن الاسلامية<br>- " بناء المساجد<br>- " المعصرة البحرية<br>- " تيسير الحج والزيارة<br>- " الميراث | ٢- | وسط الجيزة | - جمعية الشبان المسلمين<br>- " داير الناحية لتنمية المج<br>- " الخدمات الدينية<br>- " التعارف الاسلامية<br>- " الخدمات الاجتماعية |
| | - المعادى | - الجمعية الشرعية | ٣- | غرب الجيزة | - جمعية الامام على<br>- " تنمية المجتمع المحلى<br>- " الهلال الاحمر<br>- " تنمية المجتمع بالعمرانية<br>- " الجمعية الخيرية الاسلا |
| | - وســـط القاهرة | - جمعية التوفيق القبطية<br>- " تنمية المجتمع الـــمحلى<br>- " الشبات المسلمات<br>- " العشيرة المحمدية | ٤- | الهرم | - جمعية الصفا الخيرية<br>- " المركزالاسلامى<br>- " منشاة البكارى<br>- " التعاون الخيرية |
| | - مصر الجديدة | - جمعية الخلفاء الرشادين<br>- " غار حراء<br>- " الفتح | | | |
| | - روض الفرج | - " جمعية العلم والايمان<br>- " انصار الانسانية | | | |
| | - الساحل | - " جمعية نصر الاسلام<br>- " النصر الاسلامية | | | |

وقد ملء الاستمارة الثانية من خلال المقابلة الشخصية مع المسئولين بالجمعيات ممن بامكانهم اصدار احكام تقييمية على انشطة الجمعيات غير الحكومية • وقد بدأ التطبيق الميدانى على العينة المختارة بالجداول السابق فى النصف الاول من يناير ٩٦ ، وذلك من خلال فرق ميدانية تتكون كل منها من ثلاثة باحثين •

ووقد اشتملت عينة الدراسة الاستطلاعية على (٥٧) جمعية تعمل فى مجال التعليم قبل الجامعى فى كل من القاهرة والجيزة ، والموضحه بالجدول رقم (١) وقد اسفرت هذه الدراسة الميدانية عن نتائج هامة : نلخصها فيما يلى :ـ

ـ يضع (٧٠٪) من جملة العينة ( من بين ٥٧ جمعية ) شروطا لالتحاق الدراسين بالمدارس التابعة للجمعيات ، وهى نسبة عالية تؤكد على الطلب الاجتماعى على هذه النوعية من المدارس ، كما أظهرت هذه الدراسة ان حوالى ( ٩٥٪) من جملة الجمعيات يحصلون من الدراسين على رسوما مقابل آداء الخدمات التعليمية ، وان هناك تفاوتا فى قيمة الرسوم من جمعية الى اخرى ومن مرحلة تعليمية الى أخرى •

ـ كما اسفرت الدراسة الاستطلاعية على ان الرسوم الرمزية التى تحصلها الجمعيات من الدراسين مقابل الخدمات التعليمية ، يعد اهم حافز وراء الطلب الاجتماعى علىهذه النوعية من المدارس •

ـ كشفت الدراسة ايضا عن ارتفاع نسبة المعلمين الموهلين علميا وتربويا بمدارس الجمعيات ، حيث تصل الى (٧٢٪) ، فيما تصل نسبة غير الموهلين الى ( ٢٣٪) فقط ، وهذا يعنى ان الجمعيات صارت تدقق فى اختيار نوعية القائمين على العملية التعليمية ضمانا لنجاحها والارتفاع بمستواها الفنى والعلمى •

ـ افاد نحو (٥٨) من اجمالى العينة على ملائمة المبانى والتجهيزات التعليمية من مبان وافنية ومعامل ،وقاعات للانشطة التربوية •

ـ كما افادت عينة الدراسة بوجود الرعاية الصحية والاجتماعية لطلاب مدارس الجمعيات ، وذلك من خلال توافر الاطباء والاخصائين الاجتماعيين بتلك المدارس •

ـ كما اسفرت هذه الدراسة ، عن وجود وسائل اتصال وتنسيق بين الجمعيات ، وبين الموسسات الاجتماعية الاخرى التى تعمل فى مجال تنمية المجتمعات المحلية ، فقد افاد نحو ٧٠٪ من جملة العينة على وجود هذه الوسائل •

- كما كشفت هذه الدراسة عن وجود نقص واضح فى اهتمامات الجمعيات غير الحكومية ( الاهلية ) بالتعليم الثانوى ، فقد ركزت معظم العينة الاستطلاعية على العملية التعليمية فى مرحلـــــــة الحضانه ورياض الاطفال ،ومرحلة التعليم الاساسى بحقليته الابتدائية والاعدادية ، بالاضافة الــــى فصول محو الامية ، وفصول التقوية فى جميع المراحل بما فيها المرحلة الثانوية - اما مرحلــــة التعليم الثانوى فكانت اقل المراحل التعليمية خطاً فى جهود جمعيات العينة الاستطلاعيــــة

وقد يرجع السبب فى ذلك الى عدة عوامل لعلى من اهمها ، ان مرحلة التعليم الثانوى مــــن المراحل التعليمية التى تحتاج الى ابنية وتجهيزات تعليمية خاصة ، قد لايكون فى مقدور الجمعيات الاهلية توفيرها ، كما تحتاج هذه المرحلة الى نوعيات معينة من المدرسين ذوى المؤهــــلات العلمية والتربوية العالية قد لايسهل توفيرهم بالنسبة لهذه الجمعيات بالاضافة الى ان الدولــــة تقدم هذه الخدمة التعليمية بصورة قد لاتستطيع الجمعيات ان تقدمها بنفس الدرجة من الجودة.

× ثانيا عرض وتحليل جوانب التميز والتعثر فى نشاط الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم الثانوى :-

اذا كانت الجمعيات غير الحكومية لها ادوار اجتماعية متعددة يقع ضمنها الدور التعليمى فان البعض يصف هذا الدور بانه " مساهمة مجموعة من الافراد فى التاثير فى صنع القرار التعليمى مساهمة ايجابية لاتستهدف مكسبا ماديا ، بل تستهدف نجاح العملية التعليمية وتصحيح مسارها لتحقيق الاهداف المنشودة للمجتمع ". (٤)

وقد ذكر ركس آدنز مجموعة من النتائج الايجابية التى تحدثها الجهود الاهلية فى المجتمع بشكل عام وفى المجال التعليمى بشكل خاص على النحو التالى :- (٥)

- زيادة الوعى والثقة لدى افراد المجتمع ، كما انها تؤدى فى النهاية الى تطوير النظام الاجتماعى ككل .
- تؤدى الى اشتراك المواطنين فى رسم صورة للحياة التى يعيشونها ، ومنها رسم صورة لشكل التعليم ، وتعديل وتغيير المواقف التى يواجهونها ،بقصد تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمع .
- المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تمس حياتهم وشعورهم بانهم يمارسون دورا ايجابيا ومؤثرا فى حياتهم .

كما يضيف ديكسون بعدا جديدا فى هذا المجال ان المشاركة الشعبية التطوعية للجهود الحكومية تؤدى الى ايجاد نوع من التكامل فيما بينها ، ويمكن توفير الجهود الاخيرة لما هو اهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومى . (٦)

ولكى تؤدى الجمعيات والمؤسسات الاهلية دورها بايجابية نحو المجتمع بتنميته وتحديثه كان لابد أن تتمتع بمجموعة من الصفات والخصائص ، التى تجعلها اكثر قدرة على تحقيق اهدافها فى ضوء اهداف المجتمع وسياسته . وفيما يلى اهم هذه الصفات والخصائص :-

- تمتع الجمعية بادارة جيدة واعية ، لديها القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها .

- أن تكون لديها المرونه الكافية فى العمل ، بعيدة عن التعقيدات والروتين الحكومى الـــذى يشل كل عمل بسراديب اللوائح والتعليمات ، خاصة وان معظم القائمين بالعمل لــــدى الجمعيات غير الحكومية من المتطوعين الذين يحتاجون الى الشد على ايديهم ، وتذليــــل العقبات من امامهم ،ومساندتهم والدفع بهم الى اعلى درجات العطاء والبذل .

- ان يتوافر للجمعية هيكل ادارى مدرب ، وذوى مهارات خاصة فى مجالات العمل الاجتماعــى وان تتوفر لهذا الهيكل الخبرة الادارية القائمة على اسس علمية ، وان يكونوا من المحبين لهذا النوع من العمل الاجتماعى ، فان اسوا مافى الجمعيات غير الحكومية ، هو اجهزتها الادارية التى غالبا ما تعتمد على المتطوعين ذوى الخبرات المحدودة . فليس مجرد توافر اعداد مـــن المتطوعين كافيا لنجاح العمل الاجتماعى ، بل لابد من حسن اعداد المتطوعين وتدريبهـــم على العمل وحسن توزيعهم على مجالات العمل الاجتماعى ، كل فيما يحب من عمل وفيمـــا يتفق وخبراته السابقة .

- أن يتوافر لدى الجمعية الموارد المالية الكافية للانفاق على اوجه النشاط الاجتماعى بها ، وذلك من خلال سياسة الاعلام والدعاية اللازمة لجمع التبرعات والمعونات والهبات لتعزيز بنــــود الانفاق بالجمعية .

- ان يكون لدى اهالى المنطقة او الحى او القرية التى انشئت بها الجمعية قبول للجمعية من حيث الهدف الذى مناجله انشئت هذه الجمعية ، او من حيث نوعية الافراد القائمين بالعمل بها . فلايمكن لاى جمعية اهلية ان تنجح دون دعم ومسانده اهالى المنطقة التى توجد بها فالاهالى هم الدافع والمحرك للنشاط اى جمعية ،فمن خلالهم تتم التبرعات والهبات وبجهودهم تتم عمليات الانفاق المختلفة للجمعية سواء فى الجوانب الخيرية ، او الصحية اوالتعليميــــة

ويساوز الدراسة الحالية الاعتقاد بانه اذا ماتوافرت الخصائص والصفات السابقة فى اى جمعيـــة

او موسسة أهلية ، يمكن أن نحكم عليها بأنها متميزة فى عملها وفى أدائها لرسالتها الاجتماعيــــة بما فيها اسهاماتها فى المجال التعليمى ٠

أما اذا حاولنا ان نحدد نواحى تميز الجمعيات غير الحكومية فى المجال التعليمى بشكـــل عام ، والتعليم الثانوى بشكل خاص ، الواقع الميدانى هو الانسب للوقوف من خلاله على بعض النماذج الناجحة فى التعليم الثانوى ، واسباب هذا النجاح ، وذلك وفقا للاجراءات التالية :ـ

ـ تم اعداد استمارة استبيان موجهة للسادة اعضاء الادارة المدرسية والمدرسين بالمـــدارس الثانوية التابعة للجمعيات غير الحكومية بمحافظتى القاهرة والجيزة ، والتى سبق اختيارها فـــى الدراسة الميدانية الاستطلاعية ٠

ـ تم بناء عناصر الاستمارة ومحاورها المختلفة وفق القواعد المنهجية المتعارف عليها ، وقـــد استفاد الباحث فى هذا المجال بحلقات البحث بشعبة بحوث التخطيط التربوى ( ثلاث حلقـات مناقشة ) حتى خرجت هذه الاستمارة فى صورتها النهائية الصالحة للتطبيق الميدانى ٠

وقد تضمنت الاستمارة المحاور التالية (x) :ـ

ـ المحور الاول كان الغرض منه التعرف على نوعية القوى البشرية القائمة بالمدارس الثانوية التابعة لعينة الدراسة من الجمعيات غير الحكومية ، وقد تضمن هذا المحور خمس تساؤلات هى كالتالى:

١ )ـ ماهى الاسس التى يتم فى ضوئها اختيار المعلمين بالمدرسة ؟

٢ )ـ " البرامج التدريبية التى تقدم للمدرسين بالمدرسة

٣ )ـ هل تقترح ان تتضمن البرامج التدريبية احتياجات اخرى للمهنة ؟

٤ )ـ هل ترى ان نظام التوجيه الفنى القائم على الزيارات المحددة للموجه بالفصل يساعد علـــى تحسين عمليات التدريس بالمدرسة ؟

٥ )ـ ماهى مقترحاتك لرفع كفاءة نظام التوجيه الحالى ٠

- المحور الثاني وكان الغرض منه التعرف من خلال بعض المؤشرات التى تقدمها المدارس الثانوية التابعة للجمعيات غير الحكومية محل الدراسة ، وقد تضمن هذا المحور ست اسئلة كالاتى:

١- هل تقدم المدرسة مقررات دراسية اضافية عن مثيلاتها بالمدارس الحكومية ٠

٢- مامدى ملاءمة الامكانات والتجهيزات المدرسية بالمدرسة

٣- ماالانشطة التربوية التى تقدمها المدرسة ؟

٤- مانظام المتابعة للتلاميذ بالمدرسة ؟

٥- متى يتم تقويم الطلاب ؟

٦- هل تقدم الشئون الاجتماعية بعض الامكانات المادية والبشرية للمدرسة ؟

والجداول التالية توضح النتائج الاحصائية للتطبيق الميدانى لهذه الاستمارة ، موزعة حسب التساؤلات السابقة ٠

اولا : جدول رقم (٢) يوضح الاسس التى يتم فى ضوئها اختيار المعلمين بالمدارس الثانوية التابعة للجمعيات ٠

| الاسس التى يتم فى ضوئها اختيار المعلمين بالمدارس الثانوية التابعة للجمعيات | النسبة ٪ |
|---|---|
| - الموهل التربوى | ٧٨٪ |
| - سنوات الخبرة فى مجال التخصص | ٦٧٪ |
| - اصحاب المعاشات من المعلمين | ٦٪ |
| - حديثى التخرج من المعلمين | ٩٪ |

من الجدول السابق يتضح ان الجمعيات الاهلية تفضل المعلمين الذين يلتحقون للعمل بمدارسها ان يكونوا على مستوى عال من التأهيل التربوى بنسبة (٧٨٪) بالاضافة الى الخبرة فى مجال التخصص بنسبة (٦٧٪) ، فحين يفضل ٩٪ من حجم العينة حديثى التخرج من المعلمين ، ويفضل (٦٪) من العينةالمعلمين فى سن المعاش ٠

كماتضيف عينة الدراسة مجموعة اضافية من الاسس التى ينبغى ان تراعى عند اختيـــــار المعلمين بالمدارس الثانوية التابعة للجمعيات ٠

- التمكن من اللغات الاجنبية ( لغة اجنبية على الاقل )
- القدرة على التعامل مع التلاميذ
- توافر الرغبة فى التدريس كرسالة تربوية ( حب المهنة )
- شخصية المعلم ، وقدرته على الاقناع وجذب التلاميذ اليه ، والقدرة على التكيف مـــع مع ادارة المدرسة ، وحسن التعاون مع ادارة المدرسة ، وحسن التعاون مع الزمـــلاء

ثانيا : فيما يتعلق بنوعية البرامج التدريبية والتوجيهية التى تقدمها للمعلمين بالمدارس الثانويـــــة التابعة للجمعيات ، يمكن توضحها من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٣) يوضح البرامج التدريبية والتوجيهية للمعلمين بالمدارس الثانوية التابعة للجمعيات ٠

| نوعية البرامج التدريبية | النسبة ٪ | نوعية نظام التوجيه الفنى | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|
| - برامج تدريبية للترقية | ٪٦ | - زيارات محدودة على فترات متباعدة خلال العام الدراسى | ٪٤١ |
| - " " فى مواد التخصص | ٪٦٧ | | |
| - " " للاشراف الفنى والادارة المدرسية | ٪٣٢ | - زيارات دائمة ومتصلة | ٥٩ |

من الجدول السابق يتضح ان البرامج التدريبية التى تقدمها المدارس الثانوية التابعة للجمعيـــات لمعلميها ، يأتى فى مقدمتها البرامج الخاصة برفع المستوى العلمى فى مجال التخصص ، حيث تصل نسبتها الى ( ٦٧٪ ) بينما تقل هذه النسبة لتصل الى نمو ( ٣٢٪) بالنسبة للبرامج التدريبية التى تتعلق بالاشراف الفنى للمعلمين •

اما فيما يتعلق بنظام التوجيه الفنى للمعلمين بتلك النوعية من المدارس ، فيرى (٥٩٪) من حجم العينة ضرورة أن يكون مستمرا طوال العام الدراسى ، وليس مجرد زيارات متباعدة تفقـــد قيمتها واهميتها لتباعد فترات حدوثها • كما ارتات عينة الدراسة ان تتجاوز عملية التوجيه الفنـــــى حدود الفصل التعليمى الى حل مشكلات المدرس خارج هذه الحدود ، ونقل خبرات هيئة الاشــراف والتوجيه الى المدرسين ، والاعداد الجيد للمدرسين الاوائل للمساهمة الايجابية فى عمليات التوجيـه والاشراف على المعلمين ، والاتقتصر عملية التوجيه على الاسلوب التقليدى الذى يعتمد على تصيـــد الاخطاء ، ونقل التعليمات والتوجيهات العليا ،والا كراسة التحضير ، وكراسة المكتب هما الاساس فى عملية التقويم للمعلمين بل يجب اتاحة الفرصة لهم للابداع فى تسيير العملية التعليمية داخـــل الفصل طالما انها تتم فى اطار علمى وتربوى سليم •

<u>ثالثا</u> : فيما يتعلق بنوعية المقررات والانشطة التربوية الاضافية التى تقدمها المدارس الثانوية التابعة للجمعيات ، فقد اسفرت نتائج الدراسة الميدانية ، ان ( ٦٥٪ ) منحجم العينة يقرون بـأن مدارس الجمعيات تقدم مقررات دراسية اضافية تزيد عن مثيلاتها فى المدارس الحكومية ، بنينما نجد ان ( ٣٥٪) من حجم العينة يرون انها لاتقدم تلك المقررات وتنحصر هذه المقررات الاضافية فى مقررات دراسة اللغات الاجنبية ، والحاسب الآلى والعلوم الدينية باضلافية الى الانشطة التربويـــــة الاخرى مثل القصص والمسابقات ، والمسرح والسينما والانشطة والرحلات •

<u>رابعا</u> : اما فيما يتعلق بمدى ملاءمة الامكانات الامكانات والتجهيزات بمدارس التعليم الثانوى التابعـــة للجمعيات ، فيوضحها الجدول التالى

جدول رقم (٤) يوضح مدى ملائمة الامكانات والتجهيزات بمدارس التعليم الثانوى التابعة للجمعيات

| م | الامكانات والتجهيزات المدرسية | ملائمة الى حدكبير٪ | الى حدما ٪ | غير ملائمة ٪ |
|---|---|---|---|---|
| ١ـ | عدد الفصول | ٪٦٧ | ٪٢٦ | ٪٧ |
| ٢ـ | كثافة الفصول | ٪٦١ | ٪٣٧ | ٪٢ |
| ٣ـ | عدد المعلمين | ٪٦٠ | ٪٣٥ | ٪٥ |
| ٤ـ | عدالدراسين | ٪٥٩ | ٪٣٧ | ٪٤ |
| ٥ـ | الوسائل التعليمية | ٪٧٤ | ٪٢٢ | ٪٤ |
| ٦ـ | معامل اللغات | ٪٥٦ | ٪٢٢ | ٪١٠ |
| ٧ـ | معامل العلوم | ٪٤٤ | ٪٤٤ | ٪١١ |
| ٨ـ | الحاسب الآلى | ٪٤٠ | ٪٣٠ | ٪٣٠ |

من الجدول السابق ، يتضح ان ( ٦٧٪) من جملة افراد العينة ترى ان فصول المدارس الثانوية التابعة للجمعيات ملائمة الى حد كبير ، بينما يرى (٢٦٪) منهم ان الفصول ملائمة الى حد ما ، كما يرى (٦١٪) من جملة افراد العينة ان كثافة فصول المدارس الثانوية التابعة للجمعيات ملائمة الى حد كبير ، فى حين يرى ٣٧٪ انها ملائمة الى حد ما • فى كما يرى ٦٠٪ من العينة ان عدد المعلمين القائمين بالعملية التعليمية فى تلك النوعية من المدارس مناسب الى حد كبير ، فى حين يرى ( ٣٥٪) ان عدد المعلمين مناسب الى حد ما ، وعلى العكس من ذلك يرى ( ٥٪) من حجم العينة ان هذا العدد غير مناسب على الاطلاق •

اما فيما يتعلق بالتجهيزات والوسائل التعليمية التى توفرها المدارس الثانوية التابعة للجمعيات الاهلية ، فقد افاد ( ٧٤٪) من حجم العينةبتوافر الوسائل التعليمية بدرجة كبيرة ، كما افاد ( ٥٦٪) بتوافر معامل اللغات بنفس الدرجة السابقة ، اما عن معامل العلوم والحاسب الآلى فقد حظيتا بنسبة اقل تصل الى (٤٤٪)، (٣٥ ٪) على التوالى • وبالتالى اظهرت الدراسة بشكل عام ملاءمة الامكانات والتجهيزات بالمدارس الثانوية التابعة للجمعيات للعملية التعليمية•

خامسا : فيما يتعلق باسلوب متابعة وتقويم تلاميذ المدارس الثانوية التابعة للجمعيـــــات

فيوضحها الجدول التالى :-

جدول رقم (٥) يوضح نظام متابعة وتقويم تلاميذ المدارس الثانوية

التابعة للجمعيات الاهليـــة ٠

| اسلوب المتابعة | النسبة٪ | اسلوب التقويم | النسبة٪ |
|---|---|---|---|
| - بطاقة متابعة | ٧٦٪ | - اختبارات شهرية | ٨٩٪ |
| - ملف لكل طالب | ٢٤٪ | - اختبارات كل ثلاثة شهور | ٢٪ |
| | | - اختبار فى نصف العام | ٢٠ ٪ |
| | | - اختبار آخر العام | ١٩٪ |

يتضح من الجدول السابق ان (٧٦٪) من اجمالى العينة ، ترى ان بطاقة المتابعـــة المدرسية هى الوسيلة الملائمة لمتابعة تلاميذ المدارس الثانوية ، فى حين يرى (٢٤٪) من نفس العينة ان ملف لكل طالب هو الوسيلة الملاءية لمتابعة التلاميذ ٠ كما يضيف بعضا من افـــراد عينة الدراسية ، وسائل اخرى تساعد فى عمليات المتابعة والتقويم لتلاميذ المدارس الثانوية ٠ التابعة للجمعيات نلخصها فى الاتــــى :-

- اختبارات شهرية ، ومتابعة اسبوعية فى صورة مراجعات واختبارات شفوية :

- ارسال اوراق الاجابات لأولياء الامور للاطلاع عليها للوقوف على مستويات ابنائهم أولا بأول ٠
- مقابلات مع اولياء الامور بصفة دورية ومنتظمة كل المشكلات التى تواجه ابنائهم سواء التعليميـــة او الاجتماعية ٠

- لقاءات بين المدرسين وادارة المدرسة وأولياء الامور لتذليل العقبات التى قد تواجه الاطراف الثلاثة فى العملية التعليمية بشكل عام ٠

اما فيما يتعلق بمواعيد التقويم والاختبارات الدراسية لتلاميذ المدارس الثانوية التابعة للجمعيات

فقد اظهرت الدراسة الميدانية ان حوالى (٨٩٪) من جملة افراد العينة ، يوافقون على أن تتم عمليات التقويم بصفة شهرية ، وان تقسم بالاستمرارية دون انقطاع ، وان تشمل على عناصـــر متعددة بحيث تضمن قياس مستوى الطالب من كافة الوجوه ــ امتحانات شهرية ، واجبات منزلية متابعة فصلية ، مناقشة شفهية ، متابعة يومية ، وان يكون للمعلم دور اساس فى كل هـــذه العمليات السابقة ٠

سادسا: فيما يتعلق بمقترحات عينة الدراسة حول الوسائل التى يمكن عن طريقها تنشيط دور الجمعياتالأهلية فى العملية التعليمية بشكل عام ، والتعليم الثانوى بشكل خاص، فقد أتفق معظم أفراد تلك العينة على المقترحات التالية:

- توفير الأمكانات المادية والبشرية اللازمة للمجارس التابعة للجمعيات ، ولاسيما المدارس الثانوية التى تحتاج الى مزيد من الدعم المادى والبشرى نظرا لطبيعة المرحلة التى تقوم بأعدادها.
- أشراف هيئة الأبنية التعليمية على المبانى المدرسية للمدارس التابعة للجمعيات، سواء كان هذا الأشراف يتعلق بأنشاء مدارس جديدة، أو بأصلاح وترميم المدارس القديمة.
- زيارة الدور الأشرافى من جانب الدولة( وزارة التعليم ، ووزارة الشئون الأجتماعية) على مدارس الجمعيات سواء على الجوانب الفنية أو الأدارية.
- تقديم المساعدات المادية من جانب الدولة لتلك المدارس فى صورة أجهزة فنية حديثة من الفاكسات، والكمبيوتر ، ومعامل اللغات ومعامل اللغات وغيرها، بمايدفع العملية التعليمية فى تلك المدارس الى الأمام.

مماسبق يتضح أن ثمة معايير يمكن وضعها ، للتعرف من خللها على مدى تميز الجمعيات غير الحكومية فى المجال التعليمى بشكل عام، والتعليم الثانوى بشكل خاص نلخصها فيمايلى:

١ـ نوعية المعلمين المختارين للعمل بمدارس الجمعيات من حيث توافر المؤهلات التربوية، والمؤهل العالى فى مجال التخصص، بالأضافة الى عامل الخبرة .

٢ـ توافر برامج تدريبية لمعلمى المدارس الثانوية التابعة للجمعيات: لتشمل على برامج تدريبية فى مواد التخصص ، وأخرى للأشراف الفنى وثالثة للترفيه للمستويات الأعلى.

٣ـ أن يكون نظام التوجيه الفنى عملية دائمة ومنتظمة خلال العام الدراسى وأن تبعد عن الشكلية والأسلوب التقليدى المعمول به حاليا فى هذا المجال .

٤ـ ضرورة أن تقدم مدارس الجمعيات ، مقررات دراسية أضافية وأنشطةتربوية متميزة، تخدم البيئة المحيطة بالجمعية.

٥ـ أن توفر لمدارس الجمعيات كافة الأمكانات والتجهيزات التعليمية الحديثة بمايدفع العملية التعليمية الى مزيد من التطور والتقدم ومن هذه الأمكانات والتجهيزا.

- فصول دراسية مناسبة ـ أتساع ـ تهوية ـ أضاءة ـ مقاعد ـ فراغات حوائط.
- كثافة معقولة للفصول.
- توافر الأعداد الكافية من المعلمين فى مجالات التخصصات المختلفة.
- وسائل تعليمية مناسبة للتقدم الحادث فى مجال تكنولوجيا التعليم.
- معامل اللغات.
- معامل للعلوم.
- كمبيوتر.
- دوائر تليفزيونية ومغلقة.

٦ـ أن تتم عمليات المتابعة والتقويم لطلاب المدارس الثانوية التابعة للجمعيات بصفة دورية ومنتظمة ،بحيث يكون الطالبتحت سيطرة والرقابة المستمرة من جانب المدرسة ومن جانب الأسرة فى نفس الوقت، وأن تكون وسائل الأتصال والتنسيق بينهما على أحسن حال.

ثالثا:    المعوقات التى تحول دون تنشيط الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم الثانوى. ا

من الضرورى ونحن بصدد تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية (الأهلية) فى مجال التعليم بشكل عام،والتعليم الثانوى بشكل خاص ، أن تتوقف الدراسة عند المعوقات التى تحول دون تنشيط هذا الدور من خلال الكشف على عن تلك المعوقات والعقبات فى الواقع الميدانى من خلال أداة تم تصميمها الهند على النحو التالى .

الأدارة:عبارة عن أستمارة أستبيان موجهة الى أعضاء مجالس أدارات الجمعيات غير الحكومية فى التعليم بعامة والتعليم الثانوى بخاصة.
وقد أتبع الباحث فى بناء هذا الأستبيان الضوابط المنهجية المتعلقة بتحديد البيانات المطلوب الحصول عليها من المبحوثين، ولمواجهة أى عيوب سواء كانت فى عملية تصميم الأستبيان من حيث طول الأسئلة اوقصرها أو غموضها، وغير ذلك من أحتمالات، فقد تم تجريب هذا الأستبيان بصفة مبدئية على عينة مختارة، حتى يمكم تلافى ماقد يظهر من عيوب عند التطبيق النهائى، وقد أستفاد الباحث من تلك الملاحظات التى ظهرت أثناء التجريب عند وضع الصيغة النهائية للأستمارة ، كما أستفاد الباحث من حلقات المناقشة لشعبة بحوث التخطيط التربوى فى تنقيح هذا الأستبيان من خلال عرضه عليهم لمناقشة قبل النزول الى الميدان وقد أشتمل الأستبيان فى صورته النهائية على المحاور التالية:

وقد أتبع الباحث فى بناء هذا الأستبيان الضوابط المنهجية المتعلقة بتحديد البيانات المطلوبة الحصول عليها من المبحوثين، ولمواجهة أى عيوب سواء كانت فى عملية تصميم الأستبيان من حيث طول الأسئلة أوقصرها أوغموضها، وغير ذلك من أحتمالات ، فقد تم تجريب هذا الأستبيان بصفة مبدئية على عينة مختارة، حتى يمكن تلافى ماقد يظهر من عيوب عند التطيق النهائى ، وقد أستفاد الباحث من تلك الملاحظات التى ظهرن أثناء التجريب عند وضع الصيغة النهائيةللأستمارة ، كما أستفاد الباحث من حلقات المناقشة لشعبة بحوث التخطيط التربوى فى تنقيح هذا الأستبيان من خلال عرضه عليهم لمناقشته قبل النزول الى الميدان . وقد أشتمل الأستبيان فى صورته النهائية على الماور التالية

- المحور الأول :ويدور حول مدى مواكبة القانون رقم٣٢) لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة للأوضاع الحالية فى مصر، ويتكون هذا المحور .
- المحور الثانى: ويتعلق هذا المحور بالأجراءات التى يمكن أتخاذها لتنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم بعامة، والتعليم الثانوى بخاصة ويشتمل هذا المحور على السؤال رقم ٢).
- المحور الثالث: ويركز على الحركة التطوعية فى مصر ومعوقات وأسباب ضعف حركتها ( السؤال رقم (٣).
- المحور الرابع: ويدور حول علاقة الدولة بالجمعيات غير الحكومية ( الأهلية) ويشتمل على السؤال رقم (٤).
- المحور الخامس: ويتناول الأسباب التى تكمن وراد عزوف بعض الجمعيات عن المشاركة فى الجهود التعليمية بشكل فعال ( السؤال رقم (٥).
- المحور السادس:ويتناول الدور الذى يمكن أن تقدمه الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم الثانوى( السؤال رقم ٦)(

وقد بدأ التطبيق الميدانى لهذه الأستمارة فى النصف الأول من مايو ١٩٩٦ بواسطة فرق بحثية ميدانية مثلما كان متبعا فى التطبيق الميدانى الأول والثانى، وعلى نفس الجمعيات التى تم أختيارها فى الدراسة الأستطلاعية بواقع (٩٠) أستمارة موزعة على الجمعيات

نتائج الدراسة الميدانية الثالثـــة :

— **نتائج المحور الاول :**

يستهدف هذا المحورأبراز مدى مواكبة القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ للمستجدات الحادثة فى بنية المجتمع المصرى الان ، كما أستهدف أيضا التعرف على المعوقات التشريعية التى تقوض العمل بالجمعيـات الاهلية من خلال وجهة نظر المحوثين ، وذلك على النحو التالى:—

جـــدول رقم (٦)

يبين أستجابات المبحوثين من أعضاء مجالس أدارات الجمعيات الاهلية عن مواكبة القانون رقـــم (٣٢ ) لسنـــة ١٩٦٤ للمستجدات الحاليـــة بمصـــر

| العبـارات الـــواردة فى الاستبيان | نعـم | | لا | | غير مبين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| (١) تنظم القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ العمل بالجمعيات الاهلية المصرية — فهل ترى أن ذلك القانون يواكب الاوضاع الحالية فى مصر ؟ | ٣٥ | ٣٨ر٩ | ٥٥ | ٦١ | -- | -- |
| أذا كانت الاجابة (بلا) فهل يرجع ذلك الى | | | | | | |
| أ— ظهور مفاهيم جديدة مثل الانفتاح الاقتصادى — أقتصاديات السوق، بدلا من المفاهيم التى واكب صدور القانون مثل مسئولية الدولـة مـن النشاط الاقتصادى —الاعتمادات على الذات — الحزب الواحد | ٥٣ | ٩٦ر٤ | ٢ | ٣ر٦ | — | — |
| ب — يتعارض مع التعددية الحزبية القائم عليها النظام السياسى للدولة • | ٢٩ | ٥٢ر٧ | ٢٠ | ٣٦ر٤ | — | — |
| جـ يركز على دور الدولة فى كافة البرامج متجاهلا الفكرة العامة من وراء أنشاء الجمعيات | ٣٣ | ٦٠ | ٢٠ | ٣٦ | — | — |
| د — لايواكب المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية والتى تؤكد على ضرورة مشاركة الجهود غير الحكومية فى التنمية• | ٣٣ | ٦٠ | ٢٠ | ٣٦ | — | — |
| هـ — لايوفر للجمعيات الاهلية سلطـــات وأختصاصات تمكنها من العمل بفاعلية فى مجالات التنمية التى يحتاجها المجتمع | ٣٤ | ٦١ر٨ | ١٩ | ٣٤٫٥ | — | — |

من خلال أستعراض بيانات الجدول السابق يتضح أن (٦١٪ ) من جملة المبحوثين أفادوا بأن القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ لم يعد صالحا لمواكبة الاوضاع والمستجدات الحادثة على الساحة المصرية ، وبسؤال أفراد العينة عن الاسباب أستندوا الا فى هذا الرأى ، أتفق الاغلبية الاسباب التاليـة:—

— ظهور مفاهيم جديدة مثل الانفتاح الاقتصادى وأقتصاديات السوق ، وأن القانون المذكور لايوفـــر للجمعيات الاهلية سلطات وأختصاصات تتمشى مع هذه المفاهيم الجديدة — وأنه أى القانون المذكور لايواكب المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية والتى تؤكد على أهمية الجهود الاهلية وضروريتها فى عمليـــات التنمية •

—

– نتائج المحور الثانـــــى

ويتناول الاجراءات المطلوب أتخاذها لتنشيط دور الجمعيات الاهلية ، خاصة فى مجال التعليم الثانوى والجدول رقم (٧) يوضح أستجابات المبحوثين من أعضاء مجالس أدارات الجمعيات الاهلية حول المتطلبـــات الخاصة بتنشيط دور الجمعيات خاصة فى مجال التعليم الثانوى.

جـــدول رقم (٧)

| العبارات التى وردت بالاستبيان | نعـــم | | لا | | غير مبين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| س٢ هل ترى أن تنشيط دور الجمعيات وخاصة فى مجال التعليم يتطلب: أ– أعادة صياغة دور الدولة وعلاقتها بالجمعيات | ٤٥ | ٥٠٪ | ٢٦ | ٢٨ر٩ | ١٩ | ٢١ |
| ب – التعرف على الحاجات الحقيقية لتنمية المجتمع | ٤٧ | ٥٢ر٢٪ | ٢٥ | ٢٧ر٨ | ١٨ | ٢٠ |
| ج– تطوير المناخ التنظيمى للبيئة المحيطة للجمعيات بمايسمح بقدر أكبر من التعامل والمشاركة | ٥٥ | ٦١ | ٢٠ | ٢٢ر٢ | ١٤ | ٥ر٥ |
| د– تحديد دور الهيئات الادارية العليا وأقتصاره على التأكيد من مطابقة دور الجمعيات للاحتياجات المحلية | ٥٥ | ٦١ | ٢٠ | ٢٢ر٢ | ١٥ | ٦ر٦ |

من أستعراض الجدول السابق يتضح مايلى:–

– أن ٦١٪ من جملة أفراد العينة ترى ان تحديد دور الهيئات الادارية العليا وأقتصاره على التأكيد من مطلبا هاما لتنشيط دور الجمعيات غير الحومية ( الاهلية ) ، وهذا يشير الى حاجة الاوضاع الحالية بيـــن الجمعيات الادارية الى أعادة نظر ، الامر الذى يتطلب مجموعة من الاجراءات لاتاحة الفرصة لتلك الجهـــود كى تمارس أدوارا أكثر فاعلية فى مجالات التنميةوالتعليم على وجه الخصوص.

كما تشير أتجاهات أفراد العينة أن حوالى ٥٢ر٢٪ منها أن هناك الحاجة الى التعرف على الحاجات الحقيقية لتنمية المجتمع ، والتى تتطلب مشاركة من الجهود الاهلية ، كما ترى نفس النسبة أن المنـــاخ التنظيمى بعناصره الفعالة فى البيئة بحاجة الى تطوير كى تتمكن الجمعيات من أن تمارس أدوارها بفاعلية.

وقد أوضح المبحوثون أن مظاهر المناخ العام المحيط بالجمعيات الاهلية يتصف بعدة خصائص نذكـر منها مايلى:–

– بيروقراطية الجهاز التنظيمى المسئول عن أدارة الجمعيات ، وفيه تكثر التواصل التنظيمية بين الجمعيات ، ممايؤدى الى صعوبة الاتصال ، والبطىء الشديد فى أتخاذ القرار.

– تعدد الاجهزة الرقابية ممايؤدى الى التضارب والتناقض بين الاهـــداف والاساليـب.

– الميل الى المركزية فى أتخاذ القرارات فى الاجهزة المتعاملة مع الجمعيات٠

– نتائج المحور الثالث:

ويدور حول أسباب ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية فى مصر – والجدول رقم (٨) يوضح نتائج هذا المحور٠

جـــدول رقم (٨) يوضح العوامل التى تؤدى الى ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية فـــى مصـــر :

| العبارات الواردة فى الاستبيان | نعـــم | | لا | | غير مبيـــن | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| س٣ هل تعتقد أن ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية ناتج عــن :– | | | | | | |
| أ– التصور فى الوسائل الفنية فى تدبيـــــر المتطوعين | ٦٩ | ٧٦ر٧ | ١٠ | ١١ | ١١ | ١٢ر٢ |
| ب – القصور فى البرامج التدريبية | ٢٥ | ٢٧ر٨ | ٥٥ | ٦١ر١ | ١٠ | ١ر١ |
| جـ– القصور فى أصدار المطبوعات والمؤلفات عن الحركة التطوعية٠ | ٧٥ | ٨٣ر٣ | ٦ | ٦ر٧ | ٩ | ١٠ |

من الامور المتفق عليها فى مجال الجهود الاهلية أنها لاتتم بدون متطوعين ، فالجهود الاهلية هى فى المقام الاول جهود تطوعية ، وأنه كلما تم تنظيم هذه الجهود ، كلما زادت فعالية هذه الجهود ، ومن هنا كان الهدف من هذا المحور الكشف عن أسباب ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية فى مصر ومن السابق رقم (٨) يتضح أن حوالى ٨٣ر٣٪ من جملة أفراد العينة قد أرجعوا أسباب ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية الى القصور فـــى الاعلام والتعريف بأهمية التطوع وفوائد من الناحية الدينية والاجتماعية للفرد المتطوع ٠ بينما يرى حوالى ٧٦ر٧٪ من حجم العينة ، أن الوسائل الفنية فى تدبير المتطوعين تعد من الاسباب الرئيسية فى ضعف الحركة النطوعيـــة فى مصر ٠

نتائج المحور الرابع : – يتناول هذا المحور نظام الجمعيات الاهلية بوضعها الحالى وساهمة فى تحقيق التنميـــة وخاصة فى مجال التعليم الثانوى كما يوضحها الجدول رقم (٩) ٠

جـــدول رقم (٩)

| العبارات الواردة بالاستبيان | نعـــم | | لا | | غير مبين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| س(١) هل تعتقد آن نظام الجمعيات الاهلية بوضعها الحالى يساهم فى تحقيق التنمية وخاصة فى مجال التعليم؟ | ٣٢ | ٣٥ر٥٪ | ٥٨ | ٦٤ر٥٪ | | |
| آذا كانت الاجابة (بلا) فهل يرجع ذلك الى | | | | | | |
| آـ الفجوة بين النصوص التشريعية والواقـع الفعلى• | | | | | | |
| ب ـ الاعتماد على الدولة بشكل كبير فى مجالات الخدمة الاجتماعيةوالتنمية المحلية | ٣٦ | ٤٠٪ | ١٨ | ٢٠ | ٣٦ | ٤٠٪ |
| جـ تحول الجمعيات الى جهات شبه حكومية | ٤٨ | ٥٣ر٣٣٪ | ١١ | ١٢ر٢٢٪ | ٣١ | ٣٤ر٤٤٪ |
| د ـ غياب التخطيط الواضح للتنمية المحلية | ٥٠ | ٥٥ر٥٥٪ | ٨ | ٨ر٨٨٪ | ٣٢ | ٣٥ر٥٥٪ |
| هـ ـ تسييس العمل الاهلى | ٣٧ | ٤١ر١١٪ | ١١ | ١٢ر٢٢٪ | ٤٢ | ٤٦ر٦٦٪ |
| وـ غلبة النزعة البيروقراطية على الجمعيات | ٣٥ | ٣٨ر٨٨٪ | ٢٣ | ٢٥ر٥٥٪ | ٣٢ | ٣٥ر٥٪ |
| ز ـ قلة الجهود التى تبذل لتنشيط الحركة التطوعية | ٣٩ | ٤٣ر٣٣ | ١٠ | ١١ر١١٪ | ٤١ | ٤٥ر٥٥٪ |
| رـ التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع | ٤٨ | ٥٣ر٣٣ | ٥ | ٥ر٥٥ | ٣٧ | ٤١ر١١٪ |

بالنظر الى بيانات الجدول السابق يتضح مايلى:ـ

ـ يتفق ٦٤ر٥٪ من آعضاء مجالس الادارة المبحوثين على آن نظام الجمعيات القائم حاليا غير قادر على الاسهام فى تحقيق التنمية ، وخاصة فى مجال التعليم • ويرجع السبب فى ذلك :ـ

ـ غياب التخطيط الواضح للتنمية المحلية وتعذر التعرف على الاهداف فى البرامج المعلنة للتنمية ( بنسبة موافقة ٥٥ر٥٪)

ـ التعود على الاعتماد على الدولة فى مجالات الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية (بنسبة موافقة ٥٣ر٣٣٪•

ـ القيود واللوائح المفروضة على النظام الحالى للجمعيات ، والتدخل المتزايد من قبل الدولة فى أعمال الجمعيات والموًسسات الخاصة ( بنسبة موافقة ٣٨ر٨٨٪•

ـ ضعف ومحدودية الجهود التى تبذل لتنشيط الحركة التطوعية والدعوة لها خاصة فى محيط الشباب ( نسبة موافقة ٤٣ر٣٣٪•

ـ بيروقراطية النظام القائم للجمعيات الااهلية ، والتى تغلب على أعمال الجمعيات الامر الذى يعوق أنطلاقها نحو تنمية المجتمع وتطويره•

ـ نتائج المحور الخامس:

ويتعلق بالاسباب التى توًدى الى عزوف الجمعيات الاهلية عن المشاركة بشكل فعال فى العملية التعليمية ، كما يوضحها الجدول رقم (١٠)•

جـــــدول رقم ( ١٠ )

| العبارات الواردة فى الاستبيان | نعـــم | | لا | | غير مبين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| س٥ ضع علامة صح (   ) أمام الاسباب التى توءدى الى عزوف بعض الجمعيات من المشاركة فى الانشطـــــة التعليمية؟ | | | | | | |
| آ ـ صعوبة ممارسة هذا النوع من العمل بالنسبة لمعظـم الجمعيات | ٤١ | ٤٥ر٥٪ | ١٠ | ١١٪ | ٣٩ | ٣٥٪ |
| ب ـ عدم تفهم الدور الحقيقى للجهود التطوعية فى مجالات التعليم | ٤٧ | ٥٢ر٢٪ | ٦ | ٦ر٦٪ | ٣٧ | ٤١٪ |
| جـ صعوبة الحصول على الموافقات من التربية والتعليم | ٦٧ | ٧٤ر٤٪ | ٣ | ٣ر٣٪ | ٢٠ | ٢٢ر٢٪ |
| د ـ لاتعد الانشطة التعليمية ضمن الاعمال الاساسيـــة للجهود التطوعية | ٣٣ | ٣٦ر٧٪ | ٤١ | ١٢ر٢٪ | ٣٦ | ٤٠ر ـ |
| هـ ـ صعوبة أضافة أو تعديل مجالات التعليم الىأنشطة الجمعيات | ٢٩ | ٣٢ر٢٪ | ١٣ | ١٤ر٤٪ | ٣٨ | ٤٢ر٢٪ |
| و ـ عدم أهتمام وزارة الشئون الاجتماعية بالانشطة التعليمية بالجمعيات | ٤٧ | ٥٢ر٥٪ | ١٧ | ٧ر٧٪ | ٣٦ | ٤٠٪ |
| د ـ قصور أمكانيات الجمعيات على تدبير التمويل اللازم للمشروعات التعليمية. | ٧٣ | ٨١ ٪ | ١ | ١١ر١٪ | ١٦ | ٧٧ر٧ |
| و ـ غياب الدراسات الخاصة بحاجة المجتمعات المحلية الى موءسسات التعليم | ٤٣ | ٤٧ر٨٪ | ٨ | ٨٨ر٨٪ | ٣٩ | ٣٣ر٣ |
| ز ـ لاتعلن جهات التعليم الى حاجاتها من الجهود التطوعية | ٦٢ | ٦٨ر٩٪ | ٥ | ٥٥ر٥٪ | ٢٣ | ٥٥ر٥ |
| س ـ صعوبة توافر الاراضى اللازمة لانشاء الموءسسات التعليمية | ٧٠ | ٧٧ر٨٪ | ٢ | ٢٢ر٢٪ | ١٨ | ٢٠٪ |
| ص ـ تركز الجمعيات فى مناطق لاتحتاج الى أنشطة تعليمية | ٢٧ | ٣٠٪ | ٣٦ | ٤٠٪ | ٢٧ | ٣٠٪ |
| ـ ضعف أقبال الاباء على ألحاق أبنائهم بالمدراس التابعة للجمعيات خوفا من عدم أستمرارتها. | ٣٣ | ٣٦ر٧٪ | ٢٤ | ٢٦ر٦٦٪ | ٣٣ | ٣٣ر٦ |
| ـ تتطلب بعض الجمعيات شروطا خاصة لقبول التلاميذ بها | ٢٦ | ٢٨ر٩٪ | ١٤ | ١٥ر٥٥٪ | ٥٠ | ٥٥ر٥ |

من النتائج التى أوضحها الجدول السابق يتضح : أن عملية تدبير التمويل اللازم للمشروعات التعليمية هى أهـــم الاسباب التى توءدى الى عزوف بعض الجمعيات الاهلية عن المشاركة بفاعلية فى النشاط التعليمى ، حيث تـرى ( ٧٧ر٨٪ ) من جملة أفراد العينة أن مسألة تدبير الاراضى اللازمة للمشروعات التعليمية مسألة فى غايـــــة الصعوبة ، كما أن من أسباب عزوف بعض الجمعيات عن المشاركة فى العملية صعوبة الحصول على الموافقـــات من وزارة التربية والتعليم لفتح مدارس جديدة أنطلاقا مـــن أن وزارة التعليم هى المسئولة عن التعليم بحكـــم القانون. كما يرى أفراد العينة ( بنسبة ٧٠٪ ) أن ضعف الخبرات التعليمية فى الجمعيات الاهلية مــــن الاسباب التى توءدى الى عزوف بعضها عن المشاركة بفاعلية فى العملية التعليمية ، هذا بالاضافة الى ضعــــف الجهود التطوعية اللازمة لذلك.

ـ نتائج المحور السادس:

والذى تناول دور الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم الثانوى ، كما يوضحها الجدول رقم ( ١١ )

جدول رقم ( ١١ )

| العبارات التى وردت بالاستبيان | نعـــم | | لا | | غير مبيـــن | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| س٦هل ترى أن يقتصر دور الجهود غير الحكوميـــة (الجمعيات الاهلية) فى مجال التعليم الثانوى على | | | | | | |
| أـ أنشاء وتجهيز المدراس | ٥ | ٥٥ر٥٪ | ٨٥ | ٤٤ر٩٤٪ | | |
| ب ـ ،، المدارس وأدارتها | ٣٠ | ٣٣ر٣٧٪ | ٦٠ | ٦٦ر٦٦٪ | | |
| جـ أدارة المدارس فقط | ٧ | ٧٧ر٧٪ | ٨٣ | ٢٢ر٩٢٪ | | |
| د ـ المساهمة فى تدبير التمويل اللازم لســـد الاحتياجات من المدارس الثانوية٠ | ٢٥ | ٧٧ر٢٧٪ | ٦٥ | ٢٢ر٧٢٪ | | |
| وـ المساهمة فى توفير الكوارد البشرية للعمل فـى المدارس الثانوية٠ | ٣٠ | ٧٧ر٢٧٪ | ٦٠ | ٦٦ر٦٦٪ | | |
| زـ المساهمة فى وضع المناهج والمقررات الدراسية الاضافية التى تتناسب مع البيئة التى توجد بها المدرسة | ٢٥ | ٧٧ر٢٧٪ | ٦٥ | ٢٢ر٧٢٪ | | |
| ـ المساهمة فى أنشاء المدارس الثانوية الفنية (بشكل عام٠ | ١٤ | ٥٥ر١٥٪ | ٧٦ | ٤٤ر٨٤٪ | | |
| سـ المساهمة فى أنشاء المدارس الثانوية الفنية ذات الطبيعة الخاصة التى تتلاءك مع البية التى توجد بها (الجمعية) ٠ | ٤٣ | ٧٧ر٤٧٪ | ٤٧ | ٢٣ر٥٢٪ | | |

من الجدول السابق يتضح أن المبحوثين من أعضاء مجالس أدارات الجمعيات الاهلية ترى الاتكون جهود الجمعيات الاهلية قاصرة على مجال واحد من مجالات التعليم الثانوى ، ولهذا جاءت معظم الاستجابات سلبية، الامر الذى يعنـــى أن تتجه الجهود الاهلية الجوانب الاهلية للتعليم الثانوى والتى وردت فى بنود السوءال السادس من هذا الاستبيــــــان مثل :ـ

- أنشاء المدارس الثانوية وتجهيزها٠
- أنشاء المدارس وأداتها٠
- المساهمة فى تدبير التمويل اللازم لسد الاحتياجات٠
- المساهمة فى توفير الامكانات والكوادر البشرية للعمل فى المدارس الثانوية٠
- المساهمة فى وضع المناهج والمقررات الدراسية الاضافية التى تتناسب مع البيئة التى توجد الجمعية٠
- المساهمة فى أنشاء المدارس الثانوية الفنية التى تخدم البيئة٠

## ـ أهم نتائج الفصل السادس:

كشفت الدراسة النظرية والميدانية لهذا الفصل عن مجموعة من النتائج الهامة التى يمكن صياغتها وفق ترتيـــب الاجابات عن التساوءلات التى وردت فى مشكلة هذا الفصل من الدارسة الحالية ، وذلك على النحو التالى:ـ

### أولاـ نتائج تتعلق بموقع التعليم الثانوى فى جهود الجمعيات الاهليـــة:ـ

١ـ أظهرت الدراسة الحالية عن تدنى الجهود التعليمية الموجهة الى التعليم الثانوى مقارنة بالجهود الموجهة لمراحل التعليم ماقبل الجامعى الاخرى٠ وقد يرجع الى عدة عوامل لعل من أهمها٠

أـ أرتفاع تكاليف أنشاء المدارس الثانوية لماتحتاجه من فصول دراسية واسعة، وتجهيزات تعليمية قد يصعـــب تدبيرها من أموال الجمعيات الاهلية٠

ب ـ حاجة المدارس الثانوية الى نوعيات معينة من المدرسين الموءهلين علميا وتربويا على درجات عالمية مـــن الكفاءة ، قد لاتستطيع الجمعيات أن يكون فى مقدورها تدبيرها٠

٢ـ كما كشفت الدراسة أيضا عن حاجة التعليم الثانوى المصرى الى تنشيط دور الجهود غير الحكومية ( الاهلية ) الموجهة اليه ، سواء كانت هذه الجهود موجهة الى أنشاء المدارس الخاصة به ، أو ترميم المدارس الثانوية ، أو المساهمة فى التجهيزات التعليمية والتربوية لهذا النوع من التعليم.

ثانيا ــ نتائج تتعلق بنوعية العملية التعليمية بالمدارس الثانوية التابعة للجمعيات الاهلية:

١ـ أظهرت الدراسة أرتفاع نسبة المعلمين المؤهلين علميا وتربويا بمدارس التعليم الثانوى للجمعيات الاهلية

٢ـ كما كشفت الدراسة أيضا عن كفاءة المبانى المدرسية بمدراس التعليم الثانوى وملاءمتها للعملية التعليمية التربوية.

٣ـ كما أظهرت الدراسة عن توافر معايير النجاح لدى بعض ابجمعيات الاهلية فى مجال التعليم بعامة ، والتعليم الثانوى بخاصة ، ومن هذه المعايير مايلى:ــ

ــ كفاءة ونوعية المعلمين القائمين على العملية التعليمية.

ــ ملاءمة المبانى المدرسية للعملية التعليمية والتربوية.

ــ توافر برامج تدريبية للمعلمين ، بحيث تشتمل هذه البرامج على برامج تدريبية فى مجال التخصص وبامج تدريبية للترفيه.

ــ أنتظام وأستمرار برنامج التوجيه الفنى للمعلمين على مدار العام الدراسى.

ــ تمتع المدارس لبثلنوية بمقررات وأنشطة دراسية أضافية ، تعمل على خدمة البيئة المحلية التى تقع فيهال الجمعية..

ــ أنتظام وأستمرار عمليات التقويم والمتابعة للتلاميذ طوال العام الدراسى ، بحيث يكون التلميذ تحت رقابة وسيطرة المدرسة والمنزل فى وقت واحد.

ثالثا ــ نتائج تتعلق بالمعوقات التى تحول دوت تنشيط دور الجمعيات غير الجكومية (الاهلية ) فى مجال التعليم الثانوى.

١ــ كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من المعوقات والعقبات تواجه الجمعيات الاهلية فى جهودها التعليمية بشكل عام وفى التعليم الثانوى على وجه الخصوص لعل من أهمها مايلى:ــ

أ ــ أستمرار تنظيم القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة لاعمال الجمعيات الاهلية ، وتحديد علاقة الدولة بهذ٢ الجمعيات وذلك على الرغم من أنه (أى القانون) لم يعد يساير المتغيرات والمستجدات الحادثة فى بنية المجتمع المصرى سواء على المستوى السياسى ، أو على المستوى الاقتصادى ، أو على المستوى الاجتماعى.

ب ــ ضعف الاهتمام بالحركة التطوعية التى تعتبر المحرك الاساسى لنجاح أى جهود أهلية ، وذلك بسبب قصور الوسايل الفنية اللازمة لتدبير المتطوعين ، وقصور البرامج التدريبية التى تقدم لهم ، بالاضافة الى القصور الواضح فى الاعلام عن أهمية التطوع سواء من الناحية الدينية ، أو من الناحية الاخلاقية ، أومن الناحية الاجتماعية.

جـ القصور الواضح فى النظام الحالى للجمعيات الاهلية فى مصر ، وبالتالى فأن ذلك لايساعدها على حرية الحركة ، ويضعف من أدوارها فى مجالات الخدمة الاجتماعية بمافيها من جهود تعليمية وتربوية ، وذلك بسبب كثرة القيود واللوائح والتشريعات التى تبسط هيمنتها على العمل الادارى للجمعيات الاهلية.

د ــ عزوف بعض الجمعيات الاهلية عن المشاركة بفاعلية فى العملية التعليمية والتربوية فى المجتمع

المحلى ، بسبب ضعف مصادر التمويل ، وصعوبة حصول الجمعيات على موافقة وزارة التربية والتعليم وهيئة الابنية التعليمية على تراخيص أنشاء مدارس جديدة نظرا لكثرة الاشتراطات والاجراءات التـــــى تفرضها سواء من جانب الوزارة أو من جانب الهيئة ، بالاضافة الى ضعف الخبرات التعليميــــــة الموجودة لدى الجمعيات.

— ١ — مقترحات تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم الثانوى :

أجمعت الاراء على ضرورة تغيير القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ أو على الاقل تعديله ، نظـــرا لانه لم يعد يواكب المستجدات والمتغيرات التى حدثت فى بنية المجتمع المصرى فى كافة نواحيهـــا ، فليس من المعقول أن يظل قانون صدر فى فترة الستينيات وهى فترة التوجه الاشتراكى يتحكـــم فى تنظيمات تعيش الان فى فترة التعددية الحزبية وأتساع مساحة الديمقراطية ، والخصخصة الاقتصاديــة ، وأعلاء قيمة الفرد فى المجتمع.

— ٢ — مقترحات تتعلق بالنواحى الادارية للجمعيات غير الحكومية :

— من أهم المشاكل فى مصر غياب الادارة العلمية الواعية عن ساحة الادارة. فأن كان الحال كذلك على المستوى الحكومى والرسمى فما بالك بالوضع على مستوى الجمعيات الاهلية التى تعتمد فى أدارتهـــا أساسا على المتطوعين ، والذين غالبا ماتنقصهم الخبرة والدراية الكافية الادارة شئون الجمعيات فاحوج ماتكون الجمعيات لكى تحقق انطلاقاتها نحو تنمية المجتمع وتطوير الى اجهزة ادارية على مســتوى عال من العلمه والخبرة ، وضرورة الاستعانة بالقيادات الادارية الناجحة فى الجهاز الحكومى فى ادارة دقة هذه الجمعيات دون ان تنقل معها بيرو قراطية هذا الجهاز

— ٣ — مقترحات تتعلق بزيادة مواردالجمعيات الاهلية :

من العقبات الهامة التى تواجة الجمعيات الاهلية فى عملهاالتنموى ضعف الموارد المالية المقدمة لهـا فان تعزيز تلكالموارد يساعد كثيرا فى عجلة التنمية التى تقودها تلكالجمعيات ومن المقترحات التى قد تساعد علىزيادة موارد الجمعيات الاهلية فى مصر مايلى :

— زيادة الوعى لدى افراد المجتمع حول قضية التبرع للجمعيات الاهلية ، من خلال وسائل الاعلام المخلفة ، وبخاصة التليفزيون الذىلدى افراد المجتمـــــع

— ان يكون لرجال الدين دور فى اذكاء الوعى لدىلافراد باهمية التبرع من يقدمـــة للجمعيات .

— تشـجيع الهيئاتوالموســـسات الخاصة بالدولة على التبرعللجمعيات الاهلية بجـــزة من ارباحها ، وان تقوم الدولة باســتقطاع هذا الجزء المتبرع من الضرائب الخاصة الهيئـــات والمئوســـسات

تشجيع الافراد المتبرعين بنشر اسماءهم وصورهم فى وسائل الاعلام المختلفة، وعمل لوحة شرف تضم قائم باسماء المتبر !

توفير الدعاية اللازمة لابنا الجاليات المصريه التى تعمل بالخارج للمساهمةفى تنشيط موارد الجمعيات الاهلية الموجودة بالداخل :

٤ — مقترحات تتعلق بتنشيط دور الجمعيات فى مجال التعليم الثانوى ·

— مساندة الجهات الادارية للجمعيات ودفعها نحو المشاركة فى جهودها التعليمية ، وبخاصة فى مجال التعليم الثانوى وذلك من خلال تبسيط اجراءات ترخيص المدارس :

— دفع الجمعيات الاهلية على انشاء المدارس الثانوية ، خاصة فى المناطق والاحياء التى لاتوجد بها مدارس حكومية او مدارس خاصة وان يكون التشجيع والدفع من جانب الدولة ايجابيا ، كأن توفر الدولة على سبيل المثال قطعة الارض التى ستبنى عليها ، او تقوم التجهيزات اللازمة لهذه المدارس ،او بالمشاركة فى تنفيذ المبانى الدراسية

المراجـــــــع

١ )ـ احمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة ، مكتبة النهضة ١٣٨ ، ص ٤١٧٠

٢ )ـ عليه على فرج ، التعليم فى مصر بين الجهود الاهلية والحكومية ( دراسة فى تاريـــــخ التعليم ) ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٦ ، ص ٦٣ـ٦٤٠

٣ )ـ الجريدة الرسمية ، القانون رقم (١٠١) لسنة ٩٢ بشأن انشاء الجامعات الخاصة بمصــــر العدد رقم (٣٦) مكرر ، الصادر فى ١٩٩٢/٧/٣٠٠

# الفصـــــل السابـــــــع

## واقــع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكوميــــــة

## في مجال محو الأمية ومقترحات تنشيطهــــــــــا [×]

---

× اعداد : دكتور/ فتحى مصطفى رزق باحث بشعبة التخطيط التربـــــوى

مقدمـــــة :

تجتاز جمهورية مصر العربية ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين مرحلة تسعى فيهـا جاهدة لمسايرة ركب التطور والتقدم العالمى لتحقيق التنمية الشاملة فى مختلف مناحى الحيـاة وأنشطتها • ومهما تعددت مداخل التنمية فان المدخل التربوى التعليمى يعتبر المدخل الطبيعـى لتحقيق برامج وخطط التنمية المستهدفة •

وتعتبر مشكلة الأمية فى مصر من مظاهر التخلف التربوى والتعليمى ، ومن أهم المعوقـات التى تحول بين تحقيق أهداف برامج وخطط التنمية فى مختلف المجالات •

ومشكلة الأمية من المشكلات التى تفرض نفسها على الساحة العالمية ، حيث أولتها المنظمات والهيئات العالمية والقومية والمحلية اهتماما خاصا ، وذلك نتيجة لما توليه كل دول العالم علـى كافة أنظمتها وتوجهاتها الايديولوجية من اهتمام ملحوظ بتلك المشكلة ، على اعتبار أن الأمية أصبحت فى مفهومها الحضارى قضية ترتبط بتخلف المجتمعات ومعوقا من أهم معوقات تقدمها •

ولقد أولت مصر كغيرها من دول العالم مشكلة الأمية اهتماما ملحوظا ، حيث أن تلـك المشكلة من المشكلات المزمنة والخطيرة التى يعانى منها مجتمعنا والتى تشغل بال كل المهتميـن بقضايا الوطن ، سواء من حيث تأثيرها المباشر فى بناء الانسان المصرى ورفع مستواه ، أو مـن حيث تأثيرها السلبى على خطط التنمية فى كل القطاعات ، ومايعكسه ذلك من آثار على امكانـات التطور فى كافة المجالات • (١)

ونظرا لارتباط مشكلة الأمية بقضايا تطوير التعليم فى مصر ، فهى تعتبر من أهم القضايـا التى تركز عليها القيادة السياسية فى اطار سياسة تطوير التعليم باعتباره مشروع مصر القومى •

وتستند سياسة التعليم فى مصر ـ فيما يتعلق بمحو الأمية ـ الى مبادىء دستوريـة ، حيث ورد فى المادة الحادية والعشرين من الدستور المصرى أن " محو الأمية واجب وطنى تجنـد له كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه " • (٢)

وفى ضوء هذا الاطار الدستورى لمشكلة الأمية فى مصر ، يمكن النظر اليها على أنها مشكلة عامة لايقتصر الاهتمام بها على الجهات الرسمية الحكومية فحسب ، بل والمجتمع بكل فئاته ومنظماتـه

سواء كانت حكومية أم غير حكومية حيث أصبحت جهود ومتطلبات محو الأمية فى مصر " أكبر من قدرة الأجهزة الرسمية فى المجتمع - أى مجتمع - أن تضطلع بها بمفردها ، وأصبحت المشاركة الشعبية فى هذه الجهود من خلال المنظمات غير الحكومية أمرا على جانب كبير من الأهمية" (٣)

وقضية الأمية فى مصر فى اطار السياق الحالى للظروف الاجتماعية والاقتصادية والتحديات الحالية والمرتقبة التى يواجهها المجتمع المصرى لم تعد تحتمل مزيدا من التأجيل ، مما يفرض أن تكون مواجهتها " جماعية " بأن تتولى جميع الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والاتحادات والنقابات والجمعيات وكافة الهيئات والمنظمات الحكومية والأهلية مسئولية المشاركة فى حملة قومية جماهيرية واسعة فى هذا المجال • (٤)

ويتناول الفصل الحالى (السابع) واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية ، ومقترحات تنشيطها وذلك من خلال عرض صورة بانورامية شاملة متكاملة الأبعاد لواقع مشكلة الأمية فى الوقت الراهن ، والجهود المبذولة لمواجهتها ، ودور الجمعيات غير الحكومية فى تلك الجهود ، بهدف التعرف على المعوقات التى تحول بين تلك الجمعيات وبين مساهمتها بدرجة أفضل وأكبر فى هذا المجال ، وعرض لبعض المقترحات التى من شأنها أن تؤدى الى تنشيط دور تلك الجمعيات ، وزيادة فعاليتها فى المساهمة للتصدى لمشكلة الأمية فى مصر ، مع الاشارة فى هذا الصدد الى بعض نماذج للجمعيات غير الحكومية ذات النشاط البارز فى مجال العمل فى ميدان محو الأميـة •

هذا ، ولقد تطلب اعداد هذا الفصل السير فى اتجاهين متمايزين يكمل كل منهما الآخر ويدعمه : أولهما نظرى والآخر ميدانى • ولتحقيق التكامل بين المسار بين النظرى والميدانى لهذا لهذا الفصل • فان الأمر قد تطلب التعرض للعديد من المحاور تمت الاشارة اليها فى صورة شاملة متكاملة الأبعاد اشتملت على مايلى :

١- واقع مشكلة الأمية فى مصر وجهود القضاء عليها - بصفة عامة - فى عقد التسعينيات •

٢- الجهود غير الحكومية فى مجال محو الأمية فى مصر ( مضمونها - أنماطها - مقومات نجاحها - دور الدولة فى تنمية وتدعيم مشاركة الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية ) •

٣- حجم مساهمة الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية ، والمعوقات التى تواجه نشاط هذه الجمعيات فى هذا المجال •

٤- مقترحات وتوصيات لتنشيط دور تلك الجمعيات وزيادة فعاليتها فى المساهمة فى مواجهة مشكلة الأمية فى مصر .

**أولا : مشكلة الأمية فى مصر :**

بالرغم من كل الجهود التى تبذل فى مصر باستمرار لتطوير التعليم ، ورفع كفاءة العملية التعليمية وزيادة نسبة الاستيعاب لمن هم فى سن الالزام ، وبالرغم من كل الجهود التى تبذل كذلك لمحاولة القضاء على مشكلة الأمية فى مصر ، الا أن مصر مازالت تحتل " المركز الخامس بين الدول التى تعانى من مشكلة الأمية " . (٥) ولم تمنع التشريعات والقوانين المتتالية من زيادة الأميين فى مصر منذ صدور أول قانون للتعليم الالزامى فى سنة ١٩٢٠ ، ومرورا بدستور سنة١٩٢٣ ، فالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ وهو القانون الأول لتنظيم مكافحة الأمية وحتى القانون الحالى رقم ٨ لسنة ١٩٩١ . ولعل هذا يعنى أن اصدار التشريعات ليس هو الحل ، وأن عملية تنفيذ هذه التشريعات بدقة هى الأساس ، وهى المؤشر الحقيقى للنجاح والفشل . (٦)

وتبذل مصر جهودا فى مواجهة مشكلة الأمية أسهمت فيها هيئات ومنظمات اقليمية وعربية ودولية ، ولكن على الرغم من تلك الجهود التى بذلت ومازالت ، فان حجم الأمية ومعدلاتها لاتزال مرتفعة ، واعداد الأميين البالغين عشر سنوات فأكثر فى تزايد على مر السنين ، كما يتضح من أرقام التعدادات السكانية المتتالية ومنذ ١٩٣٧ . (٧)

جـــدول رقـــم (١)

يوضح حجم ومعدلات الأمية فى مصر خلال سنوات مختلفـة

بالنسبة للشريحة العمريـة عشر سنـــوات فأكثـــــــــر

| بيان العام | ذكـــــور |  | انـــــاث |  | المجمـــوع | النسبة العامـة |
|---|---|---|---|---|---|---|
|  | عــدد | نسبة | عــدد | نسبـــة |  |  |
| ١٩٣٧ | ٤ر٤٦٨ر٤٢٢ | ٧٦ر٦٪ | ٥ر٤١٦ر٨٥٨ | ٩٣ر٩٪ | ٩ر٨٨٥ر٢٨٠ | ٨٥ر٢٪ |
| ١٩٤٧ | ٤ر٤٤٣ر٤٣٨ | ٦٤ر٣٪ | ٥ر٩٦٤ر٦٢٤ | ٨٤ر٣٪ | ١٠ر٤٠٨ر٩٧٢ | ٧٤ر٤٪ |
| ١٩٦٠ | ٥ر٠٤٨ر٦٦٢ | ٥٦ر٢٪ | ٧ر٥٣٩ر٠٢٤ | ٨٣ر١٪ | ١٢ر٥٨٧ر٦٨٦ | ٦٩ر٧٪ |
| ١٩٦٦ | ٥ر٥٩١ر٠٠٠ | ٥٠ر٠٪ | ٨ر٠٧٢ر٠٠٠ | ٦٣ر٠٪ | ١٣ر٣٧٣ر٠٠٠ | ٧٦ر٠٪ |
| ١٩٧٦ | ٥ر٧٢٦ر١٨٧ | ٤٢ر٠٪ | ٩ر٣٦٧ر٨٢٨ | ٧١ر٠٪ | ١٥ر٠٥٤ر٠١٥ | ٥٦ر٠٪ |
| ١٩٨٦ | ٦ر٨٠٧ر١٧١ | ٣٧ر٨٪ | ١٠ر٣٥٧ر٤٥٥ | ٦٢ر٢٪ | ١٧ر١٦٠ر٦٧٢ | ٤٩ر٤٪ |

ويلاحظ من هذا الجدول استمرار التفاوت فى نسب الأمية بين الذكور والاناث ، وبطء انخفاض نسبة أمية الاناث ، ويكاد يبلغ حجم الأمية بين الاناث ضعف حجمها بين الذكور ، الأمر الـــــذى أدى الى التخطيط لحملة قومية شاملة لمحو الأمية تجعل محو أمية المرأة على رأس أولويتها تعويضـــا عن القصور الذى أصاب البرامج التعليمية الموجهة الى المرأة فيما مضى ٠

ومن أرقام الجدول السابق يتبين لنا أنه على الرغم من الجهود التى بذلت الا أنه لم يتـــم حتى الآن القضاء عليها ، وان كانت نسبة الأمية الى جملة السكان قد تناقصت الى ٧٤ر٤٪ فى المتوسط العام بين الذكور والاناث حسب تعداد ١٩٤٧، عما كانت عليه فى عام ١٩٣٧ ، ثم الى ٤٩ر٤٪ ، خـــلال عـــام ١٩٨٦، الا أنـــه نظـــــرا للتزايـــــد السكانى المستمر ، فـــان العدد المطلق للأميين يزداد سنة بعد أخرى بالرغم مما يبدو من التناقص فى النسبة العامة للأميـة٠ فبينما كان عدد الأميين ٩ر٨٨٥ر٢٨٠ عام ١٩٣٧ ، أصبح ١٠ر٤٠٨ر٩٧٢ عام ١٩٤٧، ثـــم أصبح ١٧ر١٦٠ر٦٧٢ عام ١٩٨٦ ٠ على حين بلغ حجم الأمية فى عقد التسعينيات ــ وفقـــا للبيانات الاحصائية أن حجم الأمية فى مصر عام ١٩٩٠ ــ كما يشير احد التقارير ــ(٨) قد بلـــغ

نحو ١٧,٩٣٦,٠٠٠ مليون أمي من مجموع السكان البالغين عشر سنوات فأكثر ، وأن نسبة هؤلاء الى مجموع السكان فى هذه الشريحة بلغت نحو ٤٧,٣٪ ، وأن نسبتها بين الذكور نحو ٣٨,٥٪ ، وبين الاناث نحو ٦١,٥٪ ، اما بالنسبة للأرقام المطلقة تبلغ جملة الأميين الذكور ٦,٩٢٣,٠٠٠ ، وجملة الأميات ١١,٠١٣,٠٠٠ .

ويتفاوت عدد الأميين بين محافظات جمهورية مصر العربية - كما توضح احدى الدراسات.(٩) حيث نجد بعض المحافظات يبلغ عدد الأميين أكثر من مليون أمي وهى محافظات : ( القاهرة، البحيرة ، المنيا ، الشرقية ، الجيزة ، سوهاج ، قنا والدقهلية ) . على حين يبلغ عدد الأميين فى بعض المحافظات الأخرى مابين نصف مليون وأقل من مليون أمي وهى محافظات: ( الغربية ، أسيوط ، القليوبية ، كفر الشيخ ، المنوفية ، الاسكندرية ، الفيوم ، بنى سويف. ومحافظات بها أقل من نصف مليون أمي وهى محافظات : ( أسوان ، دمياط ، دمياط والاسماعيلية. أما باقى المحافظات وهى محافظات : ( بورسعيد ، السويس ، شمال سيناء ، جنوب سيناء، مرسى مطروح ، الوادى الجديد والبحر الأحمر فيصل عدد الأميين بها الى أقل من مائة ألف أمي .

هذا ويكمن وراء فشل القضاء على الأمية فى مصر والتى بذلت فى العقود الماضية وقبل عقد التسعينيات عدد من العوامل أهمها .(١٠)

أ - قصور الامكانيات عن استيعاب كافة الملزمين بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى ، وعن وقف تسرب التلاميذ من تلك المرحلة .

ب - وجود فراغ تنظيمى ليقوم بدوره فى عمليات رسم السياسة العامة لمحو الأمية ( قبل انشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٩١ ) .

ح - عدم قيام عمليات التخطيط لمحو الأمية بتغطية كافة القطاعات والهيئات والأفراد فى وقت واحد.

د - قصور الاعتمادات المالية .

هـ - عدم توفر برامج التوعية المناسبة من جانب الأجهزة المعنية والتنظيمات الشعبية .

و - عدم تنوع الكتب والمقررات بحيث تغطى البيئات الاجتماعية علاوة على احتوائها على موضوعات لاتهم الأمي .

ز - عدم وجود المعلم المتخصص فى تعليم الكبار ، كذلك عدم وجود معلم متفرغ لمحو الأمية .

ح - عدم قيام المسئولية عن برامج ومشروعات محو الأمية بالمتابعة الجادة المستمرة وعدم التقويم المستمر.

## الجهود الحالية للقضاء على الأمية فى مصر خلال عقد التسعينيات :

حاولت الدولة خلال السنوات الماضية التصدى لمشكلة الأمية والحد منها وذلك عن طريــــق تطوير التعليم مستخدمة فى ذلك أسلوب غير مباشر حيث اعتمدت على سياسة التوسع فى التعليـــم الابتدائى وتجويده بهدف تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين ، والقضاء على ظاهرة التسرب كأحـــد الطرق بالاضافة الى مشروعات محو الأميـــة .

وقد كانت مشروعات محو الأمية خلال العقود الماضية مجسدة لرؤية الدولة التى ترى أن هذه المشروعات كفيلة على المدى البعيد بحل مشكلة الأمية .

ولكن مما يعيب هذه المشروعات كونها سطحية لم تنفذ الى جوهر المشكلة ، كما أنهـــا لم تصل الى اكبر قطاع يعانى من هذه المشكلة ( المرأة الريفية والعمال الزراعيين ) بالاضافـــة الى عدم توافر حافز كاف لدى المستفيدين ( جمهور الأميين ) للانتظام بالدراسة .

وفى ضوء دراسة مشكلة الأمية واستعراض استراتيجيات محو الأمية وتعليم الكبار تتضـــح حقيقتان :(١١)

الأولى : ان مشكلة الأمية فى مصر عميقة الجذور وتمس قاعدة عريضة من السكان .

الثانية : ان مواجهة مشكلة الأمية بأسلوب واقعى ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار التصدى لها بشكـــل مباشر ، واقتحام فرعيها ( سد المنابع ومحو أمية الكبار ) مع التركيز بشكل خاص علـــى الفئات الأكثر تضررا والتى تشكل غالبية الأميين ولم يوجه لهم الاهتمام من قبل .

هذا ،وتبرز جهود محو الأمية خلال عقد التسعينيات فى اعلان السيد رئيس الجمهورية فـــى ١٩٨٩/٩/١٧ باعتبار السنوات العشر القادمة عقدا لمحو الأمية واعطاء التعليم فى مصر أولويـــة قصوى فى الخطة القومية الحالية(١٢) . وربما كانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ مصر أن تكافـــح الأمية بشكل جدى وفقا لخطة قومية تضع فى حسبانها اعلان رئيس الجمهورية والذى يقضى باعتبـــار العقد الحالى ( ٩٠-١٩٩١ ) عقدا لمحو الأمية .(١٣)

وفى ضوء هذا الاعلان لمحو الأمية وتعليم الكبار وضع خطة محملة شاملة لمحو الأميـــة روعى فى وضعها استشارة جميع الوزارات والأحزاب والمحافظات والنقابات والمؤسسات ، فجاءت الخطـــة

معبرة عن الآمال التى تنشدها للقضاء على الأمية فى مصر وصولا الى تحقيق التنمية الشاملة والتـــى تقوم على العلم والمعرفة (١٤) • وقد آلت هذه الخطة الى الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبــار بعد انشائها بموجب القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ والخاص بمحو الأمية وتعليم الكبار • (١٥)

هذا ، وتستهدف الحملة القومية القضاء على الأمية فى جميع القطاعات طبقا لأولويات تحددها المحليات بما يتفق مع ظروفها وامكاناتها واحتياجاتها بدء من سن ١٥ سنة ( أى بعد مرحلـــــة التعليم الأساسى ) وحتى ٣٥ سنة وذلك على سبيل الالزام وفى حدود الأولويات التى حددتهـــا الخطة ، أما من أهم أكبر سنا من الأميين فيشجعون على الالتحاق بفصول محو الأمية • (١٦)

وقد تم وضع الاطار العام لخطة الحملة القومية لمحو الأمية بهدف : (١٧)

١ــ تحقيق الاستيعاب الكامل بين الأطفال الملزمين •

٢ــ القضاء على عوامل التسرب بمرحلة التعليم الأساسى •

٣ــ القضاء على الأمية بين المواطنين من أفراد الشريحة العمرية (١٥ــ٣٥ سنه ) وبخاصة النســاء وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة •

٤ــ الحد من الأمية بأكبر قدر من بين الفئات الأكبر سنا •

٥ــ الوصول بالأميين الى المستوى التعليمى والثقافى الذى يمكنهم من توظيف مااكتسبوه من مهـــارات وخبرات فى مواصلة الاطلاع والانتفاع بها فى مجالات حياتهم اليومية والمهنية •

وفى ضوء الاطار العام للخطة القومية لمحو الأمية تم وضع الخطة التنفيذية للحملة القوميـــة لمحو الأمية ( ١٩٩٠ــ١٩٩٩ ) ، كما تم توزيع اعداد الأميين المستهدفين على سنوات الحملة والتـــى تمثلت فى : (١٨)

ــ الشريحة العمرية من ١٥ــ٣٥ سنة ، وجملة الأميين بها ( ٨٠٠ر٢٩٢ر٨ )يضاف اليهم نحـــو ( ٠٠٠ر٢٠٠ر٣ ) أمى أكبر من ٣٥ سنة ، ويتوقع أن يقبل من هؤلاء على الدراسة خلال سنوات تنفيذ الحملة نحو ( ٠٠٠ر٥٠٠ر١ ) أمى • وعليه فان مجموع الأميين الذين سيوزعون على سنوات الخطة يبلغ نحو ٨٠٠ر٧٩٢ر٩ • كما يتضح من الجدول التالى : (١٩)

جدول رقـم (٢)

يوضح خطة توزيع الأميين على سنوات الخطـة

وجملتهـم (٩٧٩٢٨٠٠) أمى من الشريحة العمرية(١٥-٣٥)

| سنوات الخطـة | عدد الأميين المستهدفين | النسبة المئويـة |
| --- | --- | --- |
| ٩٢ - ٩٣ | ٤٨٩٥٥٠ | ٥٪ من المجموع الكلـى |
| ٩٣ - ٩٤ | ٩٣٠٣٢٠ | ١٠٪ من الباقـى |
| ٩٤ - ٩٥ | ١٫٢٢٥٩٣٠ | ١٥٪ من الباقـى |
| ٩٥ - ٩٦ | ١٫٤٢٣٤٠٠ | تم توزيع الاعداد المتبقيـة على السنـوات الخمـس الباقية من الخطـة بالتساوى |
| ٩٦ - ٩٧ | ١٫٤٢٣٤٠٠ | |
| ٩٧ - ٩٨ | ١٫٤٢٣٤٠٠ | |
| ٩٨ - ٩٩ | ١٫٤٢٣٤٠٠ | |
| ٩٩ - ٢٠٠٠ | ١٫٤٢٣٤٠٠ | |
| الجملـة | ٩٫٧٩٢٨٠٠ | |

هذا وتتمثل أبرز الجهود المبذولة لمواجهة مشكلة الأمية فى مصر خلال النصف الأول من عقد التسعينيات فيما تضطلـع به الهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار من مهام ومسئوليات وارده بالمادة الخامسة من القانون رقم (٨) لسنه ١٩٩١ السابق الاشارة اليه • وفى اطار خطة الحملة القوميـة قامت الهيئة فى هذا الصدد بجهود كبيرة تجسدت فى الواقع الذى توضحه ارقام الجدول التالى بالنسبـة لعام ١٩٩٥/٩٤ : (٢٠)

جدول رقـــم (٣)

يبين جهود الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبـــار

بالنسبة لمحو أمية المستهدفين والمستهدفات فى الحملة القومية لمحو الأميـة خلال

العام الدراسى (١٩٩٥/٩٤) فى المحافظات المختلفة

| البيان / محافظة | المستوى الاول – اعدادالدارسين – ذ | ث | جملة | المستوى الثانى – اعدادالدارسين – ذ | ث | جملة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ٢٩٧٦ | ١٥٠٤٩ | ١٨٠٢٥ | ٤٥١ | ٤٤٤٦ | ٤٨٩٧ |
| الاسكندرية | ٣٦٦٢ | ٥٠٢٥ | ٨٦٨٧ | ٧١١ | ١١٢٢ | ١٨٣٣ |
| البحيرة | ١٧٢١٥ | ٢١٤٤٧ | ٣٨٦٦٢ | ١٣٩٥٩ | ١١١٧٧ | ٢٥١٣٦ |
| الغربية | ٤٩٤٧ | ٥٥٦٩ | ١٠٥١٦ | ٤٦٧٩ | ٤٩١٦ | ٩٥٩٥ |
| القليوبية | ٣٤١٧ | ٩١٢٥ | ١٢٥٤٢ | ٢٧٩٤ | ٥٥٦٨ | ٨٣٦٢ |
| المنوفية | ١٧٨٧٠ | ٢٧٥٩٥ | ٤٥٤٦٥ | ٤٣٥١ | ٤٦٠٨ | ٨٩٥٩ |
| كفرالشيخ | ١١٣٠٠ | ١١٩٠٥ | ٢٣٢٠٥ | ٥٥٨٥ | ٤٢٧٥ | ٩٨٦٠ |
| دمياط | ٢٢٤٢ | ٤٩٥٠ | ٧١٩٢ | ٢٧٧٧ | ٣٤٨٤ | ٦٢٦١ |
| بورسعيد | ٩٥٧ | ٨٧٣ | ١٨٣٠ | ١٢٠١ | ١١٠٩ | ٢٣١٠ |
| السويس | | | | ١٣٤٣ | ٥٠٥٢ | ٦٣٩٥ |
| الاسماعيلية | ٣١٥٤ | ٥٧١٠ | ٨٨٦٤ | ٣٦٠٣ | ٢٧٠٣ | ٦٣٠٦ |
| الشرقية | ١٢٥١١ | ٤٣٤٧٩ | ٥٥٩٩٠ | ٨٧٥٨ | ١٨٩٧٥ | ٢٧٧٣٣ |
| الدقهلية | ١١٦٥٣ | ١٢٩٠٢ | ٢٤٥٥٥ | ٦٥٧٧ | ٦١٠٦ | ١٢٦٨٣ |
| الاجمالى | ٩١٩٠٤ | ١٦٣٦٢٩ | ٢٥٥٥٣٣ | ٥٥٧٨٩ | ٧٤٥٤١ | ١٣٠٣٣٠ |

| البيان / محافظة | المستوى الاول – اعدادالدارسين – ذ | ث | جملة | المستوى الثانى – اعدادالدارسين – ذ | ث | جملة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجيزة | ١٤٦٣٢ | ١٨٠٣٣ | ٣٢٦٧٠ | ٧٩٢٧ | ٧٨١١ | ١٥٧٣٨ |
| الفيوم | ٨٩٩٤ | ١٢٨٢٩ | ٢١٨٢٣ | ٦٦٧٢ | ٧٠٩٩ | ١٣٧٧١ |
| اسيوط × | ١٤٥٧٥ | ١٠١٠٠ | ٢٤٦٧٥ | ٤٨١٣ | ٣٥٣٤ | ٨٤١٧ |
| المنيا | ٢٠٦٦٦ | ٢٣٣٢٠ | ٤٣٩٨٦ | ١٥٩٧٩ | ١٣٦٧٣ | ٢٩٦٥٢ |
| اسوان | ٤٢٠٠ | ٩٢٢٠ | ١٣٤٢٠ | ٢٢٢٠ | ٧٥٦٠ | ٩٧٨٠ |
| سوهاج | ١٢٧٢٥ | ٢٠٤٨٧ | ٣٣٢١٢ | ١٦١٤٦ | ١٨٠٣٤ | ٣٤١٨٠ |
| البحرالاحمر | ٥٣٤ | ١٥٣٤ | ٢٠٦٨ | ١٢٦ | ٤٠٨ | ٥٣٤ |
| الوادى | ٢٦١٧ | ٣٨٠٤ | ٦٤٢١ | ٩٨٠ | ٤٣١٥ | ٥٢٩٥ |
| مطروح | ١٦٨٣ | ١٣٩٥ | ٣٠٧٨ | ١٢٥١ | ٦٦٦ | ١٩١٧ |
| ج سيناء | ٢٩٧ | ٢١٠ | ٥٠٧ | | ١٩٣ | ١٩٣ |
| ش سيناء | ٨٨٠ | ١٢٠٠ | ٢٠٨٠ | ٨٧٥ | ١٨٨٥ | ٢٧٦٠ |
| قنا | ٦٨٣٢ | ٦٠٤٤ | ١٢٨٧٦ | ٨٨٢٤ | ٥٣٤٤ | ١٤١٦٨ |
| بنى سويف | | | ٦٠١٨ | ٤٤٠٠ | ١٠٤١٨ | |
| الاجمالى | ٨٨٦٤٠ | ١٠٨١٧٦ | ١٦٦٨١٦ | ٧١٩١١ | ٧٤٩١٢ | ١٤٦٨٢٣ |

كما أعدت الهيئة خططا قطاعية لفئات المستهدفين لتحقيق نتائج متسارعة • ومن هذه الخطـــط القطاعية خطة لمحو أمية القطاع المنظم ، وأخرى لمحو أمية القطاع الأهلى فى مواقع محددة ( قرية ميدانية) وثالثة لمحو أمية المرأة مع التركيز على المناطق الريفية • (٢١)

ثانيا : دور الجمعيات غير الحكومية فى محو الأمية فى مصر :

تؤدى المنظمات غير الحكومية اليوم دورا محوريا فى الكثير من دول العالم ، حيث تزايد أعدادهـا ، وتعاظم دورها فى تحقيق خطط وبرامج التنمية المستهدفة لرقى الشعوب وتقدمها على اختلاف اتجاهاتهـــا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث " فرضت المشاركة الشعبية نفسها على واقع الحياة المعاصرة فـى عديد من الدول المتقدمة والنامية لما للمشاركة من فوائد كبيرة تعود على الدول وعلى الأفراد أنفسهم" • (٢٢)

٤ـ أن يرتبط محو الأمية بالتدريب المهنى والتربية المستمرة ٠

٥ـ غرس قيم العمل والانتاج والقيم الثقافية والأخلاقية الرفيعة فى نفوس جميع المواطنين من أجل رفعة الوطن وتحقيق أهدافه فى التنمية والسلام ٠

ومايلفت النظر فى البنود الخمسة لهذا الاعلان الاشارة صراحة فى البند الثالث الى ضرورة أن يكون للهيئات والمنظمات غير الحكومية جنبا الى جنب مع المؤسسات الرسمية دور فاعل ومؤثر فى الحملة القومية لمحو الأمية ، وذلك التزاما بالدستور الذى نص على أن محو الأمية واجب قومى، وحيث أصبحت جهود ومتطلبات محو الأمية وتعليم الكبار وتحقيق أهداف الحملة القومية فى مصر " أكبر من قدرة الأجهزة الرسمية فى المجتمع من أن تضطلع بها بمفردها ، وأصبحت المشاركة الشعبية فى هذه الحملة من خلال المنظمات غير الحكومية أمر على جانب كبير من الأهمية"٠ (٢٥)

وفى ضوء ذلك ، فان جهود محو الأمية فى مصر سوف تنجح ، وسوف تتحقق طاقاتها التحررية والتنموية عندما تتميز تلك الجهود ــ كما يرى البعض ٠ (٢٦) بالمشاركة الشعبية الكبيرة فى جميع المراحل ٠ ذلك أنه فى الوقت الذى ستؤدى فيه الحكومة دورا قياديا على جميع المستويات فى أية حملة وطنية أو برنامج وطنى ، فان المنظمات التطوعية والشعبية يمكن أن تكون الأداة الفاعلة لتحقيق المشاركة الشعبية ، والوسيلة التى يتم بها حشد الارادة الشعبية وتعبئة موارد الشعب ٠

ومن ثم ، يمكن القول ، بأن التقسيم الحاد والفاصل بين النشاط " المدرسى " للدولة ونشاط " التنظيمات الشعبية " قد أدركه كثير من التغير ٠ فان اتساع الممارسة الديمقراطية، وتصاعد الوعى الشعبى ، قد وصل بين النشاطين وسد الفجوة بينهما ٠٠٠ ، ولذا ، فان دور المنظمات والهيئات والأفراد دور متجدد متلاحم مع الدور الرسمى ٠ (٢٧)

(٣) المشاركة الشعبية ومضمونها فى مجال محو الأمية :

لقد فرضت المشاركة الشعبية نفسها ــ كما تشير احدى الدراسات(٢٨) على واقع الحياة المعاصرة فى عديد من الدول المتقدمة والنامية لما للمشاركة من فوائد كبيرة تعود على الدول وعلى الأفراد أنفسهم ٠

وينطوى مضمون المشاركة الشعبية فى مجال محو الأمية على " تلك المبادرات والاسهامات

الجماهيرية للأفراد والجماعات والحركات السياسية والتنظيمات والنقابات المهنية والشعبية والجمعيات التطوعية ، سواء كانت فى شكل حركة عون ذاتى ، أو تسيير تطوعى ، أو نتاج الالتزام بقرار سياسى أو بهما معا .[٢٩]

ومن جانب آخر يؤكد مضمون مفهوم المشاركة الشعبية فى مجال محو الأمية " التزام المجتمع ككل بهذه القضية والتزام الأمى نفسه بها باعتبارها قضية واجب وحق من حقوق المواطنه ، وأنه يجب أن يواجه هذا الحق ".[٣٠]

وترتيبا على ذلك يمكن القول بأن " المشاركة أو العون الذاتى فى مجال محو الأمية انما تعبر عن مسئولية اجتماعية بالدرجة الأولى ، كما أنها تمثل ضرورة تربوية فى ظل الفهم الواسع لمحو الأمية كحركة تنموية للجمعية ".[٣١]

هذا ، وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن العون الذاتى أو المشاركة الشعبية ( الجماهيرية ) فى مجال محو الأمية " ليس الهدف الاستراتيجى منه زيادة الموارد المالية لتعليم الكبار ، ولكن اضافة الى ذلك تحديد محتوى البرامج والأساليب والوسائل المستخدمة وتوظيفها بطريقة تستند على أسس علمية سليمة تلبى من خلالها حاجات انماء الفرد لتحقيق ذاته ، اضافة الى تلبية حاجات التنمية المجتمعية فى اطار استراتيجية تنموية واضحة المعالم ".[٣٢]

**- الأنماط التى تتم من خلالها مشاركة الجمعيات غير الحكومية :**

تتعدد مظاهر مشاركة وجهود المنظمات غير الحكومية فى مجال محو الأمية وفقا لاختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من دولة لأخرى . وهذا الاختلاف فى النظم القائمة ينسحب بدوره على طبيعة العلاقات السائدة بين التنظيمات غير الحكومية والمؤسسات الرسمية .

ويمكن توزيع أنماط المشاركة الشعبية فى مجال محو الأمية على ثلاثة أنواع هى:[٣٣]

النمط الأول : وفيه تعتمد المشاركة فى جهود محو الأمية على الجهود الرسمية بالدرجة الأولى، والذى تمثل فيه المشاركة اسهاما جزئيا . وهذا النمط يتم فى حدود الظروف الآتية :

١- أن الجهود الرسمية تكون هى الأساس فى محو الأمية تخطيطا وتنفيذا وتمويلا ومتابعة .

٢- أن أهداف محو الأمية تحددها الجهات الرسمية فى الدولة وفقا لتوجهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

٣- أن التنفيذ يبدأ بتنظيم رسمى وبتشكيلات ادارية وفنية رسمية ، ويكون دور المنظمات غير الحكومية المشاركة فى التنفيذ حسب امكاناتها وقدراتها المادية والبشرية والفنية ٠

٤- أن تكون المتابعة مهمة رسمية أساسا ، ولكن يعطى هامش هام فيها للتنظيمات الشعبية وفق أساليب تحددها الجهات الرسمية المسئولة عن العمل ٠

وهذا لايعنى أن حجم المشاركة الشعبية فى نطاق هذا النمط يكون محدودا ، بل يمكن أن تهتم بجوانب عديدة منها :-

أ - الاسهام فى اللجان الفنية التى تشكل لغرض اعداد الخطة ٠

ب - الاسهام بقسط من التنفيذ خاصة فى القطاعات الشعبية التى تشملها المنظمات غير الحكومية بأنشطتها الأخرى ٠

حـ - القيام ببعض مهام المتابعة فى اطار التنسيق مع الجهات الرسمية باشراف منها ٠

النمط الثانى :

وتكون المشاركة الشعبية فيه متفاعلة مع الجهود الرسمية فى محو الأمية ، وبشكل يتناسب وحجم أنشطة هذه المنظمات أو حجم القطاعات التى تمتد اليه أنشطتها أو أهداف عملها ٠

والمشاركة الشعبية تكون بهذه الصفة متداخلة مع الجهود الرسمية ٠ ويشترط فى هذه الظروف أن يتوافر فى المنظمات الشعبية غير الحكومية مايلى :

١- أن تمتلك الحد الأدنى من الامكانات الفنية والمادية والبشرية التى تمكنها من الاسهام المباشر فى تنفيذ الخطة الموضوعة لمحو الأمية ٠

٢- أن يكون محو الأمية هدفا من الأهداف الأساسية لأنشطة هذه المنظمات غير الحكومية ٠

٣- أن يكون لهذه المنظمات جهاز لتنسيق جهودها والأنشطة التى تقوم بها بحيث لايحدث ازدواج فى العمل ٠

وبامكان المنظمات غير الحكومية وفقا لهذا النمط أن تسهم بمشاركة شعبية حقيقية فى المجالات الآتية :

أ - تحديد الأهداف العامة والخاصة لخطة محو الأمية ٠

ب - صياغة الخطة النهائية واعدادها ٠

حـ - تحديد مستلزمات التنفيذ وتوزيع الأدوار بين الجهود الرسمية وبين المنظمات الشعبية والاتحادات

والجمعيات والتنظيمات الأهلية الأخرى .

د — المشاركة الفعلية فى التنفيذ بعد تحديد وتوضيح الأدوار التنفيذية لكل منظمة شعبية فى حركة محو الأمية .

هـ — الاسهام فى عمليات المتابعة بالتعاون مع الجهود الرسمية .

النمط الثالث :

وفيه يكون التركيز على المشاركة والجهود غير الحكومية فى محو الأمية ، مع دور محدد للجهود الرسمية خاصة فى جوانب التنظيم والتنسيق ، أو فى التمويل والمتابعة .

ويمكن الاعتماد فى هذا النمط من أنماط المشاركة الشعبية فى تحقيق أهداف استراتيجية محو الأمية اذا توفرت فى المنظمات غير الحكومية الشروط الآتية :—

١— أن تكون منتشرة فى صفوف الشعب ، وأن تمثل طاقة جماهيرية يمكن توجيهها والافادة منها فى حركة محو الأمية .

٢— أن تمتلك امكانات تساعدها على التنفيذ خاصة القوى البشرية والامكانات المادية والفنية اللازمة لعملية محو الأمية .

٣— أن يكون هدف محو الأمية هدفا واضحا من أهداف المنظمة ضمانا لاتساق الجهود ووحدة التوجيه بين هذه المنظمات .

٤— أن تكون الجهات الرسمية مستعدة للتعاون معها فى أداء مهام فنية متعددة مثل التخطيط والمتابعة والتجهيز بالمواد التعليمية .

ويكون المطلوب فى هذا النمط من المشاركة الشعبية توافر عزيمة رسمية مساندة لعمل هذه المنظمات وتنسيق جهودها فى جوانب عديدة منها :—

أ — تهيئة الجو العام لتقبل هذه المهمة الوطنية التى تضطلع بها المنظمات غير الحكومية على نطاق واسع .

ب — اعداد التشريعات والقرارات اللازمة لايجاد اطار شرعى تجرى فى حدوده عمليات هذه المنظمات فى مجال محو الأمية .

حـ — التخطيط على المستوى العام .

د — التدخل لمساندة هذه المنظمات فى عمليات التنفيذ وخاصة فيما يتصل بتوفير التدريب والمواد

التعليمية وأماكن الدراسة فى بعض الحالات ٠

هـ ــ الاشراف على تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية فى اطار الخطة العامــة ٠

و ــ المشاركة بالدعم المالى وسد العجز الذى قد تواجهه هذه المنظمات نتيجة مواردها غير الثابتــة التى قد تتأثر خلال مراحل التنفيذ لأسباب طارئــة ٠

ز ــ المتابعة والتنفيذ وفك الاختناقات التى تواجه العمل فى الميدان ٠

## (٤) مقومات المشاركة الشعبية الناجحة فى مجال محو الأميــة :

تستند المشاركة الشعبية فى مجال محو الأمية على بعض المقومات التى من شأنهــــا رفع كفاءة أداء الجمعيات غير الحكومية وتنشيط دورها فى مجال مواجهة الأمية ٠ وتتمثل تلك المقومات فيما يلى (٣٤) :

١ــ الانطلاق من الايمان بضرورة اشراك المواطنين فى معالجة قضايا المجتمع عامة ومن بينها قضيــة محو الأمية وأن تفسر بالضرورة بصورة ايجابية ٠ اذ ليس المقصود بالمشاركة هو استغلال الناس لتأدية أعمال الدولة ، ولكن المقصود أن تؤدى المشاركة الى تطوير المشاركين أنفسهم من الناحية الشخصية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ٠

٢ــ ادراك الظروف والعوامل التاريخية والاجتماعية التى أدت الى ضعف مشاركة قطاعات واسعة مــن المواطنين وبخاصة فى المجتمعات التقليدية ، وفهم الديناميات التى أدت الى هذا الضعف الــذى يبلغ أحيانا درجة المقاومة ، والعمل على استثارة مشاركة الجماهير بأساليب العمل الاجتماعـــى والتوعية والتوجيه وتوظيف القرارات السياسية لاستدعاء حماس الأفراد ومؤازرتهم للجهود الراميــــة الى تغيير ظروفهم الى الأفضل ٠

٣ــ تشجيع انشاء الروابط والجمعيات والهيئات الأهلية التى تعمل لتعليم الكبار ومحو الأميــــة ، وتقديم العون المناسب لتطويرها ، وتعزيز دورها للنهوض بمسئولياتها وفق الأهداف التى قامت من أجلها ، والعمل على تمتع تلك الروابط بحرية الرأى والاستقلال بما ينمى لديها القدرة على الاعتماد على النفس ٠

٤ــ فهم عمليات التنسيق بين العمل الرسمى والشعبى فى اطار التعاون بين الجانبين ، وأن يتم فى الحدود الواقعية التى لاتلقى على أى طرف أعباء تعجز امكاناته المادية والفنية عن أدائهـــا ،

والاقتناع بأن أجدى أنواع التنسيق فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار هو ذلك الذى يجمع بين الأجهزة الرسمية والتنظيمات الشعبية فى اطار واحد لرسم السياسات والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم ٠

٥- معرفة طبيعة كل تنظيم من التنظيمات القائمة وانعكاسات تلك الطبيعية على دوره فى المشاركة٠ وأن تكون تلك المعرفة سبيلا لتحديد أدوار متكاملة تشارك فيها كل التنظيمات والقوى الاجتماعية بصورة تكاملية ، وبأسلوب خلاق ٠ فيكون للشباب دور وللنساء دور آخر ونقابة الفنانين دور ثالث ٠٠ وهكذا ٠ ولكن هذه الأدوار تتكامل التكامل المطلوب فى اطار خطة عامة ٠

٦- توجيه عناية خاصة نحو تدريب القيادات من بين صفوف الجماهير ودعوتها للمشاركة فى ورش العمل والتدريب والنشاطات الميدانية المختلفة لاكساب تلك القيادات الخبرات اللازمة ، وللوقوف على طبيعة الحملات القائمة وتناسق أداء الجماعات فيها ٠

٧- توظيف أجهزة الاعلام فى توضيح أبعاد الحملات الشاملة ، وابراز دور المواطنين فيها وتقديم النماذج الموجبة للمشاركة الشعبية ، وعكس كل ماتقوم به الدولة أو المنظمات وتكريم لأعضائها من خلال أجهزة الاعلام توسيعا لدور المشاركة ، ودفعا للقائمين على أمر تلك التنظيمات المشاركة ٠

هذا ، ولكى يكون هناك أداء فعال للجمعيات غير الحكومية فى المشاركة فى جهود ومحو الأمية ٠ يمكن أن تتم تلك المشاركة على النحو التالى : (٣٥)

أ - أن تبدأ المشاركة الشعبية فى حملات محو الأمية عن طريق المنظمات غير الحكومية التى تمتلك الامكانات البشرية والمادية والفنية منذ مرحلة التخطيط ، وفى المراحل التالية تخطط أدوار فى التنفيذ والمتابعة للمنظمات الأخرى حسب امكاناتها ومدى امتداد الحملة الى القطاعات الجماهيرية التى تغطيها أنشطتها ٠

ب - أن تبدأ المشاركة الشعبية بصورة مرحلية بحيث تبدأ أنشطة الحملة الوطنية لمحو الأمية بقوة دفع حكومية رسمية ، ومع استمرار الأنشطة تبدأ المشاركة الشعبية فى الاسهام تدريجيا فى العمل بحيث تنتهى الحملة بوجود قوة دفع شعبية أكبر من قوة الدفع الحكومية ٠ أى أن المشاركة تبدأ بدعم الجهود الرسمية وتنتهى بالمشاركة الفعلية وتوجيه العمل ٠

حـ — أن تبدأ مشاركة المنظمات غير الحكومية بصورة قطاعية فتبدأ مثلا بمشاركة التنظيمات الشعبيـــة العمالية ، ثم تنتشر الى قطاع التنظيمات النسائية ... الخ . وتلعب الجهود الرسميـــة فى هذه الحالة دورا محوريا فى تنظيم الجهود وتكاملها وتنسيق المهام وتوضيح الأدوار وســــد الشغرات التى قد تحدث نتيجة تقاطر الدور القطاعى للمنظمات خلال فترات متلاحقة .

(٦) دور الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية ومظاهر نشاطها :

فى ضوء تصنيف أنماط مشاركة الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية ، يمكـــن تقسيم تلك الجمعيات الى قسمين : (٣٦)

أ — جمعيات منفذة للبرنامج المطروح من قبل الأجهزة الرسمية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبـــار. وهذه غالبا ماتقدم هذا النشاط كعمل مستقل عن باقى الأنشطة ، وترى الأمية كمشكلة محـــددة تنتهى بتعليم القراءة والكتابـــة .

ب — جمعيات حرصت على دمج برنامج مكافحة الأمية فى اطار برنامج تنموى شامل ، وبالتالى سعـــت الى تطويع البرنامج المطروح من قبل الجهات الرسمية المعنية بمحو الأمية ليتوافق مع برنامجهـــا التنموى . أو لجأت الى ابتكار برنامج تعليمى خاص يتفق أكثر مع رؤيتها ونشاطها التنمــــوى، فيتكامل بذلك مع باقى البرامج الصحية والاجتماعية والاقتصادية ... الخ . والتى تسعى الـــى تحقيقها فى اطار برنامجها التنموى الشامل . وهذه الجمعيات ترى أن التعليم هو وسيلـــة لتحقيق التغيير وبالتالى تتعدى فى نشاطها مفهوم الأمية الأبجديـــة .

هذا وتتمثل مظاهر مشاركة الجهود الشعبية من خلال الجمعيات غير الحكومية فى محـــو الأمية فى ثلاث مجالات رئيسية : (٣٧)

١— مجال تنفيذ البرامج : والذى يتضمن عدة أنشطة أهمها :—

أ — التطوع للتدريس . ويمكن أن يسهم فيه الأفراد العاديون وخريجو الجامعات والطلبـــة ورجال الدين .

ب — التبرع بالمواد والوسائل التعليمية وبعض مستلزمات الدراسة التى تقدمها طوعا بعض الجمعيات الأهلية والأثرياء وأصحاب المنشآت الصناعية والتجاريـــة .

حـ – تخصيص أماكن للدراسة • ويمكن أن يسهم بها بعض الأثرياء أو بعض القيادات الطبيعية والشعبية بتخصيص أماكن فى بيوتهم ، كما تخصص الجمعيات الأهلية ودور العبادة الأهلية والمنشآت الصناعية والتجارية أماكن بها لفتح فصول خاصة •

د – المشاركة فى عمليات حصر الأميين وتسجيلهم • ويمكن أن يساهم فيها الأفراد وبخاصة شباب الخريجين والطلبة والأفراد العاديون يتطوعون لهذه العملية ، ويمكن أن يشارك فيها أيضا الجمعيات الأهلية والوحدات الصناعية والتجارية بحكم صلتها واحتكامها ببعض جمهور الأميين •

٢– مجال الدعوة وتعبئة الجمهور : والذى يتضمن أنشطة من بينها :–

أ – عقد لقاءات فردية وجماعية لحث جمهور الأميين على الانضمام لفصول محو الأمية • وهذا يمكن أن يقوم به رجال الفكر والفنانون والقيادات الطبيعية والشعبية بما لهم من تأثير بالغ على الجماهير وكلمة مسموعة فى أوساطهم ، بالاضافة الى الأفراد العاديين والطلبة الذين يمكنهم حث أهليهم والآخرين المحتكين بهم على الانضمام لفصول محو الأمية ، كما يمكن أن تسهم ايضا الجمعيات الأهلية وفروع الأحزاب المختلفة والوحدات الصناعية فى تنظيم هذه اللقاءات فى مواقعها •

ب – القاء خطب ومواعظ يستخدم فيها المدخل الدينى وبعض المداخل الأخرى التى تجتذب الجماهير وتؤثر فيهم ، ويتولاها رجال الدين ورجال الفكر وبعض الأفراد العاديين المثقفين ، وتتبناها دور العبادة ، وبعض الجمعيات الأهلية والأحزاب وتدعو اليها لحث الأميين على الانضمام للفصول ، وحث الجماهير عامة للمشاركة بالتطوع فى أنشطة محو الأمية •

حـ – اعداد ملصقات وبرامج فنية ودرامية وبرامج فنون شعبية تتضمن توعية الأميين بمدى خطورة الأمية ، ودعوتهم للانضمام الى فصول محو الأمية ، وحث الأفراد على المشاركة فى الأنشطة • ويمكن أن يقوم الفنانون ورجال الفكر والموهوبون من الأفراد العاديين والطلبة وخريجى الجامعات باعداد المصنفات الفنية والموسيقية والتشكيلية الدرامية والشعبية التى تتصدى لمشكلة الأمية على أن تتبناها الجمعيات والأحزاب والوحدات الصناعية بالعرض فى مواقعها ، أو تنظيم أمسيات خاصة لها •

٣- فى مجال التمويل :

يمكن للأفراد او الجماعات الشعبية المشاركة اما بالتبرع ، أو جمع التبرعات ،أو تقديم الاعانات وفقا للنظم التى توضع لهذا الغرض . ويستعان فى ذلك بأنشطة الدعوة وتعبئة الجماهير .

ويوضح الجدول التالى مظاهر مشاركة التنظيمات الشعبية فى بعض مجالات أنشطة محو الأمية : (٣٨)

جـدول رقـم (٦)

يوضح دور مشاركة التنظيمات الشعبية فى بعض مجالات محو الأمية
( الأفراد والهيئـات )

| المجالات / الجهات | فى مجال تنفيد البرامج | | | | فى مجال الدعوة وتعبئة الجماهير | | | فى مجال التمويل | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التطوع للتدريس | الاسهام بالوسائل والمواد التعليمية | تخصيص أماكن للدراسة | عمليات المشاركة فى حصر الأميين | عقد لقاءات فردية وجماعية | خطب ومواعظ | اعداد / عرض معلقات وبرامج فنيه للدعوة | تبرع | جمع تبرعات |
| ١ - رجال الفكر والفنانون | | | | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | |
| ٢ - القيادات الطبيعية | | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | | ✓ | |
| ٣ - الأفراد العاديين | ✓ | | | ✓ | ✓ | | ✓ | ✓ | |
| ٤ - خريجى الجامعات | ✓ | | | ✓ | | | ✓ | | |
| ٥ - الطلبة | | | | ✓ | | | | | |
| ٦ - الجمعيات الأهلية | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | | ✓ | | ✓ |
| ٧ - الأحزاب | | | ✓ | | ✓ | | ✓ | | ✓ |
| ٨ - دور العبادة | ✓ | | ✓ | | ✓ | ✓ | | | ✓ |
| ٩ - الوحدات الصناعية والتجارية | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | | ✓ | ✓ | |
| ١٠ - النقابات العمالية والمهنية. | ✓ | | ✓ | ✓ | ✓ | | ✓ | | ✓ |

**(٨) واقع دور الجمعيات غير الحكومية فى مصر خلال عقد التسعينيات :**

قامت الجمعيات غير الحكومية فى مصر مع انطلاق الحملة القومية لمحو الأمية فى مصر ( ١٩٩٠ـ ١٩٩٩) ، وتجاوبا مع القيادة السياسية باعلان عقد التسعينيات عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مصر بفتح وانشاء فصول لمحو الأمية بهدف المساهمة مباشرة فى الجهود المبذولة لمواجهة هذه المشكلة .

ويبلغ عدد الجمعيات الأهلية فى مصر العاملة فى مختلف ميادين النشاط الأهلى نحو أربعة عشر ألف جمعية على مستوى الجمهورية ، ويبلغ عدد الجمعيات التى تعمل فى مجال محو الأمية من بين هذه الجمعيات حوالى ٣٥٨٥ جمعية على مستوى الجمهورية .(٣٩)

وفيما يلى بيان احصائى يوضح نشاط الجمعيات غير الحكومية على مستوى الجمهورية خلال عامى ٩٣/٩٤ ، ٩٤/١٩٩٥ .

جدول رقم (٤)

يبين الجهود المبذولة بالجمعيات غير الحكومية فى مجال
محو الأمية على مستوى الجمهورية لعام ٩٣/١٩٩٤(٤٠)

| بيان المحافظات | عدد الفصول | عدد الدارسين | | جملة الدارسين | الموارد المالية | | جملة التكلفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | اناث | | اعانة حكومية | مساهمة الجمعية | |
| حضرية | ٣٩٩ | ١٧٦٠ | ٦٤٠١ | ٨١٦١ | ٤٢٠٠ | ١٨١٦١ | ٢٢٣٦١ |
| ريفية | ٦٤٢ | ١٥٢٨ | ٢٠٢٧٢ | ٢٥٤٠٠ | ٣٠٤٥٠ | ٢٠٧٩١ | ٥١٢٤١ |
| صحراوية | ٤٢ | ١٦٩ | ٥٤٧ | ٧١٦ | ١٩٠٨ | ٢١٩٨ | ٤١٠٦ |
| الجملة | ١٠٨٣ | ٧٠٥٧ | ٢٧٢٢٠ | ٣٤٢٧٧ | ٣٦٥٥٨ | ٤١١٥٠ | ٧٧٧٠٨ |

اما بالنسبة لجهود جمعيات التنمية فى مجال محو الأمية فيمكن أن تتضح من خلال الجدولين رقم ٥، ٦ والذى يعبر عن عام ٩٤/١٩٩٥ .

جدول رقم (٥)

بيان احصائى عن محو الأمية التابع لجمعيات التنمية على مستوى الجمهورية عام ٩٥/٩٤ [(٤١)]

| المحافظات | عدد الفصول | عدد الدارسين | | الموارد المالية | | جملة التكلفة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | اناث | اعانة حكومية | مساهمة الجمعية | |
| حضرية | ٦٥٢ | ١٨٨٧ | ١١٦٢٤ | ٥٣٦٠ | ١١٧٨١ | ١٧١٤١ |
| ريفية | ٧٦٤ | ٥٣٨٤ | ١٠٠٢٠ | ٣٠١٠٠ | ٣١٧٦٧ | ٦١٨٦٧ |
| صحراوية | ٨١ | ٢٢٩ | ٩٢٦ | ٢٢٠٠ | ٢١٨١ | ٤٣٨١ |
| المجموع | ١٤٩٧ | ٧٥٠٠ | ٢٢٥٧٠ | ٣٧٦٦٠ | ٤٥٧٢٩ | ٨٣٣٨٩ |

اجمالى عدد الدارسين : ٣٠٠٧٠

جدول رقـــم ( ٦ )

بيان احصائى عن فصول محو الأمية التابع لجمعيات التنمية
بكافـة المحافظـات على مستـوى الجمهوريـــة ١٩٩٤ـ١٩٩٥ (٤٢)

| المحافظـات | عدد الادارات الاجتماعية | عـدد الفصـول | عـدد الدارسيـن: ذكـور | عـدد الدارسيـن: انـاث | الموارد الماليـة: اعانة حكومية | الموارد الماليـة: مساهمـة الجمعيـة | جملة التكلفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القاهـرة | ٢٣ | ٣٤٤ | ٣٩٥ | ٧٧٥٧ | ٤٦١٠ | ٩٥٨٣ | ١٤١٩٣ |
| الاسكندرية | ٥ | ٢٦٩ | ١٣٢٤ | ٤١٠٥ | — | ٢٦٩ | ٢٦٩ |
| السويس | | | لايوجـد | | | | |
| بورسعيد | ٥ | ١٩ | ٣ | ٢٧٥ | ٢٥٠ | ٢٣٩ | ٤٨٩ |
| الاسماعيلية | ٦ | ٢٠ | ١٦٥ | ٤٨٧ | ٥٠٠ | ١٦٩٠ | ٢١٩٠ |
| القليوبية | ٨ | ١٢ | ٦٥ | ٢٢٩ | ١٥٠ | ٥٠٠٠ | ٥١٥٠ |
| المنوفيـة | ١ | ٨ | ١٤٣ | ٢٢ | ٤٥٠ | ٧٧٠٠ | ٨١٥٠ |
| الغربيـة | ١٠ | ٨٨ | ٦٩٥ | ٥٩٠ | ١٠٠ | — | ١٠٠ |
| البحيـرة | ١٤ | ٣٣ | — | ٦٥ | ١٠٠ | ٢٨٠ | ٣٨٠ |
| الشرقيـة | ١١ | ٣٠ | ٥٨٤ | ٤٣٠ | ٣٠٠٠ | — | ٣٠٠٠ |
| كفر الشيـخ | ١٠ | ٢٦ | ٥٩٠ | ٢٠٠ | ٢٦٠٠ | ٢٦٠٠ | ٥٢٠٠ |
| دمياط | ٣ | ١٠ | ٧٥ | ١٤٠ | ٨٠٠ | ٢٢٥٠ | ٣٠٥٠ |
| الدقهليـة | ١٤ | ٥٦ | ٥١١ | ٦٣٦ | ١٢١٠٠ | — | ١٢١٠٠ |
| الجيـزة | ١٤ | ٢٦٠ | ١١٠٣ | ٤٩٩٦ | ٣٨٠٠ | — | ٣٨٠٠ |
| الفيـوم | ٤ | ٢٢ | ٣٠٩ | ٢٥٣ | ٢٠٠ | — | ٢٠٠ |
| بنى سويف | ٨ | ٣٥ | ٤٦٥ | ٢٣٠ | ١٩٠٠ | ١٣٨٠٠ | ١٥٧٠٠ |
| المنيـا | ١١ | ١٥ | ٨٣ | ١٣٢ | — | ٨٤٠ | ٨٤٠ |
| اسيوط | ١١ | ٣٧ | ٣٨١ | ٣٠٩ | ١٤٠٠ | ١٥١٢ | ٣٩١٢ |
| قنـا | ٢ | ٤ | — | ١٠٧ | ٤٠٠ | — | ٤٠٠ |
| سوهـاج | ٦ | ٧٨ | ٢٣٠ | ١٢٨١ | ٢١٠٠ | ٣٣٥ | ٢٤٣٥ |
| الأقصـر | ١ | ٤ | ٥٠ | ٧٠ | — | — | — |
| اسـوان | ١٣ | ٤٦ | ٣٠٠ | ٣٣٠ | ١٠٠٠ | — | ١٠٠٠ |
| مرسى مطروح | ٤ | ٨ | ١٢ | ٥٤ | ٨٠٠ | ٢٠٠ | — |
| الوادى الجديد | ٤ | ٣٠ | ٢١٢ | ٢٥٠ | ٩٠٠ | — | ٩٠٠ |
| البحرالأحمر | ٤ | ٤٢ | — | ٦٠٠ | ٣٠٠ | مساهمة الهيئة لمحو الأمية وتعليم الكبار | |
| شمال سيناء | — | — | لايوجـد | | — | — | — |
| جنوب سيناء | ١ | ١ | ٥ | ٢٢ | ٢٠٠ | ٧٨١ | ٩٨١ |
| المجمـوع | ٢٠٣ | ١٤٩٧ | ٧٥٠٠ | ٢٢٥٧٠ | ٣٧٦٦٠ | ٤٥٧٢٩ | ٨٣٣٨٩ |

هذا ، ومن الجداول السابقة يتضح مدى الجهود التى تقدمها الجمعيات الأهلية فى مصـــر فى مجال محو الأمية • كما يتبين مدى اهتمام تلك الجمعيات بتركيز نشاطها فى مجال محو الأميـة للمرأة وهو مايتماشى مع اتجاهات الدولة بالنسبة لمحو أمية الاناث حيث أن نسبة الأمية بينهن مازالت كبيرة وتحتاج لتضافر الجهود الأهلية مع الجهود الرسمية لامكانية القضاء على أمية الاناث •

كما يتبين لنا من الجداول السابقة (٤، ٥، ٦) مدى حجم مساهمات الجمعيات الماليـــة فى مجال محو الأمية ، والذى يفوق بشكل واضح مساهمات الحكومة المتمثلة فى الاعانات التى تقدمهـا لهذه الجمعيات عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار •

ولكن بالرغم من تلك الجهود من قبل الجمعيات الأهلية ، الا – أن الباحث يرى – أن هذه الجهود الأهلية يمكن أن يزداد حجمها لأنها بهذا الوضع لاتتناسب مع عدد الجمعيات الأهليـــة المنتشرة فى مختلف محافظات الجمهورية •

والأمر على هذه الصورة يحتاج لدراسة الأساليب التى تعمل على زيادة فاعلية دور هـــــذه الجمعيات وتنشيطها خاصة فى القطاع الريفى وبين قطاعات النساء والبدو فى المحافظات الصحراويـــة، حيث نجد من خلال استقراء الجداول السابقة أن نسبة الأمية بين هذه الفئات كبيـرة بالقيـــاس الى الفئات الأخرى •

كما يجب أن تزيد الجمعيات غير الحكومية فى مصر من نشاطها – خاصة وأنها توجد فـــى مناطق وبيئات تكاد تخلو من الخدمات الحكومية خاصة الخدمات التعليمية – وذلك بالنسبة للفئـــات العمرية المنتجة التى تقطـن فى النطاق الجغرافى لنشاط هذه الجمعيات •

ولايقتصر الأمر على دور الجمعيات الأهلية فقط ، ولكن هناك دور يقع على عاتق الدولـــة من خلال أجهزتها الرسمية المعنية بالنشاط الأهلى والخدمات الاجتماعية ومحو الأمية من خلال دعـم الجمعيات ماديا وماليا وبشريا ليتسنى لها أداء دور أكبر وأفضل فى تحقيق مزيد من الجهد المبـــذول فى مواجهة مشكلة الأمية ، وحتى يصبح لهذه الجمعيات بالفعل دور فاعل ومؤثر فى نجاح خطــــط وبرامج الحملة القومية لمحو الأمية المستهدفة خلال عقد التسعينيات •

**(٩) دور الدولة فى تنمية مشاركة الجمعيات الأهلية فى مجال محو الأمية فى مصر :**

ان مسئولية الدولة تجاه تنمية المشاركة الشعبية من خلال الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية وغيره من مجالات وأنشطة النشاط الأهلى فى مصر ، لاتقتصر على دعوة تلك الجمعيات بالمشاركة فى دعم الأنشطة التى تقوم بها أجهزة الدولة فى المجالات التى تكون أقرب لنشاط هذه الجمعيات مثل الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية . وفيما يتصل على وجه الخصوص بدور الدولة فى تنمية مشاركة الجمعيات الأهلية فى مجال محو الأمية . فان الأمر يتطلب أن تعمل الدولة فى هذا الصدد على : (٤٣)

١- تشجيع انشاء وتطوير التنظيمات والهيئات الجماهيرية ، على أن تكون تطوعية وتتمتع باستقلالية وديمقراطية ، وذلك بوضع الأطر القانونية والادارية والمالية المشجعة لهذه التنظيمات .

٢- العمل على تدعيم الموارد الفنية والمالية للهيئات الأهلية بما يمكنها من أداء مهمتها ، وتيسير استخدامها لمرافق الدولة التعليمية ، وتسخير أجهزة الاعلام ووسائط النقل لها بقدر الامكان . فان أى جهد يبذل فى هذا الاتجاه يعتبر استثمار له عائده المضاعف .

٣- اعطاء أهمية خاصة لتوجيه أجهزة التوعية والاعلام لخلق رأى عام متقبل ومساند لانخراط الجماهير ضمن العمل الأهلى المنظم ، والانتقال بنشاطها من الاندفاع التلقائى الى الانتظام بجمعياتهم التى ينتمون اليها .

٤- اتخاذ التدابير المناسبة لضمان الفعالية والاجادة التربوية والفنية للبرامج والأنشطة التى تنفذها الجمعيات الأهلية فى اطار المسئولية والمشاركة الوطنية .

٥- أن تولى الدولة عنايتها بتقديم الحوافز المعنوية والمادية الدافعة لمزيد من المشاركة بفعالية أكبر من هذه الجمعيات فى مجال محو الأمية .

## الدراســـة الميدانيـــــة

أولا : الأدوات المستخدمة :

في ضوء الهدف من اعداد هذا الفصل عن تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية في مجال محـو الأمية فقد تطلب الأمر القيام بدراسة مبدئية استطلاعية كانت لها أدوات خاصة ، ثم اجراء دراســـة ميدانية ثانية في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الاستطلاعية .

وفيما يلي بيان بالأدوات المستخدمة في كل دراسة ميدانية على حده :

(أ) أدوات الدراسة الاستطلاعية : و شملت أداتين قام بتصميمها الباحث الرئيسى كأساس للدراســـات الميدانية اللاحقـة :

١ ـ استمارة مقابلة للتعرف المبدئى على الجمعيات التى يمكن أن يقع الاختيار عليها للدراســـة الميدانية الثانية ، وتم استيفاء بياناتها من المسئولين عن نشاط محو الأمية بالجمعيـــة أو من أحد المسئولين بها .

وكان الغرض من اعداد تلك الاستمارة التعرف على الجمعيات الأهلية ( غير الحكوميـــة ) التى تعمل فى مجال محو الأمية تحديدا من بين الجمعيات الأخرى ذات الأنشطــــة المختلفة والتى تخضع لاشراف ادارات الشئون الاجتماعية بمحافظتى القاهرة والجيزة .

وتم استيفاء بيانات تلك الاستمارة من أحد المسئولين عن النشاط الأهلى والذيـــن بحكم منصبهم يستطيعون اصدار أحكام تقييمه على أنشطة تلك الجمعيات فى مجال محـــو الأمية وعوامل تميز تلك الجمعيات ( ملحق رقم ) .

٢ـ استمارة مقابلة للتعرف المبدئى على حجم نشاط الجمعية فى مجال محو الأمية :

وكان الهدف من اعداد تلك الاستمارة التعرف على حجم وموقع نشاط الجمعية فـــى مجال محو الأمية ضمن أنشطة الجمعية الأخرى . وكذلك التعرف على بعض المقومات التى رأى الباحث الرئيسى أنها تساعد بصفة مبدئية فى تقييم نشاط الجمعية فى مجال محـــو الأميـــة . وكانت تلك المقومات تتمثل فى :

أ ـ عدد فصول محو الأمية بالجمعية وعدد الدارسين ( ذكور/ اناث ) .

ب ـ مدى انتظام الدارسين بفصول محو الأمية ، وهل هناك حوافز تقدمها الجمعيـــة

للدارسين بفصولها · وماطبيعة تلك الحوافز ؟

حـ — عدد المعلمين القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية بالجمعية ومؤهلاتهم الدراسيـــة وخبراتهم العملية فى مجال التدريس بفصول محو الأمية · وهل تم حضورهم دورات تدريبية من عدمــه ؟ وهل يتم متابعة وتوجيه فنى لهم خلال ممارستهم للتدريـس بفصول محو الأمية ؟ ( ملحق رقم ) ·

(ب) أدوات التطبيق الميدانى الثانـى :

قام معد هذا الفصل (السابع) باعداد بعض الأدوات المكملة فى ضوء ما أسفرت عنـــه الدراسة الاستطلاعية من نتائج ، وطبقا للبيانات التى تبين الحاجة اليها لاعداد هذا الفصـــل وتشمل هذه الأدوات مايلى :ـ

١ـ استمارة مقابلة تم استيفاء بياناتها من خلال المقابلة التى تمت مع بعض المسئولين عـــن النشاط الأهلى بوزارة الشئون الاجتماعية وبعض مديرياتها واداراتها بمحافظتى القاهرة والجيزة·

وكان الهدف من اعداد تلك الاستمارة التعرف على :

أ — المقومات التى يجب توافرها فى الجمعيات العاملة فى مجال محو الأمية ، ومـــدى توافر تلك المقومـات من عدمه ·

ب — طبيعة العلاقة الاشرافية ( الادارية — الفنية — المالية وغيرها ) من جانـــب ادارات النشاط الأهلى فى كل من وزارة الشئون الاجتماعية ومديريتى الشئـــون الاجتماعية بمحافظتى القاهرة والجيزة وبعض ادارات الشئون الاجتماعية بهاتيـــن المديريتين ·

حـ — دور الادارات المعنية بالنشاط الأهلى فى التنسيق بين الجمعيات العاملة فى أنشطة متشابهة ومجالات واحدة · وطبيعـة هذا الدور فى التنسيق فى حالة قيام تلـــك الادارات به ؟ومعرفة على من تقع مهمة التنسيق تلك فى حالة عدم قيام تلك الادارات بـه ؟

د — مدى تحقيق الجمعيات العاملة فى مجال محو الأمية للهدف من انشائها وعملها فـــى مجال محو الأمية · ومادلائل ذلك ومظاهره ؟

هـ ـ الأسباب التى أدت الى عدم تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها والصعوبات التى تواجهها خلال ممارستها لنشاطها فى مجال محو الأمية ؟

و ـ مقترحات هؤلاء المسئولين لتنشيط وزيادة فعالية تلك الجمعيات حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها بالكفاءة المرجوة فى مجال محو الأمية ؟ ( ملحق رقم ) .

٢ـ استمارة استبيان تم استيفاء بياناتها من أعضاء المكتب التنفيذى للجمعيات التى لها نشاط فى مجال محو الأمية . والتى تم التعرف عليها واختيارها على ضوء ما أسفر عنه تحليل الدراسة الاستطلاعية المبدئية فى التطبيق الميدانى الأول .

واشتملت بيانات هذه الاستمارة على النقاط التالية :

أ ) بيانات تعريفية بالجمعية .

ب) بيانات خاصة بأعضاء مجلس ادارة الجمعية .

حـ) بيانات خاصة بالعاملين بالجمعية .

د ) بيانات عن اللجان المشكلة بالجمعية .

هـ) بيانات عن نشاط الجمعية فى مجال محو الأمية خلال السنوات ٩٤/٩٣ ـ ١٩٩٦/٩٥ .

و) بيانات خاصة عن المبنى والتجهيزات .

ز) بيانات خاصة بالقائمين بالتدريس فى فصول محو الأمية بالجمعية .

ح) الصعوبات التى تجدها الجمعية فى الحصول على معلمين للتدريس بفصول محو الأمية وأسباب تلك الصعوبات .

ط) طبيعة العلاقة والاسهامات التى تحصل عليها الجمعية من ادارة الشئون الاجتماعية التابعة لها ( اشرافية ـ فنية ـ بشرية ـ مادية ومالية/ وغيرها ) .

ى) طبيعة العلاقة والاسهامات التى تحصل عليها الجمعية من الهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار ( اشرافية فنية ـ بشرية ـ مادية ومالية/ وغيرها ) .

ك) الصعوبات التى تواجه الجمعية والمقترحات للتغلب عليها ؟

٣ـ استمارة استبيان تم استيفاء بياناتها من القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية . وتضمنت بيانات هذه الاستمارة مايلى :ـ

أ ) بيانات تعريفية شخصية .

ب) بيانات عن حجم العمل والعائد المالى من التدريس بفصول محو الأمية .

حـ) الخبرات السابقة للتدريس بفصول محو الأمية ومكانها وأسباب عدم الاستمرار فى العمل السابق والدورات التدريبية التى حضرها .

د) التوجيه الفنى والمتابعة ( الجهة التى تقوم بهما ، عدد مرات المتابعة ، والتوجيه، مدى الاستفادة منها ) .

هـ) الحوافز الأخرى التى يحصل عليها بالاضافة الى المكافأة أو المرتب .

و) التعرف على رأى القائمين بالتدريس حول بعض عناصر العملية التعليمية بفصول محو الأمية .

ز) التعرف على الصعوبات التى تواجه القائم بالتدريس ، والمقترحات للتغلب عليها لتنشيط دور الجمعية فى مجال محو الأمية .

٤- استمارة مقابلة تم استيفاء بياناتها من بعض المسئولين بالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. واشتملت هذه الاستمارة على البيانات التالية :-

أ - طبيعة العلاقة بين الهيئة وبين الجمعيات غير الحكومية العاملة فى مجال محو الأمية من حيث ( الاشراف / المتابعة / التقويم وغيرها ) .

ب - مظاهر المساعدة التى تقدمها الهيئة لهذه الجمعيات ( مادية / بشرية / فنية/ ادارية / غير ذلك ) .

حـ - مدى مساهمة تلك الجمعيات فى تحقيق السياسة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار التى تتولاها الهيئة . ومظاهر تلك المساهمة .

د - الصعوبات التى تواجه عمل تلك الجمعيات فى مجال محو الأمية ومقترحات علاجها لتنشيط دور تلك الجمعيات فى محو الأمية .

هذا ، وقد روعى فى اعداد هذه الاستمارات الأربع تكامل بيانات كل استمارة مع الأخرى بحيث تعكس زوايا الرؤى المتعددة لأفراد العينة وفقا لموقع أفراد العينة لكل فئة على حده بشكل يؤدى فى النهاية الى الخروج برؤية شاملة لمختلف الآراء بالرغم من اختلاف المواقع وذلك بهدف تحقيق

ولقد شهد عقد الثمانينات فى كل دول العالم ، كما تشير احدى الدراسات ٠ [٢٣] مراجعة رئيسية لدور الدولة سواء فى النظم الرأسمالية ، حيث تقوم الدولة بدور أساسى فى سياسات الرفاهية الاجتماعية Social Wel Fare ، أو فى النظم الاشتراكية حيث تقوم الدولة بادارة كافـــة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، أو فى الدول النامية حيث تضطلع الدولة بالدور الرئيسى فـــى عملية التنمية ٠

ولقد أدت تلك المراجعة لدور الدولة فى كافة الأنظمة السياسية والاقتصادية الى تصاعـــد دور وأهمية المشاركة الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية ٠
Non Governmenkal Organization ( N.G.O. )

– وهو أشهر المسميات السائدة عالميا لذلك النشاط الأهلى – لسد الثغرات فى أداء السياســة العامة نتيجة لتراجع قدرة الدولة على أداء بعض الخدمات الأساسية للمواطنين خاصة فى مجـــال الصحة والتعليـم ٠

هذا ، وهناك مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تشهدها مصر فـــى الوقت الحاضر أدت الى طرح قضايا الجهود التطوعية الى دائرة الاهتمام ٠ فاذا كانت الدولة تسعـــى اليوم الى أن تتضافر الجهود والمشاركة الشعبية مع الجهود الحكومية فى دعم خطط وبرامج التنميـــة الشاملة المستهدفة ، والمساهمة بفعالية وايجابية فيها ، فان الجمعيات والمنظمات الأهلية التطوعيـة فى مصر تعد تجسيدا لهذه المشاركة ٠

لذا ، فلقد تضمن اعلان عقد التسعينيات فى مصر ليكون عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبـــار والذى سبقت الاشارة اليه – مطالبة كافة التنظيمات الحزبية والسياسية وجميع القطاعات والأفـــراد أن تعمل متكاتفة بروح المسئولية القومية على تحقيق مايلى : [٢٤]

١– سد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ فى مدارس التعليم الأساسى ٠
٢– حشد الطاقات وتنظيم حملة قومية شاملة تهدف الى القضاء على براثن الأمية وتوفير المهـــارات الأساسية لدى الأفراد من أجل العمل والانتاج ٠
٣– أن يتكاتف التعليم النظامى فى مختلف المؤسسات التعليمية مع التعليم غير النظامى فى أجهـــزة الاعلام وكافة المؤسسات الشعبية والرسمية على محو الأمية فى حملة قومية شاملة ٠

الهدف من اعداد هذا الفصل المتحور حول تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية.

هذا ، وضمانا لسلامة الأدوات المستخدمة والتأكد من تحقيقها للهدف من وراء اعدادها لخدمة الدراسة الحالية . فقد خضعت كل استمارة من الاستمارات المستخدمة فى الدراسة للاجراءات التالية :-

١- قام الباحث باعداد كل استمارة منها فى صورتها المبدئية وفى ضوء الغرض من اعدادها والبيانات التى يأمل الحصول عليها تحقيقا للهدف من الدراسة فى ضوء ماتم التوصل اليه خلال الجلسات العلمية لشعبة بحوث التخطيط التربوى .

٢- تم عرض الاستمارات فى السمينار العلمى الدورى لشعبة بحوث التخطيط التربوى .

٣- كما تم عرض الاستمارات فى مجلس شعبة بحوث التخطيط التربوية بحضور السادة أعضاء الهيئة البحثية بالشعبة .

كما تم عرض الاستمارات ومناقشتها مع بعض السادة المعنيين فى الجهات التى تم اختيارها موقعا للدراسة الميدانية .

٤- تم اجراء بعض التعديلات فى ضوء الخطوات السابقة .

٥- تم عرض الاستمارات مرة أخرى ومناقشتها بعد اجراء التعديلات على بعض من تم الرجوع اليهم من الخبراء والمعنيين بالنشاط الأهلى ومحو الأمية .

هذا ، وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن من قاموا بملء استمارات الاستبيان أو أجريت معهم المقابلات كانوا من القيادات العاملة فى مجال العمل الأهلى سواء فى الجهات الحكومية أو الجمعيات غير الحكومية ( موضع العينة ) مما يعطى وزنا لما أدلوا به من معلومات وماتم الحصول عليه من بيانات .

## اختيار العينـــــة :

فى ضوء الهدف من اعداد هذه الدراسة ، وفى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الميدانيـــــــــة الاستطلاعية من تحديد وتوضيح للمعلومات والبيانات اللازم توافرها والحصول عليها • فقد تم وفقـــا لذلك تحديد عينة الدراسة ، والتى تم اختيارها طبقا للخطوات التالية :ـ

١ـ فى ضوء الاتفاق الذى تم بين الهيئة البحثية بشعبة بحوث التخطيط التربوى بأن يقتصر مجتمع البحث على الجمعيات غير الحكومية الواقعة فى نطاق اشراف وزارة الشئون الاجتماعية بمحافظتـــى القاهرة والجيزة • فقد تم الحصول على بيان تفصيلى بالادارات الاجتماعية التابعة لوزارة الشئـون الاجتماعية بكلتا المحافظتين •

وتبلغ الادارات الاجتماعية التابعة لوكالة الشئون الاجتماعية بمحافظة القاهرة ثلاثة وعشـرون ادارة اجتماعية هى (٤٤) :

مصر الجديدة ـ شبرا ـ السلام ـ غرب ـ الوايلى ـ الساحل ـ عابدين ـ المرج ـ منشـأة ناصر ـ الزيتون ـ البساتين ـ ١٥ مايو ـ روض الفرج ـ المعادى ـ حدائق القبـــــة ـ مصر القديمة ـ جنوب ـ الزاوية الحمراء ـ المطرية ـ حلوان ـ عين شمس ـ مدينة نصـر ـ وســط •

ونظرا لاتساع الرقعة الجغرافية لهذه الادارات وصعوبة تغطيتها ميدانيا • فقد تم الاقتصار على الادارات الاجتماعية التالية لتكون ممثلة لعينة المسئولين عن النشاط الأهلى ، والجمعيـــات غير الحكومية الواقعة فى نطاق اشرافها موضعا للدراسة الميدانية • والتى تمثلت فى ادارات :
شبرا ـ الساحل ـ روض الفرج ـ الوايلى ـ منشأة ناصر ـ المعادى ـ حلوان •

وقد روعى فى اختيار تلك الادارات القرب الجغرافى وتمثيل مناطق جغرافية مختلفة مــــن محافظة القاهـرة •

ـ اما بالنسبة للادارات الاجتماعية التابعة لوكالة وزارة الشئون الاجتماعية بمحافظة الجيزة فقـــد بلغت خمسة عشر ادارة اجتماعية هى ادارات : (٤٥)

جنوب ـ وسط ـ شمال ـ غرب ـ ٦ أكتوبر ـ الهرم ـ ابو النمرس ـ الحوامديـــــــة ـ البدرشين ـ العياط ـ الصف ـ أوسيم ـ منشأة القناطر ـ أطفيح ـ الواحات •

ونظرا لاتساع الرقعة الجغرافية لهذه الادارات وصعوبة تغطيتها ميدانيا • فقد تم الاقتصار على الادارات الاجتماعية الواقعة فى نطاق مدينة الجيزة شملت خمس ادارات هى :–

جنوب – وسط – شمال – غرب – الهرم •

حيث أن هذه الادارات تمثل عينة ادارات محافظة الجيزة مابين بيئات حضرية وريفية ماعدا البيئة البدوية ( الصحراوية ) التى تمثلها ادارة الواحات الاجتماعية •

ويوضح الجدول التالى مفردات عينة البحث من كل ادارة اجتماعية من الادارات الاثنى عشر بكل من محافظتى القاهرة والجيزة •

جدول رقم (١)

يوضح عينة البحث من موظفى الادارات الاجتماعية

| مسمى الوظيفة | العدد |
|---|---|
| مدير ادارة | ١٢ |
| رئيس قسم الجمعيات | ١٢ |
| رئيس قسم التنمية | ١٢ |
| اخصائى اجتماعى بقسم الجمعيات | ١٢ |
| مراجع مالى بقسم الجمعيات | ١٢ |
| الجملة | ٦٠ |

٢– وتحقيقا لعمق المعلومات المأمول الحصول عليها فقد رأى الباحث أن تتضمن عينة الدراسة بعض المسئولين عن النشاط الأهلى فى مستويات وظيفية أعلى من مستوى الادارة الاجتماعية • ووفقا لذلك فقد اتسعت دائرة عينة الدراسة لتشمل بعض المسئولين بالجهات المركزية على مستوى المحافظة وعلى مستوى الجمهورية • وفيما يلى بيان بمفردات العينة بالنسبة لكل مستوى على حده•

جدول رقم ( ٢ )

يوضح مفردات العينة على مستوى وكالة وزارة الشئون الاجتماعية بمحافظة القاهـــــرة

| مسمـــى الوظيفـــــة | العـــدد |
| --- | --- |
| مدير ادارة الجمعيـــــات | ١ |
| وكيل ادارة الجمعيـــــات | ١ |
| اخصائى اجتماعـــى أول | ١ |
| اخصائى تنمية ادارية أول | ١ |
| الجملـــــــة | ٤ |

جـــدول رقم ( ٣ )

يوضح مفردات العينة على مستوى وكالة وزارة الشئون الاجتماعية بمحافظة الجيـــزة

| مسمـــى الوظيفـــــة | العـــدد |
| --- | --- |
| مدير ادارة الجمعيـــــات | ١ |
| مدير ادارة التنميـــــة | ١ |
| وكيل ادارة الجمعيـــــات | ١ |
| رئيس قسم محو الأمية بادارة التنمية | ١ |
| اخصائى خدمات اجتماعيـــة بادارة الجمعيـــات . | ١ |
| اخصائى تنمية اجتماعية بادارة التنمية | ١ |
| اخصائى تنمية ادارية بادارة التنميـــة بالجمعيات . | ٢ |
| الجملـــــــة | ٨ |

جدول رقم (٤)

يوضح مفردات العينة على مستوى وزارة الشئون الاجتماعية

| مسمى الوظيفة | العدد |
|---|---|
| مدير عام الادارة العامة لتنمية المجتمعات المحلية . | ١ |
| اخصائى أول تنمية اجتماعية بالادارة العامة لتنمية المجتمعات المحلية . | ٤ |
| الجملة | ٥ |

ويتبين من الجداول السابقة أن اجمالى مفردات العينة التى شملها التطبيق الميدانى بالنسبة للمسئولين عن النشاط الأهلى بوزارة الشئون الاجتماعية ومديرياتها واداراتها بمحافظتى القاهرة والجيزة قد بلغ (٧٧) مفردة .

٣- تم الاتفاق فى اجتماع الهيئة البحثية لشعبة بحوث التخطيط التربوى بتاريخ ١٣/٣/١٩٩٦ على أن يتم اختيار خمس جمعيات غير حكومية لها نشاط فى مجال محو الأمية وذلك من كل ادارة اجتماعية من الادارات الاثنى عشر التى وقع عليها الاختيار للدراسة الميدانية الثانية فى كل من محافظتى القاهرة والجيزة - كما سبق الاشارة الى ذلك .

وطبقا لذلك فقد تقرر اختيار خمس جمعيات من كل ادارة اجتماعية باستثناء الجمعيات الخاضعة لاشراف ادارة منشأة ناصر الاجتماعية بمحافظة القاهرة نظرا لطبيعة البيئة الاجتماعية لهذه المنطقة وتعذر قيام الباحثات بالنزول الى هذه المنطقة اذا علمنا أن معظم اعضاء مجلس ادارة هذه الجمعيات لايتواجدون فى الغالب الا فى الفترة المسائية .

وفى ضوء ذلك فقد كان المستهدف من عينة أعضاء مجالس ادارات الجمعيات بعد استبعاد الجمعيات الواقعة فى نطاق الادارة الاجتماعية بمنشأة ناصر هو ٣٠ فرد بواقع عضو مجلس ادارة جمعية

واحدة من بين خمس جمعيات فى كل ادارة اجتماعية بالست ادارات اجتماعية بمحافظة القاهرة ·

وبالاضافة الى خمس جمعيات من كل ادارة من الادارات الاجتماعية الخمس بمحافظة الجيزة بما يمثل عضو مجلس ادارة واحد من كل جمعية · فيكون بذلك عدد مفردات العينة المستهدف من محافظة الجيزة بالنسبة لأعضاء مجالس ادارة الجمعيات ذات النشاط فى مجال محو الأمية يبلغ ٢٥ مفردة ·

وباضافة الـ ٣٠ مفردة من جمعيات محافظة القاهرة · فيبلغ بالتالى حجم مفردات عينة البحث من أعضاء مجالس ادارات الجمعيات عدد ٥٥ مفردة ·

وقد بلغ عدد الاستمارات الصحيحة التى أمكن جمعها خمسون استمارة بياناتها كالتالى :-

جدول رقم (٥)

يوضح مفردات عينة أعضاء مجالس ادارة الجمعيات

| صفة العضوية | رئيس مجلس ادارة | سكرتير | أمين صندوق | عضو | الجملة |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | ٧ | ١٥ | ٦ | ٢٢ | ٥٠ |
| ٪ | ١٤ | ٣٠ | ١٢ | ٤٤ | ١٠٠٪ |

٤- فى ضوء عدد الفصول الموجودة بكل جمعية تقرر أن يكون عدد مفردات العينة من القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية مدرس واحد على الأقل من كل جمعية مع زيادة عدد مفردات العينة بالنسبة للجمعيات التى بها اكثر من فصل من فصول محو الأمية وايضا أكثر من مستوى دراسى·

وفى ضوء ذلك فقد بلغ اجمالى مفردات عينة القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية من الجمعيات التى وقع الاختيار عليها قد بلغ ٦٥ مفردة ( منهم ٦ من القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية التابعة لجمعية كاريتاس مصر ) والباقى بمعدل مدرس الى مدرسين من كل جمعية·

٥- تم تطبيق عدد (٢٣) استمارة مقابلة على بعض العاملين بالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالادارات التاليـة :-

١- الادارة المركزية للتخطيط التربوى والخدمات التعليميـة ·

٢- الادارة المركزية للمتابعة والتوجيه ٠

٣- الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار ٠

وبذلك يبلغ اجمالى مفردات عينة الدراسة من كل المستويات ٢١٥ مفردة بياناتها كالتالى :-

جدول رقم (٦)

يوضح اجمالى عينة البحث على مختلف المستويات

| مسلسل | بيان العينة | العدد | ٪ |
|---|---|---|---|
| ١ | المسئولين عن النشاط الأهلى بوزارة الشئون الاجتماعية ومديرياتها واداراتها بمحافظتى القاهرة والجيزة ٠ | ٧٧ | ٣٦ |
| ٢ | أعضاء مجالس ادارات الجمعيات ٠ | ٥٠ | ٢٣ |
| ٣ | القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية ٠ | ٦٥ | ٣٠ |
| ٤ | المسئولين بالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ٠ | ٢٣ | ١١ |
| | الجملة | ٢١٥ | ١٠٠ |

جدول رقم (٧)

يوضح المستوى الدراسى للقائمين بالتدريس بفصول محو الأمية

| بيان | | ٪ |
|---|---|---|
| عالى | ١١ | ٪١٧ |
| متوسط | ١٧ | ٪٨٣ |
| مجموع | | |

ويتبين من هذه الجداول أن نسبة من يقومون بالتدريس بفصول محو الأمية من ذوي المؤهلات العالية يبلغ ١٧٪ من اجمالى أفراد العينة على حين نسبة من يحملون مؤهلات متوسطة فتبلغ ٨٣٪ .

ونستخلص من ذلك أن مستوى تأهيل القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية بالجمعيات منخفض مما قد ينعكس سلبا على كفايتهم فى العملية التدريسية وقد يترتب على ذلك تسرب الدارسين لشعورهم بضعف مستوى من يقومون بالتدريس لهم وعدم خبرتهم بطرق التدريس بصفة عامة والتدريس للكبار بصفة خاصة .

جدول رقم (٨)

يبين عدد القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية بالجمعيات طبقا للنوع

| بيان | عدد | ٪ |
|---|---|---|
| ذكر | ١٧ | ٢٦ |
| انثى | ٤٨ | ٧٤ |
| المجموع | ٦٥ | ١٠٠ |

ويتضح من هذا الجدول أن النسبة الغالبة للقائمين بالتدريس بفصول محو الأمية من الاناث حيث يبلغ عددهم ٤٨ بنسبة ٧٤٪ من اجمالى أفراد العينة ، على حين عدد المعلمين من الذكور بلغ ١٧ معلما بنسبة ٢٦٪ من اجمالى أفراد العينة .

ونستنتج من ذلك أن الجمعيات تعطى أهمية لفتح فصول دراسية خاصة بالاناث وهذا يتوافق مع التوجه العام لسياسة الدولة والخطة القومية لمحو الأمية فى مصر بزيادة الاهتمام والتركيز على محو أمية الاناث حيث أنهن يشكلن نسبة كبيرة من الأميين فى مصر والتى بلغت بالنسبة للاناث فى عام ١٩٩٠ نحو ( ٦١,٥٪ ) (٤٦).

جدول رقم (٩)

يبين العلاقة الوظيفية للقائمين بالتدريس بالجمعية

| معيـــن | | بعقـــد | |
|---|---|---|---|
| العـدد | ٪ | العـدد | ٪ |
| ٧ | ١١ | ٥٨ | ٨٩ |

ويتضح من ذلك الجدول أن نسبة من يعملون بعقد مع الجمعيات بلغت ٨٩٪ ، على حين بلغت نسبة المعينين ١١٪ من اجمالى أفراد العينـة ٠

وربما يرجع ذلك الى طبيعة العمل بالجمعيات على أساس أنه فى الأصل عمل تطوعى ٠ كما أن اجراءات التعيين بالجمعية تخضع لاجراءات ادارية كثيرة منها على سبيل المثال " ضرورة الاعـلان عن الوظائف فى صحيفتين واسعتى الانتشار " ٠ (٤٧) وهذا أمر فى حد ذاته مكلف للجمعية ، مما يخطر الجمعية الى الحصول على حاجتها من القوى العاملة بصفة عامة وبفصول محو الأمية بصفة خاصة عـن طريق التعاقد الشخصى لسهولة اجراءاته الاداريـة ٠

جدول رقـم (١٠)

يبين سابقة العمل بفصول محو الأمية للقائمين بالتدريـس

| نعـم | | لا | |
|---|---|---|---|
| عـدد | ٪ | عـدد | ٪ |
| ٧ | ٪١١ | ٥٨ | ٪٨٩ |

ويتضح من ذلك الجدول أن من سبق لهم العمل بفصول محو الأمية يبلغ ٧ أفراد بنسبة ١١٪ من اجمالى أفراد العينة ، على حين أن الغالبية من القائمين حاليا بالتدريس بفصول محو الأمية ، الذين بلغ عددهم ٥٨ بنسبة ٨٩٪ من اجمالى أفراد العينة لم يسبق لهم العمل بفصول محو الأمية - أى ليست لديهم خبرة سابقة - مما يوحى بأن تلك العناصر الى جانب أنها غير مؤهلة دراسيا كما سبق الاشارة الى جانب عدم الخبرة السابقة فى مجال التدريس بفصول محو الأمية .

وبالنسبة لمن سبق لهم العمل بفصول محو الأمية فكانت تتراوح مدة العمل السابقة مابين عام واحد وثلاثة أعوام بنسبة بلغت ٧١٫٤٪ ، ٢٨٫٦٪ على التوالى من اجمالى أفراد العينة الذين سبق لهم العمل .

ونستخلص من ذلك أن الجمعيات تجد صعوبة فى الحصول على مدرسين للتدريس بفصول محو الأمية من ذوى المؤهلات التخصصية أو من ذوى الخبرات السابقة مما يؤثر بلا شك - كما يرى الباحث على مستوى التدريس وكفاءة العملية التدريسية ، الأمر الذى قد ينعكس سلبا على مردود ومخرجات نشاط تلك الجمعيات فيما يتعلق بمحو الأمية .

جدول رقم (١١)

يبين عدد القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية الذين سبق لهم حضور دورات تدريبية

| بيان | العدد | ٪ |
| --- | --- | --- |
| نعم | ١٦ | ٢٥ |
| لا | ٤٩ | ٧٥ |
| المجموع | ٦٥ | ١٠٠٪ |

ويتضح من ذلك الجدول أن الغالبية من القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية والذين بلـــغ عددهم ٤٩ مدرسا بنسبة ٧٥٪ من اجمالى أفراد العينة لم يسبق لهم حضور دورات تدريبية قبـــل العمل بفصول محو الأمية أو حتى أثناء العمل • على حين كانت نسبة من سبق لهم حضـــور دورات تدريبية ٢٥٪ من اجمالى أفراد العينة وهؤلاء كان موعد الدورة بالنسبة لمن حضر دورات تدريبيـــــة قبل العمل فكان عددهم ٥ أفراد بنسبة ٣١٪ على حين كان عدد من حضر الدورة أثناء العمـــــل ٣ أفراد بنسبة ١٩٪ وأجاب عدد ٨ أفراد بنسبة ٥٠٪ بأنهم حضروا دورات تدريبية قبل التحاقهـــم وأثناء قيامهم بالعمــل •

ونستخلص من ذلك أنه لايوجد هناك اهتمام من قبل الجمعيات باعداد وعقد دورات تدريبيـــة لمن يقوم بالتدريس بفصول محو الأمية سواء قبل العمل أو أثناؤه بالرغم من أن مؤهلاتهم لاتؤهلهـــم صراحة للعمل أساسا بفصول محو الأمية ، مما يجعل من عقد الدورات التدريبية ضرورة ملحة وهـــو الأمر الذى يجب الاهتمام به لرفع الكفاءة التدريسية للقائمين بالتدريس مما يؤدى الى زيادة فعاليتهـم وبالتالى يكون العائد من وراء عملهم بالنسبة لمستوى الدارسين على درجة مقبولة يمكن أن يتحقـــــق من خلالها هدف الجهود المبذولة من أجل مكافحة الأمية •

وكانت تتراوح مدة الدورة فى الغالب أسبوع ( ٥ أيام ) دراسية • وكانت هذه الدورات تنظم بواسطة مؤسسة الثقافة العمالية واللجنة المسكونية لمكافحة الأمية وجمعية كاريتاس مصر •

ومن جهة أخرى أفاد أفراد العينة الذين سبق لهم حضور الدورات التدريبية بأنها اشتملــــت على تدريس ودراسة الموضوعات والمقررات التاليــة :

( علم النفس ـ الخصائص النفسية للأميين وكيفية التعامل معهم فى الفصل ـ قضية محو الأميـــة وحجمها ومبررات مواجهتها ـ التدريب على المنهج المقرر فى الدراسة ـ برامج التوعية الثقافية والصحيـــة بصفة عامة ـ مهارات التدريس وتحضير الدروس قبل التدريس ) •

جدول رقم (١٢)

يبين مدى استفادة القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية
بالجمعيات من الدورات التدريبية التي حضرها

| نعم | ٪ | لا | ٪ |
|---|---|---|---|
| ١٦ | ١٠٠٪ | — | — |

ويتضح من ذلك أن الدورات التى عقدت سواء قبل العمل بفصول محو الأمية أو خلاله قد أفادت جميع أفراد العينة حيث أشار الى ذلك جميع أفراد العينة الذين حضروا دورات تدريبية على مختلف توقيتاتها والبالغ عددهم ١٦ معلما ٠

ونستخلص من ذلك أهمية تلك الدورات التدريبية بالنسبة للقائمين بالتدريس اذا أخذنا فى الاعتبار عدم حصولهم على المؤهلات العلمية المناسبة للعمل فى مجال التدريس بفصول محو الأمية٠ لذلك نجد أفراد العينة الذين أفادوا بأنهم لم يسبق لهم حضور دورات تدريبية مطلقا اقترحوا ضرورة عقد مثل هذه الدورات لشعورهم بالحاجة اليها لكى يستفيدوا من برامجها فى تحسين أدائهم لعملهم بالتدريس بفصول محو الأمية ٠

جدول رقم (١٣)

يبين عدد أفراد القائمين بالتدريس ونسبتهم الذين تتم لهم
عملية توجيه فنى ومتابعة

| بيان | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ١٥ | ٢٣ |
| لا | ٥٠ | ٧٧ |
| المجموع | ٦٥ | ١٠٠ |

ويتبين من ذلك أن الغالبية من أفراد العينة من القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية بالجمعيات موضع الدراسة الميدانية والذين بلغ عددهم ٥٠ مدرسا بنسبة ٧٧٪ من اجمالى أفراد العينة لاتحدث لهم عملية توجيه فنى أو متابعة ، على حين بلغ عدد من تتم لهم عملية توجيه فنى ومتابعة ١٥ مدرسا بنسبة ٢٣٪ من اجمالى أفراد العينة ٠

وقد أوضح أفراد العينة الذين تتم لهم عملية متابعة وتوجيه فنى أن الجهات التى تقوم بتلك المهمة الهيئة العامة لمحو الأمية وجمعية كاريتاس مصر ٠

وبذلك نستنتج أن هناك انفصام الى حد كبير بين الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال محو الأمية وبين الأجهزة الحكومية المعنية بهذه المشكلة ٠ كما أن الجمعيات فى حد ذاتها ممثلة فى أعضاء مجلس ادارتها لايعطون أهمية تذكر لموضوع متابعة الفصول الموجودة بجمعياتهم عدا جمعية كاريتاس مصر التى لها نشاط مميز وبارز فى هذا الصدد حيث أن لها جهاز خاص بها للقيام بمهمة المتابعة والتوجيه الفنى بصفة دورية مما ينعكس بصورة ايجابية عالية الكفاءة بالنسبة لنشاط تلك الجمعية ( كاريتاس مصر ) فى مجال محو الأمية ٠ وهذا الأمر يدعو الى أن تشكل الجمعيات من بين أعضائها من يتولى الاشراف والمتابعة بجدية واهتمام على الفصول الموجودة بها والاستفادة من جهود امكانات بعض الجمعيات النشطة ٠ وهذا ماسيبدو واضحا فى توصيات هذه الدراسة ومقترحاتها ٠ حيث أفاد أفراد العينة الذين تتم لهم عملية توجيه فنى ومتابعة الى استفادتهم من تلك العملية فى تطوير عملهم وتوجيههم الى الأسلوب والطريقة الأفضل للتدريس بفصول محو الأمية وكيفية التعامل مع المشاكل التى قد يتعرضون لها خلال عملهم ٠

جدول رقم ( ١٤ )

يبين عدد ونسبة القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية
بالجمعيات الذين يحصلون على حوافز غير مرتباتهم أو مكافآتهم
الدورية كل شهر

| بيان | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ١٧ | ٢٦ |
| لا | ٤٨ | ٧٤ |
| المجموع | ٦٥ | ١٠٠ |

ويتضح من ذلك الجدول أن عدد القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية بالجمعيات بلغ ٤٨بنسبة ٧٤٪ من اجمالى أفراد لايحصلون على أية حوافز سواء مالية أو معنوية من الجمعيات التى يقومون بالتدريس بفصول محو الأمية بها • على حين أفاد عدد ١٧ معلما بنسبة ٢٦٪ بأنهم يحصلون على حوافز ومكافآت غير مرتباتهم • وتتمثل تلك الحوافز فى :-

أ - حوافز مالية فى حدود عشرون جنيها •

ب - حوافز عينية معنوية مثل القيام برحلات مع الجمعية أو عقد حفلات تكريم للمدرسين عقب كل فترة دراسية يحضرها بعض المسئولين بالجمعية والشئون الاجتماعية وهيئة محو الأمية •

ونستخلص من ذلك أن الجمعيات تغفل عن عامل حيوى وهام فى تحفيز القائمين بالتدريس على الجدية فى العمل والالتزام به الى جانب انخراطهم أصلا فى العمل بالتدريس بفصول محو الأمية ألا وهو تقديم حوافز ومكافآت لهم فى الوقت الذى تكون فيه المرتبات التى يحصلون عليها شهريا غير مجزية ولاتتناسب مع جهودهم فى التدريس بفصول محو الأمية والتى أشار اليها أفراد العينة بأن مرتباتهم تبلغ نحو ٦٠ج كمكافأة شهرية •

ولعل هذا مايفسر لنا بوضوح عدم اقبال الكثير من الأفراد على العمل بالتدريس بفصول محو الأمية نظرا لقلة المرتبات من جانب عدم وجود أية حوافز ومكافآت أخرى من جانب آخر •

_ أما فيما يتصل بمحاور استمارة الاستبيان الموجه للقائمين بالتدريس بفصول محو الأمية فيما يتعلــق بابداء وجهة نظرهم من واقع خبرتهم فيما يتصل ببعض الجوانب المرتبطة بعملهم فى التدريـــــس بفصول محو الأمية فكانت على النحو التالى :

أ _ بالنسبة لنظام التدريس تمثلت آراء عينة البحث فيما يلى :

_ أن المناهج الدراسية طويلة ولاتتناسب بعض محتوياتها مع طبيعة الدراسية ٠

_ لاتتوافر وسائل ايضاح للاستعانة فى التدريس ٠

_ ضرورة تأهيل المعلمين تربويا وعقد دورات تدريبية لهم ٠

ب _ أما بالنسبة لانتظام الدارسين بفصول محو الأمية : فقد أجمع أفراد العينة من المدرسيـــن بأن الدارسين لاينتظمون غالبا فى الدراسة والحضور للفصول بصفة دورية منتظمة ، وان أشار البعض الى أن انتظام الدراسات أفضل الى حد ما من انتظام الدارسين ٠

حـ _ وبالنسبة لمعرفة رأى المدرسين فى نظام التقويم المتبع تمثلت اجاباتهم فى النقاط التالية :

_ ضرورة أن يرتبط نظام التقويم بنظام للحوافز لتشجيع كل من المدرسين والدارسين علـــى حد سواء فى حالة الانجاز الناجح من جانب كلا الطرفين ٠

_ أن مستوى تقويم المستوى الثانى من الدراسة بفصول محو الأمية أعلى من مستوى الدارسين فى هذا المستوى ٠

ولذلك أشار أغلبية أفراد العينة لضرورة اعادة دراسة نظام التقويم المتبع لتطويره ٠

د _ وبالنسبة لرأى القائمين بالتدريس فى متابعة ادارة الشئون الاجتماعية لفصول محو الأميـــة الموجودة بالجمعيات ٠ أشار أغلب أفراد العينة الى أنه لاتوجد أصلا متابعة ، حتـــى وأن كانت تتم كما أفادت بذلك نسبة قليلة من أفراد العينة الى أنها تكون بصورة شكليـــة وتعتمد على المتابعة الدفترية ولاتتم فى الفصول ومع المدرسين بل مع أعضاء مجلـــس ادارة الجمعيـــة ٠

هـ _ أما فيما يتعلق بالمتابعة من قبل الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ٠ فكانت الآراء تتمثـل فيما يلـــى :

_ أنها متابعة دورية ٠ وان أشار البعض الى أنها ثانوية ٠

– ترتكز على معرفة السير فى المنهج الدراسى ومدى الالتزام بالخطة الموضوعة للمنهج الدراسى.

– أما فيما يتعلق بمدى توافر المقومات التى تساعد القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية والمتمثلة فى النقاط التالية .. كانت اجاباتهم وفق مايلى :–

– بالنسبة لكثافة الفصل من حيث عدد الدارسين أجمع كل أفراد العينة بنسبة ١٠٠٪ بأن العدد مناسب تماما ولايسبب ذلك أى مشكلة . فغالبا ماتكون مساحة الفصل اكبر بكثير من عدد الدارسين فأحيانا يكون عدد الدارسين حوالى ٩ دارسين ولم يزد عن ٢٠دارسا كما أفاد بذلك أفراد العينة .

– وايضا كانت الاستجابة جماعية بالنسبة لمكان الدراسة من حيث صلاحيته ومناسبته كقاعدة للدرس .

– اما فيما يتعلق بمدى توافر وسائل ايضاح فكانت أغلبية أفراد ترى بعدم توافر مثل هذه الوسائل للاستعانة بها خلال التدريس وذلك بنسبة ٧٧٪ حيث كان عددهم ٥٠ مدرسا من اجمالى أفراد العينة .

جدول رقم (١٥)

يبين عدد ونسبة أفراد العينة الذين تقابلهم صعوبات

خلال عملهم بفصول محو الأمية

| بيان | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٦٥ | ١٠٠ |
| لا | – | – |
| المجموع | ٦٥ | ١٠٠ |

ويتضح من ذلك أنه لاتخلو جمعية من بعض الصعوبات التى تواجه القائمين بالتدريس بفصول محو الأمية الموجودة بها . وان اختلفت نوعية هذه المشكلات من فرد لآخر . وفيما يلى بيان بهذه المشكلات مرتبة ترتيبا تنازليا حسب ورودها فى آراء أفراد العينة .

ثانيا : تحليل وتفسير نتائج المقابلات التى تمت مع بعض السادة المسئولين بالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ( ملحق رقم )

## هيئة محـو الأميــة

تقديـم :

بالنسبة لاستجابة أفراد عينة الدراسة من العاملين بالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار من الذين تم استيفاء بيانات استمارة المقابلة منهم . فقد جاءت فى مجملها متفقة فى معظم محاور الاستمارة وذلك نظرا لطبيعة عمل الهيئة ودورها المحدد قانونا طبقا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ فى شأن محو الأمية وتعليم الكبار ، وفى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٩١ بتنظيم الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار . وذلك بالنسبة للاسئلة التى كانت تدور حول معرفة طبيعة العلاقة بين الهيئة وبين الجمعيات غير الحكومية العاملة فى مجال محو الأمية وايضا الوقوف على مظاهر المساعدة التى تقدمها الهيئة لهذه الجمعيات .

- أما بالنسبة لمعرفة آراء ووجهات نظر أفراد العينة حول مدى مساهمة الجمعيات غير الحكومية فى السياسة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار التى تتولاها الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى ضوء أهدافها ووظائفها ، وكذا الأمر بالنسبة للتعرف على الصعوبات التى تحد من فعالية نشاط هذه الجمعيات والمقترحات التى من شأنها تنشيط دور هذه الجمعيات فى هذا المجال . فقد تباينت وتعددت وجهات النظر حول هذه الأمور من حيث طريقة عرضها والأسلوب الذى صيغت به ، وان اتفقت جميعها حول مضمون الاستجابة ومدلولها .

وفيما يلى عرض تحليلى لاستجابات أفراد عينة هذه الفئة من فئات الدراسة :

أولا : بالنسبة للتساؤل الأول الذى ورد فى استمارة المقابلة والذى كان يهدف الى التعرف على طبيعة العلاقة بين الهيئة العامة لمحو الأمية ، وبين الجمعيات غير الحكومية العاملة فى مجال محو الأمية . كانت استجابات أفراد العينة على النحو التالى :

أ ـ بالنسبة للاشراف : تتمثل طبيعة العلاقة بين الهيئة والجمعيات غير الحكومية فيما يلى:

١) تنسيق العمل بين تلك الجمعيات .

٢) وضع قواعد اختيار المعلمين الذين يقومون بالتدريس بفصول محو الأمية فى هذه الجمعيات .

٣) اقرار نظام الدراسة وخططها ومناهجها ومستواها ومراحلها المختلفة .

٤ ) تقوم تلك الجمعيات فى نطاق العلاقة الاشرافية من قبل الهيئة عليها بتزويد الهيئة بما تطلبه من تقارير أو بيانات أو احصاءات تتصل بنشاطها ، وأيضا بتقديم المقترحات للهيئة بشأن المشروعات التى تنوى أو ترى هذه الجمعيات القيام بها ٠

ب — بالنسبة للمتابعة : فتنطوى على متابعة الهيئة لنشاط هذه الجمعيات فيما يتصل بتنفيذ الخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى كل مرحلة من مراحلها ، ومعاونة هذه تتم الجمعيات فى أداء مهمتها بالوقوف على الصعوبات التى تواجهها خلال عملية المتابعة التى بمعرفة العاملين بالادارة المركزية للمتابعة والتوجيه بالجهاز والذين يقومون من خلاله بزيارة هذه الجمعيات وايضا من خلال التقارير التى ترسلها الجمعيات للهيئة عن نشاطها فى مجال محو الأمية ٠ حيث تقوم الهيئة باعداد مشروعات برامج محو الأمية وتعليم الكبار ووضع مشروعات الخطط الفنية للدراسة وفقا لها ومتابعة تنفيذ ذلك ٠

ج — بالنسبة للتقويم : وتتمثل طبيعة علاقة الهيئة بالجمعيات غير الحكومية فيما يتصل بالتقويم فى أن الهيئة هى التى تتولى الاشراف على اجراء اختبارات للدارسين بفصول محو الأمية بهذه الجمعيات ومنح الشهادات الدالة على محو أمية هؤلاء الدارسين فى حالة اجتيازهم بنجاح لامتحانات المستوى الثانى من برنامج الدراسة ٠

هذا ، وتجدر الاشارة فى هذا الصدد أن هناك بعض الجمعيات فى ضوء المقابلات الميدانية التى قام بها الباحث مع بعض المسئولين ببعض الجمعيات أن بعض الجمعيات تتولى هى بنفسها وضع البرامج الدراسية والمناهج التى يتم تدريسها بفصول محو الأمية بها ( جمعية كاريتاس مصر ) ٠ (٤٨)

ثانيا : بالنسبة للتساؤل الثانى الوارد فى استمارة المقابلة والذى يهدف الى التعرف على ألوان المساعدة التى تقدمها الهيئة للجمعيات غير الحكومية العاملة فى مجال محو الأمية ٠ جاءت استجابات أفراد العينة على النحو التالى :—

أ — بالنسبة للمساعدات المادية : تقوم الهيئة باعداد المناهج والكتب والوسائل التعليمية اللازمة لتعليم الأميين وطبعها وتوزيعها على تلك الجمعيات ، والاشراف على توفير التجهيزات التى قد تحتاجها بعض هذه الجمعيات لتحقيق الربط بين برامج محو الأمية والتدريب المهنى ٠

ب - بالنسبة للمساعدات البشرية : تتولى الهيئة فى بعض الأحيان تزويد بعض الفصول ببعض الجمعيات بالمدرسين من قبلها ، الى جانب قيام المشرفين من الهيئة بمتابعة سير الدراسة والعمل بفصول محو الأمية بتلك الجمعيات .

حـ - بالنسبة للمساعدات الفنية : فتتمثل فى الاشراف على تدريب الموجهين والقائمين بالتدريس على طرق ووسائل محو الأمية وتعليم الكبار ، وكذلك اصدار النشرات والتعليمات الخاصة بسير العمل وتنظيمه فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار فى حدود اختصاص الهيئة .

د - بالنسبة للمساعدات الادارية : فتقوم الهيئة بالاشراف على الاجراءات التنظيمية الخاصة بعقد الامتحانات وفقا لكل مستوى دراسى ببرنامج محو الأمية وكذلك منح الشهادات للدارسين الذين أنهوا بنجاح المستوى الثانى بالبرنامج .

× تحقيق السياسة القومية لمحو الأميـة :

جدول رقم (١٦)

يوضح رأى أفراد العينة بالنسبة لمدى مساهمة الجمعيات فى تحقيق السياسة القومية لمحو الأمية التى تتولاها الهيئة

| بيان | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ١٧ | ٧٤ |
| لا | ٦ | ٢٦ |
| المجموع | ٢٣ | ١٠٠ |

ويتضح من ذلك الجدول أن عدد الذين أجابوا بأن تلك الجمعيات تلعب دور فعال فى تحقيق السياسة القومية لمحو الأمية والتى تتولاها الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار قد بلغ ٧ أفراد بنسبة ٧٤٪ من اجمالى أفراد العينة . وتمثلت مظاهر تلك المساهمة كما وردت فى استجاباتهم فيما يلى :-

١– تجميع الدارسين فى الأماكن النائية والمتطرفة من محافظات الجمهورية ، وايضا فى المناطق التى ليس بها فصول محو أمية حكومية •

٢– تنفيذ برامج خطط محو الأمية فى عدد من الفصول التابعة لهذه الجمعيات •

٣– المساهمة فى تحمل جانب من التوعية والدعوة خاصة بين النساء •

٤– تخصيص بعض الموارد ( مادية / بشرية / مالية ) من موارد تلك الجمعيات الذاتية للمساهمة فى الجهود المبذولة لمحو الأميــة •

٥– المساهمة بجهودها فى خفض نسبة الأمية والتى تسعى الهيئة للقضاء عليها فى اطار الحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩٠–١٩٩٩ •

٦– تزويد الهيئة بما تطلبه من تقارير واحصاءات •

أما بالنسبة لباقى أفراد العينة والبالغ عددهم ستة أفراد بنسبة ٢٦٪ من اجمالى أفراد العينة، فقد رأوا أن هذه الجمعيات لاتساهم بفعالية فى تحقيق الخطة القومية لمحو الأمية التى تتولاها الهيئة، حيث أن تلك الجمعيات تعانى بعض نواحي القصــور التى تحول بينها وبين المشاركة الايجابية والفعالة فى تحقيق تلك السياسة • وتمثلت مظاهر نواحي ذلك القصور كما وردت فى استجابة أصحاب هـــذا الرأى من أفراد العينة فيما يلى :–

١– عدم توافر الامكانات المادية والبشرية والتمويل الكافى لبعض هذه الجمعيات •

٢– عدم وجود تنسيق بين تلك الجمعيات وبين الهيئة بالصورة التى تمكن هذه الجمعيات من الحصول على متطلباتها المادية والبشرية والمالية للصرف على الفصول الموجودة بها ، مما قد يؤدى فـــى أغلب الأحيان الى عدم استمرار الدراسة فى هذه الفصول بتلك الجمعيات •

٣– أن أغلب المدرسين العاملين بفصول تلك الجمعيات غير مؤهلين تربوياولم يحصلوا علـــى دورات تدريبية تساعدهم فى العمل بكفاءة بالتدريس بفصول محو الأمية •

٤– عدم انتظام تلك الجمعيات فى صرف المكافآت للمدرسين الذين يقومون بالعمل فى فصولهـــا • وان كانت تصرف لهم فهى غير عجزية مما يؤثر سلبا على مستوى أداء المدرس •

٥– لايوجد اشراف كامل وفعلى على هذه الجمعيات خاصة بالنسبة للتقارير والاحصاءات التى ترسلهـا للهيئة والتى لاتعطى صورة واقعية عن حجم نشاط الجمعية فى مجال محو الأمية •

وفيما يتصل بالتساؤل الخاص بالتعرف على الصعوبات التى تواجه هذه الجمعيات وتحد من فعالية نشاطها فى مجال محو الأمية فكانت استجابة أفراد العينة تتمثل فى النقاط التالية :

- صعوبة تجمع الدارسين فى بعض المواقع .
- الدعم المادى لهذه الجمعيات غير كاف .
- عدم تواجد الخريج المناسب فى بعض المواقع للتدريس بالفصول .
- صعوبة الحصول على مكان مناسب للتدريس .
- النقص فى الأدوات والامكانات الدراسية .
- قصور الاعتمادات المالية المخصصة لأنشطة الجمعية وبخاصة اعتمادات محو الأمية .
- ندرة المتخصصين فى مجالات الخدمة الاجتماعية للتوعية وجذب الدارسين .
- غياب التنسيق بين أنشطة الجمعيات فى مواقعها المختلفة .
- عدم جدية العديد من الجمعيات فى تحمل مسئولياتها من جانب مجلس ادارتها .
- ضعف الوعى لدى المستفيدين من محو الأمية .
- قلة أماكن الدراسة .
- عدم وضوح بيانات تلك الجمعيات للهيئة .
- عدم التعاون بين الجهات الرسمية فى الأحياء والمراكز والمحافظات مع الجمعيات بصورة فعالة .
- عدم اقبال الأميين على فصول محو الأمية وعدم الانتظام بالدراسة .
- صعوبة الاتصال المباشر بين الهيئة والجمعيات .
- استخدام بعض الهيئات كتب دراسية خاصة بها رغم وجود كتب مطورة لمواد الدراسة .
- عدم استجابة بعض المدرسين المشرفين بهذه الجهات الى التعليمات والارشادات التى يصدرها رئيس لجنة الامتحانات المعين من قبل الهيئة .

وفيما يتصل بالتساؤل الخاص بالتعرف على مقترحات أفراد العينة بشأن زيادة فعالية وتنشيط هذه الجمعيات فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار فكانت استجابات أفراد العينة على النحو التالى :-

- تواجد الدعم المادى والأدارى لهذه الجمعيات .
- توافر المكان المناسب للتعليم .
- المتابعة المستمرة لهذه الجمعيات .

- الاقتناع التام لدى المسئولين لحل هذه المشكلة ( محو الأمية ) .
- تحفيز الدارسين بالمكافآت العينية لاستمرارهم فى الدراسة .
- زيادة الموارد الماليـة لدعم نشاط محو الأميـــة .
- ضرورة التنسيق بين أنشطة مختلف الجمعيات وأن يتم العمل وفق خطـــة علمية محددة .
- اثارة وعى المواطنين بجميع فئاتهم ودعوتهم الى المشاركة فى أنشطة الجمعيات .
- غـــــــــرس حب العمل التطوعى فى نفوس المسئولين والمستفيدين كى تنجح الجمعية فى عملها .
- عقد مسابقات بين الجمعيات لابراز الأنشطة وتقديم الانجازات حتى نخلق روح التنافس الحقيقـــى فى نفوس العاملين والمستفيدين .
- الاعداد لمؤتمرات محلية واقليمية بين مسئولى الجمعيات من جهة ومسئولى الجهات المعنيـــة ذات العلاقة للمنافسة وتبادل الخبرات واثراء العمل الاجتماعى وبخاصة التطوعى منه .
- دعوة القادة والمسئولين ورجال الأعمال الى الاسهام الايجابى فى تحمل المسئولية الاجتماعية ومساندة هذه الجمعيات بالفكر والجهد والمال فى قيامها بمسئولياتها .
- تتم الامتحانات بمعرفة هيئة محو الأمية وتحت اشرافها .
- زيادة مكافآت التدريس .
- تعيين مسئول محو الأمية عضوا فى مجلس ادارة الجمعية .
- توحيد جهة الاشراف الادارى على نشاط محو الأمية .
- التنسيق بين الجمعيات والهيئة العامة لمحو الأمية .
- التعاون مع الجهات الرسمية فى احضار الأميين .
- تبادل الآراء والمقترحات بين العاملين بنشاط محو الأمية عن طريق المؤتمرات .
- الالتزام بالكتب المقررة والمطورة التى تصدرها الهيئة فى هذا الشأن .

ثالثا : تحليل وتفسير نتائج الاستبيان الخاص بالسادة المسئولين

- بادارات ووحدات وزارة الشئون الاجتماعية ( ملحق رقم )

جـدول رقـم (١٧)

يبين رأى أفراد العينة حول مدى توافر المقومات التى تساعد الجمعيات غير الحكومية فيتحقيقأهدافها

| بيـــان | العـــدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعـم | ٥١ | ٦٦ |
| لا | ٢٦ | ٣٤ |
| الجملـة | ٧٧ | ١٠٠ |

ويتبين من ذلك أن عدد (٥١) من أفراد العينة بنسبة ٦٦٪ من اجمالى أفراد العينـــة أفادوا بأنه يتوافر لدى الجمعيات العاملة فى مجال محو الأمية المقومات التى تساعدها على تحقيـــق أهدافها فى هذا المجال • واشتملت تلك المقومات كما وردت فى استجابة تلك الفئة من أفراد العينـة فيما يلى :-

١- تواجد المكان المناسب للدراسة بمقر الجمعيات •

٢- توافر المادة الدراسية التى يتم تدريسها بفصول تلك الجمعيات •

٣- تستعين هذه الجمعيات بمكلفى الخدمة العامة للتدريس بالفصول الموجودة بها لمحو الأمية •

٤- تتلقى هذه الجمعيات الدعم الفنى والمالى من الادارات الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية مما يساعدها فى تدعيم مختلف أنشطتها ومن بينها مجال محو الأمية •

٥- تتميز بعض هذه الجمعيات بوجود مجلس ادارة نشط وفعال كما تتضمن أنشطة أخرى تدر عليهـا دعم مالى مثل دور الحضانة ومستوصفات العلاج •

أما بالنسبة للعدد الباقى من أفراد العينة والبالغ (٢٦) مفردة يمثلون نسبة ٣٤٪ مـــن اجمالى أفراد العينة فقد أفادوا فى استجابتهم عن عدم توافر المقومات التى من شأنها أن تساعد هـــذه الجمعيات فى الهدف من نشاطها فى مجال محو الأمية • وتمثلت تلك المقومات التى يرون ضـــرورة توافرها بالجمعيات حتى يتسنى لها تأدية دورها المأمول فى مجال محو الأمية فى العناصر التالية :-

١- أن يكون هناك حوافز تقدم للدارسين حتى يزداد الاقبال على الالتحاق بفصول محو الأمية التى تفتحها هذه الجمعيات ، وايضا منح مكافآت مالية مجزية للقائمين بالتدريس لاجتذاب أفضل العناصر للتدريس بهذه الفصول ·

٢- أن يكون لوزارة الاعلام دور فى التوعية بابعاد المشكلة لضمان زيادة الاقبال على فصول محو الأمية بالجمعيات حتى تضمن الجمعية استمرار أنشطتها ·

٣- التنسيق بين تلك الجمعيات العاملة فى مجال محو الأمية وهيئة محو الأمية من جانب وبين ادارات ووحدات الشئون الاجتماعية من جانب آخر لدعم نشاط تلك الجمعيات من المساعدات التى تقدمها هذه الهيئات لتحقيق أهدافها ·

٤- وجود أخصائى اجتماعى بتلك الجمعيات من ذوى الخبرة والكفاءة ينتدب من الادارات الاجتماعية ليساهم فى التوعية ومتابعة الدارسين لضمان انتظامهم فى الدراسة وعدم تسربهم نتيجة للمشكلات التى قد تقابلهم ، أثناء فترة دراستهم بفصول محو الأمية ·

وفيما يتعلق بالتساؤل المعنى بالتعرف على طبيعة العلاقة الاشرافية بين أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية واداراتها ووحداتها الاجتماعية بالجمعيات العاملة فى مجال محو الأمية كانت استجابات أفراد العينة على النحو التالى :-

أ - بالنسبة للعلاقة الاشرافية الادارية فتتمثل فى :-

- تقوم أجهزة الوزارة بالاشراف على نشاط تلك الجمعيات وعمل تقارير متابعة دورية عن سير العمل الفنى والادارى بالجمعية ·
- حضور انعقاد الجمعيات العمومية لتلك الجمعيات بممثل من وزارة الشئون الاجتماعية لمتابعة ومراقبة سير العمل خلال انعقاد الجمعية والتوجيه بالاجراءات الواجب توافرها لضمان صحة اجراءات الانعقاد والوقوف على رأى أعضاء الجمعية وكتابة تقرير عن ذلك للجهات المسئولة عن النشاط الأهلى بالوزارة ·
- عقد ندوات ودورات أو لقاءات مستمرة لمندوبى الجمعيات من أعضاء مجلس الادارة مع المسئولين عن النشاط الأهلى والجمعيات بأجهزة وزارة الشئون الاجتماعية ·

ب - من حيث العلاقة الاشرافية الفنية : فتقوم أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية بتوجيه الجمعيات الفنى والادارى والمالى من حيث المراجعة على السجلات الخاصة بها وافادة تلك الجمعيات

بالملاحظات عليها ضمانا لسير العمل بها •

ح — من حيث العلاقة الاشرافية المالية : حيث تقوم الوزارة بتقديم الدعم المالى للجمعيات من خلال الاعانات التى يتم صرفها للجمعيات وهى اعانات تصرف للجمعيات سنويا حسب حجم نشاط الجمعية وطبيعة هذا النشاط وفى ضوء التقرير عن التفتيش المالى المعد من قبل أجهزة الوزارة • كما هناك ايضا اعانات أخرى مثل الاعانات الانشائية واعانات التأثيث التى تمنح للجمعيات بناء على طلبها عندما تكون الجمعيات فى حاجة الى دعم مالى لاستكمال بعض المتطلبات التى تساعدها فى ممارسة نشاطها بكفاءة •

جدول رقم (١٨)

يبين استجابات أفراد العينة حول مدى قيام أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية بالتنسيق بين الجمعيات

| بيان | عدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٦٥ | ٨٤ |
| لا | ١٢ | ١٦ |
| الجملة | ٧٧ | ١٠٠ |

ويتضح من ذلك أن عدد (٦٥) بنسبة ٨٤٪ من اجمالى أفراد العينة يرون أن أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية تقوم بدور فى التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة فى أنشطة متشابهة ومجالات واحدة • وتمثلت مظاهر هذا التنسيق من جانب أجهزة الوزارة بين الجمعيات فيما يلى:—

أ — عدم الموافقة على شهر جمعية أو اضافة نشاط لها لاتحتاجه البيئة التى تخدمها أو يكون هناك جمعية أخرى فى نفس الحى تقدم خدماتها فى ذات النشاط •

ب — عقد دورات ولقاءات بين أعضاء مجالس ادارات هذه الجمعيات وأجهزة الوزارة لتبادل الخبرات حول مجال عمل تلك الجمعيات المتشابه •

على حين أن باقى أفراد العينة وعددهم (١٢) بنسبة ١٦٪ من اجمالى أفراد العينة يـرون أن اداراتهم لاتقوم بأى دور للتنسيق بين الجمعيات فى مجال نشاط واحد • وكانت استجاباتهـم حول من يتولى مهمة هذا التنسيق فى هذه الحالة تتمثل فى :ــ

ـ أقسام الجمعيات والتنمية بادارات ووحدات الشئون الاجتماعية التابعة لمديريات الشئون الاجتماعـات بمختلف محافظات الجمهورية •

ـ ونستشف من استجابة هذه النسبة أنها تمثل آراء أفراد من العاملين بالادارات المركزية علـى مستوى الوزارة أو وكالة الوزارة بمحافظتى القاهرة والجيزة حيث أن طبيعة العمل على هـذا المستوى المركزى لاتتعامل مباشرة مع الجمعيات وكل صلتها بها تتم من خلال تقاريـر الادارات والوحدات الاجتماعية فى المناطق والاقسام على مستوى المحافظة عن هذه الجمعيات ونشاطهـا والتى ترسلها بدورها الى الجهات الادارية فى المستويات الأعلى على مستوى المحافظة والتى بدورهـا تبلغها للمستويات الأعلى على مستوى الوزارة بالنسبة لجميع محافظات الجمهورية •

جـدول رقم (١٩)

يبين آراء أفراد العينة فى مدى تحقيق أهداف الجمعيات العاملة فى مجال محو الأمية

| بيـان | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعـم | ٥٢ | ٦٨ |
| لا | ٢٥ | ٣٢ |
| الجملـة | ٧٧ | ١٠٠ |

ويتبين من ذلك أن عدد من أفاد بأن هذه الجمعيات تحقق الهدف منها بالنسبة لعطهـا فى مجال محو الأمية بلغ (٥٢) بنسبة ٦٨٪ من اجمالى أفراد العينة • وكانت استجابتهم بالنسبـة لدلائل هذا الرأى تتمثل فى :ــ

١ـ أن هذه الجمعيات لها نشاط ملحوظ فى مجال محو الأمية بدليل أن بعض الجمعيات تعمل فى هذا النشاط منذ اكثر من ربع قرن ومازالت تمارس دورها حتى الآن •

٢ـ أن اعداد الملتحقين بالفصول الموجودة بمعظم هذه الجمعيات فى تزايد من واقع تقارير المتابعة التى تقدمها هذه الجمعيات لوحدات وادارات الشئون الاجتماعية المشرفة عليها ٠

٣ـ أنها مجال مناسب يعمل به مكلفى الخدمة العامة التى تتولى الوزارة وأجهزتها مسئولية توزيعهم على مجالات النشاط الاجتماعى المختلفة وأبرز هذه المجالات مجال محو الأمية حيث أنه يستوعب نسبة كبيرة من أعداد المكلفين بأداء الخدمة العامة على مستوى الجمهورية ٠

٤ـ ارتفاع نسبة الناجحين من الدارسين بفصول محو الأمية بتلك الجمعيات ٠

اما بالنسبة لرأى باقى أفراد العينة حول مدى تحقيق هذه الجمعيات للغرض من انشائها والعمل فى مجال محو الأمية والذين بلغ عددهم (٢٥) بنسبة ٣٢٪ من اجمالى أفراد العينة، والذين كانت استجابتهم بأن هذه الجمعيات لم تحقق الغرض من انشائها والعمل فى مجال محو الأمية ، حيث قاموا فى ضوء وجهة النظر هذه بتحديد الأسباب المؤيدة لوجهة نظرهم فى عدم تحقيق هذه الجمعيات لاهداف نشاطها فى مجال محو الأمية والتى يمكن الاشارة اليها على النحو التالى :ـ

١ـ ان هذه الجمعيات لم تنجح حتى الآن فى المساهمة الفعالة فى الحد من تزايد اعداد الأميين على مستوى الجمهورية بدليل أن عددهم فى تزايد طبقا لما توصحه احصاءات الأجهزة المعنية بمحو الأمية ٠

٢ـ أن الاعانات التى تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية فى الغالب ضعيفة وبعض الجمعيات تعجز عن تدبير موارد مالية بالطرق الذاتية مما يؤثر على كفاءة نشاطها بصفة عامة وفى مجال محو الأمية بصفة خاصة ٠

٣ـ تؤثر قلة الموارد المالية للجمعيات فى عدم اقبال الدارسين على الالتحاق بفصول محو الأمية لعدم وجود حوافز تشجيعية على ذلك وايضا بالنسبة للقائمين بالتدريس حيث تعجز بعض الجمعيات عن توفير القائمين بالتدريس فى فصول محو الأمية من ذوى الكفاءات مما يؤثر سلبا بالتالى على فعالية هذه الجمعيات فى هذا المجال ويتبين ذلك من خلال تقارير المتابعة الاشرافية الدورية التى يقوم باعدادها موظفى وزارة الشئون الاجتماعية بالوحدات والادارات الاجتماعية التى تتولى مسئولية الاشراف على نشاط هذه الجمعيات ٠

- أما الصعوبات التى تواجه هذه الجمعيات خلال ممارستها لنشاطها فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار كما يراها أفراد العينة فكانت مايلى :-

- صعوبة الحصول على المرتبات والمكافآت المقررة لمدرس محو الأمية ، حيث يتم ارسال هذه المكافآت فى نهاية أو منتصف الدورة وليس شهريا .
- صعوبة الحصول على الكتب الدراسية ، وتأخر الحصول عليها .
- لزوم منح شهادة النجاح بالمستوى الأول للدارسين مما يقلل من اقبالهم على الالتحاق بالمستوى الثانى .
- عدم وجود أماكن مناسبة وخاصة فى مناطق شبه الصحراوية ، وارتفاع قيمة ايجار المبانى .
- ضعف دور الاعلام وعدم القيام بحملات التوعية لجذب الأميين فى الالتحاق بفصول محو الأمية .
- قلة المدرسين المناسبين لنشاط محو الأمية .
- قلة الحوافز التى ترغب الدارسين فى الالتحاق بفصول محو الأمية .
- انخفاض الدعم المادى والفنى وضعف التخطيط .
- تسرب اعداد كبيرة من الدارسين .
- انتشار بعض الأفكار السلبية عن محو أمية الكبار .
- عدم وجود وقت كاف لدى الدارس بفصول محو الأمية .
- عدم وجود مقومات أساسية وتخطيط شامل للعمل فى هذا المجال .
- قلة التمويل .
- عدم وجود تنسيق بين الهيئات العاملة فى هذا المجال .
- عدم جود متخصصين للعمل فى هذا المجال على المستوى الادارى والفنى (التخطيطى والتنفيذى)
- قلة البيانات المتاحة عن الأميين .

- أما المقترحات التى يراها أفراد العينة وزيادة فعالية هذه الجمعيات لتحقيق أهدافها بكفاءة فــــى مجال محو الأمـيــة وتعليم الكبـــار فتمثلت فيما يلى :-

- زيادة لدى الجماهير بأهمية ضرورة محو الأمية وذلك اعلاميــا .
- التشجيع المادى للدارسين للحضور وتقديم بدل انتقال رمزى لهــم .
- امــداد الجمعيات بالامكانات المادية اللازمة لفتح فصول محو الأمـيــة .
- زيادة الاعانة الماليــة لبرامــج محو الأمـيــة .
- ربــط تقديم الخدمــة الحكوميــة بمحو الأمـيــة .
- تكليف جميع خريجى الجامعات رسميا بمحو أمية عدد معين من الأميين وعدم اعفاءهم من ذلك.
- التعاون بين الجهات المسئولة والمعنيــة بأحد محو الأمـيــة .
- توفير الاحصاءات عن الأمـيــة وتزويد الجمعيات بهذه الاحصاءات .
- المتابعـــة المستمـرة للدارسيـــــن .
- متابعة حالات تسرب الدارسين بالنسبة لصغار السن ومعرفة الأسباب وطرق العلاج .
- فرض محو أمية عشرة أفراد كشرط أساسى للتعيين فى الوظائف الحكومية لخريجى الكليات و (٥) أميين لخريجى المعاهد المتوسطة على أن يكون ذلك بالجمعيات الأهلية .
- فرض محو أمية (٢٥) فرد بالنسبة لمكلف الخدمة العامة خلال الفترة المحددة للخدمة العامة.
- التنسيق الكامل بين الهيئات العاملة فى هذا المجــال .
- التدريب الدائم المتخصص للعاملين فى هذا المجــال .
- تخصيص حوافز أدبية ومادية للعاملين فى هذا المجــال .
- الاستعانة برجال الدين فى البيئة الاجتماعية لتوضيح أهمية العلم للأميين .
- وضع حوافز مادية ومعنوية للدارسين والجمعيات المتميزة فى تنفيذ برامج محو الأمـيــة .
- التقويم الجـــيد .
- ضم فصول محو الأمية المفتوحة بالجمعيات بالكامل الى الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبـــار على أن يكون دور الجمعية توفير المكان .

رابعا : تحليل وتفسير نتائج الاستبيان الخاص بالسادة المسئولين بالجمعيات غير الحكومية المعنية بنشاط محو الأمية (ملحق رقم )

جـدول رقـم (٢٠)

يوضح صفة العضوية بالسنبة لأعضاء الجمعيات الذين قاموا باستيفاء الاستبيان ( الذين تم استيفاء بيانات الاستبيـان بمعرفتهـم )

| صفـة العضوية | رئيـس | سكرتيـر | امين صندوق | عضـو | الجملة |
|---|---|---|---|---|---|
| العـدد | ٧ | ١٥ | ٦ | ٢٢ | ٥٠ |
| ٪ | ٪١٤ | ٪٣٠ | ٪١٢ | ٪٤٤ | ١٠٠ |

ويتبين من ذلك أن نسبة من تم استيفاء بيانات بمعرفتهم من أعضاء مجالس ادارة الجمعيـات التى كانت موضعا للدراسة الميدانية اختلفت صفة العضوية بمجلس الادارة لتشمل جميع أعضاء المكتـب التنفيذى ٠ فكان من بينهم (٧) رؤساء مجلس ادارة بنسبة ١٤٪ من اجمالى مفردات العينة علـى حين كان عدد (١٥) بنسبة ٣٠٪ ، وعد (٦) بنسبة ١٢٪ ، وعدد (٢٢) بنسبة ٤٤٪ يمثلون كل من سكرتير الجمعية وأمين الصندوق ، وأحد أعضاء مجلس الادارة على التوالى ٠

ونستخلص من ذلك الجدول أن تواجد قيادات الجمعيات بمقر الجمعيات غير منتظم ، وكذلـك يمكن القول بأن أغلبية المتواجدين بمقار الجمعيات يكونون من الأعضاء حيث كانوا يمثلون أغلب أفـراد العينة (٢٢) بنسبة ٤٤٪ ٠

وهذا معناه أن أمور الجمعيات وشئونها لاتدار بصورة منتظمة نظرا لعدم تواجد من يملكـون حق اصدار القرار والتوقيع على مستندات الجمعية لتسهيل أمورها ومتطلباتها مع الجهات الخارجيـة وبصفة خاصة من يتولون مسئولية الأمور المالية ( أمين الصندوق ) حيث كانوا يمثلون أقل فئـة عددا (٦) بنسبة ١٢٪ من اجمالى أفراد العينة ٠ ولانستطيع أن نتجاهل أهمية الادارة الماليـة فى تصريف شئون الجمعيات ٠

ـ اما بالنسبة لتطور حركة العضوية بالجمعيات التى كانت موضعا للدراسة المقارنة خلال الفتـرة من ٩٣ـ٩٤ ـ ٩٥ـ٩٦ ، حيث تعتبر بيانات العضوية فى الجمعيات من البيانات الأساسيـة

التى يستند اليها فى البحوث والدراسات الخاصة بالجمعيات وتقويمها والحكم على ماتؤديه من أنشطة ٠

وقد تلاحظ بصفة عامة أن حركة العضوية فى الجمعيات كانت فى تزايد فى أغلب الجمعيات ولكنها زيادة طفيفة بلغت فى أكثر الجمعيات تطورا فى عدد الأعضاء (٤٨) عضوا فقط خلال فترة الثلاث سنوات التى كانت معيارا لقياس تطور العضوية فى الجمعيات ، على حين كانت هناك بعض الجمعيات انخفض بها عدد الأعضاء ٠ وبلغ عدد الجمعيات التى كان بها زيادة ٣٨ جمعية بنسبة ٧٦٪ من اجمالى مفردات العينة ، بينما بلغ عدد الجمعيات التى انخفض بها عدد الأعضاء (٤) جمعيات بنسبة ٨٪ من اجمالى مفردات العينة ٠ على حين لم يذكر (٨) جمعيات بنسبة ١٦٪من اجمالى مفردات العينة أية بيانات عن تطور حركة العضوية بها ٠ وبصفة مجملة فى جميع الاستجابات كانت نسبة الاناث أقل من الذكور فى حجم العضوية ٠

ونستخلص من ذلك أن نشاط الجمعيات وجهودها فى اجتذاب أعضاء جدد ، أو حتى الاحتفاظ بأعضائها غير فعال ، وهذا الوضع لاشك يؤثر على نشاط الجمعية ٠ حيث تعتبر حركة العضوية زيادة أو نقصا أو حتى ثباتا مؤشرا هاما فى التعرف على مدى نشاط الجمعية وحجمه بالنسبة للخدمات التى تقدمها لأهالى المنطقة التى توجد فيها ٠ كما أنه يمكن القول فى هذا الصدد أنه كلما كانت الجمعية نشطة وذات أداء ملحوظ ومميز فى خدماتها ، كلما زادت العضوية ، وزادت بالتالى مواردها المالية من اشتراكات الأعضاء وتزداد بالتالى من-وجهة نظر الباحث - فرصة الجمعية فى العثور على أعضاء من ذوى الخبرات والكفاءة فى مجال عمل الجمعية مما يدعم نشاطها فى ضوء خبرات ونوعية الأعضاء المنتسبين اليها ٠ واذا نظرنا فى الاتجاه المعاكس لهذا الاستنتاج يمكن القول بأنه اذا نقص عدد أعضاء الجمعية تضاءلت مواردها الذاتية من اشتراكات الأعضاء وتبرعهم مما يؤثر سلبا على نشاطها الذى قد يتجمد لقلة عدد الأعضاء وقلة عدد الكفاءات بها وايضا لقلة مواردها المالية نتيجة لذلك ٠

- اما بالنسبة لعدد الأعضاء المسددين للاشتراك فى العام ٩٥/٩٤ فتراوحت استجابات أفراد العينة مابين ٣٠٪ الى ٨٠٪ من جملة عدد أعضاء الجمعية ٠

وهذه بدوره مؤشر على ضعف ارتباط الأعضاء بجمعيتهم المنتمين لها ، والذى ينعكس ارتباطهم بها على حجم نشاطها ٠ وهذا أمر يؤثر بلاشك فى كفاءة الخدمات التى تقدمها الجمعية للمجتمع ، وايضا يعد مؤشرا سلبيا لعدم نجاح الجمعية فى تحقيق الهدف الذى أنشئت من أجله ٠ فارتباط

الأعضاء بالجمعية وانتماءهم لها من أهم مقومات نجاحها وزيادة فعاليتها فى خدمة المجتمع المحلـــى وتنميته والمساهمة بايجابية فى تحقيق أهداف السياسات العامة للدولة وخاصة فى مشروع كمشروع محـو الأميــة •

— وعن قيمة اشتراكات الجمعية تراوحت قيمة الاشتراكات مابين ٢٠ر١ — ١٢ج سنويا • وهذا بدوره يدلنا على ضعف قيمة الاشتراكات بالجمعيات مما ينعكس على قلة التمويل الذاتى لها •

ومجمل القول فيما يتعلق بحركة العضوية ومايرتبط بها من سداد الاشتراكات وقيمتهــا • أن نجاح الجمعيات الأهلية وكفاءة وحجم الخدمات التى تقدمها انما يتوقف — وفق مايرى الباحـــث — على حجم عدد أعضاء الجمعية وتطور هذا الحجم بالزيادة لا بالنقصان ، ليس هذا فحســـب ، بل بوفاء هؤلاء الأعضاء بالتزاماتهم قبل الجمعية التى انضموا اليها طوعا واختيارا مثل المواظبـــة والاستمرار على الحضور لمقر الجمعية لمتابعة خدماتها وحضور اجتماعاتها الدورية بانتظام لتقويم العمـل بها والالتزام بسداد الاشتراكات بانتظام والتى تمثل أحد أهم مواردها المالية التى تساعدها فى تحقيق أغراضها وتقديم خدماتها بالكفاءة المرجوة •

— أما بالنسبة لأعضاء مجلس ادارة الجمعيات من حيث السن والمؤهل الدراسى والوظيفة خارج الجمعية • فكان متوسط السن حوالى ٥٥ سنة لأعضاء مجلس ادارة الجمعيات موضع الدراسة الميدانية ، ومـــن حيث المؤهل فأغلب أعضاء مجالس الادارة يتأرجحون مابين الحصول على مؤهل عالى ومؤهل متوســط ومنهم عدد (٤) أعضاء يحملون شهادة الدكتوراه • وبالنسبة للوظيفة خارج نطاق الانضمام للجمعيـــة فمساحتها واسعة ، فالأغلبية من أفراد العينة بالمعاش حاليا وهذا يدل أنهم قد وصلوا فى مناصبهـــم الوظيفية الى درجة عالية فى السلم الوظيفى مما يجعلهم من ذوى الخبرة التى تساعد الجمعيات فـــى العمل بكفاءة • كما أن من بينهم عضو مجلس شعب ، ومستشارين ، ورجال دين اسلامى ومسيحى •

ونستخلص من ذلك أن الجمعيات تضم بين جنباتها أعضاء من ذوى الخبرة والكفاءة والمركـــز السياسى مما يجعل من انتسابهم للجمعيات ومشاركتهم فى ادارتها من خلال عضويتهم لمجلـــس الادارة عامل مهم ومؤثر فى كفاءة العمل بها وبالتالى مستوى الخدمات التى تقدمها • واذا ماكان هناك قصـــور والوضع على هذه الحالة فان الأمر يحتاج الى دراسة أخرى • وفى هذا الصدد ،تجدر الاشـــــارة الى ماسبق الحديث عنه فى السطور السابقة عن تطور العضوية والتزام الأعضاء بسداد الاشتراكـــات

وحضور الاجتماعات .. ربما يكون عضوية هذه النوعية من الأعضاء بالجمعيات عضوية صورية غير ملتزمة مما ينعكس بالسلب على نشاطها بدلا من دعمها وزيادة فعاليتها .

— وبالنسبة للجهاز الوظيفى بالجمعية فقد أوضحت استجابات عينة البحث أن معظم العاملين بالجمعيات يعملون بعقود ومعظمهم ممن يحملون مؤهلات متوسطة نظرا لقلة المرتبات (المكافآت) التى يحصلون عليها . وأن عددهم فى حدود مايسمح للجمعيات بتسيير شئونها .

— وبالنسبة للجان المشكلة بالجمعيات ، حيث تنص المادة (٢٢) الفقرة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على أنه من بين اختصاصات مجلس ادارة الجمعية " تشكيل اللجان التى يراها لازمة لممارسة النشاطات المختلفة ولحسن سير العمل مع تحديد اختصاصات كل منها على أن يتولى رئاسة كل لجنة عضو من مجلس الادارة وعرض أعمالها على المجلس فى أول اجتماع له للتصديق عليها " .

وفى ضوء ذلك فقد اهتمت الدراسة بمحاولة التعرف على وجود هذه اللجان من عدمه بالجمعيات موضع الدراسة الميدانية ، وقد أسفرت استجابات أفراد العينة حول هذا الموضوع بأن جميع مفردات العينة من الجمعيات بها لجان ، ويتراوح عددها مابين لجنة واحدة الى ٩ لجان فى بعض الجمعيات .

ونستخلص من ذلك أن بعض الجمعيات ذات النشاط المتميز هى تلك التى بها عدد اكبر من اللجان حيث تعد مثل هذه اللجان بمثابة أجهزة فنية متخصصة للجمعيات مما يدعم كفاءتها فى مجال نشاطها، ويحسن من نوعية تقديم الخدمات والتى من أهمها الخدمات التى تساهم بها الجمعية فى مجال محو الأمية .

— وبالنسبة لنشاط الجمعيات موضع الدراسة الميدانية فى مجال محو الأمية . فكانت البيانات الواردة باستجابات أفراد العينة فى هذا الشأن كما يلى :—

أ — يتراوح عدد الفصول بكل جمعية مابين فصل واحد الى ٤ فصول فى بعض الجمعيات موزعة على مستويات الدراسة ( المستوى الأول والمستوى الثانى ) وان كانت فصول المستوى الأول اكثر عدد من فصول المستوى الثانى .

ب ـ بالنسبة لعدد الدارسين بكل جمعية كان يتراوح مابين ١٤ـ١٨ بكل مستوى دراسى فـــى المتوسط حيث أن بعض الجمعيات كان يبلغ عدد الدارسين بها نحو ١٠ دارسين ٠ وتفوق نسبة الدارسين من الاناث بهذه الجمعيات عنها بالنسبة للدارسين من الذكور ٠

ونستخلص من ذلك أن مستوى مساهمة هذه الجمعيات فى مجال محو الأمية مازال مقـــلا بدليل عدد الفصول وبالتالى قلة عدد الدارسين ٠

ويستثنى من التحليل السابق جهود جمعية (كاريتاس مصر) فى محو الأمية حيث أن البيانـــات الخاصة بها تضمنت فروع للجمعية فى محافظات أخرى غير مصر ٠ ويمكن الرجوع لمعرفة نشـــاط هذه الجمعية فى الجزء الخاص عنها عند الاشارة للجمعيات ذات النشاط المتميز فى مجال محو الأمية٠

جدول رقم (٢١)

يبين استجابات أفراد العينة حول الاقبال على الالتحاق بفصول محو الأمية

| بيـان | العـدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعـم | ٣٣ | ٦٦٪ |
| لا | ١٧ | ٣٤٪ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠ |

ويتضح من ذلك أن عدد من أفادوا بأن هناك اقبال على الالتحاق بفصول محو الأمية بالجمعيـــات بلغ (٣٣) بنسبة ٦٦٪ من اجمالى افراد العينة ، على حين بلغ عدد أفراد العينة الذين أفـــادوا بأنه لايوجد اقبال على فصول محو الأمية (١٧) بنسبة ٣٤٪ من اجمالى أفراد العينة ٠

وهذا الوضع يرتبط بمؤشرات سابقة من حيث عدد الفصول بكل جمعية وايضا عدد الدارسين بها٠ وهذا معناه أن الأمر يحتاج الى بذل مزيد من الجهد والاعلام عن مشكلة الأمية بصفة عامـــة ، ودور الجمعيات فيها بصفة خاصة حتى يعرف الأفراد الأميين الأماكن التى بها فصول الأمية ليلتحقوا بها ٠

— أما فيما يتصل بكيفية الاعلان عن وجود فصول محو الأمية بالجمعيات · فأوضحت استجابات أفراد العينة أن ذلك يتم من خلال : (الاتصال المباشر بالأميين — طبع اعلانات وتوزيعها — عمل لافتات من القماش للاعلان عن الجمعية ونشاطها — من خلال دور العبادة الاسلامية والمسيحية ) ·

جدول رقم (٢٢)

يوضح استجابة أفراد العينة بالنسبة لانتظام الدارسين فى الحضور لفصول محو الأمية

| بيان | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٣٧ | ٧٤٪ |
| لا | ١٣ | ٢٦٪ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠ |

ويتبين من ذلك أن الجمعيات التى رأت انتظام الدارسين بفصول محو الأمية بها بلغ عددهم (٣٧) بنسبة ٧٤٪ من اجمالى أفراد العينة ، على حين بلغ عدد أفراد العينة الذين أفادوا بعدم انتظام الدارسين (١٣) بنسبة ٢٦٪ من اجمالى أفراد العينة ·

ولعل هذا الوضع يعد من العوامل المعوقة للجهود المبذولة لمكافحة الأمية من جانب ، وقد يستدل منه على تدنى دور الجمعية فى مجال محو الأمية من جانب آخر ·

— كما أفادت جميع مفردات عينة الدراسة بأن الدراسة بفصول محو الأمية بها مجانية · وهذا بدوره الأمر الطبيعى لتحقيق الهدف من الجهود المبذولة لمواجهة الأمية لتشجيع الدارسين من الأميين فى الانتظام بفصول محو الأمية ·

وهنا نتساءل اذا كان هذا هو حجم الأمية فى مصر — كما سبق الاشارة اليه فى الجزء الأول من الفصل — والدراسة بالمجان بفصول محو الأمية · فكيف يكون الوضع اذا كانت هناك رسوما يدفعها من يرغبون فى محو أميتهم ·

وهذا التساؤل فى محاولة للاجابة عليه ينبغى علينا عن البحث عن وسائل أخرى غير مجانية الالتحاق بفصول محو لزيادة الاقبال عليها .

جدول رقم (٢٣)

يوضح استجابات أفراد العينة بالنسبة لتقديم حوافز للدارسين من عدمه

| بيان | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٤٠ | ٪٨٠ |
| لا | ١٠ | ٪٢٠ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠ |

ويتبين ذلك أن الجمعيات التى تمنح حوافز للدارسين بفصول محو الأمية بها بلغ (٤٠) بنسبة ٨٠٪ من اجمالى أفراد العينة ، على حين بلغ عدد الجمعيات التى لاتقدم حوافز للملتحقين للدراسة بفصول محو الأمية بها كان (١٠) بنسبة تمثل ٢٠٪ من اجمالى أفراد العينة .

واذا ربطنا بين هذا التحليل والتحليل السابق الخاص بمجانية الدراسة. نستخلص أن هناك نوع ما من القصور فى جهود الجمعيات فالى جانب مجانية الدراسة والى جانب أن أغلبية الجمعيات تمنح حوافز للدارسين بها . ومازالت مشكلة الأمية كبيرة الحجم والخطورة فى مصر فما هى نواحى القصور ؟ تلك تحتاج الى دراسة وبحث .. ربما نجد الاجابة عنها فى الجزء الأخير من هذا الفصل عند الاشارة الى المشكلات التى تواجه الجمعيات خلال ممارسة نشاطها فى مجال محو الأمية ، ثم التوصيات التى أسفرت عنها تلك الدراسة الميدانية .

أما بالنسبة لنوعية الحوافز التى تقدمها الجمعيات للدارسين المنتظمين بالدراسة والناجحين منهم فكانت تتمثل فى :ـ

أ ـ تقديم شهادات استثمار وشهادات تقدير .

ب ـ هدايا عينية مثل بعض الكتب واللوحات الدينية .

حـ ـ منح مكافآت مالية .

اما بالنسبة لأفراد العينة الذين لاتقدم جميعاتهم أية حوافز للدارسين . فكانت استجاباتهم حول مايرون تقديمه من حوافز للدارسين يتمثل فى :

أ - حوافز مكافآت عينية ومالية .

ب - عمل سجل للدارسين المتميزين كلوحة شرف توضع فى مكان بارز بالجمعية .

حـ - تقديم تسهيلات فى الاستفادة من خدمات الجمعية الأخرى ( كالعلاج المجانى بالمستوصفات الخاصة بالجمعية - قبول الأطفال بدار الحضانة مجانا - تقديم مساعدات مالية - الحاقهم بمشروعات الأسر المنتجة التى تقوم بها الجمعيات ويكون لهم الأولوية فى الاستفادة منها ومن مشروعاتها ) .

## تحليـــــل عام للنتائج

### (أ) الصعوبات والمعوقــات :

يصادف العمل والجهود المبذولة من قبل الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأميـــة فى مصر العديد من المشكلات والصعوبات التى تعوق مسيرة العمل ، وتحول دون تحقيـــق الجهود المبذولة لأهدافها المبتغاه وفى ضوء ماأسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية يمكن أن تتبلور أبرز المشاكل فى النقاط التالية :ـ

١ ـ يرى الباحث أن مشكلة الأمية فى مصر فى حد ذاتها من أبرز المشكلات التى تعوق المشاركة الشعبية فى نشاط الجمعيات وتحد من فعاليتها وكفاءتها فى تقديم خدماتها •

٢ ـ قلة الموارد المالية التى تعانى منها الجمعيات غير الحكومية العاملة فى مجال محو الأميـــة الأمر الذى يترتب عليه توقف برامج محو الأمية فى الكثير من الجمعيات لعدم توفير بعـــض المقومات الأساسية اللازمة لبرامج محو الأمية ولعل من أهمها تقديم حوافز للدارسين ضمانـــا لاستمرارهم فى الدراسة ببرامج محو الأمية •

كما أن ضعف تلك الموارد يؤدى الى ضآلة المرتبات والمكافآت التى تصرفها تلك الجمعيـــــات للعاملين فى برامج محو الأمية الأمر الذى يعتبر من أهم العوامل التى تؤدى الى صعوبـــة الحصول على معلمين بفصول محو الأمية من العناصر المؤهلة والمدربه وبالتالى الاعتماد علـــى عناصر غير مؤهلة للعمل بفصول محو الأمية مما يضعف البرامج التى تقدمها تلك الجمعيــات •

٣ ـ ضعف اعداد الكوادر الادارية المسئولة عن ادارة الجمعيات بصفة عامة وادارة فصول محو الأمية بها بصفة خاصة حيث تستعين الجمعيات بمدرسين للتدريس بفصول محو الأمية بها يتـــــم اختيارهم فى ظروف اضطرارية لأنة لايوجد لدى الجمعيات ذاتها ولا الأجهزة الحكومية المعنية بمحو الأمية خطة لاعداد كوادر للتدريـــس بفصول ومراكز محو الأمية للاستعانة بهم سواء فـــى فصول الجمعيات غير الحكومية أو حتى المراكز التابعة للمؤسسات والمنظمات الحكومية وعلـــى رأسها المراكز المفتوحة بمعرفة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار •

٤ ـ عدم جود برامج تدريبية جادة ومستمرة للعاملين فى مجال محو الأمية على مختلف طبيعـــة عملهم (اشرافية أو تدريسية أو ادارية) وحتى مع وجود بعض الدورات التدريبية فان مثل هــــذه

الدورات لاتحقق الهدف المرجو من اعدادها وتنفيذها •

- القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية مما يجعل من الجمعيات دائما فى حالة وصاية زائدة ورقابة صارمه من قبل الجهات الاشرافية وخاصة أن عمل الجمعية فى مجال محو الأمية يجعلها تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية والهيئة العامة لمحو الأمية مايؤثر سلبا على نشاط الجمعية وجهودها فى مجال محو الأمية وقد تضطر الجمعية فى بعض الأحيان نتيجة لذلك الى الغاء نشاطها فى مجال محو الأمية •
- عدم وجود بيانات احصائية كافية ودقيقة لكافة جوانب مشكلة محو الأمية ، وتضارب هذه البيانات والاحصائيات فى حالة توافرها حتى بين البيانات الواردة من مصدر واحد ما يؤثر سلبا على وضع الخطط والبرامج بأسلوب علمى واقعى ، كما يؤثر على عدم اجراء البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بمحو الأمية بالكفاءة والدقة العلمية المطلوبة •
- قلة المدرسين المؤهلين علميا ونفسيا للعمل بفصول محو الأمية نتيجة لقلة الحوافز والمكافآت المقررة لمن يقوم بالتدريس فى فصول محو الأمية •
- اقتصار البرامج التدريبية للمدرسين على الجانب النظرى من خلال المحاضرات والمناقشات فقط لافتقارها البرامج التدريبية التى تقدم للقائمين بالتدريس بفصول محو الأمية الى الجانب التطبيقى المتصل بميدان محو الأمية مما يفقد تلك البرامج فعاليتها والهدف منها •
- عدم اقبال الأميين على الالتحاق بفصول محو الأمية وخصوصا فى المناطق الريفية والبدوية وخاصة بالنسبة للاناث نتيجة لتأثير بعض العادات والتقاليد فى تلك المناطق بالنسبة لتقبل مبدأ تعليم الفتاة •
- عدم تنسيق العمل بين الجمعيات بعضها وبعض من جانب وبين الجمعيات المعنية بالعمل فى مجال محو الأمية من جانب آخر •
- عدم الالتزام من جانب الجهات الاشرافية بالقيام بالمتابعة الميدانية بالكفاءة المرجوة •
- قلة حجم العضوية بالجمعيات وعدم انتظام الأعضاء المشتركين بالجمعية فى حضور اجتماعاتها والمساهمة بايجابية فى أنشطتها •

(ب) أهم التوصيـات :

تتمثل أهم التوصيات التى وردت فى استجابات أفراد العينة على مختلف مستوياتها والتى تعطى مؤشرا بالاجماع عليها فيما يلى :-

- تطوير القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات غير الحكومية بما يتماشى مع الظروف الراهنه التى يمر بها المجتمع المصرى والاتجاه نحو تدعيم المنظمات غير الحكومية للمساهمة فى برامج وخطـط التنمية فى كافة المجالات بصفة خاصة مجال محو الأمية ٠
- عدم تعسف الجهات الاشرافية والرقابية الحكومية عند اجراء التفتيش على الجمعيات وأن يكـون الغرض من التفتيش والرقابة هو التوجيه والمعاونة فى تنشيط العمل وليس لتصيد الأخطاء التـى قد تحدث من أعضاء مجلس الادارة بحسن نيه ربما لعدم الالمام الكافى بالاجراءات التى يجـب اتباعها أثناء ادارة العمل بالجمعية ويتسنى تحقيق ذلك من خلال عقد دورات تدريبية لأعضـاء مجالس ادارات الجمعيات الأهلية من قبل الجهات الاشرافية لتبصيرهم بأهم أسس ومبادىء العمـل بالجمعيات وأن تكون عملية التفتيش فى حد ذاتها منتظمة أولا بأول حتى يمكن علاج أى أخطـاء قبل أن تستفحل ويصعب التغلب عليها وايجاد نوع من الحوافز سواء المادية أو المعنويـة للجمعيات فى حد ذاتها من خلال تكريم أعضاء مجالس ادارات الجمعيات المتميزة فى النشـاط بمنحهم شهادات تقدير أو ماشابه ذلك فى حفل يقام لهذا الغرض على مستوى الجمهورية والمحافظات والمراكز ٠٠ الخ ٠ فى يوم يعرف بيوم (عيد) العمل الاجتماعى التطوعى ٠
- زيادة الحوافز والمكافآت المقررة للقائمين بالتدريس فى فصول محو الأمية لتشجيع العناصر الممتـازة فى العمل فى هذا المجال وضمان استمرارهم فيه٠
- الاهتمام بالجانب الاحصائى وضرورة العمل على توافر بيانات ومعايير احصائية متفق عليها لكافـة جوانب مشكلة الأمية فى مصر ويتسنى تحقيق ذلك من خلال انشاء شبكة معلومات مركزية يكـون مقرها إما فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أو الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليـم الكبار أو مركز دعم القرار برئاسة مجلس الوزراء حتى يتم معالجة البيانات أولا بأول وبالتالى يكـون هناك مصدر واحد يعطى بيانات موحدة دقيقة وسليمة غير متضاربة فى حالة تعدد المصادر ٠ مـع التوصية فى هذا الشأن باتاحة تلك البيانات للباحثين والمعنيين بمشكلة محو الأميـة دون أى تعقيدات تؤدى الى احباط الباحثين والكف عن البحث والدراسة مما يؤدى الى تراكم المشكلات فـى

مجال محو الأمية دون بحثها ودراستها لوضع الحلول لمواجهتها ٠

- عقد لقاءات دورية بين الجمعيات العاملة فى مجال محو الأمية تحت اشراف الجهات المعنية لمحو الأمية والنشاط الأهلى ( الاتحادات النوعية والاقليمية - الادارات الاجتماعية - الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ) وبحضرها ممثلين من تلك الجهات وذلك للتعرف على المشاكل التى تواجه هذه الجمعيات وتبادل الآراء والأفكار حول زيادة فاعلية وتنشيط الجهود الأهلية فى مجال محو الأمية حتى يتم أخذ الأمور فى العمل بجدية اكبر وبالتالى يكون لتلك الجهود مردود أفضل ٠
- عقد حفل لتكريم الجمعيات على مستوى الجمهورية من جانب وعلى مستوى كل محافظة من جانب آخر التى تحقق نتائج طيبه فى مجال محو الأمية يقام بصفة دورية ويسمى بيوم محو الأمية بتم فيه تكريم الجمعيات الأولى على كل محافظة على مستوى الجمهورية على حين يتم تكريم الجمعيات الثلاث أو الخمس المتميزة على مستوى كل محافظة أو أفضل جمعية على مستوى كل مركز ادارى أو غير ذلك من المستويات التنظيمية والادارية حتى يزداد التنافس بين الجمعيات ويزداد الدافع نحو بذل مزيد من الجهد لنيل شرف التكريم فى مثل تلك الاحتفالات ٠
- الاستفادة من خبرات الجمعيات ذات النشاط المتميز فى مجال محو الأمية لتنشيط الجمعيات ذات الجهد غير الملموس لزيادة فاعليتها والنهوض بأنشطتها بصفة عامة ومحو الأمية بصفة خاصة سواء بالنسبة للتمويل أو التدريب أو الأماكن الدراسية الى غير ذلك من الخدمات التى تستطيع أن تتبادلها الجمعيات فيما بينها ٠
- تنشيط دور الجامعات ومراكز البحث العلمى التربوى فى مصر لخدمة وتطوير العمل فى مجال محو الأمية بحيث يكون لهذه المؤسسات دور اكبر فى مجالات البحوث وتطوير المناهج واعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والواعية بأبعاد مشكلة الأميين من ( معلمين - اداريين - قيادات ) ٠
- فتح مراكز لمحو الأمية بكليات التربية لتكون بمثابة مراكز نموذجية يتم فيها تدريب الدارسين بدبلوم تعليم الكبار ٠
- تقرير سنة امتياز للدارسين بمرحلة الدراسات العليا فى برامج تعليم الكبار بالتدريس فى مراكز محو الأمية قبل منحهم شهادات التخرج للاستفادة من جهودهم فى رفع كفاءة العملية التعليمية بفصول محو الأمية ٠

هذا وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن التوصيات الثلاث الأخيرة توصيات خاصة تمثـــــل رأى الباحث الشخصى فى ضوء طبيعة عمله بأحد مراكز البحث العلمـى التربوى .

وأخيرا .. تبقى هناك كلمـة ..

فعلى الرغم من الصعوبات والمعوقات التى تم الاشارة اليها فى نهاية تحليل الدراســـة الميدانية والتى تحول بين جهود الجمعيات غير الحكومية بصفة خاصة والجهود الرسمية بصفة عامـــة من تحقيق الهدف القومى المأمول للقضاء على الأمية خلال عقد التسعينيات من هذا القرن ١٩٩٠ــ ١٩٩٩ ... ، الا أنه واحقاقا للحق يرى الباحث أن الصورة لاتبدو قائمة تماما ، حيث تحظـى هذه المشكلة فى الآونة الأخيرة باهتمام سياسى واجتماعى كبير تبين له خلال مراحل اجراء هـــذه الدراسة والمقابلات التى أجراها مع بعض المسئولين عن النشاط الأهلى والمعنيين بمشكلة محو الأمية، بدليل اعلان القيادة السياسية بأن العقد ١٩٩٠ــ١٩٩٩ عقدا لمحو الأمية فى مصر، وانشاء جهـاز مركزى قومى خاص للاشراف على وضع الخطط والبرامج التى تكفل مواجهة هذه المشكلة مع توفير كافـــة المقومات المادية والكفاءات البشرية لتحقيق الهدف القومى فى القضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٠٠ .

ويرى الباحث أن مثل هذه الصعوبات والمعوقات ماهى الاعثرات بسيطة تحتاج الى بعـــض الجهد المخلص والايمان الواعى بالمشكلة ولذلك جاءت فى نهاية هذا الفصل ( السابع ) توصيـــات ومقترحات التى يأمل الباحث فى الأخذ بها لتكون خطوه على الطريق لتحقيق الهدف المنشود فـــى القضاء على الأمية فى مصر .

## أهم النتائج والتوصيات فى مجال " محو الأمية "

اختص الفصل السابع بدراسة واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية ومقترحات تنشيطها ٠

ولقد تطلب اعداد هذا الفصل السير فى اتجاهين متمايزين يكمل كل منهما الآخر ويدعمه٠ أولهما نظرى ، والآخر ميدانى ٠

ولتحقيق التكامل بين المسارين النظرى والميدانى لهذا الفصل ، فان الأمر قد تطلب التعرض للعديد من المحاور والأفكار تمت الاشارة اليها فى صورة بانورامية شاملة متكاملة الأبعاد اشتملت على مايلى :-

١- واقع مشكلة الأمية فى مصر وجهود القضاء عليها - بصفة عامة - فى عقد التسعينيات ٠

٢- واقع الجهود غير الحكومية فى مصر فى مجال محو الأمية ( أجهزتها - أنماطها - مظاهرها - مقومات نجاحها - دور الدولة فى تدعيمها وتنميتها ) ٠

٣- المشكلات التى تواجه نشاط الجمعيات غير الحكومية فى مصر فى مجال محو الأمية ٠

٤- مقترحات وتوصيات لتنشيط دور الجمعيات غير الحكومية وزيادة فعاليتها فى المساهمة فى مواجهة مشكلة الأمية فى مصر ٠

هذا ، ولقد أسفرت الدراسة الميدانية عن العديد من النتائج التى تلقى الضوء على مشكلة الأمية فى مصر خلال عقد التسعينيات والجهود المبذولة لمواجهتها وموقع مساهمة الجمعيات غير الحكومية من تلك الجهود ٠ ويمكن الاشارة الى أبرز تلك النتائج على النحو التالى :-

١ ) أن مشكلة الأمية تعد من أهم المشكلات التى - فرضت ومازالت تفرض نفسها - على الساحة العالمية ، والتى أولتها المنظمات والهيئات العالمية والقومية والمحلية اهتماما خاصا ، وذلك نتيجة لما توليه دول العالم على كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اهتمام ملحوظ بتلك المشكلة على اعتبار أن الأمية أصبحت فى مفهومها الحضارى قضية ترتبط بتخلف المجتمعات ومعوقا من معوقات تقدمها ٠

٢ ) أن مصر - كغيرها من دول العالم - أولت - ومازالت تولى - مشكلة الأمية اهتماما ملحوظا٠ حيث تعد الأمية من المشكلات المزمنه والخطيرة التى يعانى منها مجتمعنا ، والتى تشغل

بال كل المهتمين بقضايا الوطن ، سواء من حيث أنها تؤثر تأثيرا مباشرا فى بناء الانســـــان المصرى ورفع مستواه ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ومايموج به من تحديات علميـــة وتكنولوجية تحتاج لانسان قادر على التعامل معها ٠

٣) يعد اعلان القيادة السياسية باعتبار عقد التسعينيات (١٩٩٠ـ١٩٩٩) عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وانشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بموجب القرار الجمهورى رقم (٨) لسنة ١٩٩١ ، واعداد خطة قومية شاملة بغرض القضاء على الأمية أو الحد منها بحلول عـام ٢٠٠٠ من أبرز الجهود خلال عقد التسعينيات لمواجهة مشكلة الأمية فى مصر ٠

٤) بلغ حجم الأمية فى مصر فى أوائل عقد التسعينيات نحو ١٧٫٩٣٦٫٠٠٠ مليون أمى من مجموع السكان البالغين عشر سنوات فأكثر منهم ٦٫٩٢٣٫٠٠٠ ذكور بنسبة ٣٨٫٥٪ ، ١١٫٠١٣٫٠٠٠ اناث بنسبة ٦١٫٥٪ ٠ ويمثل هذا العدد نسبة ٤٧٫٣٪ من مجموع السكان فى هذه الشريحة العمريـــة ٠

٥) يتطلب أمر مواجهة مشكلة الأمية على هذا النحو تضافر الجهود الشعبية والحكومية ٠

٦) يبلغ عدد الجمعيات الأهلية فى مصر فى مختلف ميادين العمل الأهلى ( ١٧ ميدانا ) نحـو ١٤٫٠٠٠ ألف جمعية ، يعمل منها فى مجال محو الأمية حوالى ٣٥٨٥ جمعية ٠

٧) بلغ حجم النشاط الأهلى فى مجال محو الأمية فى مصر خلال العام ١٩٩٥/٩٤ (١٤٩٧ ) فصلا منها (٦٥٢) فصلا بالمحافظات الحضرية و (٧٦٤) فصلا بالمحافظات الريفية و (٨١) بالمحافظات الصحراوية ٠ يدرس بها ١٨٨٧ ذكور و ١١٦٢٤ اناث بالحضر ، ٥٣٨٤ ذكـور، ١٠٠٢٠ اناث بالريف ، ٢٢٩ ذكور ، ٩٢٦ اناث بالمحافظات الصحراوية ٠

٨) بالرغم من ذلك الجهد المبذول من الجمعيات الأهلية ، الا أنه لايتناسب مع عدد الجمعيـــات المنتشرة فى مختلف محافظات الجمهورية ٠ مما قد يوحى بأن هناك معوقا ما أو اكثر يحول بين تلك الجمعيات وبين زيادة فعاليتها فى مواجهة مشكلة الأمية فى مصر ٠ وهو ما أسفرت عنـــه بالفعل نتائج الدراسة الميدانية ٠

ويمكن أن نشير الى أبرز المشكلات والمعوقات على النحو التالـــى :ـ

١ـ عدم ملاءمة القانون الحالى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المنظم لعمل الجمعيات والمؤسسات الخاصـــة فى مصر للمتطلبات الحالية لزيادة فاعلية نشاط الجمعيات غير الحكومية ورفع كفاءتها فى مجـــال محو الأميــة ٠

٢ـ عدم وجود (توافر) بيانات احصائية كافية ودقيقة لكافة جوانب مشكلة الأمية • أو تضاربها في حالة توافرها حتى وان كانت من مصدر واحد •

٣ـ قلة الموارد المالية المتاحة للجمعيات ( حكومية / ذاتية ) •

٤ـ عدم توافر المدرسين المؤهلين علميا ونفسيا للعمل بفصول محو الأمية • وعدم كفاية الدورات التدريبية فى حالة اعدادها لهم •

٥ـ عدم اقبال الأميين على الالتحاق بفصول محو الأمية وخصوصا فى المناطق الريفية والبدوية وخاصة الاناث نتيجة لبعض العادات والتقاليد بتلك المناطق •

٦ـ عدم التنسيق بين الجمعيات العاملة فى مجال محو الأمية للاستفادة من الامكانات والخبرات بين كل جمعية وأخرى •

وفى ضوء المعوقات التى أسفرت عنها الدراسة الميدانية ، تم التوصل الى بعض التوصيات والمقترحات لمواجهة تلك المشكلات وتنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية •

ويمكن أن نشير الى أهم تلك التوصيات على النحو التالى :ـ

١ ) تطوير القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات غير الحكومية بما يتماشى مع الظروف الراهنة التى يمر بها المجتمع المصرى والاتجاه نحو تدعيم المنظمات غير الحكومية للمساهمة فى برامج وخطط التنمية فى كافة المجالات وبخاصة فى مجال محو الأمية •

٢ ) عدم تعسف الجهات الاشرافية والرقابية الحكومية المختلفة عن القيام بالتفتيش والرقابة هو التوجيه والمعاونة فى تنشيط العمل بتلك الجمعيات وليس لتصيد الأخطاء •

٣ ) زيادة فعالية ودافعية الجمعيات غير الحكومية للعمل فى مجال محو الأمية باقامة حفلات تكريم للجمعيات ذات النشاط المتميز فى مجال محو الأمية على مختلف المستويات ( القرية ـ المدينة المحافظة ـ الجمهورية ) يوم محو الأمية تكرم فيه الجمعيات المتميزة فى مجال محو الأمية•

٤ ) زيادة الدعم المالى الحكومى للجمعيات غير الحكومية ، وتسهيل أمر حصولها على موارد مالية ذاتية دون تعقيدات ادارية •

٥ ) زيادة الحوافز والمكافآت سواء للعاملين بالتدريس بفصول محو الأمية أو للدارسين أنفسهم لتشجيع كل منهم فى الانضمام لصفوف محو الأمية دارسا ومدرسا •

٦ ) الاهتمام بالجانب الاحصائى ، وضرورة العمل على توافر قاعدة بيانات ومعايير احصائية متفق عليها لكافة جوانب مشكلة الأمية فى مصر •

٧) التنسيق بين الجمعيات العاملة فى مجال محو الأمية على مستوى المنطقة الجغرافية الواحدة لتبادل الخبرات والاستفادة من الامكانات المتوافرة بكل جمعية ( بشرية /مادية ) فى تنشيط الجمعيات الأخرى التى تواجه بعض القصور فى الامكانات والمقومات التى تتيح لها العمل بالكفاءة المرجوة ٠

٨) تنشيط دور الجامعات ومراكز البحث العلمى التربوى فى مصر لخدمة وتطوير العمل فى مجال محو الأمية ، بحيث يكون لهذه المؤسسات دور أكبر فى مجالات البحوث وتطوير المناهج واعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والواعية بأبعاد مشكلة الأمية ( معلمين - اداريين - قيادات ومخططين ) ٠

٩) فتح مراكز لمحو الأمية بكليات التربية لتكون بمثابة مراكز نموذجية يتم فيها تدريب الدارسين بدبلوم تعليم الكبار ٠

١٠) تقرير سنة امتياز للدارسين بمرحلة الدراسات العليا فى برامج تعليم الكبار للتدريس فى مراكز محو الأمية قبل منحهم شهادات التخرج للاستفادة من جهودهم وماتعلموه ودرسوه فى رفع كفاءة العملية التعليمية بفصول محو الأمية ٠

## مراجـع الفصــل السابـــع


(١) عبد الخالق محمد عفيفى ، مشكلة الأمية فى مصر : رؤية تحليلية ودور مقترح للخدمة الاجتماعية ونقابة الاجتماعيين ، دراسة مقدمة الى الندوة العلمية الأولى : الأمية وعلاقتها بالمشكلة السكانية، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة ، ٢٣–٢٤ مارس ١٩٩٤، ص١ .

(٢) وزارة التعليم . التعليم فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤، القاهرة ،١٩٩٥، ص١٩ .

(٣) سعيد سليمان وكمال نجيب ، دور المنظمات غير الحكومية فى تدعيم استراتيجية تعليم الكبار فى الوطن العربى ، دراسة مقدمة الى مؤتمر الاسكندرية السادس ( تعليم الكبار وتحديات العصر ) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ( الجهاز العربى لمحو الأمية ) وكلية التربية جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ٢٦–٢٩ نوفمبر ١٩٩٤، ص١٥ .

(٤) أحمد محمد نور الدين . جهود محو الأمية بين الغاية والوسيلة ، دراسة مقدمة الى : الندوة العلمية الأولى : الأمية وعلاقتها بالمشكلة السكانية الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة : ٢٣–٢٤ مارس ١٩٩٤، ص٢ .

(٥) أحمد محمد محمد نور الدين ، جهود الأمية بين الغاية والوسيلة ، مرجع سابق، ص٣ .

(٦) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وقضايا الوطن الكبرى ، سلسلة بحوث ودراسات (١)، ادارة المطبوعات والنشر بالهيئة ، القاهرة، ١٩٩٤ ، ص ٦ .

(٧) وزارة التعليم فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤ ، القاهرة ١٩٩٥، ص ٤١ .

(٨) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وقضايا الوطن ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٩) صالح عبد العاطى أحمد ، محو الأمية مطلب أساسى للتنمية ، دراسة مقدمة الى المؤتمر الأول لنواب رؤساء الجامعات المصرية ( نحو استراتيجية متكاملة للجامعات للعمل البيئى ) جامعة المنوفية ، ١٤–١٥ مارس ١٩٩٥ ، ص ٢ .

(١٠) احمد محمد محمد نور الدين ، جهود محو الأمية بين الغاية والوسيلة ، مرجع سابق ، ص ٦–٧ .

(١١) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وقضايا الوطن ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(١٢) المرجــع السابق ، ص ٦ ٠

(١٣) المرجع السابق ، ص ٥ ٠

(١٤) وزارة التربية والتعليم ، الحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩٠ــ١٩٩٩ ، الادارة المركزيـــــة للأمانات الفنية ، المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ( الأمانة العامة ) القاهــــرة، ١٩٨٩، ص ٣ ٠

(١٥) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، الحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩٠ــ١٩٩٩ مرجع سابق ، ص ١ ٠

(١٦) المرجع السابق ، ص ٣٥ ٠

(١٧) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وقضايــــا الوطن الكبرى ، مرجع سابق ، ص ٤٥ــ٤٦ ٠

(١٨) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار الحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩٠ــ١٩٩٩، مرجــع سابق ، ص ٣٥ ٠

(١٩) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، تقرير انجازات الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليــــم الكبار خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٩٤ ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ١١ ٠

(٢٠) صالح عبد العاطى احمد ، تحديات ومنظور المستقبل فى محو امية المرأة الريفية ، دراســـة مقدمة الى ورشة العمل للقيادات النسائية حول الأساليب الحديثة لمحو أمية المرأة الريفيــــة فى مصر ، سرس الليان ١٨ــ٣٠ مارس ١٩٩٥ ص ٩ ٠

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٠ ٠

(٢٢) وفاء احمد عبد الله، المشاركة الشعبية وبعض أساليب استثارتها ، دراسة مقدمة الى ورشــــة العمل للقيادات النسائية حول الأساليب الحديثة لمحو أمية المرأة الريفية فى مصر ، ســـرس الليان ، ١٨ــ٣٠ مارس ١٩٩٥، ص ٣ ٠

(٢٣) امانى قنديل وسارة بن نفيسه ، الجمعيات الأهلية فى مصر ، مركز الدراسات السياسيــــــة والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥، ص ١٥ ٠

(٢٤) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، الحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩٠ــ١٩٩٩،مرجع سابق ، ص ٣ ٠

(٢٥) سعيد سليمان وكمال نجيب ، دور المنظمات غير الحكومية فى تدعيم استراتيجية تعليم الكبار فى الوطن العربى ، دراسة مقدمة الى مؤتمر الاسكندرية السادس ( تعليم الكبار وتحديات العصر ) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ( الجهاز العربى لمحو الأمية ، وكلية التربية جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ٢٦-٢٩ نوفمبر ١٩٩٤، ص ١٥٠

(٢٦) هاشم ابو زيد الصافى ، دور الجهود الذاتية والتطوعية فى حركة محو الأمية وتعليم الكبار، مجلة التربية المستمرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ( مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج بالبحرين ) ، العدد الثالث عشر ، السنة الثامنة ،ديسمبر ١٩٨٧، ص ٥٩ ٠

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٦٠ ٠

(٢٨) وفاء أحمد عبد الله ، المشاركة الشعبية وبعض أساليب استثارتها ، مرجع سابق، ص ٣ ٠

(٢٩) هاشم ابو زيد الصافى ، دور الجهود الذاتية والتطوعية فى حركة محو الأمية وتعليم الكبار، مجلة التربية المستمرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ( مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج بالبحرين ) العدد (١٣) السنة (٨) ديسمبر ١٩٨٧، ص ٥٠٠

(٣٠) المرجع السابق ، نفس الصفحة ٠

(٣١) ضياء الدين زاهر ، نموذج مقترح للتنسيق الاستراتيجى بين الجهود الرسمية والشعبية بالتطبيق على مجال محو الأمية ، مرجع سابق ، ص ٦٨ ٠

(٣٢) صلاح عبد الحميد مصطفى ، الأسس الادارية والتنظيمية لتوظيف العون الذاتى فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، مجلة التربية المستمرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ( مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج بالبحرين ) العدد (١٣) السنة (٨) ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١٥٩ ٠

(٣٣) صالح احمد عزب ، دليل عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار، مرجع سابق ، ص ١١-١٤ ٠

(٣٤) هاشم ابو زيد الصافى ، دور الجهود الذاتية والتطوعية فى مركز محو الأمية ، مرجع سابق، ص ٦١-٦٢ ٠

(٣٥) صالح احمد عزب ، دليل عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار، مرجع سابق ، ص ١٤-١٥ ٠

(٣٦) صلاح سبيع ، دور كاريتاس مصر والجمعيات الأهلية فى مجال مكافحة الأمية وتنمية المـــرأة، دراسة مقدمة الى مؤتمر المجلس العالمى لتعليم الكبار ، القاهرة ، ١٥ـ١٢/٩/٩٤،ص ٣٠

(٣٧) سهير الهوارى، هيكلية العمل فى محو الأمية وتعليم الكبار ، دراسة مقدمة الى ورشة العمـل للقيادات النسائية حول الأساليب الحديثة لمحو أمية المرأة الريفية فى مصر ، سرس الليـان، ١٨ـ٣٠ مارس ١٩٩٥، ص ٩ـ ١٠ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٣٩) مقابلة مع السيدة الاستاذة/ نجاة على على محمود مدير عام الادارة العامة لتنمية المجتمعـات المحلية بوزارة الشئون الاجتماعية يوم ١٩٩٦/٧/١١ .

(٤٠) نجاة على محمود ، الجمعيات الأهلية فى مصر ودورها فى محو الأمية ، مرجع سابق،ص٣٠

(٤١) وزارة الشئون الاجتماعية ، بيان احصائى عن محو الأمية التابع لجمعيات التنمية على مستـوى الجمهورية ، الادارة العامة لتنمية المجتمعات المحلية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٦.

(٤٢) المصـــدر السابــــق .

(٤٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ( الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبـــار )، مؤشرات لتنمية الجهود الشعبية فى مواجهة الأمية الحضارية ( من أعمال ندوة خبراء الدراسـة مفهوم وأبعاد المشاركة الشعبية فى مواجهة الأمية الحضارية ، الكويت ، ١٧ـ٢٢ نوفمبـــر ١٩٧٩ ) ، دراسة مرجعية مقدمة الى ندوة القيادات النقابية حول تبنى جهود فعالـــة فى محو الأمية وتعليم الكبار ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ( طرابلـس) ٢٦ـ٣٠ ابريل ١٩٨٠ ، ( وثائق الندوة والتقرير النهائى ) ، مطبوعات الجهاز العربـــى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٣٦ـ٣٧ .

(٤٤) وزارة الشئون الاجتماعية ، بيان بالادارات الاجتماعية بمحافظة القاهرة ، الادارة العامـــة لتنمية المجتمعات المحليـة .

(٤٥) الاتحاد الاقليمى للجمعيات بالجيزة، وبين الجمعيات والمؤسسات الخاصة بمحافظة الجيــزة، ١٩٩٣، ص ٣١ـ٣٢ .

(٤٦) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، الهيئة العامة لمحو الأمية وقضايا الوطن، مرجـــع سابق ، ص ٥٩ .

(٤٧) ابراهيم يوسف امام ، التمويل والادارة المالية للجمعيات والمؤسسات الخاصة، مرجع سابـق، ص ٧٧.

(٤٨) مقابلة السيد الاستاذ/ صلاح سبيع (المسئول الفنى لبرنامج محو الأمية ومدير التدريب بقطاع محو الأمية بجمعية كاريتاس مصر ) بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٢ .

## الفصل الثامن *

### أهم نتائج الدراسة وتوصياتها

استهدفت الدراسة الوصول الى عدد من التوصيات التى يمكن الافادة منها فى تنشيط جهود الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم قبل الجامعى وقد اتفق فريق البحث على أن تكون الخطوة الأولى فى هذا الصدد مرتكزة على مسح واقع الجهود التعليمية لتلك الجمعيات ، والوقوف على عوامل تميز أنشطة البعض منها ، وأسباب تدنى أنشطة بعضها الآخر ليصبح ماتتوصل اليه الدراسة منطلقا لخطط مستقبلية لهذه الجمعيات تسهم من خلالها مع الدولة فى تحقيق استراتيجيتها التعليمية ٠

وقد اتجهت الدراسة الى استجلاء دور الجمعيات غير الحكومية بالنسبة لأربع مراحل تعليمية شملت :-

١- التعليم قبل المدرسى ٠

٢- التعليم الأساسى ٠

٣- التعليم الثانوى العام ٠

٤- محو الأمية ٠

وقد خصصت الدراسة فصلا مستقلا لمعالجة كل مرحلة تعليمية على حدة نظرا الى أن تلك المراحل تتفاوت بالنسبة لمتطلباتها ، كما تختلف استجابة الجهود غير الحكومية بالنسبة لها ، فتقتصر جهود بعض الجمعيات على مرحلة تعليمية أو اكثر دون غيرها من المراحل مما يجعل من الصعب معالجة مراحل التعليم قبل الجامعى كوحدة اذ أن هذا من شأنه أن يغفل التفاوتات المشار اليها ٠

وقد تحددت الأسئلة التى تتجه الدراسة الى الاجابة عليها فيما يلى :

١- ما الدواعى التى تفرض تنشيط الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم فى اطار التعليم كمشروع قومى لمصر حتى عام ٢٠٠٠ ؟

---

* شارك فى اعداد الفصل كل من :-
ا٠م٠د فؤاد احمد حلمى - د٠ نبيل عبد الخالق متولى - د٠ نادية عبد المنعم - د٠ فتحى مصطفى رزق باشراف الباحث الرئيسى ا٠د سعيد جميل سليمان ٠

٢- ماموقع التعليم بشكل عام بالنسبة لنشاط الجمعيات غير الحكومية بالنسبة لكل مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعى ؟

٣- ما أبرز نواحى " التميز " فى أنشطة الجمعيات غير الحكومية بالنسبة لكل مرحلة تعليمية من المراحل التى تشملها الدراسة ؟

٤- ما أبرز نواحى " التدنى " فى أنشطة الجمعيات غير الحكومية بالنسبة لكل مرحلة من المراحل التعليمية التى تشملها الدراسة ؟

٥- ما المعوقات التى تعوق انتشار الجمعيات غير الحكومية المعنية بالتعليم ؟

٦- ما المقترحات التى يمكن رفعها الى متخذى القرار كاطار مبدئى لتنشيط جهود الجمعيات غير الحكومية فى كل مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعى ؟

وقد خصصت الدراسة الفصل من الرابع الى السابع لمعالجة واقع الجهود التعليمية للجمعيات غير الحكومية فى احدى المراحل التعليمية التى شملتها الدراسة . وقد تم التمهيد للمعالجة بفصلين :

يتناول احدهما تنشيط دور الجهود التعليمية غير الحكومية كضرورة فى اطار التعليم كمشروع قومى ، والذى تناول نقاطا أساسية حول الجهود الحكومية فى التعليم ، وكفايتها على مدى العقدين الماضيين مركزا على نقطتين :

- التزايد المطرد فى الانفاق الحكومى على التعليم .
- وجود بعض صور القصور "الكمى" و "الكيفى" برغم تزايد الانفاق .

وقد تم التناول من خلال تحليل المعانى والمضامين التى تكمن خلف اعلان التعليم مشروعا قوميا لمصر ، وأولى الفصل اهتماما مناسبا باستقراء التحديات المستقبلية التى ينتظر أن يواجهها المجتمع المصرى فى المستقبل المرئى محللا مدى الضرورة التى تفرضها هذه التحديات بالنسبة لمشاركة الجمعيات غير الحكومية .

اما الفصل الآخر فقد أعطى لمحة تاريخية لتطور الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم فى مصر خلال العقود الأخيرة مسلطا الضوء على النقاط المضيئة فى تلك الجهود ، وأسباب تدنى بعض هذه الجهود على مدى هذه الفترة .

**أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة :-**

أولا : النتائج العامة :

١ـ تبين من الدراسة أن القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات غير الحكومية، والذى لايزال ساريا برغم ما اعترى السياق الاجتماعى/الاقتصادى للمجتمع من تغيرات على مدى الثلاثين عاما المنقضية منذ اصداره يحتاج الى تعديل خاصة وأنه لايوفر للجمعيات سلطات واختصاصات تمكنها من العمل بفعالية •

٢ـ غياب التخطيط الواضح لبرامج التنمية المحلية ، وتعذر التعرف على أهداف البرامج المعلنة، وكيفية تحقيقها ، والتوقيتات المحددة لهذا التحقيق ، ويؤثر هذا على مسيرة الجمعيات غير الحكومية والتى تمس حاجتها للتعرف على الاحتياجات الحقيقية لتنمية المجتمع لتتولى توجيه جهودها اليها •

٣ـ ضعف الاتصالات بين الجمعيات غير الحكومية وبعضها البعض والذى يعد أمرا ضروريا حتى تسترشد بالخبرات الناجحة ، وتتدارس شئونها وأمورها المشتركة • ويرجع هذا الضعف بالدرجة الأولى الى كثرة الفواصل التنظيمية بين هذه الجمعيات ، والذى ينعكس على صورة بطء فى اتخاذ القرار •

٤ـ ميل الأجهزة الحكومية التى تتعامل مع الجمعيات الى المركزية ، والرقابة الشديدة بالنسبة لأمور تلك الجمعيات الى الدرجة التى لايتيح لهذه الجمعيات حرية الحركة ، واستحداث الأساليب الأكثر ملائمة لعملها •

٥ـ عدم اسهام الجمعيات غير الحكومية بنظامها الحالى فى التنمية الاجتماعية بشكل فعال بسبب التعود على الاعتماد على الدولة فى مجالات الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية •

٦ـ ضعف ومحدودية الجهود التى تبذل لتنشيط الحركة التطوعية ، والاعلان عنها ، والدعوة لها وبخاصة فى محيط الشباب •

٧ـ عزوف الكثير من الجمعيات غير الحكومية عن المشاركة بفعالية فى المجال التعليمى بسبب صعوبة تدبير التمويل اللازم لمشروعاتها •

٨ـ قلة الخبرات التعليمية المتاحة للجمعيات غير الحكومية ، وضعف الدافعية للجهود التطوعية التى تتطلبها الأنشطة التعليمية •

٩ـ أن الكثير من الجمعيات غير الحكومية لاتوجد لها أهداف واضحة محددة اجرائيا تبنى عليها الأنشطة التعليمية التى تضطلع بها •

ثانيا : النتائج الخاصة بمرحلة أو أخرى من المراحل التي تضمنتها الدراسة :

أ) بالنسبة لمرحلة ماقبل المدرسة :

تم التوصل الى النتائج التاليـــة :

١ـ القصور فى مؤسسات رعاية الطفولة التابعة للجمعيات غير الحكومية والحاجة الى استكشـــاف أسباب القصور ، والعمل على تلافيها .

٢ـ انخفاض الـ[illegible]اية المهنية للمعلمات والمشرفات بدور الحضانة ورياض الأطفال .

٣ـ عدم توافر الملاعب والأجهزة والوسائل التعليمية بدور الحضانة ورياض الأطفال بشكل عام .

٤ـ أن الأساليب المتبعة فى توجيه تعلم الأطفال بدور الحضانة ورياض الأطفال لاتتمشى مـع الأساليب العلمية والتربوية التى نصت عليها القرارات الوزارية الصادرة من وزارة التربيــــة والتعليـم .

٥ـ عدم وضوح الاشراف الفنى فى كثير من دور الحضانة ورياض الأطفال التابعة للجمعيات.

٦ـ وجود جوانب من القصور فى تنسيق العمل بمرحلة ماقبل المدرسة بين وزارتى الشئـــون الاجتماعية ، والتربية والتعليم لكى يتحقق تكامل التعليم فيما قبل المدرسة مع التعليـــم فى الحلقة الابتدائية .

ب) بالنسبة لمرحلة التعليم الأساسى :

تم التوصل الى النتائج الآتيـة :

١ـ ان مدارس التعليم الأساسى التابعة للجمعيات غير الحكومية لها أهدافها المستمدة مـــن طبيعة أنشطة تلك الجمعيات ، وتسعى لتحقيقها . وأن هذه الأهداف تتحقق بالفعـــل فى بعض الجمعيات مثل ترسيخ التوجه الفنى ، وتكريس العناية بتعليم الفئات الخاصة .

٢ـ ان هناك انفصالا بين ادارة الجمعية ، ومدارس التعليم الأساسى التى تتبعها ، مما يجعل اشراف الجمعية لايتعدى الاشراف الشكلى .

٣ـ غياب اشراف الادارات الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية على المدارس التابعـــة للجمعيات ، واقتصاره على ادارات الجمعيات .

٤ـ ان اشراف وزارة التعليم عن طريق التوجيه المالى والادارى ، والاشراف الفنى يخضع لذات القواعد الممارسة فى التعليم الخاص .

٥- ثبت أن مدارس التعليم الأساسي التابعة للجمعيات غير الحكومية تقدم خدمات متميزة لكنها ترتبط في الغالب بشخص وكفاءة رئيس مجلس ادارة الجمعية أو أحد اعضائها ممن لهم اهتمامات بقضايا التعليم • ويلاحظ ان هذا الاهتمام المشكور غالبا مالاتتحقق له الاستمرارية عند غياب الشخص أو الأشخاص المشار اليهم •

٦- ان عناصر التميز التي يراها أفراد عينة الدراسة بالنسبة لمدارس التعليم الأساسي التابعة للجمعيات غير الحكومية لاتمثل مدارس متميزة بالفعل الا بقدر ماتعالج مثالب المدارس الحكومية للتعليم الأساسي •

٧- ثبت أن الازدواجية تبعية مدارس التعليم الأساسي ( للجمعيات وللادارات التعليمية ) غالبا مايكون لصالح الجمعية غير الحكومية واتجاهاتها •

٨- افضلية اسناد عمليات انشاء وتجهيز وادارة مدارس التعليم الأساسي الى الجهود غير الحكومية•

٩- رأى أفراد العينة ان مرحلة رياض الأطفال ترتبط الى حد كبير بالتعليم الأساسي مما يستتبع ضرورة اهتمام الجمعيات التي تقدم خدمة التعليم الأساسي بها ، وتوفيرها كمدخل تمهيدي لتلك المدارس •

## حـ) بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي العام :

تم التوصل الى النتائج التالية :-

١- نتائج تتعلق بموقع التعليم الثانوي عن جهود الجمعيات غير الحكومية :

- أظهرت المدرسة تدني موقع التعليم الثانوي بالنسبة للجهود غير الحكومية في مجال التعليم بشكل عام بالمقارنة بكافة المراحل الأخرى للتعليم قبل الجامعي •

ويرتبط بالنتيجة السابقة ماكشفت عنه الدراسة من حاجة التعليم الثانوي الى مزيد من الجهود غير الحكومية •

٢- نتائج تتعلق بنوعية العملية التعليمية بالمدارس الثانوية التابعة للجمعيات غير الحكومية •

- تبين ارتفاع نسبة المعلمين المؤهلين علميا وتربويا بتلك المدارس •
- تبين كفاءة المباني والتجهيزات المدرسية بمدارس التعليم الأساسي وملائمتها للعملية التربوية •
- أظهرت الدراسة توافر معايير النجاح لدى بعض الجمعيات غير الحكومية في مجال التعليم بعامة ، والتعليم الثانوي بصفة خاصة ، ومن هذه المعايير مايلي :-

- نوعية المعلمين القائمين على العملية التعليمية بالمدرسة .
- ملائمة المبانى المدرسية للعملية التعليمية والتربوية .
- توافر برامج تدريبية للمعلمين .
- استمرار وانتظام برامج التوجيه الفنى طوال العام الدراسى .
- وجود مقررات دراسة وأنشطة تربوية اضافية .
- توافر الامكانات والتجهيزات التعليمية بالمدارس .
- أن تتم عمليات التقويم والمتابعة لطلاب مدارس الجمعيات بصفة دورية ومنتظمة .

٣- نتائج تتعلق بالمعوقات التى تحول دون تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى مجال التعليم الثانوى ، وتتصل بما سبقت الاشارة اليه فى النتائج العامة للدراسة بالنسبة لاستمرار سريان القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ ، وضعف الاهتمام بالحركة التطوعية ، وقصور النظام الحالى للجمعيات غير الحكومية من حيث حرية الحركة ، وعزوف الجمعيات غير الحكومية عن المشاركة بفعالية فى العملية التعليمية .

د) بالنسبة لمجال محو الأمية :

١- كان اعلان السيد رئيس الجمهورية عقد التسعينيات ليكون عقدا لمحو الأمية وماحتواه هذا الاعلان من بنود حافزا لكافة التنظيمات الحزبية والسياسية والأفراد للتكاتف معا بروح المسئولية الى جانب المؤسسات الرسمية .

٢- تمثلت مشاركة الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية فى فتح فصول لمحو الأمية كما وأن جهودها فى فتح فصول للتعليم الأساسى يمثل اضافة غير مباشرة لمجال محو الأمية لما لهذه الجهود من تأثير على سد منابع الأمية وتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن التعليم الأساسى .

٣- كشفت الدراسة عن الأنماط الاتية لمشاركة الجمعيات غير الحكومية مع الجهود الرسمية فى مجال محو الأمية :

أ - عندما تكون الجهود الرسمية هى الأساس من ناحية التخطيط والتنفيذ والتمويل والمتابعة، ويكون اسهام هذه الجمعيات جزئيا وغالبا مايكون هامشيا اعتمادا على ماتقوم به المؤسسات الرسمية من جهد .

ب - عندما تتفاعل الجهود غير الحكومية أو الشعبية مع الجهود الرسمية فى محو الأمية بشكل يتناسب مع حجم أنشطة هذه المنظمات ، ومن ثم فان جهود المشاركة الشعبية تكون متداخلة مع الجهود الرسمية ٠

حـ - عندما تكون الجهود غير الحكومية هى الأساس فى مجال محو الأمية بحيث تتركز الجهود الرسمية فى التنظيم والتنسيق ، أو فى التمويل والمتابعة ٠ ويمكن أن يكون هذا النمط هو أكثر الأنماط فعالية بالنسبة للجهود غير الحكومية بشرط أن تتوافر له عدد من الظروف التى تم ايضاحها فى فن الفصل ٠

٤- أهمية رسم خطة عامة متكاملة تتكامل من خلالها الأدوار المنوطة بكل تنظيم من التنظيمات القائمة ٠

٥- ضرورة توجيه عناية خاصة نحو تدريب القيادات سواء بالنسبة للجمعيات غير الحكومية أو غيرها ، واتاحة الفرصة لها فى النشاطات الميدانية المختلفة كنوع من التدريب لاكسابها الخبرات اللازمة ٠

٦- أهمية توظيف أجهزة الاعلام توظيفا جيدا لحفز الجهود غير الحكومية حتى يتعرف المواطنين جميعا على مايمكن أن يؤدوه من ادوار لخدمة قضية محو الأمية ٠

أهم التوصيات التى توصلت اليها الدراسة :

تمخضت معالجة جهود الجمعيات غير الحكومية بالنسبة لكل مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعى عن عدد من التوصيات أدرجت فى متن فصول الدراسة ٠ ويهمنا أن نشير فى هذا الصدد الى أبرز تلك التوصيات ، وقد تم تصنيفها الى نوعين : توصيات عامة ، وتوصيات خاصة لكل مرحلة تعليمية على حدة ٠

(أ) التوصيات العامة :

أولا : أن تعكف سلطات التشريع على اعداد قانون جديد لتنظيم عمل الجمعيات غير الحكومية بديلا عن القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ ٠

ثانيا : أن يتم اعداد خطة واضحة للتنمية المحلية فى مصر تتحدد من خلال نقاط المشاركة المطلوب اسنادها الى الجمعيات غير الحكومية فى كل محافظة من المحافظات ٠

ثالثا : اعادة النظر فى المناخ التنظيمى الذى تعمل فى اطاره الجمعيات غير الحكومية من حيث :

أ) علاقة هذه الجمعيات بالدولة •

ب) علاقتها بسلطات الادارة المحليــة •

بالدرجة التى تسمح بقدر اكبر من التفاعل والمشاركة ، وتشجيع التطوع لخدمة أهــــــداف الجمعيات المختلفة ، وبخاصة بين صفوف الشباب •

رابعا : التخفيف من قبضة الهيئات الادارية المسئولة عن الاشراف على الجمعيات غير الحكوميــة، ومتابعتها والرقابة على أعمالها وبخاصة وزارة الشئون الاجتماعية حتى لايكون الاشـــــراف والمتابعة مدعاة لشل حركة هذه الجمعيات ، مع السعى الى الانتقال تدريجيا الى قصـر الاشراف على التأكد من مطابقة دور الجمعيات للاحتياجات المحلية •

خامسا : فتح قنوات للتواصل والمشاركة فى الرأى بين الجمعيات وبعضها البعض من جهــــــة، وبينها وبين الهيئات الحكومية من الجهة الأخرى لمزيد من التلاحم فى أداء الأدوار التى تقوم بها لصالح أبناء الوطـــن •

سادسا : وضع خطة قومية لتطوير ماتبذله وسائل الاعلام الجماهيرية المسموعة والمرئية من اذاعـة وصحافة وتليفزيون فى الاعلام بأنشطة الجمعيات غير الحكومية ، وماتقوم به من جهـد، وحفز التطوع من أجل نشاطها •

سابعا : اعادة النظر بالنسبة لتخصيص الموارد بحيث تحقق نظرة اكثر توازنا وعمقا الى الأطراف الثلاثة المشاركة فى عمليات التعليم ( القطاع الحكومى ــ القطاع الخاص ــ الجهـــود غير الحكومية ) باعتبارهم مشاركين أصليين فى تحمل الجهد التعليمى ، ومكملين بعضهم لبعـــض •

ثامنا : تطوير البنى الادارية للجمعيات غير الحكومية ، وتحديث قدرات أفرادها والقائمين علـــى أنشطتها من خلال التدريب المستمر •

تاسعا : اقرار حزمة من المحفزات للمشاركين فى الجهود التطوعية لحفز العاملين ، وتشجيـــع الآخرين على المشاركة الفاعلــة •

عاشرا : تطوير الهيكل التنظيمى للجمعيات غير الحكومية باعادة صياغة اختصاصات كل مستـــوى ( الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات ــ الاتحاد الاقليمى للجمعيات والمؤســـسات ــ الجمعيات المركزية ذات الفرع المنتشرة بالمحافظات ) مع العمل على تحقيق مايقتضيــه

هذا التطوير من تعديل لطبيعة الحدود والفواصل بين أجزاء التنظيم ٠

حادى عشر : انشاء هيئة قومية تنحصر مهمتها فى تنسيق القوى العاملة فى مجال العمل التطوعى ، فتقوم بعمل سجلات تدرج بها أسماء المتطوعين ، والرغبة التطوعية لكل فرد على أن يكون من بين مهام هذه الهيئة ترشيح متطوعين للمشروعات المناسبة ٠

ثانى عشر : تشجيع العمل التطوعى عن طريق تعديل قانون الاستثمار بصورته الحالية بمايسمح باقامة مشروعات استثمارية تضطلع بها الجمعيات غير الحكومية تشجيعا للشباب على المشاركة فى العمل التطوعى ٠

(ب) التوصيات الخاصة بكل مرحلة تعليمية :

١) بالنسبة لتنشيط جهود الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل المدرسى :

- العمل على تحقيق ماتوصل اليه مؤتمر مناهج التعليم الابتدائى (١٩٩٣) بالنسبة للتعليم قبل المدرسى ، وتعميم اضافة رياض الأطفال الى مرحلة التعليم الأساسى لتصبح جزءاً أصيلا من السلم التعليمى على أن يتم ذلك بالدرجة الأولى من خلال الجهود الذاتية والجمعيات التطوعية ، وبمشاركة المجتمع ككل ، وبمساهمة الدولة فى منح الأراضى بأسعار رمزية لاقامة المدارس عليها ، وأن تمنح الدولة الجمعيات المتميزة الصفة العامة تشجيعا لها بتخويلها بعض الامتيازات ، أو تزويدها ببعض المساعدات القانونية أو المالية أو العينية لتصبح قدوة لغيرها ٠
- قصر التعيين فى دور الحضانة ورياض الأطفال على خريجى الكليات المتخصصة ، والتى يتعين وضع خطة للتوسع فى انشائها لسد العجز فى هذا المجال فى ضوء مايتطلبه اضافة هذه المرحلة الى التعليم الأساسى من ارتفاع فى الاعداد المطلوبة ٠
- الارتقاء بالاعداد الأساسى لمعلمات رياض الأطفال مع وضع خطة لتعميم الوصول الى المستوى الجامعى التربوى يمكّن المعلمة من تطويع عناصر المنهج بما يتناسب مع احتياجات الطفل ، وتوصيل المعلومة الى الطفل بطريقة مبسطة ومشوقة من خلال اللعب ٠

كما توصى الدراسة بوضع خطة قومية للتدريب أثناء الخدمة للمعلمات والمشرفات القائمات بالعمل بالفعل تكفل الارتقاء المستمر بقدراتهن ، وتزويدهن بالجديد والمستحدث من أساليب ٠

- تحقيق مزيد من التدقيق بالنسبة لكفالة توافر المبانى والملاعب بدور الحضانة ورياض الأطفال سواء التابعة للجمعيات غير الحكومية أو لغيرها مع العمل على ضمان توافر قاعات والعاب تتناسب مع عدد الأطفال وعمرهم فى كافة الدور نظرا لما لهذه من أثر بالغ فى التنمية العقلية والوجدانية للطفل .

٢) بالنسبة لتنشيط الجهود غير الحكومية فى مرحلة التعليم الأساسى :

- الأخذ بآلية متطورة للانفاق على التعليم الأساسى من خلال المشاركين فيه تعتمد فى تخصيصها للموارد على مدى ماتقدمه الأطراف المشاركة من تميز فى الخدمة التى تقدمها ، والتطوير الذى تجريه عليها ، وقبول المجتمع لمنتجها وفق معايير الجودة التعليمية .
- نظرا لما يمثله التعليم الأساسى من مكانة خاصة باعتباره الحد الأدنى الضرورى للمواطنة وللانخراط فى أنشطة المجتمع المختلفة توصى الدراسة بتطوير النموذج الحالى للجهود غير الحكومية فى مجال التعليم الأساسى ، وبناء نموذج أكثر فعالية يحقق مشاركة أكبر من جانب أفراد المجتمع ، ومن هيئة العاملين ، ومن أولياء الأمور ، ومن خلال هذه المشاركة الفاعلة تتخذ القرارات بصورة جماعية مايدعم من ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص،ويتطلب هذا الأمر :
- استحداث أدوات لتقويم مخرجات التعليم الأساسى عالية الكفاءة ، وتتسم بقدرة عالية على التمييز والكشف عن كفاءة استخدام الموارد ، وفعالية العمليات التى تمت .
- وضع معايير للجودة التعليمية النوعية وبخاصة بالنسبة للتعليم الأساسى وماقد يقتضيه ذلك من تعديل للتشريعات يسمح بتنظيم جمعيات متخصصة فى مجالات التعليم والتدريب .
- استحداث بنية تنظيمية للجمعيات غير الحكومية تتصل وتتكامل مع البنى التنظيمية للقطاعين الحكومى والخاص بحيث تتصف البنى الثلاث بكفاءة متطورة وفاعلة وقادرة على التجاوب السريع مع متطلبات العمل فى التعليم .

٣) بالنسبة لتنشيط الجهود غير الحكومية فى مرحلة التعليم الثانوى العام :

- نظرا لقلة اقبال الجمعيات غير الحكومية على توجيه قدر ملائم من أنشطتها التعليمية نحو مرحلة التعليم الثانوى ، فان الدراسة توصى بعمل خطة تحقق مساندة الجهات الادارية

للجمعيات غير الحكومية ودفعها للمشاركة فى مجال التعليم الثانوى بوجه خاص • ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

أ) تبسيط اجراءات ترخيص المدارس •

ب) الدفع الحكومى للجمعيات غير الحكومية وبخاصة فى المناطق أو الأحياء التى لاتوجد بها مدارس ثانوية حكومية أو خاصة ، ويمكن أن يتخذ هذا الدفع صورة توفير الأرض التى سيبنى عليها المدرسة ، أو التكفل بالتجهيزات اللازمة لهذه المدارس أو بالمشاركة فى تنفيذ المبانى المدرسية •

٤) بالنسبة لتنشيط دور الجهود غير الحكومية فى مجال محو الأمية :

ـ تطوير التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية فى ضوء المستجدات على الساحة نتيجة لقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ ، وأعلان عقد التسعينيات كعقد لمحو الأمية •

ـ يقتضى تنشيط جهود الجمعيات غير الحكومية فى مجال محو الأمية بوجه خاص عمل خطة قومية تشتمل على مايلى :

أـ الاعلام بأنشطة تلك الجمعيات •

ب ـ تشجيع الجمعيات المتميزة ماديا ومعنويا •

حـ ـ حفز الجهود التطوعية للشباب وبخاصة خريجى الجامعات •

د ـ زيادة الحوافز والمكافآت لتشجيع المعلمين والمشرفين بمختلف مراكز محو الأمية •

هـ ـ الافادة من نتائج البحوث التى أجريت حول دوافع البالغين الأميين للانخراط فى فصول محو الأميين لتطبقها الجمعيات غير الحكومية وغيرها فى اجتذاب الدارسين لتلك الفصول • مع التفكير فى تطبيق حوافز ايجابية وسلبية على الدارسين تحقيقا لانتظامهم ، وتقليل معدلات تسربهم •

ـ التنسيق بين كافة الجمعيات العاملة فى مجال محو الأمية على مستوى المنطقة الجغرافية الواحدة لتبادل الخبرات ، والاستفادة من الامكانات المادية والبشرية التى قد تتوافر للجمعيات المتميزة فى تنشيط جهود الجمعيات الأخرى التى تواجه بعض القصور فى الامكانات تعوقها عن تقديم أنشطتها بالكفاءة المرجوة •

ـ حفز الجامعات ومراكز البحث العلمى التربوى ليكون لها دور اكثر فعالية لتطوير الأنشطة المقدمة فى مجال محو الأمية سواء من جانب الجمعيات غير الحكومية أو غيرها بالنسبة لما يأتى :ـ

- تطوير مقررات مناهج محو الأمية .
- اعداد الكوارد المؤهلة .
- تدريب الكوادر القائمة بالعمل بالفعل .

ـ تحقيق الالتحام العضوى بين الجمعيات غير الحكومية العاملة فى مجال محو الأمية وبين كل من الهيئة التنفيذية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وزارة الشئون الاجتماعية ، ووزارة التربية والتعليم من خلال التعرف على ماتتطلبه تلك الجمعيات لنجاح عملها ، وماتصادفه الجمعيات من صعوبات للعمل على تذليلها تشجيعا لهذه الجمعيات على بذل المزيد من الجهد فى هذا المجال .